

كتاب [illegible] المسمى عطا الدين

[illegible]

والدنيا تانيث الادنى من ال[illegible] القرب بعيب الدنيا الانوها والجمع
ذلك الكبرى والكبر [illegible] دنوى والاقرب [illegible]
لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
اليه وغير منفرق للتانيث [illegible]

في [illegible] الخط [illegible] والعربية

واعلم [illegible] ان النطق الذى هو [illegible] الانسان النطق الباطن
[illegible] والظاهر والمعنى [illegible] او ان النطق [illegible] الناس [illegible]
ان الذين [illegible] والصحيح [illegible] الدين

[illegible] الخط ابن [illegible] فهو [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك نحامدك ويا ساعي الحائر مسائل حامديك اهدنا
الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حمد تشيد به صراط الذين انعمت عليهم
لتبدل كما لاتنا بفضائلنا [illegible] وصل على افضل [illegible] وافية لشكر ما انعم علينا
وامثال حال ابنائنا وعلى آله المتفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل
[illegible] بنا وصحبه الموصلين الينا بفصل [illegible] لحفظنا عن الخطاء في
مقالاتنا **وبعد** فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين ابراهيم
بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواشي كالشمس للنجوم
درر الدين حواشي باقية للفوائد الضيائية [illegible] لا يوجد عن مدح [illegible]
ولا ينفتح في حقه الا فوائد لا يردها ناظر كاتب غير منكر لكثرة ما فيه من
الابتداع [illegible] بالاطلاع على خواتيم الايجاب الاختراع
[illegible] ابتغاء [illegible] فليس معه النزاع [illegible]
الى غاية التحديد لنظر والتسديد [illegible] فلا تريد [illegible] الا الوداع النفع
بها اهل السعادة بالانتفاع وادرع [illegible] الشقاوة عن الانتفاع وانت
مستاق الترقي الى [illegible] غاية الارتفاع **قوله** الحمد هو
الوصف بالجميل على الجميل [illegible] افتتح [illegible] فيما وقع على غير الاختيار
كحمد الله تعالى على صفاته [illegible] اما باستقلال الذات
فيها وانما اعتبار كونها [illegible] اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة
واستعمال الحمد فيه [illegible] عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل يجعل
محمودا عليه بجعله [illegible] ومحمود عليه حقيقة ان الراجح **قوله** ليتبين في الصحاح
الوصف ضد الحذو [illegible] جد فهو وليه هذا وكذا المعنى هنا
يحتمل انه على الاول فالمعنى ان كل حمد يحب كل حمد فهو لله [illegible] يجب

كالحمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يجب ان احمده او حمد من يحبه واما على
الثاني فالمعنى ان [illegible] حمد لنا ولي امورنا الحمد [illegible] تعلق بما يحمد عليه وب
وخلف اسم [illegible] الحامد [illegible] اجزاء الحمد بما يليق به فالحمد
يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد يتعلق لوليه وان يكون مبنيا
للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من نزل هذا
اللفظ لرعاية ما هو الاصل نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا
معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ
مفيدا لثبوت كل ما هو حق الحمد له تعالى دون غيره فيبقى في الحمد درجة الكمال
وذلك ان يحمل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم
به تعالى دون غيره وتريد بالحمد [illegible] حمده تعالى ليكون المعنى
الحامدية له تعالى مختص [illegible] تعالى فيكون حمدا له باظهار
العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا
يخفى ان هذا اعلى واجل افراد الحمد [illegible] اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم
ليلة المعراج [illegible] لله ربه [illegible] الوحي والنبي [illegible] تعليم الولي
على النبي حيث [illegible] الى [illegible] المشهور ان الو
لاية افضل من النبوة **قوله** [illegible] النبي انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ احكامه فالنبوة اخص [illegible] انسان كذلك فيكون
له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد [illegible] فيهدى الى الاصل
ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون

الحمد والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب
اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى ففي الكاف [illegible] كانه انسب
اثباتا على الاقل قدرا لما علا اشرف صلى الله عليه وسلم [illegible] متعلقة بمرتبة
الرسول ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قهص وعلى
آله واصحابه المتادبين بادابه التزم اهل السنة ادخال على على الال ردا
على الشيعة فانهم منعوا ذكره حايلا بين النبي وآله ويتمسكون في ذلك بحديثا في
الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني
يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول
فالمقام لا يسعه وفي الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس والنبي
آله واصحابه [illegible] ادب نفس وادب درس وهو تبليغ الكتاب
والاحكام فقد ذكر الادب براعة للاستهلال [illegible] ثم الادب
قهص فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل [illegible] الى ان يذكرها
في كتابهم على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة بتبيانها فاسماء الاشارة
ربما تستعمل في الامور المعقولة [illegible] الامور المبصرة الحاضرة
في مرأى الخاطر لكمال الاذهان تلكه [illegible] الى انها اشارة الى ايقانه
بهذه حتى صارت لكمال علمه بها [illegible] وبعيد على الاشارة اليها
واما الاشارة [illegible] الطالب ان يبلغ [illegible] صارت المعاني
معها كالمبصرات عنده واستحق ان يشار اليها المعقول بالاشارة
الحسية [illegible] في حث الطالب على تحصيل المعاني قهص فوائد

جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال فجاء فاد له المال يفيد
اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعني هذه الامور
ثابتة بعيدة [illegible] قهص وافية اي كثيرة كان [illegible] وفى الشيء
وفيا على فعول اي كثر وتم قهص تحل متعلق بوافية على تضمينها معنى الكافية
فلك ان تجعل الوافية [illegible] وفى بعهده [illegible] فقهص تحل متعلقا با
لوافية لكنه الاول ابلغ [illegible] مستقيم والفوائد اسم كتاب في المعاني و
الوافية اسم للمتوسط والشارق كتاب في الحديث [illegible] اسماء
الكتب بالاشارة تكلف [illegible] للكلام البليغ قهص تحل مشكلات
الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب هاهنا ابحاث الاول
ان قهص للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة
صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة
حال [illegible] اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه
اهم وان راعيت ههنا [illegible] اللفظ [illegible] ان الحال لا بد وان يكون من
الفاعل او المفعول [illegible] الكافية [illegible] المشكلات التي هي [illegible] والحلة
بحسب المعنى [illegible] والجواب عنه انه يصح ايراد
الحال عما اضيف اليه الفاعل [illegible] اذا صح حذف المضاف والاكتفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم
حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح [illegible] هذه فوائد
وافية تحل الكافية الثابتة الظاهر ان يقرء للعلامة المشتهرة فان الكتاب

الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه
اريد بالعلامة مذكر وقلّل الاخبار رعاية التذكير والتانيث اذا كان
اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس [illegible] وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع
اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من
العلماء في العلوم النقلية فلذا اخص من بين العلماء قطب الملة والدين
الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جمع اقسام العلوم فما من
علم الا وهو فيه اوحدي وبالجملة نقصد الا وهو فيه المجلي وكادت يبنى اطلاق
العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية [illegible] انه اختار من بين
اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا بالاشتهار
واعتذارا عما اعترض [illegible] انه جمع المشرق
المغرب لانه [illegible] حقيقتهما حتى يحتج [illegible] النعت [illegible]
للجمع بل اراد البلد المشرق والمغرب [illegible] قوله
الشيخ ابن الحاجب في [illegible] فيه [illegible]
من [illegible] [illegible] الشيخ على
من لم يبلغ هذا السن للتبجيل [illegible] الرجل [illegible] في الصحاح
اي وصفته بانه شيخ للتبجيل [illegible] المشهور ان الشيخ ابن الحاجب
قبل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمده بها
[illegible] الكلام [illegible] من غمدت السيف اي جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف

ففي الجملة اشعار بنسبة الشيخ بالتبيين في جنة الطرح وقطع المشكلات قوله
واسكنه بحبوحة جنانه اي وسطها ثم يكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب
والجنة الحديقة [illegible] الشجر والنخل قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي
جمعته في السلك السلك الخيط والتعبير بجعل الشيء في قرابه والحمل على
الافراد والحمل على السلك [illegible] في مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه
الخرز والا فهو سلك والمراد التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة
الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللالئ قوله للولد العزيز الحري
عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالحري في قوة وصفه
بالذكاء والفضل قوله والتلهف هو كالتاسف الحزن وجمع الفاظ من
مترادف فهو في الخطب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء قوله وسميتها
بالفوائد الضيائية فان قلت قد [illegible] في محله ان النسبة الى ابن الزبير
زبيري فينبغي جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية [illegible] النسبة في
تركيب الاضافي [illegible] مقصودا في التركيب الاضافي وان
لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء
الاول ليفعل بخلاف عبد مناف فان المقصود [illegible] كما في العبودية حتى
خص من بين العبيد المضاف اليه [illegible] العبد فان قلت [illegible] ينسب
الى اسم [illegible] ان النسبة اليه [illegible] قلت [illegible] ان المنسوب اليه
اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدح [illegible] علة غائية
للتاليف [illegible] نسبة الى الضياء بحسب [illegible] فيه بانه [illegible] القلوب
الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير التعريف [illegible] الشخص بالنسبة الى [illegible]

ويترتب عليها ظلمة الريب فقه لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك
الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الغير تبرعا عن المساواة فقه كالعلة
الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر [illegible] وجود وضياء
الدين يوسف متقدم في التصور لكنه متأخر في الوجود كالعلة الغائية تظلمه
بهذا الشرح ولو قال لان تظلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة
فقه وسائر مشتق من السؤر بمعنى البقية [illegible] ومعناه الباقي في الكشاف
ان العرب هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع
غير مثبت وقد استعمل في الكشاف فهو هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه
من باب عيب فالسائر هاهنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء
في حقهم فقه من اصحاب المفصل [illegible] للمبتدئين لانه ربما يكون من اصحاب
الصنائع فقه وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمسببات وقد [illegible] انه من تقييد المعرفة بما يجدي التوفيق بالخير اذ لا يستعمل
التوفيق في جميع [illegible] الشر [illegible] التوفيقية هو الله تعالى وانه
استقبح اهل البلاغة نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الة فلا يقال
ضرب زيد بالضارب زيد وانما يقال ضرب من ناحية زيد فالحصر وما التحقيق الا من
الله فالتوجيه على ما يستفاد من [illegible] في سورة هود انه بتقدير
مضاف حيث قال انه [illegible] موفقا الا بمعونته وتوفيقه فقه وهو حسبي
ونعم الوكيل [illegible] يحتمل انه [illegible] المطول فقه يحتمل ان كتابته بمعنى تخييل
نفسه نقصان [illegible] بهذا الشرح والتخييل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا

وبناء

وبناء الشعر عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية و
التخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا
بان يفعل [illegible] مشاهدته تاثير القول كما نحن فيه وهم النفس
فيما اتى بما يكاد ان يوقعه في الانجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهام
ويعلم منه نكتة ترك كتابة التسمية ايضا فقه ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
مطلقا اعلم ان اصل [illegible] الموجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي
لكنه اورد ما وجه بتوجيه عليها اعتراض قوي فالشارح حفظا من كلامه
ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبدء
بالحمد هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى
انه يرد عليه انه لا يصلح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة
لاثبات هذه النكتة فمثل هذا [illegible] ترك الصنيعة فالقوم هضما
لنفسه بتخييل [illegible] عداد [illegible] فاصلح الشارح ترك الا
قتداء بالسلف [illegible] ترك كتابة الحمد فجعل جزء الكتاب والتام بكتب ترك
العمل بالسنة وجهه [illegible] واعرض عنه وكذا ان يقال ترك الحمد اقتصارا
على ما تضمنته التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لروم
الاقتصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف فقه [illegible] بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان [illegible] المصنفين ان يذكروا

قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعين
العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز
بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه فما يرد عليه
مما ليس من مسائله فيعرض عنه فلا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به
وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله
فلا يفتر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل فالمص ذكر الكلمة والكلام
لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان كتابه
للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينتفع في التحصيل البصيرة
فلا بما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ متن الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم الحد فلا الغرض منه قوله فمن لم يعرف فكيف
اه يعني به التعريف اي المعرفة وعلى التقديرين مبني على البيان على دعوى ان من
فيهما على وجه يستند به معرفة ان الاحوال مبنية على تعريفهما فان حيث
وإلا فلا قوله ثم قدم الكلمة على الكلام لكونه جزءا منه هذه وجوه
ابدعها للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم فتوقف تحقق
معرفة المفهوم على معرفة المفهوم فتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد
فتوقف معرفة الفرد على معرفة الفرد قوله قيل هي في الكلام مشتقا
من الكلم بالاشتقاق من كلمة الكلام لمناسبتهما في اللفظ والمعنى والمشهور
في المناسبة التنوير ان يكون معنى المشتق منه في المشتق وتعلم من هنا

الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى
المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية قوله وهو
الجرح يعني الجرح بضد حركة فاما الجرح باللفظ فهو اسم قوله لتاثير
معانيهما في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون
جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة وكلها قوله
وقد عبر اه يدل على تعدد التاثير باحداث الالم في تفسير البيضاوي
في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك
باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء
قال الشارح الكازروني قائله ابيات لو منسوبا على ابن ابي طالب رضي الله
عنه فلم يبلغ ذلك الشارح ولعله لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء
قوله ما جرح اللسان الكلمات يكون بمعنى اللائية والجامع هكذا
الحياكة يحتملها قوله والكلم بكسر اللام في اه عبر بلفظ الكلمة بلفظ
الكلم بادنى مناسبة ثم بهذا المقام ان معرفة معنى التاء في الكلمة
انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد
او للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق
بينه وبين التمر بانه يطلق على الثلث فصاعدا من الاستعمال
حيث عرض للكلم هذا التخصيص فاقتصر على ... قوله والكلم
الطيب يأوله بعض الكلم هذا التاويل بعيد عن لطافة الاستعمال جدا
اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب

بعض الكلم الطيب ويقيد البعض بالطيب ويكون احوال البعض لان
الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه يقدا ربع القول الاول ويكفي رد شاهد
الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال فقد صرح
علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما
بطل معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا لامع
متروكة فلو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم
ينضم جماعة من الكلم قوله واللام فيها للجنس لان لام التعريف معناه
الاشارة الى ما تعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي
دخلت عليه فهو لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه
كما في الانسان حيوان ناطق هي لام الحقيقة من حيث هي هي واما
ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار الافراد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان
يشار بها الى حصة من مفهوم اللفظ معهودة بينك وبين مخاطبك سبقت
فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول والجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الا
عتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار
الشارح الى دفعه بقوله فلا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او
بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله

من ضيق الفطن فانا فقد ذلك الا الان بجم غفير من ذوي الفطن
لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة وقد فهم بان الجنس في
الوحدة جواب يجري الى ابي لا تحقيق اذ التحقيق ان التاء ليس
لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لحمل افراد هذا الجنس مشروطة
بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح حمل كلمتين معا فرد هذا المفهوم
وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد
الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات
لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد
يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بمعنى مفهومها فمدلول الكلمة بما
ويلها ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة الحقيقية بعضا منه تكلف
لا يرتكب الا بعد تطبيق تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميت
دفعا لان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم فلا يطرد شاهدا على
ان اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه يقصد الرمي
من الفم قلت لانه [illegible] فيما اذا [illegible] لا من الفم بل اخرج
من التمر قبل ان يدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى
النطق فلا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يختروه اصلا

لمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا يتبادر ان يتعدى بالباء عرفا قال في القا
معه لفظا انه تطلق به فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو التلفظ لا
لا التلفظ لان اللفظ بدون الاصطلاح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف
اللفظ بمعنى المرمي بهذا وبعد فيه نظر للترك للنقل التعلق فيصح
نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول فان كان اقرب لانه صفة اللفظ
لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ في عرف اللغة كالكلام بما يتلفظ به قليلا
كان او كثيرا فالاولى ان يجعل منقولا اصلا بهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
المعنى اللغوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما
ثم يظهر فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو
اعم وانما العادة هو العكس فلو جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى
المرمي قوله ثم نقل في عرفهم ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما
غير جعله بمعنى الملفوظ ليكون من نقل اسم العام الى الخاص لان مناسبة
العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة في النقل ابتداء فان قلت
في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ فلا يتكلف [illegible] كثير في نقل اللفظ ابتداء
الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين
جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا
والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من افراد مفعوله وتناسب الاول اشد
كما لا يخفى وينقدح هنا وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من
الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون

نقلا لاسم المتعلق العام الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان او مو
ضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل
ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل فكانهم قصدوا بالمستعمل
ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى
لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله واللفظ الحقيقي
لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او
حكما فالمستكن في اضرب ايضا حقيقي فالصواب ان يقول فالملفوظ
به الحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول
من غير ان يكون فاعل ملفوظا والتعبير فيه من غير لفظ من غير لفظ
هو اعتبار لفظ فافهم تمام اللفظ في عبارة جزء الكلام الملفوظ
ايضا بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة بعينه بل يكون
تارة واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة
الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فتعم ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا البتة على ما ينبغي فاحفظه فانه مما يخفى على غيرك
حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو قلت قوله
بلغه قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل النصب والدوال
على كوب الشيطان وهي جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح
قصد هذه الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها الصدق فيها بدون التاء

على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة في اللفظة عند
المص بما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الانفراد بحالا فصاحب
المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا
من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لان يصح التلفظ به مرتين
باعتبار المعنى الاصلي قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان
المصدر لا يشمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة
صرح به في الكشاف في [illegible] حتى تكون حرضا او تكون
من الهالكين وانما غير لازمة لاكتفاء بادنى ما يكفي قوله مع كون
اللفظ [illegible] فيما يستتبعه اي احضر ما يستتبعه اللفظة تدبر
فليكون المفرد محتملا [illegible] فيذهب السامع كل مذهب ممكن
قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق
لمعنى بنفسه وضع ولذلك يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء
جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان
اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله متى
اطلق كما في الالفاظ اي احس كما في التوالي فالمراد باحس ايهم
ليحسن مقابلته [illegible] اطلق لا على يقال احسسته اي ابصرته او علمته
على ما في القاموس [illegible] الاولى متى سمع ليحسن مقابلته مع
احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه
فعل المفيد الا ان اراد ان يصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس

في السماع عرفا فافرقه قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى متى
اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولذا لم يكتف بالحس فكذا الحال في الدفع الثاني قوله ولا يبعد ان يقال
اه ويمكن ان يقال تعني الجيب لا قال ايضا فيكذا ان اذا [illegible] الرفع
بالتبادر من الاطلاق فهما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز
للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه اهل اللسان
اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي ان شئت هذب الكلام
طلاقه لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد
الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من
افراد الوضع بالمعنى الاعم فهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء
كان بنفسه او بمعونة امر قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى
عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا ف
عند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة
عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير
ضميمة فلا اشكال ولنا نزول آخر نخذ [illegible] اوردت الى شرح اثر مسالة
الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وقف
ذا نقد الاطالة [illegible] وعليه التكلان وعنه نسال معرفة
حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد به اي اصطلاحا
وقد يكتفى فيه بصحة القصد اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اصله

ويرد عليه ان امكان الحدث بيان نقصه فليس بان يقصد باللفظ
تحت المقصود حتى يصح اطلاقه عليه فالجواب عنه ان بين المفعول
والظرف مناسبة يصح ان يبنى اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا
انه لا وجه للمنع فصار على اسم المكان فيصح ان يكون
اسم زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما
اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر بمعنى
المذكور بمعنى المقصود سواء كان شيء او لا والمصطلح هو
المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى الخاص
وذلك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير
جعله بمعنى المفعول كما سمي اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى
تام لا يدعو اليه تحقيق قوله او مخفف معني اسم مفعول اي لغة
خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف
فقلبت الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه حتى ابعدها لفظا
مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب فتفطن ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال
ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا يمكن تجريد الوضع عنه ايضا
ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان
التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه
كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع

تقديره

تقرر به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا لا بيانا
للواقع والتجرد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في
تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في غير معناه مجازا او ذكر المعنى مع
انه لا يناسب مقام التعريف ويتصف الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج
الى تقييد المعنى بالاتحاد لانه بهذا انتفى كون المفرد قيدا للمعنى
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال اي دال لعلاقة كان
لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود
اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ في نفسه
والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود
المعنى فطبيعية تدل له اح على وجع لصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة انها مقتضية لاحداث اللفظ
حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لا جماع طائفة على كون الدال
علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات والدال
بالطبع والدال بالوضع والثالثة لا تخرج بتقييد الوضع بقي لا
حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات
الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام لبيان خروجها لان فيها مزيد
الالتباس بالعلم لدلالتها على المراد بنفسه خرجت المهملات لا لها الطبيعة
بقرينة تفطن وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء مهملات والهجاء

تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء لغةً ما تقطّع اللفظ بها اي حروف يركّب
منها اللفظ بقي انّه اذا جرّد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق وديز
لانّه عين اللفظ به فقه وخرجت فقه لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فيه نظر لانّ كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الا
ستفهام ولام الجرّ وواو القسم وواو العاطفة من حروف الهجاء الغير
ذلك ولا يخرج بقيد لمعنى فلا يصحّ الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا
القيد الّا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد
حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الّا باخراج
قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا نقول حروف الهجاء من حيث انها حروف
الهجاء لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها الّا انا نقول
نعم لكنّه لا يخرج الموضوع لمعنى بقيد لمعنى كما لا يخرج الدوالّ بالعقل
من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوالّ بالعقل بقيد وضع
بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف فقه فان
قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الا ولى قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر ليتوضّح فساد التعريف لعدم صدقه عليه فقه
فكيف يصدق عليه انّه وضع لمعنى اعلم انّه لو قال الذي وضع لمفرد لكان
التعريف اخصر فلم لا انّه ادرج المعنى لفائدة سنعرفها فان قلت
بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصحّ هذا السؤال قلنا لما تقرّر عند
السائل تقدّمه وهميّة بني انّ المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ

مقابلة ما يقصد شيء به كالمعنى واللفظ

في مقابلة المعنى خصّ كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ فتخصيص كلمة
ما في التعريفات سنّة مؤكدة فقه قلنا المعنى ما يتعلّق به القصد فيه
انّه ان اراد انّ مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان
لانّ المعنى ما يقصد بشيء وهو اخصّ ممّا يتعلّق به القصد وان اراد صدق
ما يتعلّق به القصد في المعنى صدق الاعمّ على الاخصّ لا يلزم من كونه اعمّ
من اللفظ كون المعنى اعمّ الّا ترى انّ الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم
من كونه اعمّ من الفرس كون الفرس اعمّ منه يمكن ان يقال انّه اراد انّ اللام
في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد
بشيء لكان اوضح واخصر فقه فهو اعمّ من ان يكون لفظا او غيره لا
يخفى انّ هذه القضية طبعية والطبعية لا تنتج في كبرى الشكل الا
ول الّا ان يقال نفي انتاج الطبعية في كبرى الشكل الاول في كلية
الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية فلا انتاج في هذا المقام
بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلّي فقه
بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف صفة كاشفة فقه
فكيف يكون موضوعا لمفرد فلم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشياء
باعتبار قيد المعنى ويتضح منه باعتبار قيد المفرد فلا يخفى انّ هذا السؤال
انما يتّجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتّجه
فقه قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركّبة لكن الحاصل
انّها معانٍ مفردة والفاظ مركّبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة

لعلم دلالة جزء الفاظها على جزء معناها

للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد ان كان
لا من حيث انه معنى مركبا في ضمن الفائدة الموضوعة قف وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام
الحكم على اللفظ بقيد في مقام نقض تعريف الكلمة قف ولا يخفى عليك ان
هذا الكلام منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع
اي لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في بيان الكاملين
الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى بانه لغة في وروده فمقابلته بالنقض
خارجة عن قانون المناظرة فان اللائق اثبات المقدمة الممنوعة
بامثال الضمائر لتاجه الان بقال المراد بهذا الحكم بان كل ما يستعمل
في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكره سند المنع ان يكون ههنا
لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا
لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتجه النقض
قلت ظاهر الكلام الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد
النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض سندا للمقدمة
الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لابد فيه مادة النقض فلا يتوجه نقضا
معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموضوع الذي اريد به لفظ مفرد
او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف
التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد
او مركب من هذا القبيل اي مما يرد به النقض لان وضع اسم الاشارة

للمبصر في استعماله المجازي في كلمة او مركبة لا يتحقق مادة النقض
قف فان الوضع فيهما وان كان عاما انما قال لكان عاما اشارة الى
ما ليس الوضع فيه عاما فانه داخل بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي و
السور والكتب قف ليس هناك مفهوم كلي اعتبر في مقام وضع امثال
الضمائر وقيل في مقام مرجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم
في امثال الضمائر فافهم قف ثم ان الوضع لمعنى الحقيقة قيد الموضوع
له بقصد الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعله المعتبر عنه مجازا
فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم
ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات
هذه المفهوم قف وهو انما يجوز على انه صفة لمعنى لا يقال
الاولى الاقتصار على المفرد لما مر قف ومعناه حرفا لا يدل جزء
لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالذات
وان النبي والظاهر انه بذلك لم يؤثر كلمة يسمح وصف الدال
الدال الا بتبع فلا منافاة بينهما بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب
مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يتصف اللفظ
الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال
ويبنى على الاصلاح والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه
الموضوع على جزئه قف وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستلزم

على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق بذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم
الصفة قبل هذا التعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز
وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف المعنى لا لضعف الدلالة فانه
كما استفاد بالمعنى الثاني تجاوزا بالمعنى الاول فقيل كني به عن ضعف الد
لالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الا
يهام لازم في تعليق الوضع بالمعنى مطلقا لانه يوجب ان يكون الوضع
للمتصف بالمقصودية بشيء من ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد دفع تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه
تاب للبناء له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة اللفظ فلا يبعد بهذا
التوجيه بينما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى
عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين فلا مدخل لتوجيه
ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى وذلك الغرض قفه كما يرتكب في
مثل من قتل قتيلا فله سلبه في قفه [illegible] اسند ههنا قتل قتيلا وانه عليه
بينة فله سلبه قفه فلا بد من بيان نكتة في ايراد احداه لان المتكلم
يريد لا يتعلق به ان يخلو الاختيار بهذه [illegible] عن نكتة قفه فان
هو مفرد الا يخفى لطف هذه العبارة قفه وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد فيتعرض باستعمال الماضي لتقدم الوضع على الافراد
بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة فالاولى
ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف العقلي [illegible] متعدد

اختار فيه الصيغة الفعلية والاسمية في الصفة الافراد فاختار فيها لا المعمول
لم يتعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت
تقديم الافراد على الوضع كما توهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد
على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر
في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لان الافراد
يستلزم الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على
تقدمه فقد قنع في مقام الثروة بما لا يقنع به الا عديم القدرة قفه او من
المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور قفه
وبهذا القدر كاف لصحة الحالية اذ دخل للمصية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت
بها الحال كما يوهم قفه وبهذا القدر كاف لصحة الحالية قفه مثل الرجل قيل
وكذا الرجل لان التنوين كاللام كلمة في رجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الا
متزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه
لجعلهما كلمة واحدة قفه [illegible] اعراب واحد الا نسب ان يجعل واحد
مضافا اليه لاعراب الصيغة [illegible] بدعوى انه ما يقابله منه قفه مع انه معرب با
عرابين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا
اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين
الا انه للامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبني
الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيفية بكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستدعي [illegible] كيفيتها بكيفية [illegible] انما حكم اعرابهما في قائمة

ويبري ويبلى وعمراء دون التحلي والمثنى والمجموع بالواو فالنون فان
المعرف الاول ليس الا المثنى الثاني وفى الاخيرين الجزء الاول لا علامة
التثنية فيهما اعرابه الحقيقية وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل نون
الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فيصح فى [illegible] المجموع اعراب باعراب
لفظ واحد واما التحلي فلا يصح ان يجعل الحرف فيه المعرف دون المجموع
لكنه الحق بيبري فقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا لخرم قاعدة
شدة الامتزاج فليس هذا اول كسر فقد فى التحاج حتى يكون فى ذائقة
الناظر فيه الابتهاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض فى القاموس
عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به قوله فمثل عبد الله خرج فانه لا يقال له لفظة
واحدة ووجه ذلك بان اللفظ الواحدة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار
تا فيصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ان ما ذكره
العلامة الثاني المحقق التفتازاني فى شرح مختصر الاصول للمصنف ان عبد
الله اسم باتفاق النحاة فكل اسم [illegible] وكيف نطلق ان اخراج عبد
الله من تعريف المفصل فربما يلائمه كيف وقد [illegible] المفصل بعد تعريف
الكلمة بهذا المعرف وهى جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف وال
ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شىء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب
اما جملة واما غير جملة اسما بجعلا اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك
او مضافا اليه كعبد مناف وامرء القيس فالكنى ثم انه يجرح [illegible] من تعريف

من اسمي التحلي ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتأتى منه فعل واسم نعم يتأتى
من فعل واسم اى فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة
فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اى فعل كان قوله لان التركيب
الثنائي العقلي فيه ان حصر التراكيب الثنائية فى ستة وابطال ما عدا الثنتين لا يوجب
الحصر الكلام الثنائي فى الثنتين فالاولى ان يقتصر على انه
الكلام لا يحصل بدون الاسناد فان الاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند اليه
والمسند اليه لا يكون الا اسما فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المصنف الحصر فى تقسيم الكلام دون
تقسيم الكلمة وقيل لانه تعريف الكلام ببعض الاقسام متنه فى بادى الراى مخل فان تعريف
الكلمة قوله على معنى كائنا فى نفسه جعل فى نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اى دل
بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا فى نفسه اى معتبرا فى حد ذاته لئلا يفصل بين
معنى وصفته اغنى غير مقترن بما ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اغنى
ومنا الفهم اقرب قوله اى نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على
معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة
ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة فهو ليس مفهوم الكلمة ليس لذاته
كما نيت معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعاية اللفظ بل الداعي اللفظ والمعنى قوله
ولذلك قيل الحرف اى جعل اداة الظرف بمعنى اعتبار [illegible] لا بمعنى افادة الدال
اياه كما هو الشائع فى نسبة المعنى الى الشىء يقال هذا المعنى فى هذا اللفظ بمعنى [illegible]

فيه الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه
لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا
ان قيد بنفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لتمام التركيب العربي بما دل على معنى
لا في نفسه كما يقال الدار للزيد في نفسها كذا او يقال الدار في غيرها كذا
الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار
عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصمة في التعريف فقط و
خلاصة ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كما انه اراد
الشارح [illegible] على ان هذا التحقيق ينبئ منه السيد السند قدس سره
كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام
الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التدقيق فان كان عبارته المجملة
المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد
ذكر الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في
دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك في المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه
متوقفة على ذكر المتعلق فلو كان بهذا التدقيق لم يصدر عنه مثل هذا الكلام
بل المص ايضا يستبعد ان يكون قد خفي ما قاله السيد المحقق في نجم
الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب منا تحقق
معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى فقط كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته هو موجود قائما بذاته الخ لغيره كما ان في الخارج

موجودا قائما بذاته هو موجود في حد ذاته وموجودا قائما بغيره
هو موجود في غيره لكان غاية ما في الايضاح بمعنى الحرف وما يقابله وتنوعها
كما ان الاستعمال في الحدود الثلثة فان النكتة في قولهم السواد في زيد ليس
كما في قولهم الماء في الكوز بمعنى انا اعتبرنا في الدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار
غيره فبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار للزيد في نفسها
من واد واحد فمن قال يظهر من التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو ان قيام
لما شابه المعنى [illegible] التابع لا من العرض التابع للجوهر [illegible] ينسب
الى ذلك الغير في كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر
صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم
بذاته بمعنى انه قائم بغيره فلم يدري فقط كذلك في الذهن مفتقر الا ولى
معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به لان القائم بذاته
لا يبصر قائما بغيره والقائم بغيره لا يبصر قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا
والمدرك تبعا فيما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
فقط يصلح لان يكون محكوما عليه وبه [illegible] اولى يصلح لان يكون مسندا
اليه ومسندا لا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل فلا يخفى
انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح لان يكون طرفا
طرف النسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة
بحيث يستغنى منها اختصاص المفعولية وكون الشيء صفة وكون الشيء

فانه بل الاصطلاح [illegible]

مضافا ومضافا اليه وكونه الشيء مفعولا به وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد من كلام هذا التحقيق المشهور بين جماهير الفضلاء المحققين ان عدم
كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير مستقل بالذات لا لانه ملا
حظ بغيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر
الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر ويتم معه حتى
يفهم الملحوظ تبعا من لفظه كلا الامرين باطلان فان كل ما يجعل مفهومه
ملحوظا ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها فملاحظتها مع
ان كل رجل يصير محكوما عليه فلا يلزم ذكر الغير الذي جعل آلة لملاحظته
معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف
فهمه من لفظ على ذكر متعلقه اذا لم يعتبر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا
كان موضوعا لمعنى هو آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت
حين الاضافة هو ملحوظ بالذات فيصح تعقل النسبة الاضافية بينه
وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع
ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة المراد فان قلت فلم يتم ما سبق ان الملحوظ
تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة
مقصودة الاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا
بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف
نسبة تامة وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه فتدبر

قال الابتداء اذا لاحظه العقل قال بعضهم من هذا الكلام انه لا فرق
بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل من حيث هو
كالة الخ فيجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلولا للابتداء مع ان
مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول
الابتداء من حيث اضيف الى البصرة والكوفة وليس افراد الابتداء
الا حصصا وليست افرادا حقيقية فتأمل كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته فيفهم من غير متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الا
عتبار ان يكون مدلولا من لكنه لا يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء
ملحوظا تبعا كان تعقل كل ابتداء وفيه انه لا حاجة بعد الحاجة
للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومنها حمله على نفي الحاجة عن المتكلم
احتاج الى ان يفسر فيه في الدلالة عليه بنفسه من دليل على كذا فتأمل
لكن عبارة المفصل ظاهرة في معنى الاخير وهو انجع اذا لم يرد المعنى
لعدم مسبوقيتها اشارة الى ان الظاهر من نفس او سياق المعنى
الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا الداعي فكان وجه ... يرجع
الضمير يشبهه المعنى الاخير فان انتما للعزم التسهيل اي داعي غير
بينا ان يعد والا قرب فهو للاقرب فتأمل فلما كان الفعل دالا على
معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على المعنى لا تم

في التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف صح

وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمنا ولانه لازم ما وضع
له التزام على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من
المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح
الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف ولا صارف ههنا لا صارفا فهو ان المعنى المذكور يعم الكلمة
هو المعنى الاسم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل بالعرف بالاقتران بالجزء
فلا يقال اقترن زيد بيده ولو لا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي
لما احتاج التعريف الى قيد غير مغن عن خروج الفعل بقيد الدلالة على
معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى [illegible] بنفسه بناء على ما زعموا
ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فلا
يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي
بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون ذكر الجزء فدلالة الفعل
بنفسه ليس الا على الحدث. اما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر
واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على القرينة لا
معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن
لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية
بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على
الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية

جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يعرف
بتدقيق نظره الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الى
الزائدة من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان
ادخل في القول لشموله بناء ما في ياء المتكلم في نحو مسلمي حتى جاءني مسلمي وفيه
لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني
ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما آخر المعرب اعني من حيث انه معرب
لتم التعريف فلا يتجه عليه شيء فتامل قوله اي بنية على فائدة وضع الاعراب
وترجيح البيان بيان تركيبه او ابداء التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء
دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى فهو ما يقصد
بشيء وحمله على المعاني [illegible] للمعنى بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة
[illegible] فيما يأتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه على هذا الكتاب
والاوجه ان المصنف قال هو [illegible] وضع الاعراب ارادوا انه متعلق
بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل
لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف لان اختلاف الاخر عرض الدلالة
على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اشارة الى الدلالة الا ان [illegible]
عبارات لم يدخلية [illegible] ما به الاختلاف على ما سنفصله والا فا
لموضوع للمعاني عند المصنف ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين
السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وقال المصنف انه تعيين

بمابه الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معنوى اعتبارى فلانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
بهذا فنقول الاولى بالوضع للمعانى مابه الاختلاف والاولى بوضع
الاعراب المستعمل فى مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى المعرب
واما المنون لن على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ
تلك المعانى فكل منها يدل على تبدله المعانى فى المعرب وعدم استقرارها
فيه الا ان اعتبار المعرب آخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس
فلذا قال الفاضل الهندى انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما
استهجن نزل ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد افتية
هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغى ان يتوهم ان الحمد
اعتوار المعرب المطلق لا يفيد تبينه لهلوه المعرب فلذا اعرض عنه
الشارح لانه المخالف لما هو الواضح قوله واما جعل الاعراب فى اخر
المعرب اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل او الاعراب مطلقا
فى اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه
الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة بتمامها
باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا
لفاظ وذهب شيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فما لم ولا خير

مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان
ينسب الى شىء فيلزم اسناده الى شىء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا قوله
المراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع
لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا
ان يكون الوضع للمعنى التام فى اسماء الافعال والمعنى التام فى الافعال
المنسلخة عن الزمان وان كان يكابره لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم
المعنى بلا قرينة ولشهادة جرى تعريف المصلحتين بالوضع واما نفع التقييد
بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد علما يدل على معنى مستقل هو الذات
غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى لانه لم يكن الذات داخلة
فى الوضع الفعلى واسماء الافعال دالة على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن
فى الوضع الاول لان الوضع الاول لها النقل لحدث فهذا المعنى المستقل
موجود فى الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دالة على معان مستقلة
مقترنة فى الوضع السابق وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع الفعلى
موضوعة لهذا الحدث والزمان هنا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت
باعتبار وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى فذلك
يبعد عن الاعتبار الذائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضع لشىء معتبرا لاعتبار شىء وفى اسماء الافعال مثل دع وتبك وضعه
الاول وهو الوضع الطرفى لفعلية اعتبار اسميتها الا انه لم يكن كلمة فيعتبر فيها
لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون

كلمة ولفظ الا انه باعتباره لا يكون غير متمكن قوله على انه قد قرأه
كتب على الحاشية الزجاجية تعمدوا ليجمع فعفاة وقيما على اوزن
فعلل فعللة وفعلالا قوله او على المصادر التي الخ يعني او على معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي لهذه
الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ لما
ينقل عن بعض معانيها الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر
في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا قوله او
عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير
اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا
في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمان نبت
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت
ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد
قوله لا فرق من بينا ان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وانبياء في
على اخوته لما لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف
معرفته على تحصيل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم
كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذا بيان احكام مشتركة
بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع
ما ذكره في الاختصاص قوله فمنه ومن خواصه منبها من اول الامر

ولذا قدم على المبتداء وليس التقديم للحصر فلا للما فيما ذكرنا انه
ان التنبيه على الخصيصة لا يستدعي ذكر ما يحصل منه منها هذه ما ذكرتم
لا بد منه ذكر ما يصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة
من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور يبتني على ان ملاحظة
الربط متاخرة عن ملاحظة العطف فالا لم يعد كل منها من الالات كل واحدة
من الامور المذكورة بعض الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا فانا
كان تقدم ملاحظة الربط اشبع لان افادة ان كل واحد من الخمسة
بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح
منه ابى يخفى فالعاقل يجل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى قوله ما
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في
الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو العرف عند ارباب الادب و
اعرفوا استعمال بلغاء العرب فيكون ما له ان يوجد فيه ولا يوجد في
غيره فمن قال فيه ولا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم
يتدبروا وتدبير فلم يتذكره والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص محمولا
كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجبه في كلام المص
تكلفات لا تخفى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف
شاع للام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة
الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عدد
قرائنها ولو لم تاب عنا ادنى تكلف لا قلته بلام التعريف فما على صورته

فيشتمل اللام الموصولة فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم
الفاعل واسم المفعول كما عرفته في بحث الاسم الموصول والالف واللام
الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كالنجم ولعل المراد من
اللام جميع هذه اللامات ايضا فتأمل فلو قال دخول حرف التعريف
لكان كاملا لشموله مثل قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر في جواب سائل من حمير قال أمن امبر امصيام في امسفر فتأمل لكنه
لم يتعرض لعدم شهرته ولعلم تخصيص الامور المذكورة بالتعرض الى شهرتها
بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون
تطويلا بلا طائل وقيل ما يستفاد منه اختصاص فيه وان كان شاملا
للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتأمل فانما تعرض لعدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف
باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما في تخصيص
الجر من بين اقسام الاعراب الدالة على عدم تخصيص باقي اقسام فتأمل
وفي اختياره اللام على الالف واللام ويستفاد منه اختياره على ان حرف
التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره اللام
لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وان في قوله
احق بجعله علامة يعرف بها الاسم فتأمل اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه لا الخليل في هذه المسئلة بحثه وانما كان الخليل اعلى
لحيازته مرتبة الحقيقة والتحقيق فذلك سيره وشرحه لكشاف وغيره هذا له

عبادة عن الجد

٢٠

ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احدا
مثله فتأمل لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ
ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام
قلت سهولة الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام
وايضا مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليل حرف ساكن
فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون
دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه فتأمل واما الخليل
فذهب الى انها ال وكانت همزتها همزة الاصل للقطع جعل للوصل طلبا
للخفة المدعوة لكثرة استعمالها فتأمل والمراد الى انها الهمزة
المفتوحة وبيان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكرها فتأمل لانها لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة ينحو في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لا انتقاضه بمثل عندك
الاسد التامي لان لتعيينها ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن و
الضعيف فانه لا يتكلم مصنف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم
الحسن ولا شوب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف
اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك
علامتاهما قلنا لم يكن علامة تنكير بدل على عليه اللام فتأمل كالموصول
وقد تحقق ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف فتأمل
ومنها ومن قوله الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لبيانه بهذا المعنى

الى الدخول كاللام الا ان فيهم الحركة والنون الساكنة منها اسبق فما افناه
الشارح اليه فقه اونوا المجرور قدمه تقديرا لا ولى او تقديرا فقه اما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا
يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والجملة لا يكونان
شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية او المفعولية
بالاسم فقه والمراد بكون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو اعم لكمال ظهوره كالمذكور بعبارة بالاسناد
الى الاسم انما قبلنا انه لو اريد ذلك الحكم بالاختصاص فانما لا نقول انه لا
يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته
بعد معرفة الاسم فقه لاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
فالتخفيف ورد عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا
ثم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين
او نوني التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل فاما تخفيف الحسن الوجه
فانه امكن في الفعل لكنه لم يتحقق باعتبار طرده للباب فلك ان تقول الكلام
في الاضافة بتقدير حرف الجر فنحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر
نسبته الى الفاعل والمفعول ايكان حتى لا يجامع النسبة على وجه الاضافة
بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية فقه وانما فسر الاضافة
بكون الشيء مضافا مع انه فقه ولم يعلم الاضافة في يدعو الى تفسير على طبقه
نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحتج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر

فقه لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اي اختلفوا في ان المضاف اليه
في المثال المذكور الفعل او الجملة مع ان الاتفاق في ان المضاف اليه هو
الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها فقه وقد يقال هذا اي اخذا لا
مرتبة الفعل او الجملة في انه ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق
لاختصاص الجر باللام والتعريف المقصود للمضاف اليه فيما بعد حيث كان الشارح
ايضا لا يتابعه في ترجيح التاويل وانما اشار بلفظة قد الى ضعف ما يبتنى
على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل بكون الشيء مضافا ومضافا
اليه فانه يحيله اي لا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم استيفاء الخواص
ليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيه يدفعه لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه انه قد يمنع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره
في تغيير عبارته فقه فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم
المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا او مضافا اليه بل النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما
فقه معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة
الفساد وهو محل اظهار للمعاني او ازالة الفساد في الالتباس او من اعربت
الكلمة حققت الاعراب فيها والوجه ما هو لان الاعراب العرفي با
عتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان الالتباس معرب بكسر الراء هذا كلامه
وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل انما اختلاف اخر المعرب
لا ما هو مذهب غيره وهو ما اختلف اخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء

وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه يجاز ان يكون اسم
مكان لا صفة حتى يكون الغيا لما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب
مختلف الاخر بحسب الاختلاف اذ لا يجيء الفاعل مكان الحدث ولا
يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل
ان يكون المعرب والمبني فيه تنبيه للمقسم لا نفي للقسم لانهما يحتملان الاسم
والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان المبني على مذهب
البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معاني مقتضية للاعراب بخلاف
الكوفي وعلى التقديرين يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم
قوله اي الاسم الذي اندرج بهذا الاعتبار وقع وهو وجود مبني الاصل على التعريف
لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء وان لكان مشابها للمشابهة
لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم فان لم يعد لكنا
اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدى اليه قرينة قوله ركب مع الغير
اي بعوامله اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى
بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف
المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب

ضبطها صاحب المفصل بتضمنها معنى مبني الاصل وبمشابهتها في الاحتياج
الى الجملية كما في المضاف ووقوعه موقعه كاسماء الافعال وبمشابهتها لما وقع
موقعه كفساق وحصار وبوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
واضافته اليه بعد فالمناسبة الحدثية انما انحصرت بعد ضبط المبنيات
فاستحقت المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب
قوله فالاضافة بيانية لان مبني الاصل في البناء اعم منه وجه من المبني اخص
مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لا بينه انما البيان اضافة الاعم منه وجه
كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاولى بانه البيانية
اي لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم
هو الاصل لكنه في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء
والتوجيه لكلام الشارح بحال لمن له في فهم المطلب استعلاء قوله وهو
الماضي قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث
هي جملة قسما رابعا قوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام
لان النحويين لا يسمى ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر مطلقا
ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
اي لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق
بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون
الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص و
اعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر
بالتركيب

او توضيح الفرق

عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب
بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة
لم يعقد على طريقة المص معرب اصطلاحا لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب
محقق او مقدر فكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب
متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني
لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة
قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان
الغرض من النحو لا ينحصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير و
وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما
يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله
فان العارف باحوالها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن
ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا
يتعلم المعرب بهذا الاعتبار لانه يكون عبثا فحينئذ لا يكون معرفته اختلاف
الاواخر بالتعلم في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته
على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا
من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل
عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يتجاسر

المتعلم الى معرفة معنى الدور فقيل ان هذا والعجب منه انه قال اشار بقوله
فالمقصود من معرفة المعرب اه الى ان لا يمنع نفس التعريف فساد بل هو
المقصود منه ان المقصود منه تحصيل كلية يجعل كبرى لصغرى سهلة
الحصول لانتاج النتيجة وانت خبير بان الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا
معرب وكل معرب ما يختلف آخره ينتج ان هذا انما يختلف آخره وقولنا
هذا انما يختلف آخره بعينه هذا معرب فقد صرف الكلام الى ما هو بقصده
في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فانه لما عاتقه يتبع كون الصغرى
عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بعض المهتدي بان وجه
الشراب فهو وانا كان احق لمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين
على ملازمة مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسبما وحيثما سيد
ولذا ادم تفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله عبدا سمع منا
لنفع فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا
وقد افادني استاذي في هو جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود
الخولفي استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب الغفران
غفرانه الواقي انه يمنع قول المص انه تبين الكلام مع المتبع لانه يجوز ان يكون
الكلام مع المتبع العارف اختلاف اواخر الكلمة من غير ان يكون متنبها
بما موقعها وتنصيبها ويحررها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه
لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه ان مرفوعه المرفوع والمنصوب والمجرور
الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيبات اسئل الله الحق

بهداية الطريق انه قريب بجيب **قوله** فالمقصود منه معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف اخره اما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار
اليه فيما **قوله** وحكمه اى من جملة احكامه وانما اشار الى ان المراد بالحكم
ال اثر المترتب على صفة الاعراب فان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا
للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم بعد ما
لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب
ركب مع عامله ابتداء وتغيير الحكم بالاثر في هذا المقام مما الى به اقوام
بعد اقوام فانه اشير على ما خذه من افانين الكلام ولا يعد ان يراد بحكمه
ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن الا
ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع
على فواعل الا اذا كان اسما قلت فلعله جمع عاملة لان العامل قلما يكون
غير الكلمة وقيل انه اصله اسم وغير المخالفة **قوله** اى بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف
العوامل في وقت ما ولا يختلف اخره وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الدا
خلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم بكلمة
من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن
زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل
بالداخلة يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول انما اللحوق بالاخر او
الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله** وانما خص اختلافها

بكونه في العمل لئلا ينتقض اه ولينطبق اللفظ محمولا عليه لا يقصد به
في غير فهم الا هو **قوله** او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ واياك
ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان لا يختلف
باختلاف العوامل لان تعاقب اختلاف العوامل يوجب كونه فاصلا
لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان **قوله** فان اسلم ففي
وقتيا ويغني ذكره البناء لئلا يسبق المبتدا بينه وبينها ففي لا يحكى هما خطا
قوله والاختلاف اللفظي والتقديري ... من حقيقة افعلهما كما
اشرنا اليه لئلا ينتقض اه فان الانتفاض فانا لم نجعل اختلاف العوامل
... انتفى المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا
نباين الاثر الاخر فالاختلاف في قولنا رايت والباء لبيان عاملية مختلفين في
غير المنصرف وعلى هذا مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين **قوله** مثنى او مجموعا متعلق
بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا
ومما يقضى منه العجب ما قيل المراد مدلوله ها هنا الصيغة بين فاذا الم
شمول المثنى والمجموع فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين **قوله** فان قلت
لا يتحقق الاختلاف للاعراب المعرب فلان العوامل سواء اريد بالعوامل
الجاعة او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير

المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب تركيبا ثانيا مع عامله فتحققنا معه فتنتقض مع لبنى ظرفا للتركيب ومنه يعلم ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق على مبني معنوي فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب بتغير العوامل فاجاب عنه بانه لا يتحقق بعامل مبني معنوي وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا احد اختلاف في التركيب على مبني معنوي هذا فيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى الثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل المبتدا فانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس فيه معنى الفعل للعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة كناصب الظرف والمفعول معه فصلنا في الفريد وشرح الرابع انه لا انجاه للسؤال لانه لم يقل لما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لانه نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عامل معنوي لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكنه لا ابتداء بل ثانيا فيجوز ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب ابتداء معنى فاعرفه فصل غاية الاعراب

لانه على تقدير ان يكون موصوفة يصح ان يكون قول المصنف اختلف آخره صفة لقول الشارح حركة او حرف فاذا جعلنا فيكون بالنسبة إلى وجعل هذه الخاصة للمعرب التي هي اختلاف في آخره لاختلاف في العوامل على الخاصة الكاشفة فيه اللازمة مثل الضاحك للانسان فلا باس بانفكاكها عما عنه في جاءني زيد اذ وقع في الاوامر

هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم يعرض للمعرب لا ينبغي للمبتدا المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف الآخر باختلاف العوامل فعلا او قوة ما هو الحكم الكلي اللائق على ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقوة ما لان الا انتقال الحرف لا يكفي لتعقل الاحكام الادبية فقيل المراد استعداد الاختلاف كما قصد الشارح عليه الا انه او قوة العبارة ان المراد الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما فليس يصح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمعنى فان قلت قد فسرها بما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يفقه وحينئذ يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما ههنا وقعت هكذا يحتمل الامرين فيتم هذا الامر لا على الثاني ثانيا حيث يقال وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فحرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة فانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة وايضا ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ومقتضى على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل ومقتضى من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى لانه يمكن اخراجهما الى التثنية الغير المفهومة صح

إشارة إلى صحة التوجيه الأول أيضاً لأن ما لا يخرج بتخصيص كلمة
ما يخرج بإرادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة في كلمة الأولى
أن يخرج المجموع بالسببية المفهومة القريبة فلا يترتب مزيد كلف ولا
يذهب عليك أن قوله ولو اعتبرت بمعونة [illegible] تخصيص كلمة ما بالإشعار
كلمة لولا امتناع الانتفاء فإذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الأولى
أن ينزل قاذا التعيين لدلالة [illegible] التحقيق فيا [illegible] فلك أن تقول
[illegible] يكلمة ما [illegible] فلا يرد [illegible] من أمثال الباء
الجارة ولو أريد بحرف الباء [illegible]
[illegible] عامل [illegible] واحد وكما لا بد من إخراج العامل وإخراج [illegible]
لا بد من إخراج مجموع العامل والمقتضي ومن إخراج مجموع العاصر والمقتضي
فإن الإعراب فإن السببية وهما لتقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف
آخر المعرب وكل [illegible] تلك [illegible] يتحقق بينه وبين مجموعهما فلا يخرج
المجموع من تقييد السببية بالقرب لأن تقدم المجموع على الاختلاف ليس
مما يتخلل بينه وبينه الاختلاف تقدم أي تعلق تقدم العامل والمقتضي
أو المجموع ومما قال ليس للمجموع سببية الأسبية أي [illegible] المركبة من
القريبة والبعيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد أخص تخصيص كلمة ما
[illegible] إخراج المجموع كما يختص بإخراج المتكلم الذي هو السبب القريب
لحصول الاختلاف الآخر فتدبر كل [illegible] الاعتبار فاعتبروا يا أولي الأبصار
فصل خرج حركة نحو غلامي [illegible] نحو غلامي مالي ونظائره ومن قال الراد به

والحدث حتى يستقل بالمفهومية وإنما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم
استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية أعني المعنى المطابقي يعني أنه لا شك في أنه يفهم عند سماع
لفظ ضرب الحدث والزمان مع أنه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه أن التضمن
لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه الفضلاء قرناً بعد قرن وقد بين لنا
فيه جهة بلطف من الله وعونه في شرح الرسالة العضدية إلا أنه لم يبلغ الكلام فيه
مرتبة كمال الصفوات [illegible] نهاية [illegible] المياه الصافية في هذا
المقام [illegible] ولم يكن تاماً [illegible]
الكتاب [illegible] وبالله التوفيق لا خفاء في أن اللفظ لا يدل على المعنى إلا
[illegible] فهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع فإذا
سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلاً تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في
ضمن تذكر الوضع إذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليست العلم
بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة [illegible] وإنما تلك الدلالة
متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من أمر آخر يكتسب من اللفظ وهو الالتفات النفس
إليه من حيث أنه مراد للفظ اللافظ والذي دعاه إلى التلفظ به فنقول لما سمع العالم
بوضع ضرب على الوجه العام لفظ ضرب تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن تذكر الوضع وليست هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظه
إلى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فإذا حضر
معنى عنده بالضميمة التفت إليه من اللفظ من حيث أنه مراد فيشاهد الحدث والزمان
في ضمنه هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك أنه لم يتحقق من سماع ضرب

بدون فهم معناه المطابقي ومن هنا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء
الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة فعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق
ولبيت مما يتعجب منه وفوقهم من مثله كما اشتهر عمن يليه الى الان فان الدلالة انتقال
من اللفظ الى المعنى من حيث انه [illegible] اذ قلنا نعلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتجه
السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المعنى المراد ولا على الجزء منه
ولا على لازمه ومن هنا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وتبين ما يسمى
تحقيقا من ان الارادة متوقفة على القرينة دون الد[illegible] تحقيقا بانا نمنع بانه
ونظن فكر عمينا لما ان نتنبه على ان القرينة ليست بشرط دلالة المشترك اذ اصاب
جزء اللفظ اخر فلا مرية لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في الدلالة على المعنى
الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واشار الى ان الاسامي [illegible] فاصنه
برة التحقيق لتعلقك بما عودك نفسك بتقوصه من غير توثيق وان تصغي الى الحق [illegible] ما ادان
اليه موافقة ترغيب التدقيق اعلم ان العرف بان الفعل موضوع للحدث و
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس لا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فا
فالجائهم نضجهم سر [illegible] الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لذلك يكون
لا بد من الفاعل ولا الاضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لا مما
اشتهر من ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التر
التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن اما ان ذات النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم
الحدث والنسبة تفصيلا [illegible] لا يجوز تركيب القضية الشرطية من مدلوليه وانما الحكم

الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان المقصود
من فهمه والصفة متاخرة ان وجه التاخير تاخر المدلول والاوجه
ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف
موصوف والاقرب ان يقال لحمل الاعراب اخر الاسم لان كلا منهما حروف
الكلمة مقيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغييرها مهما امكن لئلا يختل
دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحركة الاعرابية لا مدخل لها في الهيئة
فلذا قيل نعلم [illegible] الاسم على هيئته [illegible] قوله اي انواع اعراب
الاسم مخصوصة على ان الاسم يجمع الكلمة فلا يشكل الحمل على الانواع
ووجههم تقديم لعطف على الرفع قوله فلا نطلق على الحركات البنائية
ولا غيرها من حركات غير الاخير قوله فانها تشتمل في الحركات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما في كونه فضلة او شبيها بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة
اي على كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة الاسم [illegible] وانما حذف
اعتمادا على فهم المتعلم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية
لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم
يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا
اليه بالاضافة اللفظية وقولنا حسبك زيد لا ناكل ذلك مما ادى
حمله المصنف المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه

وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة
بخلاف الفاعل فانه لا يصرح بتمييزه عن تلك المرفوعات وكذا المفعول
قوله لم يحتج الى الياء المصدرية الاولى لم يصرح بالحاق الياء المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل بحسب وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب
لكونه معمولا بما هو اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل الظاهر
القليل لكونه منفعلا اذ ليس وقوعه الا من الفعل المتأخر
عن الفعل لا يجوز وقوعه من جعل التراكيب من نصرت معنى الجعل
فصار نماء في المعنى فاعطي الثقيل بجعله للقليل وايضا فان
حيث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العوض
لان الاعطاء للقليل بان يجعل عادلا له فالما ل فاعطي عا
رضا للقليل فلك ان تجعل للقليل تعليلا او المفعول الثاني
محذوفا اي اعطي الثقيل ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل
فانه نقيس عليه للكثير فتامل قوله وعلامة للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له جعل اعطاء الجر المضاف اليه اصل
اضطراريا ولا مزيدة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير لانه ترى
انه قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكنا كثرته دون
كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله

العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في
مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان
تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن قال اخره عن الا
عراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من
سواء الطريق وطلب المعنى من الفج العميق قوله مابه يتقوم اي به يحصل
دون غيره فنبه على ان نسبته للتقوم ليس كنسبة الاعراب للاختلاف
فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال ينتقض بالاستثناء
وبما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما فالعامل لانا نقول لا يفهم في
العرف منا فيه الا انه يحصل حرارة الماء الا النار دون نفي الماء في
مجاورة النار الماء فتامل قوله المعنى المقتضي اي معنى الخ يريد ان
اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في العقل
عند البصريين فلذا قيل المراد عامل العلم وتقدم بالياء في بحسب زيد
كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد عقل مما قاله لم يبال بخروجه
لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اتفاقا غلام زيد فالعامل عند بعض
حرف الجر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله والمفرد لما فرغ
من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى
المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة
ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو فيهما
وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد الذي

لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا انما هي تا للمفرد وستسمع لوه مثنيا اخرى
كلا استعماله محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولو اجيف المثنى
والمجموع لغير وجه بغير المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف
المنصرف لان المنقسم ... ان يقبل التنوين ويمنع منه
لعدم الانصراف ولم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين
ولا بغير المنصرف الذي اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او
ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى
به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبناء بطريق
الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف
لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها الدال
قوله اما الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما فيه انه ينتقض بسنين وثبين
ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كصفة الدال عليه ولانها
اخف الدوال وهذا اولى ممن قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة
... الذات لا في الاعراب الذي بيشي قوله والفتحة نصبا كتب على
الحاشية ان هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكنه المعمول المقدم مجرور واجازة المصنف هذا كلامه قوله والمصدرية

فتكلو

الكلم يتعلق علما ام انه بيان لشيء ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا
باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان ... الكلمة مطلقا بل على
وجه يتميز به باعتبار الحال عما هو حال لها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به
ما هو حال لها باعتبار كونه ... الكلمة حكما وذلك ان نحو كنت عبد الله واخلاق
هذا الكلمة ليس ان الاعراب فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل
وكونه يجري خارجا عنه ليس ان اعرابه عارض من المسامحة فاجراؤه
مجرى الكلمة قوله ولعله يجري ... لكان انسب فلذا انا نفعل المراد بالمفرد
اعم من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان
منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية
وان كان كون الشيء الاول مقتضي الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية
والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء الخ
ربما عبر الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان
يقال ليس ذكر الوضع ... مجرد ... وضع بل بيانه ووضح لمعنى
فلا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ... لا التمثيل
وقيده بالسماع من وراء الجدار لتمحض فهم اللافظ من سماع ديز دلالة
... لذلك الى ... العقل فيظهر الدلالة العقلية كما في الظهور بخلاف
ما لو كان يتلفظ بمعنى فيلوح دلالة ... فلا يظهر ... قصد التمثيل كما في الظهور

فلو كان اللفظ مرتبا يظهر أن فهم المعنى للمشاهدة إذ الدلالة اللفظ
قف فبعد ذكر الدال ... فيه نظر لأنه يجوز أن يذكر بعد ذكر الد
لالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فإن
تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لأن الإفراد فرعه فلا حاجة إلى ذكر الوضع
قف كما في المفصل فيه لطافة لأن تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قف
أي منقسمة إشارة إلى أن هذا الجزء يقصد به بيان الحكم للكلمة بل قصد به
تكميل تعريف الكلمة بتصديرها ثانيا بضم قيود إليها تحصل أقساما لها
كما حقق أن لا حكم في التقسيم وإنه من تتمة التعريف وبيانه أنه ضم القيود
إليها بملاحظة تحصيل الأقسام فإن ما ذكر من ... فهي كلمة دلت
على معنى في نفسها ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت
كذلك وكلمة لم تدل كذلك وغير تقسيم إلى الاسم قيود إليه فيحصل
بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة إلى هذا الشيء أقساما ويسمى
هذا الشيء بالنسبة إليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة إلى قسم آخر قسيما
والثالث في التقسيم قصد حصر المقسم ... الأقسام وقد يخلو
عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به أن يحكم بنفس مفهوم التقسيم
من غير حاجة التفات إلى ما هو خارج عنه فهو عقلي وإلا فاستقرائي
هذا هو المشهور لكن كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا
تعلق له بالاستقراء ... فيه بشيء أو لم ... فيما ...
ثالث حقيق بأن يسمى حصرا قصديا والحصر المراد هنا قيل عقلي وقيل على أنه

ذا التمام في وجه ... جواب ... الفعل ... لفظا
أو قيعن بدون الفاء معان

استقرائي تدبيناه في شرح الكافية في هذا المقام قف فلما كان لما أنها
يتعلق بما يفهم ههنا الجملة مما يخفى الانحصار يتبع من القيد للظرف عند
بعض النحاة به من غير حاجة إلى اعتبار لفظ في نظم الكلام وهو يشعر سوق
كلام الشارح وبعض النحاة يعتقدون عامل الظرف هكذا الحرف لأنها
قف أي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى إذا ولم يلزم بعدها الماضي لفظا أو معنى
وجوابه أيضا كذلك أو جملة اسمية مقرونة بإذا المفاجأة قال الله تعالى
فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم أو مع الفاء وربما كان ماضيا مع
الفاء وقد يكون مضارعا هذا الكلام الآتي فقف فهي أي جملة اسمية مع
الفاء جواب لما ... والمانع ما قيل إنه لا يدخل الفاء على ما هو
جوابها فلا وجه لقف فهي إلا أن يقال الجواب محذوف أي اعتبر الدلالة
وقف فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى نقص أما من صفتها عدل عن البعيد
المشهور من حذف المضاف من اسم إن أي أما إن ... أن فيه تعليلي حذف
فلعذا أحسن لأنه يحتاج إلى ... قوله الثاني لحرف فأجريه على الظاهر المبادر
لكنه فيه أن ... كلمة من المنتزعة لتقديره تعلق به أن
تقدير مجرد صفتها على أن يكون مبتدأ خبره أن يدل على عنه فافهم منه
قال أدرج كلمة من لأن حصر الصفة في الدلالة وعدمها ...
صفات لا تختص بالكلمة وقد يسمى لأن حصر بعض الصفة أيضا فيها ...
كل صفة من الصفات التي لا تختص يصدق عليها أنها ... صفة الكلمة على أن
معنى حصر التقسيم ليس إلا أن ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس

المعنى على انه ليس له اسم آخر وراءه ما ذكره النجم الايي من ان معنى
قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الاثبات لا يخلو
عنهما لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى فهنا لك
تعتبر اخراج اي ذات الالة لم تأويل فحوجعل اما تدل بمعنى
الدالة تركيبا لكونها مستقلة في مفهومها فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره
من التنبيه على قصور بيانا يغنيه وهنالك تحقيق ذكره السيد المحقق وهو انه
لما اخذ الدليل التقريبي للفرق بحسب المعنى بينها مرجع المصدر والفعل المأول به
بنحوه ما فيان ان لان مرجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير تقييد او تأويل والثاني يرتبط به من غير تأويل انه الاولى منهما قوله حيث
يقع اما عمدة في الكلام او لا حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما قوله في الفهم
عنها للمحقق حتى يكون المصادر مثلا افعالا قوله الماضي والحال والا
ستقبال الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالتدليل على الزمان والماضي ما تقدم
عليه والاستقبال ما تأخر عنه قوله ما اخذ ابن النحو هذا الملحي عليه
البصريون فالاخذ الاسم سمة الكوفيون ... في الكتب
المبسوطة ولا يخفى ان المناسبة منها كبرهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من سمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى
الاصطلاحي فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى
وعلم آدم الاسماء وان سمي اسم الشيء بالضم والكسر وسمة وسماة مثلثتين
على ما ... واللغة الموضع يطلق على الجوهر والعرض للنبي ثم لو كان الاختلاف

قوله ما اخذ الاسم اللغوي ايضا بعيدا قائل قوله لتضمنه الفعل ولا لانا نقول
لمشابهته الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله والحرف يوفي ذلك لانه قد علم به اي
بوجه الحصر الاول لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في
نفسها لكنه الاولى ترك ليه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده
من انه علم به لكل واحد تحقق المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون
في المعرف قد مشتمل بل يتحقق بمجرد التمييز الا انه اراد تحقيق المعرف
لكل وتوضيحه ايضا قوله فليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
يعني عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به المصنف في مختصر ان فصل فلا بد
منع ان ما علم ليس بممتاز ان يكون المميز او المشتمل خارجا عن حقيقة
هذه الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الا
عبارة جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في
مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله ولله
در المصنف جملة يمدحها بكثرة الخير وتحقيقه يعني في بحث التمييز والمراد
ههنا لله در ان ... المعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي
ولا الغبي ولا المتوسط والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم قوله
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا بطهر داع الى ترك بيان المعنى
اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام ببيانه ولا يخفى
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي الكلام بمعناه الكلام الكثير دون
الكلمة اللغوية وان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص

كان في اللفظي لما خصصناه اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن
المحال اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس
فلا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله
فالمتضمن اسم فاعل انما عبر بالمتضمن بصيغة اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون
اسم فاعل لتخصيص الصورة المخترعة باسم الفاعل فهذا يمنع الابهام فينبغي ان
يتنبه فلا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعدة منها هذا ايانا فاجهد
مع تمام عبارته قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن
كل لكل جزء ومن قال فلا يلزم اتحادهما في الكلام الشائع فقد ضيق على نفسه
نفس المرحب فلو جعل الهيئة جزء الكلام كان انما الكلام الكلمتين
معنى فاضافا غنى محتاج الى هذا التقيد قيف لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه
الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومنا قال ان المتضمن
مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى
الاخر او ضم كلمة الى الاخر فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل
مدلوله او صفة لاجزائه فتأمل قوله اي تضمنا [illegible] اسناد
الى اخرى نسبة الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين
وقد سميت الفضيلة فلعل قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله
خرجت المهملات اي المعرفة للتركيب زيد قام حيث فان المجموع يصدق
عليه الحد وفيه انه فلينظر لا ما متضمن على حشو ولا تثبت فليجعل كلمة ما
عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان البحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة

قوله

قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب اي الاول نسبة تفيد الخ قوله دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان
الاخبار فيهما مع انها مركبا [illegible] تحت الخبر في زيد قام ابوه مركبا نظرا لان الخبر
عندهم قائم وفاعله خارج عنه ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او
حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا
اليه ومع قوله فلا ينافي ذلك الا وضعها للمعنى فان المراد بالاسم اعم من الاسم
الحقيقي والحكمي ومن كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الحقيقي
او الحكمي فلا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج
الى تعميم الكلمتين لحكم قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى بانقص
كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد ثم انما
يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان مرتب
زيد قائم مجموع كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه يلزم عليه انقلاب [illegible] افراد الكلام في هذا التركيب قلت لا يخفى
تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربنا اقوم ربك
تحقق افراد من الكلام وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك
ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضرب عمرا [illegible] مجموع [illegible] ذلك لا مجرد ضرب في
فقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فانهم الذي هو مرادف الجملة
عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الكلام

والصفة اذا كانت جملية فينبغي ان يجعل عدوله الى عدول لا عن عبارة
تعريفية لا عند ولا عن مذهبه قفه على الجمل الخبرية الا قبل على الواقعة
اخبارا انه غير قبيل الخبرية فكلية فيه بيان ان الانشائية عنده لا تقع
خبرا او الواقعة خبرا انه مثل زيد اضربه في تاويل مقول زيد مقول في حقه
اضربه فيعد يعقد ان مادة الافتراق للجملة عن الكلام لا يقتصر على
الجمل الخبرية كما فهم العبارة بل من مادة الافتراق اضربه سواء كان
خبرا او متعلق الخبر قفه اخبارا او اوصافا يترادف عليه او احوالا
او جملة قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند اهل الاسلام يرجع قفه
ولا ينافي ذلك الا في اسميا ولا يكون تعريفه جامعا قفه في بعض
الحواشي انه اعتذر بكلام مع انه خلاف ظاهر العبارة نوجيها لا تاويله لا
يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب
عنده هذا فنحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما
في الحواشي انه قال المص في بحث حرف الاستفهام ان لهما صدر الكلام
لانه يقتضي كونه قام ابوه في زيد قام ابوه من ما عنده والا لا يصح
قوله وانما صدر الكلام قفه ولا ينافي ذلك ان الكلام هنا التعبير
هو المناسب للمقام فحمله على التفسير او على الاشتراك بعيد عن المراد
قفه الا في ضمنا الخ اعلم ان هذا العام الا في ضمن هذه الجمل
ضمنا فلا يلزم اتحادا خص والمطرق مما الظاهر لا يثبت بفهم المتعلم فحض
انا يجعله في بحث منا لكنه ينبغي ان يعلم انه لا ينافي من كل الحي لانه لا ينافي

فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال او العامل في الظرف والحال
معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر فهذا اوفق بالعبارة مما
كتب في الحاشية على منع انه اعرب هذان الزمانا بالفتحة حال
كونهما مرفوعين او اعربا من جهة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا فجرا هذا كلامه قفه مثل جاءني رجل الا حسن الا لطف ان
يمثل بجاءت طلبة والطلبة المطلوب قفه جمع المؤنث السالم
تقدمه لانه اقرب الى معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان
اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان
النصب التابع للجر كبيرة بخلاف العكس وليعلم ان تكاة اخي نكتنا
ها له وينبغي ان يضم اليه اولا ذي جمع ذات من غير لفظ كما ضم اولو
الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة
للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم ان يكون صفة المؤنث كما يتبادر
من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف
الجمع بالسلامة فاما كان السلامة حال مفرده قفه وهو ما يكون
بالالف والتاء فيدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج
بنون مع ان مفرده مؤنث قفه واحترز به عن المكسر فانه قد
علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول ان الا
حتراز لا يجب لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم الى
انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قفه فاعراب هذه الاسماء الستة

نبّه على انّ هذا الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل في مطلقها
لئلا يتوهّم الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلحق الحكم بها بكونها
بالواو ولا يكون التمثيل بفيهم مضافة لفظا ووجه ذلك ان اخوك كما
يجري بالتلفظ به يجري معه الاخ المنبّه على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا
عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل
ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشهورة بها فهذه الالفاظ
اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لا بترتيب بتركيب
كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفظا لئلا
اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر مفردة
ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم
لاعرابهم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجههم فتأمل
لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء
في الحكم بفيهم فاعرابه هذه الاسماء الستة او همت انها جردت عن
خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكنه لا مطلقا وفيه
على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم فتأمل ونضافة
نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات
الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق الغيوب واما ان النسخة التي كانت
في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد ومن قال تنبيه على ان عبارة
المتن محمولة على التقديم والتأخير لا يتجاوز عن ضيق الطوق والحال

لا يتقدم على العامل المعنوي او غيره بابانة المتن الى ما هو انسب ولغير
المص ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبّه بذلك على انه يلزم يدقق
النظر ما لا يخطر بقلب بشر فتأمل وانما اختاروا اسماء ستة لا يخفى
ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المص بالروي
في الفرعي والملحق به سنة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون
فجعلوا في مقابلة كل فرعي اصلا فتأمل وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى والجمع في كون معانيها منبئة عن تعدد
الاول في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد
لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ذلك فيما سوى الفم والهن
ظاهر فانما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في
ان فيها حرفا ليس بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية
والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام فتأمل ولوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها جعل الاعراب دون غيرها الاعراب فبيانه
الاعراب في الطرفيان والتعبير فهذه الحروف وهي في الاربعة الاول لام
الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر
كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لا يكون
من اصل الكلمة فلما كان تعلقا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح والله اعلم
ان الظاهر ان يجعل كلا منها الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح
وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف

ولا يستقيم لان الابن والولد فانه يطلق على الام والغريب اي عين ذلك
عما التعدد فالاولى ووجود يعوت اعادة اللام **فقه** وبنت اكلتا التاء
بدلين الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطا
وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى وضميره ولا يجوز ان يكون
متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء
بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا
انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول **فقه** فاذا اضيف الى
المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة **فقه** فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل
تحته **فقه** ومعناهما معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة **فقه**
وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده منونا او مذكرا سالما
او غير سالم وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله
واما كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن
اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر الحاصل للغافل عن التعبير
اكا المتوهم انه اسم وبين معنى التركيب الاضافي مرادا فاقتضى لم يحصل
الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع
المذكر السالم يمكن ادخالهما في اخوات عشرين بان يراد بها ما هو
على جمع المذكر وليس به **فقه** وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل
على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر

كلما دخلت أمة لعنت أختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عقلية
غير مصنوعة للفائدة **فقه** فالاولى ان يصح اطلاق عشرين على ثلثين وما بعده
على عشرين وكأنه لم يلتفت اليه لانه يختص بعشرين وهو بصدد تعليل
الحكم المشترك ولا يذهب عليك انه ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوق
فيما بينت جمع على الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على
الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة
من تكرار الاحاد من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى في
انها لا واحد لها من لفظها **فقه** واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة
وثلثين وهكذا **فقه** وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال بجموع
هذه الالفاظ لكان فيه لطافة **فقه** فانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
الاولى التنزل مع ملحقاته لان بيان الوضع الاصلي يغني عن مؤنة البيان
في الملحق فلانه لا يتباعد ... لانهما فرع للواحد بلا كلفة فكذلك
فقه وهو علامة التثنية والجمع قبل **فقه** وفي اخرهما حرف يدل
للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا ... لا
عراب يبتغي قلت هذا ليس من تعيين العلامة بل من تبديل علامة
بعلامة فانه بعدما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة
اما الالف او الياء فيبدل الالف بالياء لتبدل علامة بعلامة لا لتعيين
العلامة **فقه** وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع فانه [illegible]
للاضافة اليهما لانه قبل الجمع في الذات والشروط الثلثة ان كانت

اسمًا أو أكثر إن كان صفة قوله حملوا النصب على الجر لأنه أيسر في الحمل
قوله أشار إلى تقسيمه إليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال
لفظًا أو تقديرًا لقد أدرج في هذا البيان فوائد الأولى أن قوله
التقديري بيان لأقسام التقسيم السابق بالتقسيم الآخر للإعراب
كما ذكره بعض الشارحين وكان تعرض ذلك البعض ما ذكره على أن
قوله لفظًا أو تقديرًا تفصيل لاختلاف العوامل لا لإختلاف الآخر
والثانية أن قوله فالتقديري وعديله معرفان بتعريف العهد
والثالثة أن هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قوله ولما
كان التقديري أقل أشار إلى وجه تقديم التقديري مع أن اللفظي
لكونه الأصل أحق بالتقديم ولا يبعد أن يقال التقديري لخفائه
أولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري أي تقديري الإعراب الأنسب
تفسيره بالإعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله
فيما ... في الاسم المعرب الذي تعذر الإعراب فيه أشار إلى توجيه
جعل ما موصولة لم يحتج إليه كما ذهب إلى توجيه حذف العائد على حذف
المضاف في قوله تعذر أي تعذر إعرابه لأن حذف الفضلة أهون
من حذف العمدة ولأن الفهم يتبادر إليه فمنهم من طال عليه
طريق توجيه وأما ... فمع ذلك فإنه هذا الوجه الظاهر الصريح
وليس لأنه يحمل ما عبارة عن حرف آخر فتعذر الإعراب فيه
لأنه المبحوث في الإعراب بالحرف المعتبر قوله في آخره الأولى آخره

قوله كعصًا نبه بذكر عصا على أن الألف المقدرة كالمذكورة في
رواج ذلك في المستعمل أيضًا فإن قلت الإعراب في عصا قبل
الإعلال مستعمل كما في قاضي وبعد الإعلال متعذر في قاضي كعصا
فلم فرق بينهما قلت قبل موجب تقدير الإعراب في قاضي الا
ستثقال فإن الاستثقال فيه أدى إلى الحذف فموجبه في عصا
التعذر فإن استعمال الواو المتحركة أدى إلى القلب لا أن
يجعل عصا ملحقًا بحكم قاضي بالعلة والفصل للتعذر فليتبصر
فيه المعتبر قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد
المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماتي ومساجدي وعبادي قبل الإضافة
أن يقيد الحركة اللفظية ليخرج عنه عصاي فإن تعذر الإعراب
فيه قبل الإضافة وفيه أن أصل عصاي عصوي فالمنقلب بالألف
ما تعذر إعرابه فيكون القلب بالألف بعد تعذر إعرابه بالإ
ضافة ولا يكون تعذر الإعراب قبل الإضافة على أنه يخرج عنه
ح نحو ... مضافًا إلى ياء المتكلم ... داخل فيه نعم يبقى أن
يقبس قاضي مما سوى المضاف إلى ياء المتكلم لأن الإعراب في الناقص
المضاف إلى ياء المتكلم متعذر لأن المحذوف من آخره حركة الكسرة
التي اقتضتها الياء لا حركة الإعراب حتى يمكن تقديرها
للاستثقال فلك أن تجعل قوله مطلقًا باعتبار كونه قيدًا
للقول يعني هذا التعميم أيضًا أي سواء كان منقوصًا أو مقصورًا

أو صحيحًا قوله امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى ولا بدّ من حركة
أخرى إذ لا يمكن [illegible] جعل هذه الحركة إعرابًا كما جعل علامة التثنية
إعرابًا لأنها مقتضى البناء المتقدم على العامل فلا يمكن أن يكون أثرًا
للعامل فاللازم أن يكون العامل لتحصيل الحاصل وأما علامة التثنية
فأحد الأمرين ومعنى التثنية لتحصيل أحدهما لا على التعيين والعامل
لتحصيل خصوص أحدهما قوله يعني كون الإعراب تقديريًا في هذين
النوعين مناط فائدة تعميم مطلقًا هو قلّ أي فإن جعله متعلقًا بهما
ولهذا جعله البعض مخصوصًا بقلّ أي وكان الشارح لم يجعل ذكره
لدفع توهم الاختصاص المخصوص بقلّ أي بل جعله بداعي حسن المقابلة
بينه وبين قوله كقاضي رفعًا وجرًّا ومسلمي رفعًا فإن تقييد المقابل
يدعو إلى تعميم المقابل الآخر ويمكن أن يراد بعصا مطلقًا ما كان ألفه
محذوفًا فما كان ألفه ملفوظًا ويقاس [illegible] فيما كان ياؤه مذكورًا
أو ما كان ياؤه محذوفًا نحو يا غلام [illegible] ما كان ياؤه مبدلًا بالألف نحو يا
غلاما فتعميم وجه تقدير الإعراب في نحو غلامي أنه لما اشتغل آخر الاسم
بالكسر تعذر الإعراب ح فإن قلت الفرق أنه لما اشتغل بالكسرة أو
الفتحة ليناسبه نحو يا غلاما ويا أبت ويا أمت ويا أبتا ويا أمتا
قوله كما في الاسم المنتهي في آخره بياء مكسور ما قبلها احترازًا في الياء الذي
ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف عليه أي كقاضي فهو مرفوع
لا على قاضي فيكون مجرورًا ووجه الأول ظاهر إذ يكون ذكر النحو مستدركًا

ومع ذلك يتجه أن الأخصر أن يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاضي قوله
يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحروف يعني أن
غرض المص من تكثير الأمثلة بيان أن التقديري في هذا القسم قد يكون
في الإعراب بالحركة وقد يكون في الإعراب بالحروف لا استيفاء الأقسام
للمستثقل فلا يرد أنه بقي أقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه
ومن أفاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى
لبيان نكتة ترك المص بعض أقسام المستثقل فسلك طريقًا لا يوصل
إلى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المتعسف ولا تعجب
فإنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم
نعم يتجه على الشارح أن ما ذكره إنما يصح على مذهب من لا يجوز الحكاية
في التثنية والجمع وأما على لغة من يجوز ذلك فيقال في جواب من قال عندك
تمران [illegible] من تمرتانا فالقسم الأول أيضًا يكون في الحركة والحرف
ونحن نقول يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في حالتين و
قد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فإنه لا يكون إلا في الأحوال
الثلث ولما كان نفي المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل
ببعض الأحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الأمثلة بيان
الفرق لم يذكر مثالًا لما يكون الإعراب المستثقل تقديريًا في تلك الأحوال
الثلث نحو جاءني أخو القوم ورأيت أخا القوم ومررت بأخي القوم
وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم وأما

وأمّا جاء في مسلما القوم رفعًا فقط في حكم مسلمي (قه) وقد يكون
الإعراب بالحروف تقديريًا في الأحوال الثلاثة للاستثقال وضابطه
ما إذا كان الإعراب مدّة ولاقى ساكنًا نحو ومقيمي الصلاة بجرّ الصلاة
ونصبها فخرج عنه مصطفو القوم وابني الحي المرفوع فإنّ إعرابه
لا يكون مدّة أصلًا (قه) أي فيما عدا ما ذكر ممّا تعذّر فيه الإعراب أو
استثقل يعني ضمير ما عداه راجع إلى ما ذكر من قسمي المتعذّر والمستثقل
لا ما عدا ما ذكر من الأمثلة حتى يرد الأمثلة التقديرية الغير المذ
كورة على بيان اللفظي كما أورده بعض أفاضل تلامذة الشارح على
بيان اللفظي من الأمثلة وتكلّف في دفع بعض الأمثلة بما لا يسمن
ولا يغني من جوع واضطرّ إلى الاعتراف بورود بعض الأمثلة لا
محالة ممّا يقضي منه العجب ولا يمنع منه رعاية الأدب هذا وقد صرّح
ما ذكر بتنصيص بأنّه يحتاج في إفراد ضمير ما عداه مع رجوعه إلى
المتعدد أي المتعذّر والمستثقل إلى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق
شائع في رجوع ضمير المفرد إلى المتعدد لكن لا حاجة هنا إلى هذا
التأويل بأنّ المتعدد إذا ذكر بالعطف بكلمة أو يجوز إفراد
الضمير الراجع إليه لأنّه في الحقيقة راجع إلى أحد الأمرين لا إلى المجموع
(قه) لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير
المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق إليه قلت ولاحتياج
بعض أحكام ما ذكر بعد إلى معرفته أيضًا وأمّا المنصرف فلا يحتاج إلى

إلى معرفته إلّا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير
المنصرف أكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة وممّا
يحوج إليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان
المثنى والمجموع فينبغي أن يذكره المصنف متصلًا بغير المنصرف قبل الشروع
في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب و
ممّا يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لأنّه ممّا يحتاج
إلى معرفتهما لصحّة غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث
الحال والنعت ففي تأخيرهما إخلال ببيان هذه المباحث (قه) و
كان غير المنصرف أقلّ بوروده عليه أتمّ في المعرفة بالتعداد يستحق بيان
الأقلّ أن يوقع على بيان الأكثر ويترك الأكثر بالمقايسة لما يشتمل
عليه من تقليل مؤونة البيان وأمّا المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت
فيها الأقلّ والأكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الأقلّ إلّا أن
يقال لمّا كان الأقلّ في بعض [illegible] بالتعريف متعلّق البيان با
التعداد وكان الأوجه أن يقال اختار تعريف غير المنصرف لأنّه وجودي
والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة إلى الوجودي فكأنّه
اكتفى بتعريفه لأنّه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في
الإعراب اللفظي للإشعار بعنوان غير المنصرف بأنّ المنصرف ما عداه
بخلاف عنوان التقديري ولكم ما إنّ المعرب لا ينحصر عند القوم في
المنصرف وغير المنصرف فإنّ المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث

والتنوين فغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري

في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة

في لا يجوز ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف

حق بالقياس اليه واما عند المص فان المنصرف وغير المنصرف عنده

قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف

وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب

فيقتضي تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما

على ما قيل (قه) غير المنصرف مأخوذ من الصرف فانه بيان اثريا

لم ترفع عن حالة الاصلية بالتركيب الذي هو ثاني غير المنصرف حتى

كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون

غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على

الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن (ق) اي اسم معرب

اختار نسبة كلمة ما بالتنكير ... اختياله لانه اقرب

يا مقترح الشرح بالمثنى ... الاحتمال الاخر لوضوح امره

واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة فان لم يتنبه له بعض افاضل

تلامذة الشارح الى هذا المقام واطنب بما لا يجدي ... الاسام

فاعرضنا عنه بالمرة كما هو داب الكرام (ق) من علل تسع ولا يجوز

ان يكون التعيين من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف

اليه على ما لا يخفى للعارف به نعم جوزنا ان يكون التقدير من تسع علل

ثم استعمل ببيانات نكاة ليترجح تقدير الموصوف فلم ينبئك ما لا يغني

(قه) اي العلل التسع يجمعها هذان البيتان ولا وجه لتاخير هذا

التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر لان هذا

المقام كثيرا حاشية هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما

اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذا فهذه الابيات لابي

سعيد الانباري النحوي والتصويب التنزل فلم يذكر الابيات كلها

ليستغني عن التعريف لاشتماله ببيان غير المنصرف التي يستفاد من البيت

الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه

علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع

سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند والثالث

انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون

منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف (قه) وذلك

الجمع عن عدل لفذلكة ... اي في هذين البيتين نهاية الحسن

اي السبب عدل تاما لان عدل فهو عدل ... لا يكون علة البناء فكذا

الشيب وصف تاما فهو الوصف الاصلي وهكذا وحق كان المناسب

تكثير النون ايضا الا انه ... النظم فما احسن ما قال بعض

الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (قه) والعدل في عطف

هاتين الخ ...للتراخي في الرتبة فيستعار للتراخي في الرتبة فيكون

مابعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى فلا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله

وممّا يحدده فظهمه من الحلبي لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف
فاعل الفعل زائدة لكن هذا انما لا يقصد به والزيادة قبل شيء فى عرف ارباب
التاليف اذ لا يقصد بها الا التقدم فى الذكر ففهمه فى عبارتهم بعيد جدا
قوله وهذا القول تعريفه ما ثبت فى كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا
وجه رابع وفيها الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم فى هذه الابيات
بعدم مساعدة النظم بان المقصود تعريف غير المنصرف والعلل من الخلط
لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات
فى البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما يتعين تعليمها ومنها ان
قوله والنون زائدة لما ذكره الشارح وما تذكر لك من ان السبب مجموع
الالف والنون لا مجرد النون ولنا وجه خامس ذكرناه فى شرح الضريبي
قوله والقول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تعريفي قبله
الاولى ما نراه ليس فى كلام النظم ذكر العلة قلت المعاتب جمع مانعة
والتانيث لانها بتقدير علل موانع [illegible] قوله وقال بعضهم انه اثنان
لا جدوى لمعرفة القولين الاخرين فلهذا لم نبينهما ونحن اقتبسنا الثلاثة
قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من
هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل
حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه حل محل
حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما فى مسلمات علما الكسر والتنوين لكن
الاظهر والاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم

من قال فى وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية قوله اما الكسر
فيه والتنوين فيه ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف
غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل
منهما حكم غير المنصرف ففيه التذكر من جهتين على ما فصل فى تعريف المعرب
ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى نقص تعريف الغير المنصرف
الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف بالا
صالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من
حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون
فمنهم من قال ان الجر يبني الحكمي لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل
مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم
الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله قوله لا تك تعقل
فانه لا تعقل فانه المعروض للبناء القابل المطلق للقابل المجرد عن
البناء فهو المذكر وكذا المعرض للالف واللام القابل المطلق للقابل
المجرد عن الالف واللام وهو النكرة والفرعية فى التانيث والتعريف
فهيئة والفرعية المعتبرة فى منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية
قوله اذ الاصل فى كل كلام ان لا يجاوز لسان اخر وخلاف الاصل مع
منزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل
كذلك تحقق خلاف الاصل يتبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل
لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرعي شاملا للفرعية الموقوف

على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا
بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشتمل المرجوحية قوله لانا
اي من كل نوع انا لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما
ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع حكم الوزن المختص فلا
يتجه ان البيان قاصر اي لا يمتنع للجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب و
الامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في
الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا
يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف
ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان ينتفي التأثير بالضرورة او اعتبار
التناسب فلا حاجة الى صرفه عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضميره
صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم فقط وحكمه والحاجة تندفع بترك
الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا
لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما جوزوا جعل الهمزة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوزه الكوفيون
وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فلفعله صبت على
الخ كتب في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها
في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد

ان لا يشم مدى الزمان غواليا وجاء في حاشيتها جمع غالية بوى خوش
انتهى مرثية بالتخفيف من مردة ستاينشكردن التربة خاك المدى
غاية والمعنى اي شيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لا حرج
عليه بشيء لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب انا شم
تربة احمد ان لا يشم الى آخره والاستفهام للتعجب من عظم المعجب وهو
كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا اباحوا التسجع
من اجل محسنات الكلام واختير هنا في البيع وتراخي مع ان اللغة اثرى
وسمع التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ ذوي
ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حارث فان الملك قد جاز واي بضم الراء
في يا حار فقال الكاتب يا سيدي لا فتح بفتح الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه
بامر التناسب وفي قوله فاما يجعل الى آخره الضرورة اشعار بانه قد يجعل الى
حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان اذ قصد بها بيان وزن
منصرف فيقال وزن ضارب بضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف
مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وحمل من هذا القبيل كل لفظ منصرف
اريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد
يكون غير منصرف للعلمية وسبب آخر فيتبوك قوله فيما بعد واما
فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علم النفس ومؤنثا

على هذا التناسب بالمشاكلة (قوله) حيث فرق سلاسلا التناسب المتعرف الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب قوارير الاول فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل (قوله) فعلم سلاسلا واغلالا لانه لم يجمع اه اراد ان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل الجمع والاظهر ان التقييد يكون لم سلاسلا في هذا التركيب (قوله) وكانهما يقوم مقامهما قيل هذا اشارة تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا تسلط لجملة في وقوعها اثناء قطعت وليست للاهتمام ببيانها لانها لا تفصيل للتعريف قدمت الى هذا (قوله) فانه قد تكرر فيه الجمعية فقام تمام التثنية لهذا التكرير بعد المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض فان تمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتبته في الحاشية فان اكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة واسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام وانعام جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء بابنا واكثر ما يجيء النعم على الابل وجمع الجمع انما يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ملة الفراخ

(قوله) فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى الجواب عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كونه الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا

فالعدل لكونه من صفات الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول فيتجه عليه انه لا نسلم انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدرية الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيما لا يسع في الالفاظ المصادر و اما ان المصادر وضعت لمعنيي ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد ان يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان الضرب مصدرا لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني منه للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على جهة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل فلان الفحل نحاه كذا في القاموس فلا داعي الى كون العدل

النحوي بمعنى التبعيد من الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم
معدولا فلمح بمعنوي لا بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى
الميل من الشيء الى الشيء فالعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة
الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى
المعدول اليه لان المادة عدلت فيه ودر نظر ابن الحاجب صائبا ولا
تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله اي خروج الاسم احترز عن خروج الفعل
اذ لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة
قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي
فالمراد بالصورة اعم من الصورة افرادية منها وكونها لازمة للكلمة كالصفة
فان احد امور الكلمة لازم لا قبل التفصيل فكان اللازم فيه بمنزلة
الصورة للكلمة فكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة
فيكون سحر علما للتعريف بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخي
التغيير في تعريف العدل بخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى
معه ولنا ما نوهم من ان ما قيل انه التعريف ينتقض بيوم الجمعة وضمت
يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى فهي في جماعة
تعريف المصنف لانه لا يدخل في الصورة حكما كاللام للفرق بينهما وبين اللام
لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان
يوم الجمعة اخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تعديه ايضا بما
هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون الاسم عليها خروج

الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى وعمر غير ظاهر لانه ليس هنا ان
اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى عرفه
منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة ثم
باسم فاعل من العمارة فخرج عن صيغته التي هي مقتضى القاعدة فهي عامر
الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة
تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب بحيث كان ما يعرض لها
دون [illegible] وهيئة لمعناه فهيئة ثلث هيئة ثلث لان ما وضع
كلمة نفس العدد [illegible] ثلث الموصوف به فالمعنى ان يقال خرج
المشتقات عن المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان
صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات
من المصادر القياسية مما خرجت به المقتضيات القياسية قوله فلان
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا
الاسماء المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول
فوجه فلا يبعد ان يقال خرج عن [illegible] بابدال حرف اصلي الى
حرف اخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من
المقتضيات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المادة
برة لا يجيء هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل [illegible] باقية فخرجت
عنه المقتضيات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود
ههنا تمييز العدد عن سائر العلل فذا تنتفي هذا الجواب وهو [illegible] ضعيف

اذ لا يشتبه المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قه اعلم انا نعلم قطعا ان قد ذكر كلامهم على ان يا اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرابهم لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا تحقق فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا فالاصل اما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت المراد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه فكيف يكون الخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فمن تقول بالشهرة مبني على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة وبنى ما يحكم به الا التحقيق الخروج عما ثبت للمادة فيتجه على ما اعتبروا اما يرد الشادة ضعف تعريف العدل وبحث عما ذكره انه يحصي معرفة غير المنصرف بتعريفه بالسبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور لا انهم لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري المحض فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قه لا انهم بينوا العدل فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل التبعية لذات السبب مع سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل

الحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كمعرفة سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا امر قه فجعله غير منصرف الاولى تركه لانه مشتمل على ما لا يعني يجب الطياب ولا يخفى كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل مدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر قه انه خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بعضي محققا صفة لخروج مقدر بحال التحقيق وهو الاصل فهذا البعيد عن العبارة سيما في تقديرا لا ان حمله على وصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه يبعده عن الوهم جدا قه جاءت القوم ثلثة ثلثة مصلحا القوم بان قليل واحد اي متفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال بلا اللفظين اجري اعرابها عليهما قه وكذا الحال في احاد وموحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقصره الى رباع ومربع وللظاهر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع قه والصواب بجيئها الصواب بجيء الى عشر بخلاف الجهة الاخرى قال الشيخ الرضي يشتمل على وثبت فعال من خمسة الى عشرة بناء السبعة نحو الخماسي قه والتيسير متعرض لخ قصد بهذا الكلام دفع اشكاله عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى توجيه بعض ما قيل في منع صرفها قائما قيل ان منع صرفها التكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار

المضاف والمضاف اليه كشيء واحد

او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة
ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للعددات لم تستعمل
مجازا في ما له الوحدات فنحو كون ثلثة ثلثة موضوعة للعدد انتزع الهيئة
التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف
اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فانا قلت بما يهتدي اليه
لبد الا ان اصله اشد تاخرا في الوقف من اخر بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائتني زينب وامراة اخرى حمار اخر بل
رجل اخر قلت ولنعم على ما قالوا لو يجيء الاستعمال في اشد تاخرا ليقال جائني
زيد في اخر يا بني القاسم اي اخرا عنهم اشد تاخرا [illegible] ان صيغة التفضيل مو
موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان فافهم كلام
ليس فيه تفضيل في التاخر بل تبعيض فيه قوله علم انه معدول فلما اوردها
هذا يكفي في ثبوت العدل فالنحاة [illegible] فصلوه الكلام لا نيخا وقد عرفت انه لا
يغني عنه ولله در قال الرضي حيث [illegible] قوله والامام يذهب الى تقدير لا
ضافة اي لم يذهب اليه حفظا للقاعدة المذكورة في تقدير الاضافة اذ
لو ذهب اليه لاحتاج الى تعبيرها فالحكم بان تقدير الاضافة يوجب
احد الامور الاربعة رابعها العدل فلا يخفى ان الوجه ضعيف لانا قد
عدنا [illegible] تقدير الاضافة في الكلام لكن [illegible] اصل المعدول عنه وبينهما
بون بعيد لا نوجه ان جاءت الرجل فالرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر

وجه عدم الذهاب الى تقدير اضافة
عنا هذا المذكور في قوله النقص سه

لوجود السببين احدهما اصلي على ما قال عرض وزن الفعل [illegible]

عنا هذا الذي [illegible] بعض

لو قوى للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يصور التفضيل
على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم
بانه معدول عن احد [illegible] فتذكر [illegible] دخا في [illegible]
فوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله او اضافة
اخرى مثلها في المضاف اليه فلا يكون كحكم المضاف فيها تابعا للمضاف
في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقصر بين ذراعي وجبهة الاسد
وانما يتبين الشارح بيانه ولا يلزم [illegible] اخويه لان لكل منها محلا
ولا يتوقف المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او
جماعات لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جما وات
فلا يحمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
بل شيء من المغيرات لغير القياس بينها انما خص ذكر هذا لانها انما اوردت
على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدول لانه حيث حكم في احدها
بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا لا يرد الجموع
الشاذة فذكره هنا تكرار نعم في [illegible] فائدة جديدة
فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكرا [illegible] لا يرد الجموع
الشاذة توطئة لتذكره فاقوى بان يروج ما ذكره فلم يحصره انه
قال لعل ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين [illegible] انه انكر
المصاحبة اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم
[illegible] مخالفتها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في اقوى لا يا [illegible] دونه

لتذكره

وهو قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد

جمع تكون لان الجمع اقواس ما اقوس فلا باعتبار بعد ولعن اقواس لعدم
تصور الشذوذ في العدل قوله كمر فعلا اسم جنس كصرد فعمر لا عدل
فيه الا جمع كانباعه ولا حق وما هو مبالغة فاعل احتصت بالنداء
كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة فاما فعل علما
فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر
فانه جاء جمع عامر وزفر فانه جاء بمعنى السيد فان ثبت فاعل من
جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كعمر فانه وجد
عامر ولم يوجد قثم الا علما الا اذا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس
بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد على ما ذكره قثم ما في
القاموس قثم كزفر ابن العباس ابن عبد المطلب صحابي والكثير
العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير وللعيال كالقثوم والجموع للشر
واسم للضبعان ولا تلد ويبني حمقه فاعل وما ذهب اليه الشارح من
انه لا يدل دليل على ثبوت اصله في هذا القسم كما تفهم لان ثبوت الاصل
لا يكون بدون ثبوت الاصالة فلا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى
عمر بخلاف ثلثة ثلث بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل ظاهرة
الضير لبني تميم وكذا ان يجعله للنحاة فان قلت اذا كان العدل
موجب البناء فاعتباره في قطام يوجب البناء فلا يكون معربا
قلت المعتبر اطرادا لا موجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو
حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة

فالهمان او الحمرة الايلو وطما والمكان اليوتقع وفي بعض النسخ وبوار
في القاموس ارض بين اليمن قوله فانهما مبنية وليس فيهما الا سببان
فيه انه لو اريد انه ليس فيهما الا سببان فهو ظاهر المنع فان اريد
انه ليس فيهما موجب بناء الا سببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما
وزن فعال وهو يوجب البناء في الصحاح وليس فيهما الا الوزن فالوزن
لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء وهو
العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس
في محله نعم اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا
اما لو كان تقديره بوجه كان ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان
العدل في المعربات فاخراجه ذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة على
ما في الصحاح قوله العصف هو نعت الاسم لم يذكر المصنف هذا الباب الا العدل
لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغنى عن البيان لشهرته
فيما بين المحصلين افعل العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف
سائر الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيه كالشارح فسر الاسباب الباقية
بما فسره المصنف في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها لم يقيد بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى
به غيره لا يرد في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى هو المقصود لعدم تقييد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان فالا
له عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقيد مع بعض صفاته فان

وصف القباض

الاسود فانما دلت على الذات ببعض الصفة لكنه لا تدل على بعض صفة
تلك الذات لكنا لو قيدته به لكان موضحا كقولنا اسود للحية غير صفة
حال الا انا نقول لم يفد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد
الوصف فان رجيلا فيه وصف فمعناه رجل له الصغر والفياض
فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو معناه كثرة
الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له الصغر فهو يدل
على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معينة ايضا ومعنى
الفياض شيء ما له كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ما له المبدأ
واما استبعاد ان يقال كون معنى الفياض شيئا ما له كثرة الماء بعيد
فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى
ما له مفهوم الفيض فيكون المعنى ما له كثرة الماء فالاستبعاد
بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الخفي فهو يحتمل له علم
موضوع فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير من العلمية فلا
يلتفت الى ما قيل ان متحرك طليحة للمسامحة فعدم الفرق بين
المصغر والمكبر فلا ما ورد ايضا على دقيق النظر لا على الشارح قوله
لذات ما اخذت من بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا
قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب بصفة قوله
شرطه اي شرط الوصف الخ ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند
سيبويه فانه لا يكون زائدا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل

الذي هو الوضع كتب رحمه الله في الحاشية فانما كان الوضع اصل التفرع
الدلالات المعتبرة عليه هنا اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في
باب الاضافة والمشهورة عليه واذا كان الوضع اصلا فالدلالة فرعا
مرجح تسمية الدلالة عليه بتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال
الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع كالثابت في الاصل
والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من
حيث انه فرده كالثابت في الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به
الشيخ فكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل
منها ابتداء اي بالغلبة الا انه لما لم يطلع عليها لو لم يصرح به الشارح
واكتفى بانه راجح حكمه في الاصل وذلك ان تقول صرح به المصنف بالتصريح
ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك
الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث
اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل
ولم يفهم منه تخصيص بالغلبة في الاستعمال الذي ما حيث قال كما
ان اسود الخ قوله فلذلك الفاء لتفرع علته اشتراط الوصف بكونه في الاصل
للامور المذكورة فلذلك جمع بين اللام ومن فان الفاء يدل على ترتب
الحكم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى
فقد الخ بالجانب كيف والقاعدة التتابع لترتب النتيجة في الواقع على الاول

الى ترتيب العلم واللام لبيان ترتيب المعلوم لان المعلوم العلية واللام
لترتيب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم حصر العلية
اشار الى ان ذلك اشارة الى المتعدد وان افرد فيتاويل المتعدد يا
المذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه لا يرد رده صرف اربع الى اشتراط
الاصالة ورده امتناع احد الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة
فيحمل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين والحاله التي خافط
المخاطب ولقد اعجب بن يرزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لا
لانه صفة لجزئه فعقل عنا انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا لكل واحد
ثم نقول فيما ذكره الشارح كلف والاظهر انه قوله فلا بمرة العلية
لتقرير اشتراط الاصالة وتصحيحه وليس مقصودا بالذات وقصد
ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط بحرد الاصالة
علة لكل واحد من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربعة فعالهم
مررت بنسوة اربع هذا اشكل على علماء الفن وتحوهم الى الان حتى
قال البعض انه بطل الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي
والاستند لانه يشترط في اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء
شرط وزن الفعل فهو عدم قبول التاء وطولنا الكلام في الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقبوله التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة
الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع وانما
الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع

وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف
على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع فلذلك
امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء
بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي قوله فامتنع من الصرف
لعدم مضرة العلية اسود والحية من حنش قال قوله وامتنع اسود اي
صرف اسود او امتنع اسود من الصرف وما بحصره ان الشارح افاد التاء
قوله الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة السوداء على ملك الزراع
قوله وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية ثانيا
تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا لما بني تحقيق
ضعف منع الصرف عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت تقديرهما سبب بعد تحقق
منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديرهما فلم يتحقق
منع الصرف في افعى حال عمر قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله الشقائق
مثال للخال لتقبيل مصدر له قوله التأنيث اللفظي الخاص بالتاء قيده باللفظ
ليقابل المعنوي والخاص بالتاء لا مر لفرق بينهما وانا اظن ان مراد المص
التأنيث الذي يفرق بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بما ان تدل
على اعتبار العرب تأنيثه فاعرفه فانه دقيق وبالالتفات حقيق يقال
المراد تاء تنقلب هاء فتاء اخت ليست للتأنيث ولو سمي به مذكر لا
يمتنع وان سمي مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات
تنصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيث

ويمتنع تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث
فقال غيره يمتنع من الصرف ولا يمتنع منه غير المجموع كسرة جمع المؤنث
ونحو المقابلة قوله ليس التأنيث الا فيما كان التاء فيه للتأنيث
فاما التاء التي هي جزء الكلمة كجانة اشترط فيها العلمية لانه لو منع
الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على وزنها قوله لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها للترخيم قوله كما اشار
اليه فشرط تحتم تأنيثه اي اشار الى ما ذكره من الامرين وهو ان العلمية
في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط
تحتم تأنيثه اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعيان نحو قاصرة
ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي الذي وجد فيه شرط العلمية قوله
او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة
في قوله زيادة على الثلثة وحينئذ يلزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي
فعلى هذا القياس يكون التعجب شرط الوجوب في الثلاثي الاوسط منه والا
حسن ان يجعل تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او
خماسيا فاذا سمي بانهم من لغات ابرهيم فانه يجتمع فيه الشرائط الثلثة
الموجودة قوله يتحرك الكلمة يتعلق احد الامور الثلثة لا لايظهر اعتبار
حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يحصل ثقل من العجمة والعلمية ولا من العدل
بل منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الحكم في غير كلام
الفاضل الهندي في هذا المقام فان تمام تجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم

تانيث

صفة اسباب

تأنيث العلمية لان العلمية تجتمع مع الاسباب مع كل منها شرط في التأثير مخالف
لشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية
تؤثر بدون هذا الشرط لحال السبب وفيهم من قال لجعله شرط التأثير
التأنيث لان الكلام فيه فليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية
في جميعها وقد يقال العلمية بسبب قوتها لا يحتاج الى تقويته ولهذا تمنع
وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه
لك قوله فسقر علما لطبقة من طبقات النار وفي القاموس سقر معرفة
اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه
تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد
يلتزم تذكيرها بتأويل المكان فقد يجيء فيها في اعتبار رأي ما يشاء المتكلم
والمرجع السماع فما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب فجوز الوجهين
وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي اقول لما لم يسمع فيه
شيء ينبغي ان يصرف لانه الاصل في الاسم العرف قوله منع صرفهما يعني
امتنع عند العرب كما قال في قوله المصنف والمنع اسود اعجمي الصرف كيف
لوجوه توجب هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند
يجوز صرفها واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير الضمير الى هذه الا
المؤنثات الى التأويل فلم يشر الى وجه التأويل لظهور امره فهو انه
عومل معها معاملة اللفظ او الاسم قوله فان سمي به مذكر فشرطه في
سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة وهي ان لا يكون

في الاصل مذكر كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف
فان لا يكون تانيثه بتاويل فجاء اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيثه
بتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان
تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه ترجح
منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين
الثلثة المذكورة الشرط الزائد على الثلثة ولا يتوجه الشرطان الآخران على
انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر
ثانيا بل يا المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل
منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمى به بالتاويل واما ما استوى فيه
الطرفان فمن حيث انه يسمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه يسمى
بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه باجتماع الحيثيتين لا لان تسميته
اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب
تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالمعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس
التسمية فيه بالمؤنث فالمدار بعد ثبات شرط قوله لان الحرف الرابع قبل وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزائد على ثلثة ساد مسد التاء
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة فلذلك حل الحرف الرابع ... محل التاء
عبارة القوم ولا تفصيلهم في البيان والمقصود المعترض فان بيانهم مبني على وقوع
بيانها التصغير فاما ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير بعده لا نرى فيه سوى
ما يقابل اللام الثاني في المصغر فانها الا ترى انك في جحيش لا تاء فيه فانه مقام

حرف التانيث فلا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر
وفي مصباح علما فان كان ... تاء التانيث الحاء فهو حرف خامس الا انهم جعلوه
هاهنا فارابعا لانه في مقابلة زائد حروف الميزان فان تصغيره على
فعيليل فتقول مصيبيح بالياء فالياء انما بمقابلة الزائد لانهما
ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بهما وجعلوا الحاء في مصيبيح
حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اما
للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر
ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر
وهنا ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية
لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى اشتراط علمية ما فيه
السبب واراد هنا اشتراط نعت التعريف نفسه علما او علمية فانهم ق
العلمي جعلها بمعنى المنسوبة الى العلم بجهة موافقته بما في بيان العجمة قوله
بان تكون حاصلة في ضمنه الا في ... فيه قوله مما جعل البعض اي جاز
الله واستغنى عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر ... وليكون
غاقية اكثر الاسباب ... تكون السبب عاما يختص بالشرط وليس قوله
فما فيه علمية ... شرط لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتانيث لانه
هاهنا السبب ... قال جرى فيه على اصطلاح البعض فعلى النحو لم يات بشيء
يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها
النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم

اسم جنس بمعنى الجيد قه لئلا يتصرف فيها اى في الكلمة العجمية مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام وياء فيهما من التنوين
فلا يدخله الكسر ايضا فانا لا يمتنع من لحوق ياء النسبة والاعراب وقلب
بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جبرئيل وكرتاك وجبرئيل وجبرال
وجبرين وجبرائيل قه لانه امر معنوى الضمير للعجمة وسبب تذكيره
امر معنوى وضمير اعتبارها للعجمة ايضا قه فان قلت قد اعتبرت
العجمة هذا فانا التذكير بما ذكره لكنه يرد انه لم يعتبر الحاجة من الصرف
في ماه وجور العجمة بشرط التانيث فيدفعه ما سيجئ من ترجيح التانيث
على العجمة قه قلنا اعتبارها فيما سيجئ انما هو لتقوية سببي اي لا
تقوية احد السببي وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية
فيدل على هذا قه ولا يلزم من اعتبارها تقوية سبب آخر دون
ان يقول لتقوية سببيا قه وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في
القاموس قلعة بارّان بين برذعة وكنجة هذا فانا مالكات فليس اعتبار
اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف ببيعه
واكثر النحاة ليحرك الوسط فهم يرون لذا من الزيادة على الثلثة لان ملكا
ابا نوح عليه السلام منصرف فلم يجد قالا من يمنع يحرك الاوسط
ايضا انه لا يجمعه ملك وشتر لاحتمال شتر منع من الصرف بالتا
نيث قه وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا ابو هام
وابرهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قه وانما خص

التعريب بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده قيل
فيه ان نحو مرو نحو شتر ايضا خلا فيه قد ذكره ايضا التنبيه
على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نحو
بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا اظهر ضعف قه ولهذا قدم انصرافه
الخ ايضا لا يخفى عليك ان نحو مرو نوح هو من صاحب المتصل فالاولى لان
غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وشيء فيه البعض وان مذهب بعضهم بان المسئلة
خلافية وهو ترجيح مذهبنا في العجمة وتعيين انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند
جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده وان الانصراف لاصالته سكـ
يستحق التقديم قه اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف
الا ستة قل ما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون
مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق شيث وعزير فلا عجب من ان يقفى
منه العجب قه وقيل ان هودا كنوح عليهما السلام اختيره في التمثيل لكونه
اتفاقيا وكون هودا اختلافيا قه لان سيبويه قرنه مع قال محمد وصالح
وشعيب ونوح وثمود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله
مما عداه نوح دون شعيب [illegible] ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل
وان يكون من كلام الشارح قه لو لد يا كرسي وفي مفرد اقيم على لا
فى العرب لاسماعيل واولاده فقضه ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل و
اولاده قه الحج هو كالمعرفة في الاشتراط الثاني اليه وصفته فالمراد هنا
الصفة قه بشرط اى قيام مقام السببين الاظهر شرط تانيثه فما ذكره بعيد عن الفهم

قوله وهي الصيغة التي كان اولها ميم نقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع
انه لا انحصار لها بالمثالين فان مفاعل ومفاعيل قد عبر عنه ظاهر وحوافل
وحواميم فافهم فالمراد بالمثالين كل ما يرد عليه صحاري لانهما لانت
ايضا على ما فهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان تقييد الحرفان
بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا فكان ايضا يتوجه دخول نحو صحاري
في التعريف لا ... دخول الابنية وهو غير منصرف لا محالة لا الف
التانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء في
الجموع ما فوق الواحد وبالجموع الجمع اعني المصدر قوله كما جمع اياما الاولى
كما جمع فافهم قوله بغير هاء غير هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا
يرد انه يلزم انه يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع ... حرف غير الهاء وهو
خبر اخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق التنكير وتعين المعرفة تكلف
لا يروج عند الناقدين الا الضرورة قوله المراد بها فيه لطافة وعلى
التوجيه المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء اصلا لا ان
المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف فان لا يكون معه تاء حال الوصل
كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم القيد التحقيق ويكون قاصرا وقد نبه على
ذلك ... تاء التانيث وهما الهاء والتاء بعضهم التانيث بالتاء وقوله
بغير هاء قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار
فارة بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا كلامه والانسب

يجعله جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة الجارية او الامة او الشديدة
الاكل قوله فانما اشترط كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه
عليها وهي انه قال المص هنا بغير هاء وفي فصل غير المنصرف بالتاء فرقا
بين الجمع وبين الفعل في ذلك لان نحو ... منصرف بخلاف التاء المجيء
بعملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء
جواربة قوله لا حاجة الى اخراج نحو مدائني فيه تعريض بما قال بعض
انه يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ولم اجاب
ان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو تمري وقوم في
نحو تمرة فاشار اليه بقوله ولا حاجة الى انه له شبهة بنحو ... الجواب في
ليس بذلك والله اعلم بالصواب فان قلت ان نحو مدائني يجمعها اخرج ان صيغة
منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليها فالمقصود بالشرط اخراج نحو فرازنة
ومدائني فيهما عن الحكم فانه اذا النسبة لما دخل عليه ياء النسبة افنا التانيث
حكم يجري على حرف النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما
كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائني جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته
لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائني
قوله فلو لم اني بكلمة التفضيل مع عدم العدول لان مساجد
ومصابيح عدولا به محقق كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف
واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل في
قوله كمساجد لكان هذا المحقق اشد قبولا وقيل انما للاستثناق ويكفي لكونه

استثنا فا عدم سبق الاجمال ولا يبقى فعلى عدم سبق كلام نقله الفاضل
الهندي عن بعض الشروح وفيه بحث وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو
قال والقائل فراذنه لكان التنبيه واضحاً ولتذكيره وجه آخر من وجه
التانيث لا حاجة لذلك الا للتذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ
اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها للتشاكل سمّاه وفيه يدل ذلك على
قاعدة استعمال الشيء اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد
به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ عليه مستعملاً في معناه لئلا
يكون في احضاره اختلال فتمسك من غفل فقال ذلك ان التنوين فيه
فلا يحتاج الى هذا التوجيه فلو لم يكن القائل عندنا لعمي لكان امره مشكلاً
نسأل الله غفرانه انا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر علماً لان من
المبتدأ مرجح بجوازه انها بالذات ولاعتبار تعبيره بلفظ معنى وفي عبارة
الشرح اشعار به فاما نصبه بتقدير اعني مذموماً لاسناد على المدح او
الذم او الترحم فالمقام برئ عنها وجعله حالاً من ضمير غير منصرف يستدعي
تغيير الخبر وجعله بمعنى لا ان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه فلا باس في التقييد لتنزيله منزلة
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب عن سؤال مقدر
شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعاً عليه وانما يحسن التقدير
السؤال لو كان ناشئاً عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال
بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم

لواحد على هيئة الجمع اوانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للـ
الجمعية ويلحقه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية
الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يعني
ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافياً وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار
اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل فتوهم ان المناقشة مع اطلاقه على الواحد
دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير لم يتبين بهما فالاولى قوله والكثير قوله لا
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية بناء على ما يتوجه على المتن من ان
شرط الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولاً عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما
يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل للمحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية
كالمنافاة للوصفية لكنه لا يمتنع اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع
اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد الآخر قوله
لان الضبع هي انثى الضبعان فالتانيث الصريح هي الانثى والضبعان هو
المذكر والجمع ضباع كسرحان وسراحين انتهى قوله قلنا علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفاً ولو عند بعض كاحمر علماً اذا نكر لعلهم
ان الشارح انكر مؤنة دفع ما سوى الجمعية ومنع عن ادخال الجمعية في
التانيث بالالف لانه بسبب آخر ولا اعتبار له لان كلام الشيخ مشعر
بالجمعية والتانيث غير مستمرين وغير المستمر وان قل يغلب المستمر
فلا كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشتمل

الذكر والانثى على الاصح يمنع الصرف ويدل عليه كلام القاموس في
ان منع حضاجر لانه لانثى فهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة
و[illegible] الحكم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتانيث
الضبع قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر ولئن سلّم
ان الغرض من منع التانيث تحقيقه حال التانيث في حضاجر فلا فحوى للتانيث
لا يقرّ بعد ان العارية لا يؤيم اي [illegible] بجواب وهو اوفق بسبق الخطاب
قفه لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا ابصر فيه علما للضبع
انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنسه والضبع انثى قد عرفت الاستشهاد به
قفه لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط قفه جواب سؤال مقدر
تقديره انه قد تفصيت عن الاشكال في التانيث اي تخلصت من خير
افقير كتنقضي هذا كلامه وقد اشار بهذا التفسير الى وجه تقديم حضاجر
على سراويل وفيه نظر ولو وجهان آخران احدهما انه اقوى وثانيهما اوضح
فهو الكثير الشهير لعدم الصرف اي عدم صرف الاكثر فلا حاجة الى تقدير
قفه في مواد الاستعمال ويجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر يفيد جدا لانهم
وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو في الاشهر فقيه قفه
وحمل على موازنه لانه الداخل في التخيل الى الجنس يميل قفه فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه ح يريد لسانا منع الصرف على شبه
ويكون منشأها الحمل على موازن وحينئذ يقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان
يكون سبب منع الصرف الجمعية وهو كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا

فيلزم

فيلزم ان يكون في المرجوح سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن
الفلوس الا انه لم يتحقق شرطها تانيه ولا يخفى بعده واما كونه على وزن
الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط
الجمعية الحكمية لانها لكون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول يجوز
ان الانسب ان يجعل شرط العجمة ليست صيغة منتهى الجموع الى العلمية في
العجمة متحرك الاوسط او [illegible] على ثلثة فيجعل منع صرف سراويل
للعجمة فيجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين قفه فكانه سمي قطعة
من السراويل سروالة ذكر كلام القاموس على انه جاء سروالة فسروال وسروين
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال وسروين بكسرهن وقد
يجيء فعويل غيره في كلامهم وهنه اقفال التشاعر عليه من اللغوم سروالة
فلا معنى لجعل سراويل جمع [illegible] بجعل منقولا عن الجمع لي
كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجيء في كلامهم الا في الا
لتغاير كذائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس ثم نقل الى
صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يجمع هذا وما يقال ان السروالة
لم يجيء بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى قطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل
جمع السروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه
جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار لكفاية وجه الاحتياج الى تقدير الجمع
انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقد ذا انه كان
في الاصل جمع سروالة الا انه لما نقل جعل [illegible] قدر مفرده معروف [illegible] سب

لاختصاصه بالاوزان فان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم
قدم فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على مفرد تقديري قلت لان العرب
لا يجعل المتابعة للامر الى سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ايضا يعتبر ل
المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يمتنع
ثم يؤيده ويجعله من تابعيه قوله واذا صرف لعقال وان صرف لكان تركيبه
من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة وواقعا على
اعادة حاذق البلاغة لكنه راعى في الاحاطيل الذي هو مصطلح النحو واقتصر
على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمهور فيما قيل ان
في جمع الاشكال تتابعهم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن
مصابيح مما لو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا
من الصرف كما انه لا يصح منع قرائنه لكونهما على وزن كراهية اقا اشارة الى
انه على تعليل الصرف لا ينبغي حتى الاشكال بالعلم لا يخلو عن الاشكال فيلجاء
دفع هذا الاشكال ايضا على ما وقع من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد
لمصابيح موازن مفرد عربي اذ هو جمع سروال نه تقديرا قوله ونحو جواري
اي كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض علم امراة
او غير تصغيرا على كان اتم فائدة قوله اعنى حالة الرفع والجر يعني ان فيهما
ظرف فهو متعلق بمعنى النحو فلا يفيد التشبيه به يكون في وقت الرفع والجر
وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بيان قوله قاض كقاض بان المراد منه ان حكمه
حكم قاض بحسب الصورة لا الحقيقة والظاهر ان مراده ان مراد المصنف انه مثله

بحسب الصورة لانه كله فيه حتى يكون حالا بالاتفاق قوله لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه ان
الاعلال في جوار نظر الى نفسه لا بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض في التركيب
فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس متقدم على منع الصرف الذي سببه
شبه معنوي قوله فاصل جوار الى قوله يجاء على ان الاصل في الاسم الصرف
فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينافي عن الاعلال يتلو على
ما ذكر من ان الاعلال متقدم على غير ما في الكلمة بعد تمامها قوله فاصل
جوارى قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين ولو قال فاصل جوار جوارى
بالضمة اقا الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت قوله في لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه
بيت الفرزدق فلا يرد لكن الفصيح عدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها
للهجو والتعريض بانه من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة
وشتم له قال يحتمل ان تكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وقبيح
مزيد هجوه وفيه انه لا وجه حينئذ لحذف لام الكلمة فلك ان تقول
الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو ضرورة
الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او
اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه انه غير جامع لخروج غلام
زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثالها واجيب بان المراد تركيب
العلم وذلك لا يتحقق الا بان يحصل المركب علما اولا حتى تمكنا ان يراد

بالضرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة
واحدة بمجرد جعله اسم جنس او علما ونقول التعريف غير جامع لخروج
المركب من العجم فالصحيح تركيبا امتزاجيا من مصري وبصري فنقول
جاءني رجل مصري بصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بنقص من غير
حرفية جزء فيحمل العجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا
لانه لا تركيب للتوصيف في معنى الاسنادي فان العجم معناه عجم معين
فمعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى يجيء
في باب المبنيات وهو ضم الكلمة الى الكلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية قلت لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل
التركيب المعتبر في منع الصرف على هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط
العدمية قوله فلا يرد العجم بصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب
والتاء قوله شرط العلمية لبيان من النوعين فان لا ولم يتحقق
السبب الاخر فهو بعده عن الفهم يتحقق علية لا فرق بين التانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون والاسمية هذه الاشتراط فجعل اشتراط
العلمية في التركيب لهذا ونحوه احواله تحكم على انه لعلة بتعليل معنا
لزم ان لا يكون السبب الذي فيه الا العلمية مع ان السبب الذي فيه
يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات قيل انه عند جماعة منهم المص من قبيل المعربات المحكية
عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل جميع منصرفا فان لم يظهر انه منع الصرف

وفيه انه لا معنى لكون منع صرفه لمن انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل
في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث
المركبات اما الاسنادي فليس بمعرب ولا مبني قوله كان الاولى ان يقال
كان احتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم
فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب
الذي تضمن الثاني منه حرف العطف فلم يتضمن خمسة عشر علما قلت
الكلام فيما يصدق المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال
بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل ايضا انه لم يذكر فيما بعد ان
سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر وهو كون المركب الذي لم يتضمن
الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون
مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج
سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير
حرفية جزء يخرج خمسة عشر لان حرف العطف له يحسب
المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله
علما فانه قصد بينهما نسبة في الاصل قوله الالف والنون المزيدتان
من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وسائر الاسباب فلماذا خصصته بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
الخاص لا المطلق بخلاف نظائرها فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوص صح
المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولها كان التذكير هنا فالقا

لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة البشر الى هذا الوصف ليعلم ان المعدود
بما ينافي هذا الوصف صورة بيان السابقة لهذا البيان لضيقة البيان في
ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
قوله تسميتهما مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت
السمان اول انهما من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني
ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول
الاول غير ظاهر فان قيل انه ليخصص تسميتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل
التاء لكانا اصليتين للتاء الزائدة عليهما لانه لو صنعت الفرعية بزيادة
شيء عليه لصارت بزيادة والتاء قوله يعني ما يقابل الصفة يعني لا
ما يقابل الفعل والحرف فهو يعني الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل
والمقابل للمطلق الذي لم يتبين لا يعنيه ان امثلة الشارح في هذا
المقام لغير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى تعيينه قوله وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد قيتا يعني الافراد عند اضافة الشرط اليه
واما عند اشتراط الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كانتا
هذا من فوائد من هو استاذي قصدي وبه طالع آثار جدي وظهر ازهار
جدي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله تعالى على روحه
الى ان يبعث غفرانه الوافي قوله اقترط ذلك الاسم فامتناعه من الصرف
هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم وفي هذا البحث فان كان يلايمه
ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يختص بدون العلمية قوله اوكان تاء في صفة

لم يقل

لم يقل او ان كان في صفة انه فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني
عن حذف ان فيجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
فحينئذ كان يعد ان حذف شائع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط
وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف
واحد ولا كلام في جوازه فلم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين
مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او فالشائع في
نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي
بين الشرطيتين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء
فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف
عريان وانصراف عرقانة فجره بامتناع دخول تاء التانيث تفسير اللازم
بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء
فعلانة ثم في موقتة لان تفتقر كلمة بيه الالف والنون قوله فلهذا انصرف
عريان الالف والنون في الصفة لا يكونان على وزن فعلان بكسر الفاء وضم
الفاء لا يكون الامر فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على
الاوزان الثلثة قوله لانتفى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني
قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصفة بخلاف رحمن
فانه نظرا الى اختصاصه بالاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما
بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود
راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب

قوله في رحمن فانه منصرف او غير منصرف الاكثرون على انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفقوا انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلفوا في انه منصرف او غير منصرف اثر وقع هذا التردد
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء
اللغة والنحو والبيان حتى تردوا امرهم فيه على المعقول فلم يجئ احدهم
عن المنقول ولم يكشف عن المعقول عند الجلفاء قلت كانهم لم
يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى
قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس
للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف
في سكران لعدم الاختلاف في الشرط انحصر المنع فيما هو لو نفي الاختلاف في ا
المخصوص لاحتمل ان يبنى على وجه يلزم به الاختلاف في سكران قوله
فهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل
على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان
المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم
يصرفه عن الظاهر لكان ذكر الشرط كالحشو قوله يعد من اوزان الفعل
قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد
اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن يثبت للفعل وفي
تغيير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آخر نظر لان الوزن ليس مصدرا
بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة فلا داعي الى حمله على هذا المعنى

فان

فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تاثيره
وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره قلت لانه
لا يراعى التفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع
ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية
المناسبة بين الاسباب لكون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل
نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه
ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب
جدا لينتفي الطباق غاية ... والا جعل شرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط
تاثيره كما وهم بعض من لا عبرة له قوله مع الفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل وفيه ان ذلك لا ينافي الاختصاص باعتبار المبادى
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار
في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار على ان الا
ان يجعل كشمر قيدا للاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا
المقام قوله من التشمير هو بمعنى المرور جادا او بمعنى الا والتقليص
على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من بمعنى
المرور جادا او الفرس في الجاج وكانه لم يجده حاشيا على ما في
الصحاح والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل
شمر معروفا او مجهولا كضرب فيؤيد كونه علما تعديته على ضرب مع كونه
ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب يبنى على فرض العلمية وشمر لتخفيف

اسميته فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك يدل لما في القاموس من ترعكة ومعناه
الغلق على ما فيه اسرق او حرب قوله وعن الموضح وفي القاموس هي ما سدة
ويحل مقتاً او انفعل جعلهم فاكيفرة قوله وحقهم نحول في القاموس الحلم
الاكل بجميع الفم او بأقصى الاضراس او ملاء الفم بالماكول او قضا شي يابس
الرطب كالقثاء وخضم كنقم الجمع الكبير من الناس وبلد وماء ونحل وابن
العنبرين عمرو بنو تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة الحلم النبي قوله وشلم
علما للموضع بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف جبل اسم بيت المقدس
ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم قوله فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه يجي في الاسماء الا الفاظ
قليلة ملحقا بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل دويبة في الاستة ودئل
علما لقبيلة مع انه اول بانه منقول الى معنى شيئا اخص منها والتغير
للدلالة على العلمية كما قيل في شمس بالضم وكذا ابهم دويبة وقيل
منقول من دئل بمعنى استعر وانما كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس معنى
قليلا كما قيل وقاله قوله وما يذهب اليه من قوم الا بعض النحاة هذا الا يصلح
وجها للتقييد بالبناء للمفعول لا ما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل
او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا
وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قوله اي بكونه غير مختص هذا القسم يعني المختص
مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص ما في اوله زيادة كتربانه

لا يحتاج

لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس حمل او مانعة الخلو اظهر كما قيل
قوله اي اوله وزن الفعل فحصل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لو على
ظاهر الضمير قوله او اوله ما كان فحصل حقيقة النسبة تحقيقا له وصرف الضمير
عن الظاهر قوله اي زيادة حرف حكاية لظاهر الزيادة قوله اي حرف زائد
رعاية لما هو اقرب لظرفيته الاول قوله من حروف اتين اتلف للحال اتفق الا من
كلها في حرف امر من حيي الا رفق وطهر تترق في الوزن لا يخرجه عن الوزن مع بقاء
الزائد ايضا قوله اي حال كونه وزن الفعل الخ فيه ترتيب على ترتيب اللف
فالحال من المضاف اليه لانه بمنزلة حرف المضاف فاقامة المضاف اليه مقامه
فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل
واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله فيما يكون بالاعتبار الذي استعمل العرف الخ
فيه اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد المنقص باسود فحو نعمل
يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذا الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه
بالتاء خلاف القياس وتادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة
فعيدوا الانا صرح به الرضي في بحث الجمع المصحح قوله لم يرد عليه اربع اذا
سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول
بقولنا قياسا فما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما
هو لعدم اصالة الوصف قوله فلما امتنع احمر قيل وجود الشرط لا
يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوي يستلزمه لانه امارة
لثبوت الحكم وقيل كل ما يعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل

جعل هذا ههنا علة للحكم بامتناع اجماع الامتناعين فلا يخفى ان هذا الا
شتراط سبب للحكم المذكور فكيف لا فاذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف
يصير سببا للحكم قوله بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به المراد با
لجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يتكلم المشترك بين المعنيين و
المعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فهو
واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق
على واحد من الجماعة كما ظن بعض الطلبة قوله فانه اريد به المسمى اى هذا
المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول
مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه عليه احد ان المراد
بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه لما اول بعضهم غير مشتهر بقرينة يصير نكرة ايضا فقيده
بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اى ظهر حين تبين يعنى
ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها فلذا
اختار تبين على بين فلا يخفى عليك ان كلا من المظهر مثلا ولو قال كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد
لما تبين انه لكان واضحا قوله استثناء مما يخفى من الاستثناء الاول
اى استثناء منه ما له الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هى
شرط فيه الى انه لا يجامع غير ما هى شرط فيه قوله الا العدل ووزن الفعل

مستثنى

مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام فلو قال لا يجامع مؤثرة
غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه
لو قال الا ما هى شرط فيه فالعدل ووزن الفعل فليس المراد ان المستثنى
مستثنى الكلام بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طريق تقييد
الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول
كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى فليس معنى الاستثناء
على وجه يكون قيد المستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم
الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف
النحاة في تاثير العلمية بعد العدل فقسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث
ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى فاختار بعضهم الصرف
النصى واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما فالكوفيون
صرفوها ولا يخفى انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في
في زوال العدل بزوال الوصفية قوله اى لا يوجد شيء من الاسماء الذى اثر
فيه مجموع هذين السببين وفيه احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما
مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اى
لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر فلا يلزم استثناء شيء

من تعسّر لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع
مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة فالا تعدد او ان المستثنى منه
سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المحضة شرطا فيه وهو يشتمل
مجموعهما فكل منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل
واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر عفى المتصرف اه الشرطية ممنوع اذ ما
يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا
يؤثر وجدة في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال
ومن هذا علمت ان قوله وخالفه سيبويه الاخفش يصح ان يكون
جوابا للسؤال المتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا
لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية من اعتبارها كالعصف
الاصلي اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة
على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه
وقول الاخفش اقوى منه فالالزام متوجه عليه فقوله فاذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه يبقى بلا سبب في نحو ما احد سببيه
العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في مثل ما علمنا
اذا نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة قيل فان كانت مجتمعة كما

كما في اذربيجان قوله اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها علم للفلاة في القاموس
قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود تصمت بالكسر وفتح
قوله اصمت علم للمفازة سميت بفعل اصمت بضمتين مبالغة في شدة
الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط
في غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للمنقول بان يجعل من معدول
كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الماذكي بقوله وايضا فقد عرفت فيما تقدم
قوله وما لقب سيبويه في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه
اي رائحته لقب به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا
هذا مبني على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في التلفظ يجب جعل المتقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
يجب ان يجعل المتقدم فاعلا وقيل ظهور كون الاخفش مفعولا لم يرجح كونه
مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يكون البليغ غير المستحسن
لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى
الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت في قوله التشبيه عن سيبويه
يدل على ان الراجح عنده قول سيبويه قلت في التشبيه لا يدل الا على ضعف
المشبه وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة ما يعرضه
شبهة قوله فانصرف نحو احمر علما لان العلمية المماثلة او المخالفة وعلى
الثاني ذو الحال ولذا العمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حقيقة افعل اسما
اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة
الى نحو او من اضيف اليه في قوله تعالى فاتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله وكذلك افعل
التفضيل

الى انه بعد تفسير نحو احمر كما فسره يتجه عليه دخوله افعل منه فيه مع انه لا كلام
فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ
ما لا يكون معه احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل منه قوله وهنا
القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر وفيه موجبات ان العلمية الاصلية
يمتنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها العلمية يشاركها كونها في الاصل
فيتجه عليها تقرب التمهد والعقود قوله لزمه اى يعتبره في حال العلمية ايضا الا
ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون موقوفه فاجاب متنافرين تامل
وقد جعل يلزمه من اللزوم فلك ان تجعله من الالزام قوله فان العلم للخصوص
اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والافصح وبيان التضاد فان
العلمية كون اللفظ موضوعة لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية
كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو
منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين
في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه
فمما يقضى فيه العجب انه جعل البعض اظهار احد فيقد في هذا المكان الواسع
في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا
يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع
صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس
في شيء مما ذكره اعتبار المتضادين في محل حتى اعتبار الضد لم يعتبر ضد آخر قوله
وجميع الباب اى باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهم كون الكلام في

قوله اى بصورة الكسر اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الا
على بنية التي تشبهه بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة اى بجمعيتها اللام المجرد صورته كما في الحسن والا
فصل على ما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف
في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت اليه المص فكلماته ثم
الكلمات قوله والمرفوعات انما جمعه ولم يات بالمفرد لان
تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا فاعلا واحدا مع
الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انه لا يخلو عن
بحسن المشاكلة وفي المنصوبات باستعارة للكثرة وهنا في موقعها قوله لانا
موصوفه الاسم الخ دليل على الجمع والتانيث فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا
ثم النعت ويضاف ثم ذكرت معهما صح التانيث قوله لان موصوفه الاسم اما
لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات فانما لانه
لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان
الكلمة المرفوعة تشتمل التعريف الصادق على المرفوع فهو لا يشتمل على علم الفاعلية
لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستقصى
به اولوا الابصار وله وجه بديع يدرج في اختيار علم الفاعلية في تعريف
المرفوع على الرفع وهو انه لا يشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي
هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر هو ان ترتبه بذكر علم الفاعلية
في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد

بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشتمل غيرها قوله كالصافنات المذكور من الخيل
كتب رحمه الله في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم و
اقام الرابعة على طرف الحافر [illegible] هذا الامر والسحل على قدر القطر
والصخم كالكتف للعظيم الجسد والايام الخاليات بحاق لان حلا المكان
بمعنى ماتى او مضى على لغة القاموس في تخلية المكان بالموت او المضى ليس
حال الايام بالحالة التي بها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوع على دلالة
للجمع على واحدة فالكلام يحتمل تعيين المرجع ولتعيين المبتدا قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاشعار بمقام التعريف
وذلك ان يقول الشيخ فيما بين الادباء على تفسير المفرد المذكر لوقوعه قوله
ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم الفرق بين الدال والمدلول فان
الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل
نسبة الحركات والحروف بالاتصاف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات
ولتعينها لهذه اللفظ احتياج النعوت الى محالها وتعينها لها
فلا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي كما حققه الفاضل الهندي
في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يثبت ان المرفوع فيما اشتمل
على الرفع لا يشتمل الا بزيل اذا ان يشتمل بحاله ليس لا يعرف من المسامحة
الشائعة ولقد تعرض الشارح كذا بالفاضل لل شرحه تنبيها لطيفا

بان دليله يثبت نقيض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون
مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتملا على
الرفع لفظا ولا يخفى ان التعرض لمثله معرض هذا التعرض لان الاتصاف
بالرفع المحلي يوجب الدلالة على الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ويمكن ان يقال مقصود الشارح ايضا
هو التنبيه على ان كون العلم موصوفا بالرفع المحلي داخل في المرفوع في
انه دال على الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل الهندي
فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو
فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحروف ولو فرض في المعرب بالحركة
كان معربا بالحركة قلت الاقرب باعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة
محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا قوله ولم يبحث مثلا
ليس تخصيص الرفع على الاعراب المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني
بتلك الثانية من الاسمية … ان يكون البحث تقريبا فمثله غير نادر
في كتب العلوم قوله اي المرفوع … ورود التعميم على ما ورد عليه
التعريف كما هو الشائع … توافق الضمير من البارز في المثال ليشمله المرجع
وانه ياتي عنه قوله فمنها المبتدا والخبر قوله او مما اشتمل مرجعه توافق
الضمير في المثالين … لتقصه ومنها المبتدا والخبر
قوله لانه جزء الجملة الفعلية … قائم ابوه قوله
التي هي اصل الجمل لان التناسب فيها … احد الجزئين وهو الفعل

اصالة الفاعل

بالاخر كرها لانها تشتمل الخبر والانشاء فشبيها بجوهرها من غير حاجة
الى توسل بخارج منها باطلاق الاسمية فمن جهات اصالة الفاعل انه
لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه بخلاف المبتدأ فانه يستغني بنحو
ما ضرب واكرم الا انا وقولهم يا لك الامر اري فمنها ان رفعه لا ينسخ
بنواسخ فكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله شهيدا فان اعتذر بانه
نادر غير مطرد فالباء زائدة لكن حديث عدم الباطل ضعيف لوجود
كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قه ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل
فمناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله فانما اثار قوة العامل
اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل
الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى سائر المرفوعات
قلت المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ و
خبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى
سائر المرفوعات ايضا قه فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند
اليه الا المشتق ليشمل النفي والانشاء لعدم صدقه لانه يستلزم المصدر
وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او
حكما فالمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قه وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو اصل في المسند اليه
وهو التقدم اي باق على ما يليق به ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل
الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات

قلت

قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة
الى اسم ان وما ولا امران مجمعان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى
قه اما اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه ان فان قلت لم لم يتم مفهوم لمنه
لم يستغن عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما
يستند عليه المقام سنة مؤكدة بين لكنها سيئة قه اسند اليه الفعل
بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء
لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء
ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شموله التعريف لفاعلي النفي والشرط الى ما
اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا
محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص
باسناد الفعل كل اسناد بشبه الفعل ايضا مقيد في الاول بحاله الشارح
ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى نفسه او شبهه فيتضح تعلق
التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما
يعرفه كل ناظر فهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما
لا يعرفه الا الفحول الالمعي فلا تعجب اذ لا تجده الا مع قليل تفتيشك
اذا جاءك الحق انتبه ولا تتعجب ولا تأنف حتى قال الملك لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل ليس الا الى
الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه

وثانيا

فالابدال منه وفيه ضعف الاسناد اليه فالمتبادر من الاسناد الاسناد
بالاصالة وباى شيء تريد وجب حمل العبارة في التعريفات على ما هو
المتبادر فتقوم بقرينة ذكر التوابع بعدها عن تزييد التوضيح فما قشه
من قال لا يخفى بعدها عن التعريف بالاطيف فذا يقال ان المراد باخراج
التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف اذ لا يدل اذ لا اسناد
الى التابع الا فيه بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قف
اي ما يشبهه في العمل بعلة الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولكن الدلالة
لا لئن على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل
على هذه الامور قبل العمل لانهم يطلقون على هذه الامور مشابهة
الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة بالدلالة على الحدث والظرف ايضا
يدل على الحصول والثبوت كما تبين ان صيغة الحاصل في تلك ولنا
وجب حذف عامله قف وقدم عليه عطف على اسند وجعل حالا لان
قد خال عن الاستعانة قف لانه مما اسند اليه الفعل رد على المص
ومن تجويز حذوه في محل فقف وقدم لدفع توهم فاعلية زيد
في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفعل عن
الضمير المستتر انما احتاجوا الى هذا التكلف لحمل الاسناد على
الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر فعلم ان تعريف
الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين
بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم

تريد

ان يريد انهما لم يذكروا هذا القيد احتج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه
الشارح اولا او كما ذهب اليه غيره قف والمراد تقديمه عليه وجوبا
انما يحتاج اليه الشارح لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب
الظاهر واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا اليه فهو على غنى
التكلف لاخراج كونه مثل ضربت ثم دفع التوهم لا يتحمله والامر
فيه هين واما اختيار الشارح لحمل اقتضائه الى تكلفات عديدة
بعيدة تغني نفعه في جميع نظائر النوع قيد ولي قف اسنادا
وانما جعل مفعولا مطلقا قيده الى الاسناد لعدم استعماله
رده الى التعميم فلذم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول و
الاولى جعله حالا ان اضمر قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قف
كصاحب المفصل في نسبة البحث عند الماهر واكثر البصريين قف الاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مخرج
الخلاف ترجيحا بالعاحد الوجوب او دنه فيما حث وجوب تقديم
الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى الفرق المتصل عن
الوجوب فيما حنه عدمك للاصل وهذا الاصل مختلف فيه بالفهم
ابنا حتى فالنحو في الاصل عندهما كلاهما الفاعل والمفعول به
ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل فان شيئا يعد عن
الفعل فقد عدل عن مكانه ودنيه بحسب فعله فلذلك عندهما جاز
كلا المثالين الاضمار قبل الذكر لان المرجح كلمه متقدم ان يكون

متصلا بالفعل كما انه اذا اتصل فتقدم وكان محل الاخر وردة فهو متقدم رتبة
واما تأخر لفظا فبهذا التوجه ان امثاله ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا
على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه
لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لا تقل عرفت انه يتقدم رتبة
لكنه نتوهم انه لا يصح فقط ولذلك جازه لان الجواز لا يصير دليلا على
ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به
في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند يقتضي الكلام للعهد
فاما قال الاصل ان يلي الفعل فلم يقل ان يليه يرجح الضمير الى احد الامرين
فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل
فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولذا لم
الاقتصار على ذكر الفعل على ان شبهه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة
عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصل بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة
فلا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه والتعريف بصادق فيهم وقدم عليه
فكانه لم ينتبه له فاهمله او كانما كان الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كذا
كذا وجوده او هو خلاف الاصل لما قوي الاستناد قوله لانه كالجزء من الفعل
عندهم لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اي على كونه كالجزء عند
العرب تسكين اللام في ضربت فليس اسكان اللام دليلا ثانيا
كما نعم فعيلي اي يدل دلالة ان كان السابق دل دلالة ثم قال قلت

اسكان اللام انما يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل
مطلقا فلذا لم يسكن في ضربت فاقل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
التقدم الرتبي هو التقدم بالعقدة القريبة من الفعل لوجود شبهه
نزول القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن
جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول ضمير
الفاعل بل لم يجز الفاعل عدم جوازه الا ضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانا استشهد
ذلك بشمائل انعقادها في كما في الكفار ولزومه في المثال المذكور كما اوضحناه
بل في قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ولذا ان نقول الخلاف في تاخر
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني
عدي ابن حاتم البيت دعاء عليه واخبار بانه دعا ثم ثبتا ولا ومعناه
قيل قتلا هدرا لا تؤخذ له فان كلب غيرها شبيه وكلب غير الصيد هو
الكلب العاوي يصطاد له الصواء فيقتل من غير مبالاة يقتل كل اشد
عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود عندهم مما لا بد منه وهذا
معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كما في الحاشية عوى الكلب يعوي
عواء صاح انتهى قوله ويا ان لا نسلم ان الضمير من جملة العدي بل الى
المصدر جعل الضمير الى العدي هو معنى الحري الذي لا يكاد يتخطاه البليغ
لانه الموافق للعرف من جزاء له الرجل المسيء الى ربه فلان الرب هو المجزي
للرجل فاذا انتقم للمظلوم من يكون اشد عليه قوله اي الامر الذي عليها
لا بالقصد ان اراد لا بالوضع لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى

بحانى قرينة على المعنى المراد فلم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اريد لا ما
بالوضع له فلا نسلم ذلك لم لا يكون المثبت [illegible] على الشى بالتضمن او الا
لتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير
الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه الشبهة ودفعها مما
اورده الفاضل الهندى وتبعه الشارح فلعمرى ان هذا لشى عجاب اذ ليس دليل
الشبهة بتساوى الجهات اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذفا وانتفى
قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو لا وجه لتوهم صحة الاكتفا
بانتفاء القرينة قوله اثر ما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه
لا يجوز ان يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على
ان يكون عيسى فاعلا لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل
على الفعل صرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال لم يثبت ههنا القرينة
لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغوى بل المصطلح وهو كون الضمير
مما لا يستقل في اللفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا
يتطلب قوله متصلا صلة فلا فائدة في قول الشارح بالفعل بل انه يوهم اختصاص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد ضاربه مثلا قوله يجب تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لعدم الفائدة
فيه في قوله الشرط لان الشرط يغني عنه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي فكان ال[illegible]

لم يرد انه معنى في نظم كلام المص وان كان ظاهر عبارته [illegible] ان يكون [illegible]
على ما يجعله جامعا لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلما فات الانفصال الاتصال فكأنه كالجزء من الفعل فانه [illegible] فتقديم
كلمة على جزء كلمة قوله مع فعله ان يكون عمرو مضروبا السخف [illegible] قال [illegible]
اقول في عبارته يصيب الفضل [illegible] تعود الله [illegible] هذا ظاهر في
المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما
ضرب احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل لا نحو
كثيرة اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل واحد في زيد
والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يتاخذ في تعليل القواعد الادبية
لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمفضل
الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصصة التي يخص
مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير فاما دعوى
ظهوره فيما اذا كان خاصا فهو عجيب لا ينبغي ان يعطى فيه اديب كيف
فهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله الا [illegible] صورة الا يستعمل
لا يصح فيه ان يقال المنصوب [illegible] الله تعالى [illegible] جواز
ان يكون [illegible] مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للمعترض [illegible] فيه الا مثله
متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد
بجواز كون المفعول مفعولا للفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية

فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول
ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يثار في ما يثار
من خصوص المادة فلا يثلم دعوى الجواب قه فاما قلنا بشرط توسطها
يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا فلا يجوز
تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها فيجوز التقديم مع الا عند السكاكي
وجماعة من النحويين فالظاهر في حمل عبارة المتن ان يكون على مذهب
اكثر النحويين وكان تردعي الشارح لحمل عبارة المتن على مذهب السكاكي
ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك لا تكلف في التعليل تقول
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور ويحمل الباقي عليه طردا للباب

فلا يجوز ... الا عند ... ايضا

قه لكنه لم يستحسنه تخصيص لانه من قبيل قصر الصفة على ما مها ففيه
عدول عن الاصل مع متهما نوع من العدول فلا يجوز العدول بلا منع مانع
عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قه ضمير متصلا بالفعل

ونحوه يجب تقديم المفعول

بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب
تقديم الفاعل فاخرج بقوله وهو غير متصل قه وانما قدم الفعل دفع

والمحب تقديم المفعول ... هذا

لما قال الشيخ الرضي ان نداء المثال المفروض بنداء لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل فالاهم
تقديم المسؤل عنه فلك ان تجعله دفعا لما يتوهم من ان حذف الفعل انما
يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف
كما يحتمل ان يكون فعلا يحتمل ان يكون خبر المبتدا قه لان تقدير الخبر يجب

لكونه متصلا بالمعنى الاصطلاحي كما لا يخفى [illegible]

صونه ولا يبطل فلا معنى لان فعله ... فلم يسئل عن الفاعل مع تغير ... [illegible]

حذف

حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الجملة حفظ التناسب بين السؤال
والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن
ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة
عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قه نحو زيد مرفوع والاصل
على نحو زيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن
العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
ندائية مقتضية وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع
والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد يناسب ان يبكي عليهما
دونك لانك في رخاء ونعمة قه كلواقح جمع ملقحة الاظهر ملقح لان
الملقح هو الفحل قه ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه
بيبكيه المقدر يأباه سليقة الشعر لانه لا يبقى سبب الضراعة يناسب ان
يبين سبب الاختباط ايضا هذا قه في مثل وان احد من المشركين استجارك
انه فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحوه ولو
انهم صبروا فان التقدير ولو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة
على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان
للشرط او للتمني وبهذا اظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار
المفسر حشوا لا يتم قه وقد يحذفان معا لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل
والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا
مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قه دونه الفاعل

هذا مخالف لما قرره صاحب المعاني والبيان والبديع فانه يجوز ان يكون متعلقا بمختبط وليبكيه المقدر انه تثبت بيان هذا في مطول المعاني

لانه انما يصير حشوا فيما فسر بنفسه المحذوف دون اذا فسر بما يفهم منه ... الحذف بجزئي

وبنحو ... نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قه لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه مقامه تقتضي ذلك عمل لعل ان زيد لكان كذا فانه قد
وجب حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه
بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف حذف الخبر
فانه يجب بالتزام اخر موضعه قه وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا يد
وان يقدر جملة اسمية ليناسب فيصح جوابا للمستفهم كما لا يخفى قه ليكون
الجواب مطابقا للسؤال وفاق فيه تعليل الحذف كما لا يخفى قه بل العامل
اه اذ التنازع يجري في الفعل ايضا لكنه يتبعها ام يخص العامل بغير المصدر
نحو اعجبني ضرب فقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب
البصرة والكوفة اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اول مقام
التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قه والاصل ان يكون الفعل قه قد
يقع في الكلام فعليا اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحو نقول ذكر
الغير اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اهل
قه معمولا للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون
فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد
وجوده لا يمكن ان يتنازع ايضا فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا
يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لعمنع التنازع لتعين اعمال الاول
لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق
الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي قه ويصح

ای بما استحقاق الاول قبل الثاني بما استحقاق قبل ...

ان يكون بموضع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
ولا ينتقض حد التنازع بحسبي وحسبك الله زيدا منطلقا او منطلقا
بناء على انه اي على تقدير لا يمكن الكل معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه
معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمانه
حتى يتجه رده منهما صحة وقوعه معمولا لما يناسبه فهم من قال المراد
يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك
المحل يعني لا يمتنع ذلك وقوعه في هذا المحل فانما يمتنع مخالف المفعولين
ولا يخفى انه وقوعه في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قه و
اما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب فاكرم الا انا هذا ينتقض بمثل
اقائم او قاعد انت فان قائما او قاعدا يتنازعان في انت ويمكن قطع التنازع
بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا تمنعه ولا يخفى عليك ان قائما
او قاعدا مع انسنا دقاعله هنا مبتدا اذ ليس مبتدا مع في الكلام حتى يكون
خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف استفهام رافعة لغير الظاهر فيقضي
به حد المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه في محله
قه لانه حرف لا يصلح اضماره ولان ان ضمير المتكلم لا يصح اضماره في
الفعل الماضي فكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا
فانما هو مشترك بين الظاهر والمظهر ليعم التحقيق معنى قه وانا على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه بمكن قطعه يتكلم المتنازع فيه لكنه لم يقطع العرب
كذلك فحمل قه لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع عند غيرهما

فيما تحقق في كلام العرب الا اضمار بحسب بادئ الرأي وهو ممنوع لما عرفت
فان قلت هل يوجد غيرهما ببقاء التنازع بينهما قلت لا بل ينقطع
التنازع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قطعه
فاما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم
لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا
يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال
الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي
ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضربني وما اكرمني الا اياي عند الكل
بالتكلف فيقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون
الفاء جزائية اذا كانت الجملة جزاء لا اعتراضية اذا كانت معترضة والجزاء
قوله فان اعملت الثاني اذا كان قوله فيختار بالواو كما في اكثر النسخ وقوله
فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله يختار
انه اذا اخذ في الفاعلية تحاطبا على اصطلاح النحاة او لارادة الفاعلية
حقيقة او حكما فانه اذا اخذ في المفعولية وفيه بابة لكنه في قطعه في المفعولية
انما يصح بظاهره لو كان المفعول اسما لمقدر بشترك بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق
عليه المفعولية ويعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول
بين الستة فالظاهر انه جمع من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال
المفاعيل في عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم مشترك

فانه يختص به قوله وليس هذا قسما ثالثا للتنازع لان المقسم في
كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من جهة انه قسم واحد
يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
القسمين وهو خارج عن المقسم فما لم يثبت لهذا امر وضوحه لما قال
بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما
يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج
المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل
هو في اسمين قوله يعني يكون تنازع الفعل باعتبار حاليه مختلفين
وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير
الراجع الى المصدر بالنفي الضمير عما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل
فلو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال
الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر فيختار به في المتن ايضا اوفق لانه
لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه
اي قربه مع مساواة العاملين في القوة فينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم
عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف
الفاعل والتكرار قوله ويدل به لانه المذهب المختار لا لكثرة استعماله
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير وان لم يكن التفسير المذكور لحصول التفسير كما في نعم رجلا
بل لغرض آخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر للفاعل جملة ذكره لكونه

متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه
لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير وما يفرق الكسائي بين الاضمار قبل
الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير قفه ولتوهم التكرار
بالذكر اي بالاظهار اذ المراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى
فلتوهم التكرار اي الاظهار بالاول ولامتناع التكرار بالاظهار منه
غير اضطرار قفه ولامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد
مسده في غير المصدر ونحو ما ضرب واكرم الا انا واسمع بهم وابصر
واضربني واضربوا القوم ولتضربن يا هند واضرب القوم فينبغي ان يقيد
الامتناع بغير ذلك حتى يخرج الاسناد اليه قفه على وفق الظاهر هذا فيما
يستوفيه المذكر والمؤنث نحو [illegible] وقيل هنا عبارة لا يصح على وفق
الظاهر فلم يصح مفردا مذكرا الا غير قفه وجاز اي اعمال فعل الثاني اخر
المص خلافا للفراء عن محله وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا
عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل
به لكان واضحا بان يقوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول خلافا للفراء من الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما
اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قفه ورواية المتن
غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور
في تفسيرها فتبرئه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني
مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال

71

الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضى
الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر [illegible] وعلى هذا
التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه التفسير الاول
قفه وعن الاضمار قبل الذكر في اللفظ فيلزم [illegible] رجلا انشاد قلت فكيف
ان الاضمار قبل الذكر يشترط محض التفسير لا يختص بالعمدة نحو فقضيهن سبع
سموات ثم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
في الفضلة قفه لانه لا يجوز حذف احد معمولي حسبت اعترض عليه بانه واقع
في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن ان يجعل
[illegible] الآية من وضع المرفوع موضع المنصوب قفه انه يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل بين الفعل ومعموله
الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه قد يؤخر التمييز عن الظاهر ولا يخفى
ان الاضمار قبل الذكر او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود
الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم له من القبح قفه على المذهب
المختار الاولى على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال قفه
ولم تحذفه فان جاز حذفه فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يلائم
الى يتناسب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع
داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا
دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو

هنا ما ذكره قوله ويكون المضمر له فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار
كذا ذكره هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد لا يجوز الحذف مع امكان
الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فمسلم في الوجه الاول قوله الا ان يمنع
مانع اي اضمرت على الاختيار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما
هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع
مستثنى من الحذف والاضمار قوله ولانه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه
انما يتم امتناع التنازع لو كان بالافراد او التثنية او التأنيث او التذكير لازما
لمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع
الفعلين المختلفين في المعمول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلقا مفردا فيصير مثنى ويخرج عن افراده ويطلب الآخر
ان يكون معموله فيبقى على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال
ان بقوله لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول فالاولى حمل كلامه على الوجه المرجوح
وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا فلا يخفى
على ان باطل لانا لم نلبس المشبه شيئا وللجواب اما الاول فلان اعمال الاول
اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر والبيت شاهد له
فشهادته مع حذف المفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا حمل البيت
على غير التنازع لا يكون ضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله
لاستلزام عدم السعي لادنى معيشة انتفاء كفاية قليل من المال بسوق طلبه
المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية

لان حصول الشيء مستلزم للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان مقصود الشاعر البليغ عني لادنى ما
ينبغي لي من المعيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي لمعيشة
لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصلحة الكل منهم من حيث
تنعمت بادنى ما اعيش ولكن اسعى لمجد مؤثل فكل من يبني نازعني في
يطلبني في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي كثيرة
المنازع بحيث ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه الشارحون
قوله انما اطلب المجد والعزة فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله
بالجملة المعطوفة على جملتيهما في غير صورة التنازع فيكون مثل ما اختص
بعضهم بيتي بكون ممنوع فهو قصد به لاحتمال الا ان يقال بجوازه للضرورة
قوله ولكنما قال قلت ما وجه الاستدلال فاحاله معنى في البيت
السابق انه لو كان السعي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفى قليل
من المال لم يطلب المجد والعزة فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لاجل
ادنى معيشة بل كان له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس
من تكلف في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه
اذ تأمل قوله اما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل فمنه ان داب
المص في هذا الكتاب عدم الفصل من اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة
منه فقوله فمنها المبتداء خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة
دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعله وشبه فعل الظاهر

الآخر مفعول ما لم يسم فاعله وفي الجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل
وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم
فان امثالها مما لا يجيء فهو منع تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قص حذف فاعل
اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله قص
اقيم هو مقامه اقيم المفعول على وجه لا يخرج من المفعولية فيخرج انبت الربيع
البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد
منه مفعولية يوم الجمعة قص واقيم هو كذا الضمير مستتر ليدل على انه فلا
يتوهم خلو المعطوف عما يجري في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل
على مذهب المصنف الفاعل … لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او
شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام الفاعل
لا في مقام … لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي
وقد عرفت ما بها … قص الحقيقي اي الماضي المجهول فهو تاويل لعلم
… بصفة المشبه بها ونظيره لكل فرعون موسى اي لكل طاغ عادل
كذا قيل وفيه ان الصفة المشبهة بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد
لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل
ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط
زيد مضروب غلامه فزيدوا التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل
ويفعل فعل وليفعل صيغة المفعول ولما كان غاية … في البعد لم يلتفت اليه
الشارح واكتفى باصلاح بيان المقصود بقدر الامكان قص ولا يقع المفعول …

الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد
الى مفعولين بهما مسند فمسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك قص
يلزم ان يكون اه ينتقض بزيد ابوه معلوم ابوه قائم اذ لو اقيم قائم مقام
الفاعل لا يكون مسندا اليه بل اسنادا تاما لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام … اذا جاز كون المفعول … مقام
الفاعل مسندا اليه … فليجز كون مفعول الثاني مسندا في
مسندا اليه بهما قص ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو كان يقع ولا الثاني
لصح لانه لا كالثالث الا الثاني باب اعلمت فيلزم … الثاني ايضا قص والمفعول
له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قص لالتزام النصب فيه مشعرا بالعلية
قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد … فارق ويمكن بيانه بان
ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل عليها فيقصدها بخلاف المفعول
له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يدل عليه بالنصب فيقصدها قص
اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك بناء على ان الكلام من عطف الجملة
الاسمية على الفعلية وليس قص والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما
رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول
معه وفي هذا الاحتمال يجد المطلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى
تفسير كذلك بالمفعول الثالث من باب اعلمت ليكون الاشارة الى واحد بعينه قص
فيبقى له تمييز وجوب عند البصريين وتمييز اولوية عند الكوفيين وبعض
النحاة بدليل قراءة الشاذة لولا انزل عليه القران وقراءة ابي جعفر

المدح ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة العاصم وكذلك نجي المؤمنين
وحمله التعجب على الاولوية اشد مناسبة بفقه فالجميع سواء وبين هذه
القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف
اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله
نبيا للاتيان بالذي [illegible] اليه شيئا قه لشدة شبهه بالفاعل المخفيف ايقاله
كما ان المفعول به قام مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قام مقامه
في اسناد الفعل المجهول لان المرفع المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا
اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى
وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب
والمنوب وبهذا يقتضي ان يكون المفعول بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة
فجعله [illegible] على الاستواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على الظاهر وان
يكون ذكره في قولهم ضرب في الدار لغوا تنبيها على مسامحة الكلام اذ المعنى على
ضربه في الدار بحرف في التنزيل قه وفائدة وصف الظرف وكذا فائدة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة
المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان
المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة
لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به
مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول
بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قه لان فيه معنى الفاعلية

قيل ينبغي ان يكون مفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه
العام والثاني هو المعلوم قه وفي بعض النسخ من الاوجه ان المراد
ح وهي الفاعل وفائدة التنبيه على انه من الحقائق الفاعل ولذا
جعل الرفع علم الفاعلية قه للتلازم الواقع بينهما فلما اشار الى احوالهما
حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا تكفل ببيان وجوب تاخير الخبر
وبالعكس ووجوب انها تدفع اخبار المبتدا ووجوب تعريف المبتدا
حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت قه على ما هو
الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا [illegible] القسم الثاني مما اغتفر
للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة
في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا اقائم الزيدان بان
اصله اقائمان الزيدان فوضع الظاهر موضع المضمر فصار اقائم
الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تحاشيا عن التكرار فصار اقائم
الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدا
ونعم العلامة الشارح المحقق التفتازاني فاقتصر سهوا في بيان
المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتامل
قه اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد يجرد عنه
مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان
الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوضة قلت
بناء على ان الاصل العامل اللفظي وعدله عنه الى المعنوي فكان تجرد الاسم عنه

فمن فوائد هذا التفسير أن التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس
العامل حتى دال الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي حتى ان المراد
ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم
بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا
والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه
ان ما اختاره الشارح ايضا بعيد فتأمل وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك ونحوه هذا تقييد بعيد ليس له
في الكلام تقييد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى
بان لا يكون من العامل تأثير في معناه فان اثره في لفظه او بعض
في التعريف حيثية اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسندا اليه من حيث
هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدا بل مضاف اليه حكما
فتدبر فتأمل وثاني قسمي المبتدا اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم
عام يندرج فيه هذان القسمان قلنا فان قيل فعلى المبتدا بالمعنى الثاني
لان اظهروا قيد لا نقول فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما
قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعريف المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ
والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن
ان يكون ما وضع هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع له المبتدا
فمن قال امتنع الجمع بينهما فقد قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا

ابات

ابات يثبت فقد بعد ومما احترز عنه بقيد مسندا اليه جميع الاسماء
المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها
بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يمكن ان يراد منه ان يكون له عامل ولا
يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز عنه بقيد المجرد
عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره فتأمل حرف النفي والا
او الف الاستفهام الاخص منه تامة يبطل قولك ازيد النفي والاستفهام
مثال الخبر ما قال الشاعر وقيل ما فان غير ما اسفي على زمن قد مضى يا لهم
والاخرة والخبر فتأمل كهل وما ومن نحو ما ضرب زيد وما فاعله زيد على ان يكون
اسما نفى لنفي فتأمل وعن سيبويه جواز الابتداء من غير استفهام
ونفي نحو قائم والاخفش ويرى ذلك حسنا فتأمل وكان المصنف يعترف
به فلذا قال للرد على من جعل اسماء انا خطاب مبتدا انه بضمير الفصل
الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح
التلخيص قدس سره فتأمل وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لا تحصار كون فاعل اسم التفضيل
ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون منكم متعلقا بالمحذوف
تقديره فخير منكم عند الناس فلا حذف فيه بقيد منكم ولو صح ما ذكره
لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الاخبار به لانه من جواز الاخبار
فقد خرج عن القاعدة لان خيرا ليس مطابقا للمفرد فافهم وبعد يرد
انتقاض القاعدة بقولنا اخير عند الناس انا فتأمل دافعه لطافة يجري براه

المشابهة للاستفهام في وقوعه هنا وفي كونه وطارية انا استفهام فقولك ليس الرجل والمال والاستفهام

اي يجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اطلاق اللفظ
بمعنى الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر
للضمير وجعله اعم من الحقيقي والحكمي فليعد اتيم التعريف لانه يبقى صفة رافعة
لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فصورة التثنية نحو اضاربٌ ومكرم زيد اذا عمل
مكرم فقد سبق التنبيه عليه فاورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان اقائم
خبر زيد مع صدق التعريف عليه فاجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون
غيرها صالحا لان يكون مبتداء وورد على قيده يشكل بقائم زيد فان غيره
صالح لان يكون مبتداء وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف
الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده
على المبتداء في العمل فقط فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام مثنى على ان ضميرها طابقته ليس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم
ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر
فان كان مفردا اي المرفوع فلا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله
تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابرهيم فانه مطابق للمفرد وتعين كونه مبتداء
فالاولى ... اراغب ونحوه ... هو المبتداء ويشكل بقائم رجل
فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يخصصه ويشكل ايضا
اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتداء اذ لو كان
خبرا لوجب اطالعة الشمس فقط يا ذا الامران فان قيل لو كان زيد مبتداء
ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل

كما في قام

كما في قام زيد واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يحتمل
احتمال كونه مبتداء بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتداء
فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على
كون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديم الخبر على
خلاف الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلاف ... الاختفاء فيجوز
الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس
لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم اقائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه للمقبول فالضرورة قائمة في اقائم
زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقائم بخلاف زيد اقائم فتامل قوله اي الاسم
المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض لفعل
الماضي ضرب فان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة
لانها في تاويل الاسم فتبديده في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف
الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست بكلم قلنا المراد هو الاعم وعند
محققي النحاة الجملة على ما فيها خبر من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح
عليه نعم يتجه ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح
به في ايضاح المفصل وبناء فقط فيما سبق فلا يتاتى الكلام الا ان سمي
او في فصل قام عليه وقيل الاولى تقديم المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع
فلا بضدية التعريف على بعض لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه
عليه ما اتجه على تعديل اللام من التحديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخ

فاما تعرف الخبر ليعرف فيه فيحتمل تعريفه به دون ما عرفته وتعريف
المعرف عند المتقدمين قلا تقبل قوله اى ما يتعلق به الشيء يشعر كلامه
بان التركيب من قبيل الشاد المشتمل الذى لم يسم فاعله الى المصدر على طريقه لقد
حيل بين العير والنزوان وليس كذلك لان المسند مسند الى الجار والمجرور والباء
للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب انشاء المعنى الا ان النحوى
يضيف الالفاظ بصفات المعنى فيقول اللفظ مسند او مسند اليه كما سبق
فى تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب ان يرد المسند الى المجرد او يجعل الضمير
راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد
والفعل ملابس بالمعنى العامل اللفظى ابدا الا بالمجرد وكتب فى الحاشية
وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف
المبتداء ولم يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه ولا يخفى عليك ان الالتباس
لا يندفع بالتعبير عن نعلى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتداء
[illegible] المسند وفى تعريف الخبر متعلق المسند وقوله مستور فيه فالنكتة ليس
بذلك قوله فعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى ضمير راجع الى المسند به فيه
انه يخرج الصفة التى هى خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء
واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة التامة ولا نسبة
تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتداء
بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد

جدا او فليجاب بان المراد كل مسند الى المبتداء اعم من كل مسند اليه او الى ضميره او متعلق ضميره ويرد
انه يدخل فى نحو زيد نضرب فى زيد نضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها ثنيا
كالفعل الا انه اجرى اعرابه الخبر على جزء الفاعل له وهو الصفة قوله اى مجرد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء اسم كما فى القسم الاول من المبتداء او يسند اليه شيء كما فى القسم الثانى
من المبتداء وهذا ابتداء بحيث شمل فى تحته اقتضائه للمبتداء والخبر على السواء كذا يستفاد
من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان يجرد الخبر لمسند الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء
فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على قائم بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتداء
عن العوامل اللفظية قوله المبتداء ذات ومجرد الاسم هذا انما يتم لو لم يجز جعل الشيء
خبرا ويجاب بان هذا زيد بمعنى مسمى بزيد فلحق انه مكلم الكن قبل هذا الدليل جار فى
الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقدم قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على
الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند شكل ورتبة الفاعل التقدم وذكر الفاعل الداعى
الفعل والداعى على ما دعى اليه قوله جاز فى داره زيد واختلفوا فى صحة فى داره زيد
يجوز الاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء فى حكمه ومنعه الباقون
ودون الميت ومنعه اخرون قوله وقد يكون المبتداء نكرة للخفى ان المطلوم منها يجمع
بين قوله فاصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء يشتمل على ما له صدر الكلام الى اخر
مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه لم يبحث كتابى المبتداء وكونه جملة على تمهيد بحث
التقديم ليجمع بين الامور الثلاثة التقديم وتعريف المبتداء وافراد الخبر بنية على اصالته

[illegible]

[illegible]

التعريف بادراك كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الاول يكون للخبر قد يكون جملة ولنوقف بعض ما استتممة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر يشبه بالعذر اذ لا يندفع به ملامة الجمهور بنيا من اصل التقديم على الاصلية الخبر في اذا تخصصت بوجه ما أقام الا قصر الاوضح اذا تخصصت بمثل والعبد الخ وندفع انه هو بالتخصيص بما ذكر جنا على ابدفة فانيا لا وجيه فاذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة اه النكرة صلبا فية للشركة غالبا فلا يرد ان من تخصيص او خل استوى على اذ من سوقنا في قلة الشركة عن ظاهره وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص فقد يتعذر الالة انه خص بالذكر ما هو الغالب يكفي للوقوع مبتداء في حيث وصفا بالوصف تخصيص بالصفة لا المعنى المدح صفة انسان يخبى من بيد ومعنى صلوات ذا ماه خبرك من بنيل صخر جسم نام خيرك عجم قلبه ما ذكر من نحو كل لا لزم العذر تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولكن ما قسمه في الاستدراك لذ كما الا بصار في ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة ومما تخصص بوجه جواب هذا السؤال فانه يصح ان يقال رجل وتقول امراة فان تخصيص يعلم المخاطب لثبوته الدار على وجه الاحتمال فكانه قال احد رجل احتمال تخذك انه في الدار في فكانه قال احد الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو يندفع بان تخصيصك عند المخاطب برجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب وكما يستفاد من الكلام ما ينفع

به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا يندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض الساعة هو القلة مع جواز كوكب انقض الساعة في نكل واحد منهما تخصيص هذا الصفة اه الظاهر عطف على الى واحد منهما لكن المراد من رجل ما يقع من عنز قوله وفي الدار خبر اه ولك ان تبقي الظاهر وتريد بكونه مبتداء حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعين وتخصصت اه المخصص حكما لا انه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك اذ رفعه لكنه صادق في حكم تقليل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة اه هذا في حديث امير المؤمنين عمر رضى الله عنه في تعيين خبرية الجرادة اذ انه دم احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت تجلاة ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتداء والفاعل وعني هنا قوله التشبيه اذ قد يستعمل له او لان تركا في الاصل فاعلا قدم للتخصيص قوله بالتباس المعنى اذا الظهر صوت للكلب دون بناه على ما في الصحاح قوله وقد يكون خبره قيلا بالنسبة الى لطيف ما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط لا انه يراه غيرا حبيبي ونباحه اذا راى العدو لخنطرابه حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصفه اه وقد يكتفي بجعل التنوين

للتعظيم والثاني انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما
يتخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح نعتاد وام اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للتخصيص با
لصفة قوله ومن ذا انشاء تصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار
نفي التحقيق فالتركيب بعيد عن الحاجة الى تخصيص لمبتدأ قوله علم ان ما ذكر بعينه هو صوق يصحح
استعمال في الدارة اقره عليه ان قائم رجل كذلك وعكسه اي يتعذر بانه هذا شرح لا يطرح اعتباره
ولا يخفى ان الاولى ان يأخذ لتخصيص تقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة
انما اشارة الى حكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدأ حتى يكون قوله وقال بعض المحققين
الى اخره عديله واما اشارة الى ما ذكره تفتيرالم علامه عليه والمنصوص من الاشارة الى المباحث
من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان
كان لك المرام قوله وقال بعض المحققين انهم نقل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره
بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا المبتدأ لا يتقوى بالتمييز من المفيد من الحكم على النكرة
وغيره ضبطوا [illegible] قلما تختلف عنه الفائدة ليكونوا على بصيرة ما في الحكم على النكرة قوله
ولما كان الخبر المعرف بما سبقنا مختصرا بالمفرد يرد عليه انه قد يقع حصر لحصتنا الكلام فيما
هو من اسمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان الخبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا اخبر
المبتدأ ما يجنب التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف
اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع المفرد والتابع لجملة لها من الاعراب
الجملة التي لا محل لها من الاعراب وجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع -

المستأنفة

المستأنفة وتسمى ابتدائية ثم تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهامية للنجوى ولم يجعلها للقسم
والواقعة جوابا الشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما او كيفما او جازم لم تقترن بالفاء ولا باذا
المفاجأة والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل له الا عينا فليكن على ذكر منكم هذه
الجمل حتى تفصل لك المجمل انفصالا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية لانه عامله
نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة على صحته للانتقال استناد الفعل فهو الى الاسم فيه ضمير
كان فاعلا للفعل ولذا ان تقول لم نذكرها الا انها سبقت منه غير مرة بل سقيض لانه بهذه المسئ
قوله وزيد في الجملة الخ وكذلك في الشرطية والاكائنة وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على انه في خبر كان ضمير لمعنى قال ... لي ما معنى كان زيد اخاك كان زيد اخوك وهو
واقرب يبي خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل
قوله فلا بد من عائد الظاهر فيه ولا يطلب من عائد لانه شبيه مضاف التعلق من عائد ب
كما هي الظاهر الا انه على بعض اللغات في شبه المضاف وجعله من عائد خبر لا بد لصدر عاية
المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر الا ان اللام موصول لا يضم او وضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له
قوله ووضع المظهر موضع المضمر انه جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين
مطلقا هذا في نفسه سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر نفس المبتدأ الخ اي الاولى عن المبتدأ

ليشتمل قولنا الشان زيد قائم ونحو عمرو قاعد قه وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير
الضمير فيكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت
من الحذف وكذا اللام العهدية من الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قه لقيام قرينة
دالة على الحذف شائع كلما قام قرينة ولا يبعد كذلك بل يختص ذلك بالضمير المجرور يمكن اذا كان
في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزء من مبتداءها اما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف
وفي المنصوب والمجرور كما حكي قه نحو الكسر في كاشية الكر دوازدها ستين بان تهذيب انتهى تفصيله
ان الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله
الكسر منه الجار والمجرور المحذوف ههنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل
المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا او ان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن
منوان منه في هذا المثال صفة منوان قه وما وقع ظرفا اه اي الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اعم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون
فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعلم الجميع فالشارح
جرى على التسامح الاخير نفيهما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون يحدد
فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث
نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بالخبر عنه فيفيد
لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف على نفسه بان قولنا الزمان الخريف ولا يخفى ان الزمان
ان زمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قال قه

قه فالاكثرون من النحاة وهم البصريون اه لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب
ان يقول وما وقع ظرفا يقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص قوما
منهما بل يعم الاكثر وفي قوله على انه لشارة الى تقدير الجامد ليصلح كونه خبرا عند الاكثر ولو جعل المحذوف
مضافا الى المبتدا اي حكم الاكثر انه تقدر بجملة لكان اخف قه اي ما وقع بجملة اه اول التقدير
بالتاويل لان التقدير يلزم التاويل والصرف عن الظاهر ليصح تقديره بالباء والحكم على ما وقع ظرفا
بكونه مقدرا من انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكر فيه
ما يحيل ان يعرض فيه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت
هذا بذلك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجمل ومحمول من جملتها ومما لا يلفى البتة ان التقدير
بمعنى التعيين يقال لاند حض المقدر في كتاب الله تعالى اي المعين فالمعنى ان الخبر الظرف يتعين جملة
عند الاكثر ومفرد عند الاقل قه يتعدى بالفعل اه ذلك الفعل العام بالخصوص والكون الاذار
حتى صرح ائمة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما ومطلق بعض المتاخرين انه قد يكون
من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما كونه نعافي فلما راوه يتقدر عنده
في المستقر انه بمعنى الكون لا بمعنى الحصول العام قه بخلاف ما اذا قدر فيه اسم
الفاعل اما هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه وما في الدار ابوه فانه يحكي فيه جملة سواء قدر الفعل
او اسم الفاعل لانه حاصل ابوه وما حصل ابوه وهما جملتان قه لان الظرف لا بد له من متعلق
اه فيه ان اتفاق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف
في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر اخر هذا اذا كان الظرف يكون ظرفا لامر من الامور سواء كان

او كونه او حصوله او غير ذلك فلا بد لنا تقديره لتتم الفائدة قوله والا في الحد الافراد
آه قيل لتوافق الركنان افرادا لانه اشرف فيجب للربط قوله اى على معنى وجب له صدر
الكلام له وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والنفي والتمني الى غير ذلك قوله وذهب بعض
النحاة ان لم يقل وذهب غيره لئلا يتنقض بنا سيبويه لانه قال نحو اعني سيبويه فقد
عقل قوله لكونه معرفة اه وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن معنى الاستفهام واتبا لحاجب من كون من
نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا افضل ام ذاك
ولم يقل فان معناه اى رجل افضل لكن في قوله هذا مذهب سيبويه خفاء فاعرف
مما لجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار بافعل التفضيل في جملة
وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين ولو اكتفى به عن
قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه صرح بحكم التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي
في صحة الابتداء قوله مبتدا قوله او كان الخبر فعلا له اى صورة نحو زيد قام ابوه في زيد
قام ابوه ويقول صورة خرج الذي اذا قام لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل
وفيه ان زيدا قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة الى اخراج الذي له فمعنى
قوله وكان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اى تقديم المبتدا على
في هذه الصورة لان الخبر معتمد ابدا في هذه الصورة والا كان القيد لغوا لا غناء الشرط عنه
فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء الشرط بتقدير قوله او بالبدل من الفاعل

اذا كان مثناة او مجموعا اه قيل وقوع التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل المذهب
الكتاب على علم الكوفيين لكان احق له قوله كالاستفهام اه قيل لا يتضمن الخبر ما هو من موجبات التقديم
كالاستفهام وفيه نظر لان ما قام لانه مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي
ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام
ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله
لتصدره في جملته اه وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر يتقدمه احتراز عن كون الخبر
مصحح لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام
يجب كونه فاعلا قوله اى المتعلق بخبر التابع له اه لم يقل المتعلق بالجزء الخبر ولم يفسر
الشارح بالجزاء ليشتمل مثل قرينتي كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى المتعلق
بالخبر الذي يمتنع تقديمه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق
العامل بالمعمول لان المتعلق بالخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا في مثل على التمرة
عبده نحو كل من انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال انه بالمعمول اراد بالمتعلق متعلق
الجزء بالكل دون المعمول للعامل ليشتمل مثل قرينتي كل رجل ضيعته والفصل للمتقدم
قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة اى قصة انها وخبرها اول بالمفرد مبتدا
اذا كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة
والمراد انه خبر عما ذكرنا ولم يتعرض له لظهوره بعد التنبيه على مسامحة
ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ونحن نحمل كلام المص على ظاهره

اذ قلنا عند الخبر في التحقيق عن معنى ان لان اللاعتداد انك قائم في تاويل عندك تحقيق
فتامل قوله والتحقيق معنى حرف التحقيق لديه معنا قبيل هذا اذا لم يكن
ان تعد بحق اما انك خارج فلا معذر قلت هذا لم يكن ان فيما ينبغي موافقا للمبتداء
نحو اما انك خارج وكون انك خارج وخرجت فاذا السبب حاضر والتخصيص بما تعد
اما من ضيف العطف قوله ان تعدد الخبر وعلى المبتداء في جميع هذه الصورة كيف فان
قلت ان كان الغيب على ما ذكره لكان الشرط ما مفرد في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى
بل اراد ذكر ما يرتبط به الجزاء وهو كل واحد فالاولى في كل منها هذا الصورة قوله
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيتبادر نحوها للتقليل قوله فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير والله زيد قائم وعمرو قاعد وليس بتعدد وجملة الكلام فيكون المعنى
وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا التزم كما في زيد ابو قائم فانه تعدد الخبر وهذا الكلام
الى احد وكذا قال قد للتقليل او التحقيق قد اللفظ بين قوله المعنى الحقيقي
والمجاز سلكه صادق من الحقيقة قوله وفي هذه الصورة نزل العطف اولى اه
هذا المانع فيما اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وعامل فانه صح العطف واجب
لان يجيء المتعدد في هذه الصورة بالعطف اولى انه يجعل جزاء وجملة يكون هذه الخبر
جامد اللفظ او تقدير التاويل يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء فيما عليه قوله
فيهما في تقدير حامض قوله فانهما في الحكم خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخبر مثلا كان الضمير ينزل الخبر المشتق فالبيان الضمير على انه

كان زيد وحق هذا الحلو ان حامضا قلت اغنى في كل منهما ضمير لكون المجموع كما اجرى على كل اثنين حق
المجموع قوله ولا يتعدد ان يقال مراد المصنف يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو اللازم
باشتراع نقدة القائل قوله وهو تنبيه الاول الثاني او للحكم به اه هذا ما ذهب اليه جمهور
النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى تكلف
في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد عليه اه على هذا الاصل
هذا المثال لا خروجه فلا يكون المثال جامعا ولا يندفع عنه بحكم بشذوذ كثرته وقوعه
الورود على ما قال الا ان يكون النعمة معتبرة ليس سببا لكونها من الله ولو قيل بتعليل افعاله
تعالى بالغرض لكان تاويلا المجهول تضمنه معنى الشروط في نحو الزمخشري وهذا الاشكال غفلة
عن شموله حال اشتمال على قاعدة الاعتراض قوله فتشبه المبتداء الشرط اه لكن فضل
السببية لازم للشرط الا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدم
لبقاء الفائدة بدون لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا لكون المبتداء دخيلا في معنى الشرط
فانه غير صريح قوله اما الكلام الموصول بفعل اه ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف
الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاوضح هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا
فيل لا يحصر هذا فيما ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء الذي يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا لما يقتضي منه المجي فان الشرط فيهما ولا ينقض
بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول ينفصل بمعنى قوله او النكرة الموصوفة
بهما اه باحدهما اه فالاولى به بافراد الضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم

يوذن بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتداء المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم لكن الخ
ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه عليه ان معنى الشرط هنا منتف اذ
سببية للعذر بالنسبة الى الملاقاة ودفع بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل غلام
يأتيني الخ فيأتيني صفة رجل فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف
لان الى الصفة انما يكون لما اضيف اليه كل متضمن على ما لا يخفى على الشيخ لكلامهم قلت المراد
بالموصوفية معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط
والجزاء منه فقيل الخ الاخبار والجملة الشرطية لا يكون الا خبرية قلنا ان الجزاء قد
يكون امرا ونهيا انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مستبعد كثير الدوران
فيما بين الناس بعد ان يكون منه نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن
ان يدفع بانه لم يقع للتنافي حرف الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدافع الخلاف
بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وينبغي ايضا ان وجه المنع
في ليت ولعل ولو كان كونهما مزيلتين للخبرية لو اريد الا حتى باب كان وعلت فالاظهر ان يعد
ان دخول الابتداء اذا دخلت عليه يسقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتداء
فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصلح دخول الفاء
في خبر المبتداء لضعف مقتضيه وح كان ال القياس عدم الدخول على
خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثير في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة للحاق
فتنا بالمكسورة قوله فان قيل بان كان الخ يحتمل ان لا يكون المتن الخ حينئذ ان الشيخ

وكان الاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما
لكن في ما ان والاختلاف في غيرها فنا بان اتفاقهم هذا فظهر وجه كل تخصيص فقوله المص
في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الخ المتبادر الى الفهم بيان الاختلاف لو اتفق فيسبب
يشعر بان بيان المتاخرين بالاتفاق متكفل لبيان الاختلاف ولا وجه له قال ... انه دعاني
الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل هنا انه يشغله امره كامر خبر المبتداء فلو لم يبين
حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد الشتم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصل في الكلام ونحو لولا انتزاع اهل الحد في تقدير اهل الحد هو
واحتمال كون المخصوص خبر المبتداء المحذوف مما لا يعتد به بل ينفي كونه مبتداء ما قبله
خبره فلن يكون المقطوع حينئذ موافقا وجوب حذف المخبر ... الالتزام غيره في
موضعه فينتقض برأينا ومن حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف
ينبني على الاعتداد به بل الغفل في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان الاول في كتبهم
من مبيان بحث النعت والثاني شانهما بحث افعال المدح والذم قوله
اي المبتداء المحذوف فانه جعله مثالا للمبتداء المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتداء
وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كالمبتداء في المستهد وعلى الثاني حذف مضاف اي
كحذف المبتداء في قول المستهل فكان لتقليل نزل الظاهر قوله مثال المبتداء المحذوف
في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال
اي الغير الى ليلة لبال هلال وهذه الغمزة كذا قيل لكنه في ... الهلال غير

القمر الى ثلثين او الى ثلث او الى سبع وليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين
وغير ذلك ثم واشار الى ان المولد بالمستهل لكن لم يجلس في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر
الهلال بل هو الصبي الذي رفع صوته يتولد في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء
وكذا كل متكلم رفع صوته او خفضه هذا فاستعير للجديد الذي رفع صوته وفي بعض
الحواشي قيل الاستهلال الهلال في نزوله ولذا لم يذكره وكلا منهما مستقيم هذا فكانه
اشار الى ان في حد الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه قوله
لان المقصود التسلية قيل منه احتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بلا اشتراع
والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب يحيي بصرح
بالمحذوف لان … قوله جريا على عادة المسلمين غالبا اه العادة ما انتفى
خلافه او ندر قوله غالبا للتعميم الى العادة فيه قسم ووجه العادة ان الحكم مما
يكون لان اثباته لما عند الحاجة المتوجهين الى الرؤية من كثرتهم في مظان الانكار قوله
لئلا يتوهم نصب الهلال وجهه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل
الاصل فيما لم يذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح اه واما
في بعض المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان … اذا ظرف مكان خبر
عن السبع اي مفاجأة خروج السبع وثانيها انه ظرف زمان فالحذف فاما المضاف
الى المبتدأ اي خرجت في وقت خروج وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت
خروج السبع … من الخبر المحذوف والدليل على صحة هذا المذهب …

[illegible]

ان العرب اذا نصب بالمحذوف بعده فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب
الغير الصحيحة لانها على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا صح فاجأ المقدر والتقدير
خرجت ففاجأت وقت خروج السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير
كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف ق فيما التزم يقال الزمت
الشيء فالتزم اي قبلت اذا … وقوله فيما التزم اي في شيء … فقال الناظر في خبر لئلا يخلو
الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر فالحق مع الشارح
والعائد محذوف اه في موضعه قيل فالتركيب من قبيل … لكن بدهم ولا (.)
تجعل ما مصدرية خبرا والمصدر خبرا فيكون المعنى ووجها في وفقنا الالتزام غير
في موضع ق … في ابعد ابوابه اه لم يلتفت المحشي الى حذف الخبر في ذلك في … اراد حصل
لا تقدير الخبر … المعنى والمعنى … الخبر في … لانه
الا وفي المبتدأ الذي … المبتدأ الذي … خبره عام يستغني
قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تقييد النحاة الضابطة
الاولى قاصر لا بد من تقييده ق اي لولا وجد زيد اه وزيدا بان … لا يكون
واجبا … غير مفسر ولا في … يجب تكرير في غير الدعاء وجواب القسم الا …
ق قال الفراء على انه الرافع اه ولا يخفى انه لا بد من الفعل … الكلام في
ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر ق وكذا نسبة كل مبتدأ
كان مصدرا لصورة اه الاولى ولان كان مصدرا او … المصدر

[illegible]

ان القمر

صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فانتم قوله منسوبا الى الفاعل اه لا يدخل فيه نحو
ضربي زيدا عمرا قائما وقد اشترط الرضي رحمه الله الاضافة الى احدهما او كليهما نحو ضربنا
دينا قائمين قوله وبعده حال اه ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله
والتي بعد من التبيين ملتوفا واضطبعا يكون الاسم تاما اه قال الشيخ الرضي
يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اضطبعا يكون الاسم قائم لان
اول الكلام كان مجازا والمجاز [illegible] المجاز اتسع فيجعل آخر مجازا فان قلت فلا يكون
التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن
التركيب مما نحن فيه لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره جواب رفع الحال في هذا
القسم بعيد لان اذا كان اول المجاز لما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد
الباب وجواز ان [illegible] الرضي [illegible] وعدم جعل المصدر [illegible] الاسم حينا
اي اضطبا وقت كونه قائما فالمراد بفعل المضاف الى المصدر لا يجوز ان يكون
عاملا [illegible] المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا فاصل اذا كان
قائما [illegible] اذا كان قائما لحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا فيه [illegible] ولا يجوز ان يكون الفاعل [illegible] الا ان ذلك الحال هو غير
المصدر فلو جعل فاصلا عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم
وبهذا عرفت ان [illegible] جواز الامتثال له ان لا يخالف في تقدير اذ كان ويكتفي بتقدير
حاصل [illegible] حذف [illegible] المظروف اه الباء في تعلق الظرف قوله [illegible] حذفا اذا امع

الشرط اه العامل في الحال اذا هذا ظرف فيه خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله
وفيه تطفل كثيرة لان حذفا اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ولان
العدول عن ظاهر كان الناقصة الى معنى التامة ولان تنبيه الحال مقام الظرف هكذا
كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الحاجب [illegible] الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذ مع الجملة
المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام من الفاء الفصيحة ووجه جعل
كان تامة انهم لم يجدوا ابدا ان جعل المنصوب بعد المصدر حالا النظر وجب لزوم [illegible]
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو فرض كان ناقصة لكان حينئذ التصريح
بخبر حاصل اللزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان [illegible] ولم [illegible] ذكر
من التوجيه [illegible] التكلف ان المحذوف متفاوت لان [illegible] النظر الى الفاعل بمعنى
وبالنظر [illegible] اصل [illegible] التعبير [illegible] قوله
ثم نقول حذف المفعول لذلك [illegible] الحال [illegible] لحذف الفعل وذو الحال مرة واحدة
كما في راشد مهديا لكان اكثر واشد انشراحا من التكلف قوله وتقييد المبتدا المقصود
عموم بدليل الاستعمال اه [illegible] ان ما يفيد المعرفة [illegible] مخصوص
بعموم جميع على [illegible] بلا مرجح وهذا [illegible] كون هذا المصدر مضافا الى
اضافته الى معرفة حتى يتعرف قوله اضربي زيدا ضربي قائما اه ولا عيب
فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء [illegible] لانه كحذف ان مع
الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض الصلة ولم يجوزوه قوله

لكونه بمعنى الفعل انتهى وفيه عدم صحة تأكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر
من غير تقديم الخبر غير ظاهر قوله وفي التسهيل كل مبتداء يشتمل خبره على معنى المقارنة
انتهى جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكون تكون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع
عندهم مستقل بنا الواو الى المدخول بها ونصبه وهو خلافا قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته
انتهى كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن
مصحفها اعني الصنعة انتهى وكانهم بمعنى صنعة الرجل يكون ض المغايرة التي لا تغني
وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصلح ان يعود الى كل
والى رجل ودفعه انه لما كان كل رجل ذا ... اشياء لشيء وضميره نائب عن ضمائر كثيرة
يعود بكل اعتبار ... في كل ... فكان قيل زيد وضيعته و... وضيعته
وهكذا ... قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته انتهى لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان
ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصلح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف
على المبتداء وان كان متممه لكنه يذكر بعد بحرف تصلح ان ينوب عن الخبر ويستقبل
مكانه وقد استشكل عليه انه اذا هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل يقرن وهو ضيعته
فحذف الحكم من التوكيد وهو جائز ... ثم ... المبتداء عليه بالواو بمعنى مع انه
عطف هو عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله اي يكون
مقسما به اي ... معينا ... مستشهرا به بحيث ... ذكر
للاقسام به كثير قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد

ولا يستعمل من اللام اي في القسم المحلى باللام الا المفتوح فقط وبالفتح الدين قيل
ومنه لعمرك قوله اي المرفوع على انه خبر او انه مبتدأ ... على ان ذكر خبره اليمين مع
خبر المبتداء لا انه المرفوع على انه ولم يرد ان يكون مبتداء كلمة خبره قوله وهو المسند
جملة مستانفة لا انه كلفنا بعيد لاضافة البيه والاضوات بمعنى الطلبات والا ...
هذا اصطلاحي ... بل هي استعمال لغوي قال ... كلمات ... دخلت امة لعنت اختها
وانما قال المص خبر ان ولم يقل وتسميها خبر ان قصد الى البنا على وجه يحتمل المذهب الاصح
وللمذهب الكوفيين وهكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف اي زاد لفظ احد لانه لا امر فوق
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا يدخل مثل هذا التصرف في الحروف انه خبر احد من
ان واخواتها ... الداخل الانفتح اذ قال ... بالحروف المشبهة بالفعل
هو المسند بعد دخولها قوله عليها اي على المتعدد ... ولا يخفى عليك ...
من العبارة دخول هذه الحروف على المتعدد لا على المسند ... وان كان صحيحا
في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المثبت قوله والمراد بدخولها
هذه الحروف اي كانه ... في الدخول على المبتدأ في عرف العربي الدخول لا اثر لان لفظي
لا ان النظر العقلي فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف
المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند
المسند اليه لا تاثير ... معنى التاكيد للنسبة المتعلقة بين ... انه ...
المبتداء لا خبر لان الا ... و... لفظا ... تقديرا او محلا و نعفا

ثم عليهما قوله فان نقوم ههنا بناء على الاسناد ولم يتحدهما يدل عليه ان المعنى هذا
المعنى اصلا فلا وجه لتقييد بحيث قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان يحول
السائق يعني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى التكلف بعيد لان المبتدا كرشت المسند
المسند المطلق لا المسند الى هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول
معنى مبتدا كرش الكلام تعارف ابي الفعل كما اشرنا اليه قوله ويلزمه عطف
على قوله يجب فيكون المعنى ولا حاجة الى ما يلزم منه ولا خفا في هجنته فالاية
ان يفهم على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك يلزم الخروج قائم في ان يجعل المراد
المسند بعد دخول هذه الحروف ... انه الاستدراك يلزم الخروج قائم في ان
زيد قائم ابوه فان الخبر قائم ... الى ان ... تعرفه خبرا على
انه المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو لم
حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى تاويل لان الخبر الجملة مبني بقوله واخوه كامره
خبر المبتدا كما ان وقوع الجملة للمبتدا مبني بعد ذكر تعريفه مختص بالخبر المفرد قوله
مثل قائم تنبيه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف
دخول هذه الحروف قوله فالمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد بما عبارة المص توضيح
خبر ان بحيث يعرف ان انه خبر صحيح واضح فالاسند وما ذكره الشارح
... على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه
... لا يقتضي لتصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والقياس

... المبتدا

وهذا انتهى ... المتضمن

وانما طرده فوق بعض الشراح وينبغي ان يعود الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه
جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه وكما لا بد من
ذكر عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمنه اسمه معنى الشرط لكنه لم
يعد لسبق ذكره و قوله ان قد ابان ابن ... على مذهب ... الا من في ... اول
خبر وهذا يرد على المص مع اختياره مذهب ... قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر
ان فان الحكم تقديم الا انه حكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا ايضا فاندفع
ما قيل خفي البيان الا في التقديم لان التقديم قد ... لانه ... عن وجوه التشبيه
ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا ... فيه انه يلزم ان يكون
حكمه حكم غير المبتدا في التقديم اذا كان ... مع انه ليس كذلك لا في الخبر الظرف
لا ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء
له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ... وقوع النكرة مبتدا صرح به
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقوله المص
الا اذا كان ظرفا قاصرا قوله خبر لا التي لنفي الجنس ... المعرف
باللام ... جاذب لمعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور
في امثاله تقدير الكينونة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز
عند البصريين فالتقدير خبر لا التي لنفي الجنس على فعل كائنة فالا ما كلمة لا ...

فعاليه ... وجعل ... و
وزيد ... اهلي ... ومفعول
جعل فقال وزيد ... اهلي
وزيد ... قاضي
... الايضاح ...
فيكون
وزيدا مفعولا اول
وقمنا اهلي مفعولا ثانيا
وفيه ان شرطا
لمفعولي باب
الافعال التي ... عن
انفكاك الجملة الاسمية
منهما وانتقلوا
بذلك بان زيدا
واخبرت عنه
بفعل الكون اهلي
لم يجد اذ لا مسوغ
للابتداء به ...
والحاصل انه يشترط
ان يكون الجملة الداخلة
عليها نواسخ المبتدا
والخبر بحيث يصلح
ان تؤدي على صورة
الجملة الاسمية المركبة
من المسند اليه او الخبر

... بعض ...

بعض الصفحة
السعد في المطول

تنا ويلها بالمعنى الفعل المنتقل منه اضافته الجنس الهما آخير مثبت الكلمة الأولى عليك

برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجار لا اولى الباب **قوله** ان النفي

صفته اذ لا رجل قائم مثلا النفي النفيام عن الرجل لا النفي الرجل اه فيه ان لا رجل يتقدير

لا رجل هو موجود لنفي نفي النفي لا النفي صفته الوجود وان كان صفته لكنه اذا نفي عن الشيء

يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفته الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار

يعني نفي غير الوجود فانما يكون صفة الجنس يكون نفي الجنس ولو حمل فهم لا النفي الجنس على

معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو النفي الجنس ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو

لنفي صفة الجنس فلا بد منا التسمية فيما بحظه حال بعض الافراد وحج بصحيح حمل

العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى ما في حاشية **قوله** والمراد به خصوصها ما عبد ف في غير

ان اه منه التوضيح لا يرى انه اثر لفظا او معنى ففي قوله فلا يراد تفريعا عن ان الظهور

ايراد انه معتوك ونظر **قوله** وجعل في الدار صفة اه فان المثال الحسن ما يكون واضحا

غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل

في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن ذلك

المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة اه هكذا قال المص والاعتراض عليه المعرب

بانه يجوز عند جماعة فلا بد الشارح لدفع قوله على الظاهر يعني ان دفع

صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل طريف

الخبرية دون الصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وصحته **قوله** لا يتقيد بالظرف اه

بعيني مما يحكى سماعه ويريد به نحو ما الخال له وفيه نظر لان الظرف فيه لو لم يقبل التقييد لم يصلح

صار نقيضا طرفا للائف ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يجب تقييد الظرافة

بفي الدار لانه لا يفيد هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل فيما هانت الصفة

ايضا غير معقول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف وبالظرافة **قوله**

ويكون مثالا لنوع خبرها اه ولئن يكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح

فلو نزله بيان نوع الخبر لكان اشمل **قوله** والحذف خبر لا هذه حذفا اكثريا اه قد يوصف

كثيرا مصدر الفعلة المشهود في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله ويتوهم لا يثبتون

اصلا **قوله** لدلالة النفي عليه اه يقال لا نفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة

خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود

الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس

بشيء لان المتبادر من نفي الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في

نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه **قوله** لا اله موجود الا الله اه

جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة

محصوله ما ذكر ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله

والمسند هو الاله وهذا مما يتحير في نفته الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه

لك بكلام مختصر وهو انه لم يدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من غير

تقدير وانما هو النفي بكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداعي لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج

اليه المعنى قوله انتفى الاظهر والمآل آه فلا يحتاج الى تقدير الخبر ترتيقه المصنف بانه لا يصح يكون الاسم

نعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم

ولا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تريعه لانه يجوز ان يكون نائبة لا انتفى لبينا

لفظ انتفى به يا منا بانتفو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها

قوله على التقديرين يجعلون ما بعده خبرا في مثل الا رجل قائم على الصفة آه اذا ثبت

على لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لا انكار النحاة اثبات الخبر في كلام

منهم معنى لانهم لا يفعلون لم يجعل قائم خبرا لان الحجة ليست من فصيحة العرب

والانكار انما يأتي الى التمثيل في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي

لا ادري من اين هذا النقل فلعله يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت

قرينة فعند بني تميم يجب حذفه وعند الحجاز يجوز هنا فيقول معنى كلام

المتن ويحذفه كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة

لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به هذا كما في قوله ويجوز

حذف حرف النداء بقوله وقد يحذف المنادى وفي قوله وقد يحذفان معا بعني الفعل

والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ مع انه مطابق لفظ الخبر وسناه

في النفي وصح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو

قال وانما عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول آه قد عرفت

ما ينعلم عنه القبول قوله اي عمل ليس آه هذا مفهوم من اضافة العلم اليهما ولولا

المستفاد من الاضافة عملهما لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما مطلقا

ثم على عملهما عمل ليس حتى توهم يتوهم كثرة عملهما آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس

نصبا لما هو الاوفق ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز

رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه

لانه لا شذوذ في تغيير ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاذ قليل آه حمله على الشذوذ

في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله تنقص عمل لا على

مورد الاستعمال وهو النكرة ومن قال وهي الشعر فبيانه محل قوله ومن صد عن نيرانها آه

كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض

عنه نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس آه رد على الشيخ الرضي

حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعدها وان التكرار انما يجب مع الفصل

بينها وبين معمولها بنفي صحة ان يكون لا براح منه فيبين المحشي فجعل الشاهد نفسه عدم المفارقة

كما يجعل القبل حجة العدل في رجل عدل والاحتمال ان لا يكون لا عاملا للجواز ان يكون متعلق

الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عملها قوله الحاكم ان المراد بالمسند آه هذا التعرض نهي

عن الغفلة عما ذكر في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا آه اي ما يثبت انه علامة

كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريفها بحكم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمرتبة

مستثناة ومستثنيا ومستثنيا بل مرادي بزيد في قوله وهي ما اشتمل على علم كون الاسم مفعولا ومع قيد

الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة

المفعول المطلق لغة

لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما فعله بفعل الفاعل
ولم يسند اليه ذلك الفعل ونعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشتمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه
باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل فيه نظر
لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي والفعل الضرب والتاديب
ولمو زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور كلها الا ان يقال لا
يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افراده ونقل
من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق فيما اخذ فيه فاحفظ فان قلت
صحة اطلاق المفعول على الضرب وبهذا مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت في اللغة ما يصح وقوعه هو مفعول بل لا المفعول المطلق
كذلك قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول
المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق
الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا اطلق
المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم
صحة اطلاق المقيد قلت المفعول غير مقيد في الظاهر وغير في التحقيق فان
المفعول فيه ضمير مقيد بالصيغة والمفعول به خال عنه مقيد بالمناسك الجنية
فقيديه فغير لمعنى المفعول لا مفيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة

اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا اه وكذا ضرب زيد ضربا
على صيغة المجهول لانه فعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور لا بما قام
به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظنه البعض بعضا لظن قوله
والما زيد لفظ الكلام اه ما ذكره في وجه زيادة الكلام واضح لا مزيد فيه وانما الشان
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الكلام في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج
الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب زيد فان ضرب الثاني فعله
فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعله
الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون
صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب
ضارب فالوجه ان يقال زيادة الكلام ههنا ونركها في اخواته نفنن في البيان
والشارح جعل الكلام محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله
او لبيان اه عطف على قوله مذكور الا بمعنى ان الفعل المذكور يشتمل الملفوظ
والمقدر والكلام لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع قوله
وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد اه وكذا خرج نحو ويلك وانواع الضرب ونعت انواع الضرب وتعت
للكلام نحو ضربت بعد ضرب شديد في قولك ضربت ضربا شديدا ضرب انواع الف

تحقيقا للكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على شيء
ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربته ضربا يدل على ان الضرب
فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة الى
اخراجها الى قيد فعل مذكور وانما هو لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد
ولا الى قوله بمعناه الا لاخراج تاديبا في ضربته تاديبا وانما هو لاخراج اقاتل وضارب
زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل بحسب دلالة التركيب لكن
ليس بمعناه فتامله وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي لا يدل
بحسب التركيب على انه فعله فاعل **قوله** صفة ثانية للفعل اه لا يبعد ان يكون
متعلقا بالمذكور **قوله** بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكلي
على الجزئي اه فعلى الشارح عما ذكره ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل
فانه ح قد يكون معنى الفعل عين معنى الفعل المطلق ولا يكون مشتملا عليه
اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا او المراد باشتمال العامل على معنى المفعول
المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا
ينتقض بمثل ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على
مفهومها لان الضرب المقصود منه الانواع ثم خروج تاديبا التاديب لو كان التا
ديب غير الضرب ما اذا كان في التحقيق عنه فلا يخرج بتعليله بالعتيق الذي
يكون متى **قوله** للتاكيد ان لم يكن في مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل اه ان التاكيد

ان التاكيد الحاصل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو
ضربت ضربا وتطهرت تفقهت واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع ان دل على بعض انواعه
اه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط اما في ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا
يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب **قوله** والعدد ان دل على عدده اه اي عدد
الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى المفرد اذا شخصتي **قوله**
لانه دل على الماهية المقرونة عن الدلالة على التعدد اه والا لكان في مفهومه
الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه اه ومناط فائدة هذ
الحكم كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان
يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه وهو عطف على الاثنين لا الجمع
اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم انه كونه للتاكيد توجب ان يكون
بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغير لفظه
ولا يبعد ان يقال زاد التصريح بانه نبه ذاتي سيبويه **قوله** نحو قعدت
جلوسا اه هذا التركيب يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا
بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح
النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الكتابة ايضا **قوله** وسيبويه يقدر
له عاملا اه فيما عدا مثل ضربت انواعا والظاهر من سيبويه في مثل انت

انه نائبا نادون مثل فعدن جلوسنا قوله خبر مقدم اه ومنه قيل لانواع
من الضرب وخبر اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث
وفي القاموس فلان خير الرجال وفلانة خير النساء قوله والجدع قطع الانف
والاذن اه في الرضي كلمة تدل على كلمة واو وهو الموافقة للغة وهو دعاء عليه
بالذل وتبعه الكمال قوله دهذا معنى وجوب الحذف سماعا اه لا يخفى انه لو كان
معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه
لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف
سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها
قوله فاجاب بعضهم اه الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف
الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد به
بيان النوع يجب حذفه ناصبه ايضا كما هذه المصادر وغيرها فحذف عاملها
قياسي اولى بان يجب لا يذهب عليك ان الاوجه ان يقال ان المصدر هو الجواب
الثوب قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على اريد اثباته
قوله بعد نفي داخل اه الظاهر انه قيد لنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا تصلح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى
نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف
والكف انه صفة لقوله نفيا ومعنى نفي نفيا يليه او احد من نفي ان معنى نفي او الصفة

في الحقيقة صفة لواحد منهما اي قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معنى
بارجاع ضمير معناه الى النفي المفيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه اه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر جزءا عنه لعدم قصد المتكلم
خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشتمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا
يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد
كما في زيد لا يسير بالذي يخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير
بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا الا بتأويل او مبالغة وفيه نظر لان
يصدق على ما زيد الا سير انه لعبد محذوف الفعل قوله لانه لو كان
خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا ورد بان المفعول
المطلق قد يرتفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا
لانه مرفوع لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر
والاولى ان يمثل لها ما لك الا سيرا شديدا فان حذفت فعله لا يجب بل يصلح ما
لك الا سير اسيرا شديدا قوله او وقع مكررا اه لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم
لا يصلح وقوعه خبرا اه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل ضمير وقع
راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد
ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناه او مكررا بعد مبتدا

اذ لا وجه بين الصفة

لا يكون جزاء عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد الا يكون خبرا
عنه آه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قوله على ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع
مضمون جملة قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الجزاء آه وعلى انه يكون لكنا كيد و
النوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يتوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث
تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول فلا يصح استثناء اليسر المطلق وقد يكون بحيث
لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصلح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا
سير البريد معرب بريد وهو كلمة بمعنى اسب دام اذ على امنه قطع الذنب مثان اسما بمعنى
ذيله قوله ومنها ما وقع تفصيلا آه قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة
فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكره
مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه
ينبغي ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل آه او
فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان الفائدة
النسبة الايقاعية وحتى تنقل عليها اي المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفا
ئدة الحال نحو اصبحت مع زيد مسرورا حالي فاما ان تنفعه او ينفعل فان مضمون الجملة
هنا صحبة زيد في وقت السرور والا مراء هنا فاحفظه من المواهب الدقيقة الجليلة ::
قوله هو وباشره عرضه آه وعرض الشيء اثر فاعله بواسطة يسمى اثرا له وحتى تنقل الظاهر
ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير الفعل

انما اقتصر الشارح على بيان مفهومه القيود واعرض عن بيان احترازاتها
المبنية لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو قوله تعقل
لم يصح صحته او بغنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل له
من صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما
قيل لحذف عامله جوابا في صورة تقديم التفصيل لا وثوق فلعدم تشخيص
الفائدة المتقدمة لم يتعرض له قوله وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة آه
هكذا فسر الرضي ايضا وهو يقتضي انه لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء او فقد اذ لم فداء ولم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع
للتشبيه اي لا تشبيه آه امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت مثل
صوت حمار فان المفعول المطلق هنا المشبه به شيء يشبه لا المشبه به شيء والاولى
ان يجعل بمعنى لا تشبيه بشيء المفعول المطلق الحقيقي في محله لا محالة مشبه
ابعض للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفة لا وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن واراد تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها
كانه له كما في مثال صوت صوت مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصوف في مثله ولا بد في تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حسن آه
يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لان القيود ولا وجه ان يقال القيود
المذكور لتعيين كل الحذف لانه في مثل هذا التركيب في ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير

العامل ولا يكفي فهم العامل هنا من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب
حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدلا او وصف لصوت
مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة وجاز الشيخ الرضي جعل صوت
تاكيدا لفظيا **قوله** واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار اه الاولى ان احتراز
عن مثل صوت حمار صوت زيد **قوله** فاذا له صوت صوت حمار اه جوز نصبه
على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله
بممثل هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل
لانه يقدر مثله وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل
المصدر المذكور لانه لا يصلح تاويله بان مع الفعل وعمله هذا النوع بل
وانما لم يجز لان ان مع الفعل مرجوح وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صراح
اه قيل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا محالة غيره لها الاوضح ونحو مضمون
جملة لا يحتمل غيره في مقابلته ونحو مضمون جملة يحتمل غيره وامر هذه العبارة
ثم غير مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل
اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعولا له احتمال والمحتمل مصدر
ميمي هذا خلاف الرواية المشهورة **قوله** اي اعترف اه اعترافا اه ينبغي ان يكون
خلافا لسيبويه في القسم الثاني بفتح جاد يا فيه وفيما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع من
المفعول اه التسمية من مخترعات النحاة في هذا القسم وتسميته فالاولى ان يكون تسمى

وما قال العكلة

على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** باو نحو
مضمون جملة لها محتمل غيره اه اخرج ما وقع مضمونا مفرد سواء كان له احتمال
غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله** لانه من حيث هو منصوص
عليه اه يعني لان معناه حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية
باسم معناه ونحن نقول المناسب بالعنت ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق
في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فان قلت لا يبقى الاحتياج الى التاكيد وقيل قوله تاكيد النفسه
ووجهه انه يؤكد لغيره فلا جملة كانها عينه لتنقيصا للدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره
وليس تبيها فانزل منزلة نفسه لانها لم يشاركه في التعيين للدلالة على ما
تعين للدلالة عليه **قوله** ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لا جزء اه هذا ما
اختاره المصنف واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا
ينبغي ان اه وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لا
جل نفسه لتكرره وتقرره مع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون من حيث تسمي
القسم الاول تاكيدا لنفسه لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى اه اي على صيغة التثنية
اه فيه رد على من قال المراد ما يكون شئ للتثنية واشار الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير
او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل والمفعول اه مع هذا القيد تنتقض بغير بضربت

فالوجهان قيال

فحسن التقابل الكائن

ضربة الأمير فإنه يعني مضافا إلى الفاعل فلا بد أن يقال مضافا إلى الفاعل أو المفعول
ومع ذلك هذا القيد ينتقض بضرب زيد ضربه فالوجه أن يقيد الإضافة بكونه للبيان
النوعي وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف إلى آخره
هذا القيد إذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على أن التقييد بالمثال يفيد بظاهره
اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الإضافة إلى المفعول قوله ويجوز أن يكون من لبّ
بالمكان إلخ فإن قلت بل ينبغي الاستغناء عن الحذف اللازم لأنه لا يرتكب إلا للاحتياج إليه
قلت كأنه احتاج إليه حملا للفظ على ما هو أكثر استعماله في الفاعل إلا أن لبيك منه
لب إلخ أي أنا أقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة أو معناه قصده أو اتجاهي لك منا فهم داره
تلب داره أي تواجهها أو معناه محبتي لك من قولهم امرأة لبة أي محبة لزوجها
أو معناه أخلص لك منا فهم حب لباب خالص قوله لحذف الفعل إلخ لتفرغ
المخاطب عن سماع التلبية فيأمن بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ
السماع المرتبة والأول أنسب بمقام رعاية الأدب فافهم قوله وعن هذا القياس
سعديك إلخ أي سوى أن يكون في محذوف الزوائد فإنه لم يجئ ثلاثي أسعد بمعنا
قوله المفعول به إلخ قال المص إنما سمي به لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به بمعنى
أن الباء إما للسببية فيتعلق بالفعل أو للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى
التعلق ومن فني عليه مراد من زاد عليه وقيل لأنه سبب لوجود الفعل لأن المحل
سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر إلخ أي الاسم اكتفاء بما سبق أو اكتفاء بظهور أن المفعو

أي النصب بتقدير الفعل بدون المثال

أن المفعول به من أقسام الاسم أو تفاديا عن إطلاق الاسم في التعريف على سبيل المجا
المسامحة فإن المفعول به في قلت زيدا أو قلت زيد قائم ابتداء اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل بخلاف إطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق وقد نبهنا عليه في تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول على ما هو المختار المشهور
فيما بينهم أن التسمية اللفظية لم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به
دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما إذا تضمن معنى الاستفهام أو الشرط لأنا
نقول المتضمن لمعنى الاستفهام أو الشرط دل على المعنى الاسمي مطابقة لأن الدلالة
على معنى الشرط والاستفهام طارئة ولذا علم اسما ولم يعتد به بدلالته على
معنى غير مستقل وقد صرح بجوابه ولم يعتد سلك في التعريف جادة ا
التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فإنهم يقولون
إنه مجاز باللغة يقولون لكنه يتجه ذهب بزيد فإنه يقال الإذهاب
واقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد وأذهبت زيدا في وقوع الفعل
فيشمل هذا التعلق ويمكن أن يقال هذا التعريف المتعلق بلا واسطة حرف
جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا ثبت أن زيدا
في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لأنه تعلق
الفعل بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام
وخرج المستثنى والتمييز لأنه لا يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به

ولا فرق بين ذهب

مفعول به

وفي المستثنى بما اخرج الله فمن قال المراد انه فعلقا اولا ليخرج الحال في المستثنى
والتمييز لم يرد على التمييز فيما بينا الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثا
لث ح اذ ليس لتعلق اولا وعما يعجبك انه يشكل على بعض عمرو في انشرال
زيد وعمرو فاحتاج الى تقييدا لتعلق بتعلق غير الفاعلية دعفل عما تقرر
ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع
في الانتقاض بضرب زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واحيلا ان تعلق الفعل
بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه فتأمل قوله المفعول
المطلق بما انفهم منه مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا
يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب او الضربة قوله
ذلك اي بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده اه الاولى بفعل احد وكذا الاولى في قوله
فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله يخرج به مثل زيد في ضرب زيد اه
الاولى ان يقال لم يخرج به زيد في جلد درهما في اعطي زيد درهما واخراج زيد
انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الراجح الا يليق بالاعتبار
ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وتوهم بان المفعول به وفيه تصحيح
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله
مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي
عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل

لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي
فيحمل عليه لغويه ويلزم في اسناد او في نحو المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي
لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل اه نبه على ذكر الفعل ههنا ليس من قبيل الاكتفاء
بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كونه عمرو
في خبر ان اه وكون الفعل مؤكدا بالنون لا ما للتأكيد موجب كون الفعل اهم فيبنى في التقديم
الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام
قوله ان تزيد مكرا اه زيد مكة قوله تخصيصا بالذكر ليس للحصر اه الجمهور على
ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع
ولا ينفد شيء لكن يبحث ان المذكور خمسة فاسمها المذهب على طريق المص
رعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الباقي خمسة قوله او بوجه كما في باب الاعراب
امكنت قد ينسرح في الحاشية نحو اماتك اما [illegible] نحو الحمد لله الحميد فنحو اما في زيد
الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله ونحو امرا ونفسه معناه احث على الفرار
من المرء او فصل اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا
قوله وانتهوا خيرا لكم اه اتى بسيبويه ووجوه الحذف فيه واغنى به الزمخشري واما ما قال
العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به من حيث انه قران لا يصح فيه وجه اخر
فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من المحذوف الجائز واجبا قوله سهلا اسم البلاد وكذا
حزنا كما في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او تقليبه اه

لما كان الاقبال في اللغة نقيضا للادبار فالتعريف بالحقيقة لا يتناول نداء المقبل
عليك بوجهه ولا نداء من لا يتطلب منه الاقبال يا له محمد كان بينك وبينه حائل كان
خروج الكل فراد المنادى عن تعريفه مستبعدا مما صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن
يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب بجعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه
يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سما ويا جبال اه ومنه
نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من اخر
تنزيل باعتبار جعله اعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر تعالى في الفعل تنزيله تعالى
منزلة من له صلاح النداء تنزله اوجب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه
نظر لان القران نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعدما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة
الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعم ... فهو لا يشق ... كما تقدير ادعوا مع انه
قد يكون المقصود بالنداء الخير فلا معنى لاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون
مطلوبا والله تعالى قوله وفيه تحكم اه يمكن دفعه بان المندوب باب كلام كثير الدوران
على السنتهم فلا يبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع
قوله ولا اولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل اه وكان منع المصنف ذلك
انهم لم يعدوه الا خروج في النداء قوله بان يكون الة الطلب لفظية اه الطلب
اللفظي ما يتوقف على لفظية الية والمطلوب فانهما فقد صار الطلب تقديريا فالاحتمالات

الثلث بين اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى وللحرف في جواز
حذف حرف النداء مع كونها نائبا ... عند بعد ... دفعها بان النائب يحذف اذا كان
له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل
للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول
المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اه لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهي انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر احد
جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل اه الاخر ضمير مستتر فيه اه
اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر وتعقب
بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد بل احرف النداء
الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام
بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها
عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم فانه لم يبين ما عرض هنا بل جواب على
مذهب سيبويه ان الكلام تم بدون المنادى وانما لم يفد حرف النداء بدون المنادى لا متعلق
حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه لا تستعمل الجملة هنا
لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة
بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى كما عرفته قوله ويبنى اه يجب ان يبنى لانه يجد

ان ينبغي لانه ظاهر الحال في المسائل للنحويين فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي

قوله لقلتها اى القلة كل منهما لا القلة الثلث اقساما والمجموع بالنصب ذا اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانه ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بلا لام

قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب الخفي انه لو قال يخفض باللام المستغاث ويفتح بالفها ويبنصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء ثم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص المنادى بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه للحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما المبنا وللتغيير في الحاق الالف به

قوله يدفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسنادا بين في الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولعله ان يجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون ان نقبل اعلى ما هو اقرب للتنقق

قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور كما عطف بحسب المعنى

على سابقة فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل يبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع النون فكانه هذا اختيار البعض ارجاع الضمير الى الكلم

قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف آه المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل يتصرف المفرد اليه لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف

قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه آه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان باب لا فاعليهما لا يجعل شبه مضاف دون لا عليهم يجعلهما لا يخفى على المتتبع لاشارة الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح وما فيه بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيئ بعده ما هو من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لذلك معناه او لاضطرار لنحو اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكان المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل

مبنيا لبناء الموصوف لامتناع وصف المنادى الا اللازم وصفا المعرفة بالجملة والظرف
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل مع وصفه المنفي لا ينفي الموصوف والمنع يلزم
وصف المعرفة بالجملة هنا فهو منع ان شبه المضاف في بناء المنادى العامل
فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف
بجملة او ظرف او في اياته فقط قوله لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية اه فقد فهم المبني ما
ناسب مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن
ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد
منه الى قرينة الخطاب كالضمير للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحروف
وتلك الحاجة وان تعدت في العلم لكن لم يتغير فهذا انه طرد للبنا قوله
لكونه مثلها افرادا وتعريفا اه قيل لا غيره لئلا يلزم بناء المضاف وما في
حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع
كاف الخطاب قوله ويا زيدان اه ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو
والنون لا بد له لام التعريف مخصوص بما لو كان المنادى قوله برد ان المنادى
لا يصح والصواب رجلان قوله ان لم يدخل وقت الاستغاثة اه يعني
الاضافة لادنى نكتة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا تيم

اغثني لمقتضى ذاتك وكرمك قوله نحو يا للزيد اه لا يكون الاستغاثة بغير كلمة
يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد قوله واجيب
اه اي عن الاعتراض فيما قيل او يا ان قوله مثل يا عبد الله اسمية الفاعل
مبني على الغفلة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اه فيه انه ينافي
عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا شغل
للاستغاثة بشيء لحضوره فنستغيث به لانه يتصور الاستغاثة منه فالوجه
ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله وينزع ما اوجب قتله او ضربه فيغيث
المهدد ويخلصه عن ان يتم القتل او الضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه
عن القتل بتغيير احواله ونزع منشاه خوفا له ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه
في التعجب المفرد الذي في طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما اوجب هذا التعجب
قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها اه لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن
وفي غير موقع كاف الخطاب صورة قوله واللام فيه اه ح ظاهر كلام المصنف
ان المجلز مالية فيخل بالمقصود لانه يفيد الفتح بالالف بعدم اللام لا
نفوحه لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع الالف
ايضا لان الالف توجب فتح ما قبلها لا انا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز انقلابها يا لا اقتضاء اللام الخفض وقوله فيها اثر بها نافا وفيه بحث
فانه لا تنافي بينهما في يا لا حمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة انما ثابت في اعراب

... فائدة قوله ... ان كلا منصوب بافراد ذكور ... في ال...

التنا ولك ان قوله ليس للتنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنا
ئية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سواهما اه انه اراد النصب لفظا
او تقديرا ليخرج عن الحكم نحو يا تميم لا ينفع مال ولا بنون ونحو مثل ما ينفعني
ويا غير ما لا بصرتي مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا
مع انه داخل في سواهما فان اراد ينصب ما سواهما له لفظا او تقديرا او محلا
فهو منزل منزلة المنادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد على ما كان [illegible]
من النصب المستغنا عنه على ان فيه ينبغي على هذا التقدير بان مثل يا قوم لا
ينفع مال ولا بنون مهملة في بحث المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا اه هذا
المثال الف النحوية فانه لا [illegible] لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون [illegible] مفردا معرفة ويجب تعريفه
طالعا ولا يكون هنا شبه مضاف وذكر مثالا له في جملة ما سيأتي **قوله**
ويا حسنا وجهه ظريفا اه في الحاشية انما قيد ذلك بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه
نكرة لا يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف
هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون
موصوفا بجملة او ظرف ونحو عليما لا يتحمل قد [illegible] فانه لا يجوز الغد [illegible]
من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة **قوله** وتوابع المنادى اه يريد
التوابع [illegible] اعني التابع في الصورة لكنه يخرج بايها الرجل لانه

تابع

تابع صورة لمنادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع
هنا بالخروج فمن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتبع كلامه بادنى تتبع
قوله المبني على ما يرفع به اه قيل هو المنادى بعد لفظ المبني هنا لانه قيل فيه
ويبنى دون غيرها **قوله** لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظية اه هذا
الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو وقيه تابع للفظ عبد الله
لانه منصوب المحل بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الذي
حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا لزيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه
حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث اه يعني ان الحكم على توابع المنادى
المبني يرشد الى تقييد المبني لانه قسم مخصوص افراده فلا [illegible] فائدة
القيد بالنظر الى توابع المستغاث دون توابع العلم الموصوف بابن مضاف
الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب
لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله** والكلية
مضافا اه المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة للادراجة الى تعميم
المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** ولعالم
يعين الحكم الاتي اه فيه ان علم الحكم بان المذكور [illegible] على التفصيل بلا التقييد فيصح
ان يقال توابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع د
دخول يا عليه بل لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء [illegible] عادته

فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وثنيه بذكر التاكيد والصفة على انه لم
يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الكائين في جعل اللفظي
كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي حكمه في الغالب الظاهر ان يكون عن الكائين
لبيان قوله وقليجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان انعمال العرب
مختلف يرشدك الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك **قوله** وذلك لم يقيد
التاكيد بالمعنوي لان منه ما لم يفصل به فيما بعده والبدل والمعطوف والتا
كيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل
بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على الغفلة **قوله**
والصفة اه وفيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر واول نصيل لعالم بانه على ان ضاص لضعف الداعي
وعدم جريان الشاويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث
بالمضمر له يعتبر حيث لم يبن كالمنادى المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا كون لفظة
الله وهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه احضر واوضح
قوله نرفع حملا على لفظه اه هذا اسم على مذهب النحو لان العامل في التابع هو
العامل في المتبوع لا التابع باعراب ينافيه بناء جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله
قلنا ان هو اهله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشتمل الحمل على محله نحو

يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء محلية محل نصب محل رفع **قوله** واقتصر على
مثالها اه اولانه اول لا يمكن ان يشك فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو
اولى بالتمثيل ليعلم انه يحتمل فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **قوله** وهو
اسناد سيبويه اه وهي الله فان اعداد الفاتحة في شانه لم ينقله مثله ولم يتخلف
مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو على كعب من سيبويه **قوله**
لان المعطوف بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية
عليه اه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف حرف النداء لكان
منصوبا فينبغي ان لا يختار فيهما الرفع **قوله** انكان كالحسن اه بعض من النحو
واللام ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضى المذهب المبرد ولكن المص في شرح
ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما رد ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام
لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي ان تفرق بينهما فنبا العلم في كلامه بما يمكن
نزع اللام عنه وهذا لم الجنس على الم وحج من معرفته بعرف اللام يجوز نزع
اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس فضلا به مدح كان
سد ودم كالخليل لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا
لم يجز دخول اللام عليهما وما يجوز نزع اللام عنه يعرف باللام نصد بلا منه التعريف
او جعل لانه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص لمفرد منه بجا صفته
له اقتضت ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وذلك الغلبة اما تحقيقية كما في

وقوله الظاهر

سمّي به لانّه اصابته الصاعقة وامّا تقديره اما لهذا الكسر فبمعنى جنس كالذين امنوا او بمعنى
وعدم تنوينه كان ربّما فانه يتصوّر له معنى جنسي وهو الذي لكنّه يحتمل لهذا اللفظ ان
يتصوّر وبحيث لكنه يعلم بتنوينه للمعنى العلمي كالمثنّى [redacted] والمضاف عطف على المفرد اي
فينصب على نفسه عطف اي على مفعول عامل واجب الحذف اي وصفه المبتدا والخبر واحد
نحو الله ربّنا [redacted] اي كلم على احدهما اي او الفصيح فاجمع اليهما باقيهما من التوابع فعلم
منه ان لا وقاية فيما يحكيه حكم المستقل لكان اخصر [redacted] والعلم الموصوف بابن فان قلت
هذا من مسائل المنادى فكيف ذكره في مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع
المضاف اي يجب اختيار بناء المنادى على الفتح [redacted] والمبني … جواز ضمه اي لانه لم يبق الا البناء
الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عما يطلق بالتنوين بغيث
نحو [redacted] مجرد عن التاء او ملحقا بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو [redacted] بلا فصل
واسطة بينها اي بين الموصوف … المنادى … لا علم [redacted] اي اذا اريد نداء المعرف باللام فيه
اي اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يرد … ان يابى للتنادي تدل … فكان لا يصح ان يكون
المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون … النداء فتقدير الا انه لا ينبغي … ولا … من جواز
ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لا تتبعها انه قد يكون تابع المنادى المبني
ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه تابعا احكام المنادى نحو [redacted] قيل مثله يعني الكلام فيه يحتمل التمثيل
فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة ويا هؤلاء
الغ… الى غير ذلك وفيه … قطعة … المقام … اريد نداء التنبيه يقال يا ايها

يحذف اللام لانّ النداء يعني عن … اقتضاه لغير بناء العلم فيدخل في المعرف حينئذ تثنيته
وجمعه باللام ما اجيب به عنه من ان اللام فيه بحسب النقصان لا للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام اذ في الجواب ما جبر النقصان التعريف لا يسلب لا التعريف على ان المعرفة
باللام عندهم ذو اللام وهذا احتج الى الاستثناء بان فيه منه هذه القاعدة في الشواهد
ان البناء الكلام على التمثيل بين نوعه وفيه ما فيه فان قصد النداء في يا زيد ان الى تثنيته
العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان فاعرفه فان مرادنا لكلام هنا يلغت
على المقام الذي لا يجال له الا الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوف
ما اضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصوف عند الاخفش
بتقدير يا من هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب للتخفيف والاول
هو المرجح وان كانت الموصولة التي لا يكون هنا وان في النواسط على نحو واحد لانها
لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والضعف ولان جعل المعرف باللام وصفا
انسب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بعدم الموصوفة
احتج عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه اي ليجبر بعد المقصود بالنداء
عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشترك بحرف النداء في التنبيه وفعله يا هذا الرجل
يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والعدول بين ايها وهذا ان ايها لا يكون
مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه
رد على الاخفش حيث جعلها موصولة لانه على التقدير … الى ذكر التزام

التنبيه قوله وهذا الكلام يذكر هنا ان ما يخرج صفة [illegible] المبهم الذي جعل سببه ان نداء المعرف
باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا لان الفاعلة السابقة انما تجري في يا هذا
الرجل ويا هذان اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب ولهذا لا ينتصب تابع المنادى
المشغول باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله ويتعين ان قال التنوين في
معرب الخ واما نهاية ان تابع معرب واحد وتابع المعرب الي احد تابع لفظه او المراد بالمعرب
الي احد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين [illegible] [illegible] حكما ولا يخفى انه يلغ
من التعسف [illegible] لا يلتفت اليه الا انه لا ينجا منه شيء عن التعسف واما فيل
انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب
للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة
الى ثلاثة احكام للفظ الله في باب النداء فظهر هذه وانحصر نداء بكلمة
يا منه بين حروف النداء لاختصاص نداء انتها وايتها ذكر في معنى اللبيب وندائه
بلا واسطة المبهم وتخصيصه بحكم الاخر وان كان لا نذكر انسب بالمقام
ثم ضبطنا العطف انه لا يليق بالكرام ذلك ان يجعل معنى قوله خاصة
انك تقول يا الله خاصة ينبغي ان تقول يا ايها الله مثلا في جملة من
خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة
في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعا قوله بانه اشد شذوذا بمنزلة الظاهر اشد
وكانهم توسلوا في التفصيل بصيغة اشد ولم يبنوا اشد الشذوذ افعل لجعل الشذوذ

وكم سوان الشذوذ

بمنزلة الغيب قوله ويتيم [illegible] ينبغي غطي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما
مؤنثا بتاء كر لا غيلة او لكونه علما وافقا في الشهر يقتضي عدم صرفه فلم يصرف
بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا الممكن ان يقال واما ما قاله الشيخ
الرضى فهو ان للتاكيد اللفظي في الغالب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول لاضافة كرر بلا تنوين لجاء الثاني
بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب الثاني وهو الخليل وسيبويه تابع له فيه
قوله والسر اذا جاز الفتح امكان الضبك كان المصا اشار [illegible] يختص
الاشتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لك كلمة قال الجوهري
يمدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري انه
شتم لا شتم فيه والمعنى انك لست بابن رشيد قلنا لا نزاع يجوز ان يكون
من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا اباك ولا ابك ولا اباك كل ذلك
دعاء في المعنى لا محالة في اللفظ خبر قوله فتح الباء وهو الاصل كما هو المشهور
والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا جناي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا
وتثنية فينبغي ان يحترز به اسقاط الياء للدلالة ياء الجمع والتثنية على
الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هنا اذ كان الحذف
اكتفاء بالكسر او ما في حكمها واما اذا كان الاكتفاء بالفتحة كما في لغة الضمة وغيره
القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا انتا اذا اشتهر اضافته الى ياء

وقطن على الصرف
[illegible]

المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء با[...] مخصوص بتقريبا فتا كذا
القلب بالالف فقوله المغيرة بالحذف او القلب تغير عبارة الرضي قال لبدل
الشهرة على اليا المغيرة او المحذوفة وهما لساوي لما الحذف المحذوفة لا يسمى مغيرا
قوله ونحيا شاذ اي في غير يا بني فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين قوله
ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم باها في هذه الوجوه كلها وقفا اه
جعل باها متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية و
على التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب يجب الا مع
الالف واما الوقف على غلامي بسكون اليا فبالسكون اجود ويجوز
بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقف على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء وقفا فيكون في حيز
الجواز الا انه يجيا ان يحتمل الجواز على ما يشتمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاما
ق وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة ويستفاد هذا ما علم التقييد بقوله
بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشتمل الوقف بالهاء والالف
الاوضح ان يقال يا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون
المعنى والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة ق بابدال
التاء يا لتاء الياء اصلية الا بدل وانما يدخل على المنزول منزلة التحتانية وما
في تهما الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام ق فتحها والضم اضافة

وفي لغة الضم جاء القضاء على ما في القاموس وطولبت التاء لا
لانها غير محضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء لما في بنت لكن
توقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائدة بخلاف بنت فان تاءها
عوض عن حرف اصلي قف [...] او مكسورة لمناسبة الياء الياء
لا يناسب الكسر الوارد عليها بل يبنى فيها وانما يناسب الكسر فيما بعدها
فالوجه ان يقال لما ابدل بالياء التاء اقتضت كما لت تاء التانيث
فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوض بعدها
حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى غيره بعد ان غير المثنى
بالحذف فيه من الاعراب ق وبالالف اي عطف بحسب المعنى على
يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اي كائنا مع الالف
ويقال عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للمتقدم ق فانهم يقولون
يا ابن ام لكان اعتبارا للاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافادة الغيرة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص
بالنظر الى الجزئي ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع ق وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم مثل يا ابي يا غلامي
فتخالف مثل يا ابي يا غلامي فقالوا اه وقالوا ايضا لنا وتقف ق الترخيم في القاموس
رخم الكلام لكرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية رخامة سهلة المنطق

فهو رخيمة ورخيم ولعله الترخيم في الاسماء لانه تسهيل النطق بها
قوله او واقع في سعة الكلام اه يعني ان الجواز ثابت حتى مع عدم الحاجة الكلام
ليحسن مقابلة الضرورية وما ان الضرورة في النداء معلوم بطريق
الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله
الا لضرورة شعرية اه ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول
له وعامله الجواز في زوان الجواز صفة الترخيم والضرورة الا الاضطرار
صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما يجيء وهو
المشهور فيما بين الجمهور فيقبل المعنى في ضرورة الترخيم والتقدير ترخيم
في غيره ضرورة وذلك ان يجعل اللام للوقت اي جائز وقت ضرورة
وذلك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى
واقع لاضطرار الى الوقوع قوله اي المجرد التخفيف اه ويسمى
حذفا على سبيل الاعتباط وهو ان الموت شابا صحيحا كذا في القاموس
وما في هذا المقام ما كتبت النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة ثم تشبيه
القاصي وجعله بمعنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا للاعلال
بدليل صيرورة ما قبله متعقب للاعراب والمحذوف لعلة لا يكون نسيا وقيل
حذفا ليصير الاعراب ظاهرا اي المجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف
بعد التركيب والمحذوف في يد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا

في المنادى على التقدير ثانيا لم يلتفت الى ان ما عدا الى ترخيم المنادى استثناء انا يجعل الضمير
ترخيم المنادى بجعل الضمير تحقيقه وهو عندنا الى مطلق الترخيم وانما لم يتنبه لذلك
فقال وذلك ان يجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله المراد بعد ثلثة اشيا عداه
للثلثة العددية اي فاهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا عليه في
مقام الحاق الف الاطلاق فانه نعم في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعا
الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباع في ترخيمه بحذف التاء وتقف
بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى اه لان المقصود المنادى
في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون
جملة اه وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة لئلا يلزم
نقص الكلم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما وس
فقد غفل لما قال لا بد ان تقييد الكلم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة
موجبة اي حكما في عصا اذ المحذوف بعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما اسما مثلثا
بتاء التانيث اه واذا وقف على المرخم منه وقف بالهاء فيقال في طلحة الا ان يكون
مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا فانك توقف منه الى الداعا قوله
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اه او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق
الترخيم شرع في بيان شرائط مخصوصيته او نقول لما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان اه مثل لا بد ان يكون بمعنى

بحذف ونحو عصبصب قوله في حكم الواحد فانهما زيدتا معا ... وانما كانا المعنيين نحو
مسلمان ومسلمين عليهما وهاتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسب
والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي آخر مستملة للا
لحاق فلا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مزيدتين بالاالا اللام الزيادة
موجود في كثير من الصيغ بدون التاء قوله احترز به عن نحو ثانية مرجانة آه
ونبه به على وجه حذفهما معا قوله او كان في آخره حرفا صحيح اصلي العبادر الى
الذهن فاعتبر او لا فهو فقد اعتبر الرضي حيث فيه تغير التاء للالحاق
نحو سعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك ان تريد
باخر الاخر الحقيقي وتاء التانيث في آخره حكما لو هو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليمكن الانحصار في حكم الحرف الصحيح ما يقبل
الاعراب فلا ما جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله
او الف او واو او ياء ساكنة آه احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء
فيهما حرف المد قوله حركة ما قبلها من جنسها آه احترز به عن نحو حيلاوه وكنود فانهما
ليستا مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن ولغلبتها
وكثرتها آه او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار
مدة بالاعلال قوله وانما لم يأت بها للقيد ولك ان تأخذه فيهما وتجعله
بنون لكن من الاربعة احرف في الاصل قوله لا نحو ثبون آه جمع ثبة وانا الخ

ان تجعله بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا الشذوذ فينبغي ان يقيد القاعدة
بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلام الشيخين لابي حذ
في الجزاء التقييد بالا شرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال المصنف فان كان
ما قبل اخره مدة حذفت معا لورد نحو سعلاة وسعيدة فقد قال لو قال
كذلك لكان اخصر وانما الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين
فقد تغفل قوله وتلك آه من البوح [illegible] والنقد صغر الفهم على ما كتبته في الحاشية
قوله اي تحذف حرف واحد فقد ان المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي
كلمة الفاء فانها لا يحذف في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير
فقد حذف حرف واحد فافهم والحكم ان قوله وان كان مركبا حذفت اللام الاخير
في قوله والاخير في واحد نقصتان بيتاء ضاربة فان ضاربة مركبة ولا يحذف
منه اللام الاخير بل الحرف الاخير ويدفعها حمل المركب حقيقة لو حكما فان ضاربة
مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت آه من ان الحذف للعلة لو وجد
بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ان ال الترخيم فيه
موجب حذف حرف الليا نحو علون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلي ويا قاضي
لتعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكنا في الاصل
قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها نبت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه
ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين ولم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل

قبله الفتحة زاد فانه يرد الى حركة وكلام قبل اخره مدغم ليس قبله الف
على مذهب القراء نحو فانه تحاتا ينفونه على سكونه والقراء يردونه الى حركته قوله
فيما خلع الفاء فاء التنحة وما قال هي فصيحة منفردة عن الفصاحة
قوله وباكرو في الحاشية كروان طائر طحينفطوهل القنف انتهى قال في الصراح
وهو طائر يقال له الحبارة واثر اسود كو بيند كوى نزوه كروان جماعة كروانا
بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كادل في ادلواه لان المنادى في حكم المعرب
لعروض بنائه فاعلما اعلبه اللام المعرب ولم يجعل في حكم ما هو مع انه مبني
قوله فلا يستعملوا اوضا لا يراد المندوب في اثنا صنا المنادى والفصل بينهما
صاحبه فالاولى ان يخرج عن المنادى برمته قوله لكونه اشهر صيغها
وهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق الى ولم يقل
وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اقصر واظهر للتنبيه على ان صيغة النداء
اعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر منه المتفجع
عليه ما يبكي عليه لا ان يبكي لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا
والاولى ان يقال جعل المصدر ذيلا ومصيبتا ولوا اشار انه كناية عن الميت
لانه كان سبب هلاك الناد ومصيبته وحسرته قوله المندوب هو اسماز
يعني ان تعلق قوله في باب الاختصاص يتضمنه معنى الاتيان وليس صلة للاختصاص
لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة الكثر

اني حيث قال العزتي دخول الباء في الاختصاص على المقصود ووجه الرد ان الباء
الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعزتي في صلته ليس هو رود
هذا با عنا في يا على نا قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى يا ان يه
تكون في له ولا يتاب الا المفرد في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى قوله وجاز زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث
قال يجيء يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لو عرف الالتباس بالاستغاثة
ولم يذكر الشعر بالتفجع اعاد وجه زيادة كثر قوله فان خفت اللبس خالف
الشيخ الرضي المص فيما كان حركة اخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول
فيه يا ضرب الرجلاه وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة
الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل ولا ظهر ان الياء منقلبة
عن هذا الالف بعد حذف حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه
لعدول الليه وضع كلمة الفاء في عبارة المص او وقع في ما كان قوله واغلاماه
انه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على غلامك المنادى
فانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع
او عطف وقد يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب من المنادى
وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا حيا
لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك

قوله ولذا جيء بتمام المضاف اه لان الكلام انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية

او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اه دائما ولذا يتخلف المضاف والمضاف

اليه فانهما متغايران اي في الجملة ولذا فالمضاف والمضاف اليه في الاسماء البيانية متحدان قوله

والجملة قد جمع فمن غرائب هذا المقام انه قال الكفوي في ايضاح المفصل الجملة الاسمية قوله الاذا

الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس اه الاولى الا مقارنا مع الجنس لان لا ولم تقعد نفي ان كان قوله

يعني فيما كانا نكرتين اه سواء كان مضافا او غيره فيرد على من قال المراد بالجنس ما يصلح دخول اللام

عليه قوله لان ابتداء علم بكثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف فانما لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم

لما له مناسبة بالعلم فلم يرد هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فيرد على هذا من المعارف التي

كان منها قول العلم فما عطف قوله سواء كان مع بدل حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف في هذا

لما اعترض به الكفوي انه لم يتم بما ذكره بيانا فالذي يجوز حذف حرف النداء منه لا لما منه لفظة الله

ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من لفظة

الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالاولى ان يقال قوله فيما سبق وفاقا لما انه فانه

مع جملة معانيه انه لا يقال يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف

حرف النداء عنه قوله في نحو الاصح انه غير مبني وقيل عربي والاصل

يوسف على وزن يونس لا انه غير ممكن بقيل لا غلام المنقول كما في شمس

بين مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله ايها الرجل اي تعني

انك لا يذكر الاسم الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به كما لا يجوز حذف حرف

حال كونه معرفا باللام او بنون التثنية والجمع

نحو اللام او الموصوف به لئلا يختل البيان قوله فالتي امرأة اصل

العقيد فلما اصحبت احدث انه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل

مثل يستعمله المفهوم قوله تال تتخلص صار مثل المحض على تخليص النقد

من الوطن الشديد قوله واطرق اه الاطراق خشم ودنس افكندن ودنس

زوكردن قوله حتى يصل آه يا تا يلي تلية توب صعيدا صار مثلا لمن تكبر وتواضع

لما هو اشرف منه قوله فان الام ناصبة اه وان لا سبيل له ان النفع لانه لا يهتدون

قبله ولا زائدة اذ يحسن اعماهم او انغلقت بصدهم او نزيد تقدير لوم التعليل

قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلف المتعلق بصدد بيان المفعول ما اضمر

عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد تعرف

عموم تعرفهم تخصيص العاقل بما هو المراد في هذا المقام وجه التعريف للعام ولهذا

جعل جنس التعريف التام لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم

من المفعول به وهذا من فوائد لفظ الكل في التعريف وقد تفرد به المقام تفرد فيه

ولا يبعد ان يقال الاحكام التي تذكر فيما بعد انها لا تختص بالمفعول به بل

ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول به قوله اي اضمر

عامله بناء اه قد كلمة على مطلقا فاما هو كلمة بناء وهو اما المفعول مطلق

للاضافة او مفعول له وذلك ان يحمل على معنى مع طرفا لغوا له قوله الشريطة والشرط

واحد اه والبناء اما للنقل والكونهما صفة لمحذوف فاهو العلة ونظيره الحقيقة قوله

قوله اي لفظ الكل في التعريف

فيه ان المفعول به

قوله اختيارا عند الجمع بين المفسر والمفسر اي الاولى اختيار اعمال الضمير في التفسير عينا لئلا
ينقض بمثل جاءني رجل اي زيد بعد فيه نظر لان الغيب انما يلزم في زيدا ضربته وز
يدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم
اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجوه المخالفة من اعتبار
قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة
لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف فلانا مذهبه وهو اعمال الاول
كما هو مذهب الكوفيين قوله عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ
او الاعراض ويمكن جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق المجرور الساقط
قوله او بمتعلق ضميره اه بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف
على المفعول نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفته نحو او لصفته نحو زيدا ضربت
رجلا يضربه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته
وعلى هذا فنحو قوله اي ما يناسب بالاشتغال اه قيل فيه مساهلة لان الاشتغال
في المفردات لا في ... فيه بحث لان العامل ايضا مجرد الفعل او شبهه لا المركب لمجرد
مفرد قوله وبقيد المبادرة متعلق بجميع الاوصاف في كلام المتن لتجرده نحو
كما هو الظاهر الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
اه فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه لبيان المانع عن العمل بمجرد الاشتغال
بل شغل العامل المتعدد بان ايضا مانع اي لا يقال لولا مانع من العمل صورة الاخذ لكان

المطابقة في المفعول الفعل

لان ذلك الاشتغال لجلده في زيد ضربته فانا نرفع زيدا مانع عن عمل
ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية اه خرج جزءا نحو زيد
كنت اياه لا يخفى انه خرج جزءا بقوله كل اسم اه لا ترى ان المثال في هذا المقام
ان قوله النصب بالمفعولية كذلك المثال درس كلام المفعول لك ان تقول
كلام اعم من المفعول والتعريف المذكور ما اضمر عامله على شريطة
التفسير فيه زيد كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله النصب لاخراجه
قوله واحسن في تنزيل اه وجهه الغير المختفي بمقتضى سوق
الكلام خصوصا قسم المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس
منها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
بينهما بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهان الاول عدم الفصل
بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول اعني حسنت عليه والثاني تقديم
المسلط بتقسيم المسلط بمراد فه لان المسلط بالتلازم الاثنه قدم في هذا القسم
ما هو اعرف فيه فيما قوله بنصب زيدا بفعل ضمير بنصب
الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير الا قضائيا اي ضربت
ذلك وليك ان يجعله تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
بالمثال وفيه رد لمن قال انه اضمر فيما بعده ووجه الرد ان تعين
من البيان قوله فانا لا صارف فيه ضربت زيدا اضربته اضربت

مطلب الفعل

ا او كـ لوجود مفسّره اه فيه ان الاصل قبله ضربت زيدا و لما حذف
ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسّر مع الذكر و لذا لا يجوز ذكرهما
قوله في مضان الاضمار اه في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن فيها ذكر
النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن في الواقع هذا
لقاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنه يندفع ان يكون
كذا اي يجد فيه ان يقال انه كذا قوله فيختار الرفع اه قدم ما اختير
فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الاشتغال بالباب
اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب انه اهمّ وقيل لانه ارجح لسلامته
من الحذف قوله بالابتداء اي محتملا من الابتداء الذي هو العامل في المبتداء
والخروج لا ينبغي ان يذكر كون مبتداء والشيخ يقصد الابتداء الذي
بمعنى كونه مبتداء وفيه ردّ بجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب
ما لا حاجة اليه والاشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو لا يستغنى
عن تكلف تقدير العامل قوله لانه بجرّده عن العوامل اللفظية اه لا يدله
من قيد آخر وهو للاسناد ويعرفه الراجى لتعريف الابتداء وفيه
ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح اولا
يقال المراد صحة تجرّده يصحح تقديرا قوله اه قرينة ترجيح
خلاف الرفع اه وهي ما ادّى على تصحيح النصب الذي لا محالة موجود

لا محالة موجود

110

لا ما حصل فيه الترجيح لانّ في صورة انتفاء الامرين ليس قرينة ترجيح
خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجّح النصب
بالفعل لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى اذ يحقق عدم قرينة ترجيح خلاف
الرفع وقيل لو حمل ضمير خلافه الى احتياج الرفع لم يحتج الى تقييد
القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا وجوب
الاختيار في التركيب والا لا يستغنى عن قوله وجود اقوى منها بل لم يكن
له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في
التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح
دون المصحح اما لما ذكره قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما
لان قرينة عدم الصحة النصب يجامع اختيار الرفع لان الرفع ح
واجب قوله لان قرينتي الصحة تتعلق بتخيير لا بتفسير قرينة خلاف الرفع
بقرينة ترجيح خلاف الرفع كما هو توهم قوله السلامة عن الحذف قيل
يعارض كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف
ارجح لكن ح يكون زيدا ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة
اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم المرجحة للنصب في المشهور خلاف
بل يلزم ان لا يوجد ما يختار الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما ما الاقصر
والاوضح او عند وجود امام غيبي الطلب وادا للمفاجات فان الاقوى الذي

يوجد مع قرينة النصب لبس الا ما هنه واذا هنه قوله مع غير الطلب ثم تقبل
مع الخبر لان المبتدا دون الخبر في عرفهم خبر المبتداء قوله فان الزيني يقتضي وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز قيل لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو
قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا قليلا كان كون الجملة الاسمية قوله
فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فيما بعد اللزوم في غير
باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية اه حقيقة
او حكما نحو مررت برجل ضرب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل شبيه
بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو
احسن بزيد وعمرو نضربه لكونه الفعل التعجب لجموده وتجرده عن العمل
لاحقا بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المذكور انشائية
لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وقيل ان عمرو نضربه
استعمل في انشاء الحزن والتحسر ومما ظننته انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كا
نت الجملتان متفقتين نحو قال زيد عمرو قام وبكر ضربته فانه ليس
العطف في المعمولين المعمول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية وا
الفعلية في التناسب بل باعتبار انهما معمولان ولا تفاوت في المعمولية بين
الاشياء قوله ولا يقدر مفعولها لضعفها في العمل كان اداكانه لا يقدر
وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد انه منه وجوب القرينة

بيهام ولما انه يجي نحذفا بعمل لما دون لم كما بينا اتي في محله فلا يصح انه لا يقدر
معمول لما اي الكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سياتي بمعنى تفاعل
الامتناع قوله انما قال حرف الاستفهام لينال والاستفهام عطفا على النفي يخرج
عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة
لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد ولخيار علي مع الاستفهام فتامل
واما وجه ذكر الحرف فلان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز
من زيدا ضربته مصرح به الداخل قوله ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز
فان النحاة الاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه التقدير
الفعل ما بعد عليه كلام النحاة ان هذا الاتصال في الفعل اذا ذكر في الكلام فعل
ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل واذا لم يذكر في الكلام فعل يدخل
على الاسم نحو هل زيد في اختيار ضاربه فالمختار فيه النصب فلا يحتاج حرف الاستفهام
الى التمسك بالتركيب المستخرج على ان العام بنحو هل زيد عرف انما هو كلام
المقتبس كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيانه فسلم زيدا ضربته بل يجب
تقدم مع الفعل نحو هل زيدا المفتاح ابقيته هل زيدا ضربته
فيما ذكره وما ذكره فائدة لما ذكر الرضي ضربته للحكم بالاستقباح هل زيد
ضربته ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيد ضربته لوجوب
دخولها على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل

اذا او جملة في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعدها
اذا لان اذا ليس قرينة النصب لكون الجملتين بعده على السواء وقلنا للمبرد في انه
يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفيما قبل الامر وكذا بناء على التكلف او
ولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث فذا الموصول بعض الصلة وحذفنا المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث تشركه ما المقدرة بموضع
وفي على الاسم المذكور قبل الامر والنهي والاضافة الى الاخر لا يصح ان يراد وبحثا ان النصب
في وقت ما بالاسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله اي بواضع وفي على الفعل
فيما الذي بين الاضافة المواقف الى الفعل باعتبار انهما مزيدا متصلا صب بالفعل
لو انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر
اي عند خوف لبس حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن النصب
راجح لانه غني عن تكلف قرينة وانه ادل على خوف لانه مع اللبس يجب
رفع اللبس فيجب النصب اما عند خوف رفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم
كونه خبرا بان الخبر فيه افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة في حد علمه
انه يرجح كونه صفة بجعل كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا
لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم
عليه افيد انه ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وقوع النصب واعلم ان قوله

قال المصنف [illegible]

اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل
جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا
لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر لم يتبادر الا بالكلام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان انما هو اسم
اختيار النصب ما استخرجه من القرينة الى العقل والا فجوانبه ان يكون منصوبا
منه وهو فيما اذا اللبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع كخبرية
غلامه فان ضرب المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت
غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس
الى اهانته الا بدقة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل
بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستلزم
فسادا لان المدعي ان في مقام قصد الاختيار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان
في الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصود سواء كان التقييد بالوصف
معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلة
مع ان العلماء يتفقان في ذلك قوله نحو اي عند او في دار ونحو ذلك فان قلت
فلا يصح كونه مما نحن فيه الا مثاله لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير
نحو عندك قلت اذا كان المقصود الكلام عمرو عندك فلا بد من تقدير عنده على تقدير

[illegible]

الرفع ايضا ق قلنا هذا باعتبار اما باعتبار الابتداء فان صغرة افتحت
ولم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا الغرب ولا بد باعتبار
من شاهد ق قلنا هي معارضة بقربها للمعطوف عليه ولك ان تقول
لنصب مرجح باستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا ق واو الشديد
ليس الا عند الخليل ق في وجوب دخوله على الفعل اما حرف التخصيص
فبالاتفاق وحرف الشرط عند الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الافاضل والمصنف فانه اما هنا او فيما
يختار فيه النصب فاغتنمه ومما يختار ما اشتمل الفعل بعد موضع
وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشرط نكرة صرفة نحو رجل
ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع النكرة الصرف للمبتدا ق
فالمختار فيما ذكرته مقصود تحقيقا المقام ان المراد بما يلابس
الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذ
هب احد زيدا ولم يدل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعلم كون هذا المثال
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى
مثلا ان خلق هذا البناء بتقدير اخلق الله زيدا لانه خلق الفاعل فيه لتعدد فهو
بمنزلة المذكور فيجعل اتحاد الفاعل ضابطا مما لا يعود عليه نعم كلما اتحد الفاعل
يكون كذلك لا يقتصر عليه وبهذا ان ذكر ما يقال ان زيد ذهب به يصح ان يكون

في تقدير اذهب الذهاب زيد ابا بان يكون الناصب لزيد اذهب المسند الى المصدر مجازا
لانه مما لا يقصد بدون قرينة على قصده فلعله انه تقدير الشيخ الذي
صحح رحمه الله بان المصدر لا لانه يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل
فيما نحن فيه ليس كذلك بل يريد ان الذهاب وان انتصب باذهب فيقال
اذهب زيدا ذهابا لما يقال لا ينبه اسم بنانا الا انه ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة له بل اختصاصه بذهب الفعل لا يسند الا المصدر كذلك وفيما
نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت رد الى
هذا الاحتمال لهذا المثال ق واجب للابتداء و تقييد الرفع بالابتداء
بينا دفع من اطلاق في هذا المقام وقد قيد المصنف به ايضا في شرحه ووجهه
ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغني عنه بالابتداء
وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل مرجح على ان احتمال مرجوح لا يكفي
في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء ق وكذا مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
يريد المصنف ان من نوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون
من هذا الباب لانه تركيب تقييد ولو سلط الفعل على المرفوع و نصب
به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف علم كون مثل هذا الباب الى بيان
انه لا يسلط لفساد المعنى ويكون على تقدير و يصلح على تقدير لكن لا يكون مقصودا

كما اتفق عليه كلمة مشائخ الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بني كون
الذين مما قصد فيه وصفا المرفوعين بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على
هذا المعنى بعيد عن داب الكرام قه ان قوله كل شيء فعلوه في الزبر
مثل ان مذهبه في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب
لا تتر على تقدير الرفع خفيف لئيت المفسر بالصفة قه في الزبر له في صحائف
اعمالهم في القاموس الزبور كالعتول الكتاب وجمعه زبر كقنذ قه لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او فعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكره لك دفعا
لحمل الفعل على الكتابة لانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لو انهم لم ينسوا كما
نبه وفيه انه بعد تجوز حمل الفعل على الكتابة يصلح اسناد الكتابة اليهم
اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو
انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم وذلك ان يجعل قوله
بل الكرام الكاتبون او فعلوا فيها كتابة افعالهم اثباتا بهذا المانع بان يكون
مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قه وان كان صفة لشيء
بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قه لان كل
شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته
لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الانفكاك خرمن الاغلاك وان اراد
ادراكي في افادة غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه

لا يكتب في صحائف اعمالهم كاتب بل انما في اعمالهم مطابقة لاعمالهم قه بحيث لا يتفاوت
ان لا يتخلف قه والظاهر هذا ان قوله ان يكون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر
انما هو بالنسبة الى المبتدأ الغيبي لعالم القلب اعمال ما بعد الفاء فيما قبله
او باعتبار ان جعلا لا يشاء خرا ضد الظاهر وهذا كان في مذهب المبرد ايضا لا يجوز في اعراب
الاية عند هذا البناء ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قه وعن بعضهم هو عيسى
بن عمر قه الفاء فيه من بسط تقدير الخاص بعيد عن الفهم فالمبادر تقدير كائن
وجعل الباء للسببية قه ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره فيما قبله بل يبطل
هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام مقام يخرج فيه الفاء
عن موقعها والمعرفة موقع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر قه والذين
جملتان اشار الى ان قوله الزانية والزاني عطف على قوله كل شيء فعلوه في الزبر وجملتان
بتقدير والذين جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ولجملتان
تعليل لكون الذين مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن
خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط فالفائدة
في معنى فائدة لمن قدر العائد فيه فقد ارتكبهما لا حاجة وجملتان عطف
على الخبر ويكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا
جملتان هو المراد بالمستقل ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل

بين الاخرى وذلك ان يريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما
هو جملتان باستقلال [illegible] في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار
من الاضمار فلا يحتاج الى تقييد جملتان باستقلال قوله او للتفسير هذا الظهر
قوله واختيار النصب باطل يقينا قوله فالمختار النصب ليدل على اثبات الامر من السا
بق وذلك ان يجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقدير
بين ان السوق حتى يستدعي لما يقول قوله والا فيلزم ان يختار النصب في الاية
انه اشار المصنف الى ما ذكره في الايضاح تنبيها على ما هو المعرفة المقيدة فقال في الايضاح
ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان
من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب لا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار
النصب بمعنى انه ليست التركيب لثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها
اما في الاول والثاني لك فلظاهر واما في الثالث فلصفته قوله لضيق الوقت عن ذكر
لا نترك ذكر لفان ذلك التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى
تكرار المحذر منه لعدم احتماله على مخافة يشرع السامع لما الى الاحتراز
عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يكرر المحذر قوله اسم عمل فيه ينبه بذلك على ان
المعمول يتناول المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا
له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقديره كتركه حذرا

فهذا ذكر الشارح الحجال لطافة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف
او ذكر ايضا لانه يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يشتمل على عنه
بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فن صنعة التحذير
فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن بهذه الدقيقة اطال على تفسير
الشارح فقال التحذير علة التقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر
مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما
بعده واما لذكر المحذر منه مكررا ووضوح الكلام به قوله ان مما يعد ذلك
المعمول هذا ايضا ظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل
عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل قوله
فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل يكفي ان عائد
وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو سلم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في جوابه فان الاولى
لا بد من عائد ليصح ما ذكره ثم نسلم الوجوب في حمل الضمير على العائد بعد
ضميرين عن افادة ما في ضمير قوله مثل اياك والاسد فيه يكفي تكرار مثل
اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضمير المخاطب فقد يجي
ضمير المتكلم نحو اياي والشر والظاهر فيه تقدير لا تقف يشعر المتكلم على ما ذهب
اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق على يشعر بانه اختار مذهب غيره من
ان التقدير حرج على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الاتفاق وقد يكون اسما ظاهر

بحث التضمين

مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فليستوعبه الاسماء
الظاهرة والمضمرة المتمكن قال ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوع
غير صحيح لانه لا يقال كذلك التقدير اتق ينضمني معنى التبعيد لان التقدير فيه
لا تدخله عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد عسف
وما قال ونحن نقول اياك والاسد تقدير اتق نفسك والاسد بالتقدير
عن الاسد نفسك او تفسيره يا لاسد اياك من الاسد بتقدير اتق
نفسك من الاسد فمعنى عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من
الاسد عنه قال وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لانه لان المعنى
فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء الله بتضرره منه
بالمزاحمة قلت جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب
تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورة تقدير بعد ان يقال
يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله فان المعنى على هذا بعد
نفسك مما ذكر كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس
مما بعد الان يراد مما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال في الجواب
ان التحذير محذر منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من
افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا محذرا عن النفس بالتق
صيبه على تنقيد هذا الرذائل التي تؤذيك ولا يخفى عليك انه يصح

تقديره

مبحث المفعول فيه

تقديره اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لانه يتعدى الى النصب بتقدير حرف
الجر وامثاله على بيان كيفية الحذف فانهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلامهم
يحتاج الى فهمه ويلهل لا وهم قال ونقول في تسمية النوع الاول انا ملا
الاسد فيه الى المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف المحذوف
معا قوله واياك ان تحذف تقدير من لا تقدير لحرف العاطف فانه لا يجوز
في سعة الكلام ولما علم من قوله تقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله
فان قلت فليكن تقديرا للعاطف وما ذكره في الجواب بقوله قلت
لا يندفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعي بدون
ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه استدلال امتناع تقدير
حرف الجر لا ينفي ما لا بد منه انه امتناعه واضح مستغن عن التعرض له البيان قوله
يشمل اسما الزمان والمكان المراد بكم الزمان المعنى الوضعي لا المعنى الاصطلاحي
وهو ظاهر قوله فانه لا يخلوا زمانا او مكانا عن ان يفعل فيهما صوابه فيه
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او تقديرا هو المراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا يفعل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب يوم الجمعة
الى وفعل فيه طيب فانه نحو الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة فقد
ذكر الطيب في يوم الجمعة لم يفعل فيه واللام للزمان زمانا ولك ان تقول اذا ذكر

طيب لنا فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لانه ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر
المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف
المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ الكتابي اما ينصب لمفعول
فيه من المذكور تضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض
عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه فعل ما يتسب اليه الفعل بكلمة في
لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد
الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل
فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد الثاني الفعل بكلمة في ولم
يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في يوم الجمعة انه ما نسب اليه
فعل مذكور بكلمة في قولنا في يوم الجمعة ولو اعتبر معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية
كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من الحيثية حيث انه فعل مذ
كور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع
هذه الحيثية لا يقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فانه ذكر
يوم الجمعة فيه آه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج
شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر لاجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون
هذه الحيثية مما اعتبر في التعريفات فيكون بعيدا في الاعتبار فلا يكون
قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق

لانه متعلق الحيثية والمعلل بهما اما قوله فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليبين معناه
انه ليبين ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل
انه فعل فيه فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى
ان قيد الحيثية يغني بعد قوله مذكور فاغناه عنه المذكور لغناء اما ضم عن
المتقدم وهذا مما لا ينافي لان ان يقال له يجب التنبيه على امكانه الاختصار قوله
مبهما كان او محدودا المبهم في الزمان ما لا يعين له حد ونها كالحين والمحدود ما اعتبر
فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان
جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان ثانيا وبدل بالمكان لدلالة على المكان والمكان اسم
لجنس يقع على القليل والكثير واشار اليه بقوله ان كان مبهما على وجه
التذكير وطريق التاويل فلا يرد عليه ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن
الضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه ا
المبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير
راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف قوله وفسر
المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول
بيت ومسجد وما اشبه فيه وقيل غير جامع لخروج خلفك عنه ورد بان الجهات
الست تستعمل في عدم التعريف بالاضافة صرح بالفاضل الهندي

قال تشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه
لا يقبل النصب بتقدير في وكذا المشار اليه الفرسخ فانه يقيد بانه مع انهما بهذا التفسير
قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما او بينهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الا
صطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حمله عليهما وذلك ان يجعل
الضمير راجعا الى المبهم عند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به
وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند لدى وشبههما بيانا لهما بالمجموع
عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور وذلك ان يجعل الضمير راجعا
الى عند ولدى ويجعل او بينهما بيانا لوجه الشبه لا وجه الحمل له شبههما
لاجل ابهامهما فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل
الرجوع اليهما والمبهم قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل
اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق
منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله
وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام
فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما
قوله ما بعد خود قلنا وسكت ونزلت قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه

مفعول به اقتداء بهم في انه مفعول به بدليل على انه لم ينتصب بنفي وان الما كان لكون نفعا
لانه مجاز لكن قال الشيخ الرضي ان دخل في لازم في غير المكان جائز فيه ويستجيء
ان الاستعمال لم يصح في صحيح وكلام سيبويه لا يشهد قوله فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در آمدم در خانه
قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان
يقول جلست في جميع اجزاء من البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة
والدار قوله ونعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك
في دخلت الباب ودخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فلذ
لك كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد ان يكون معه في التركيب الذي هو فيه
ويرد عليه نحو اعجبني التاديب لانه ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه في قوله اعجبني التاديب لانه ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد
يذكر معه ايراده معه للعمل فيه ان تعريفه المفعول له ليعرف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على معرفة انه ينتصب بالفعل
وادراك الفعل لان ليبطل الدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب
انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب فضربت للتاديب

لا نهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب قيل
التأديب غير الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التأ
التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا
كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب غير الضرب
بل هو احداث التأديب والضرب بسبب لا احداث وتحصيله قوله يخالف
خلافا لما الزجاج لا فائدة في قوله ظاهره والظاهر انه متعلق بيخالف الزجاج
وهذا القائل خلافا لما قول النحاة اصل الخلاف انما وقع فيه قوله ورد قول
الزجاج بان صحة تأديب نوع من اجزاء لا يدخله في حقيقة فيه
ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأديب له بل بما يقول
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التي كيب هذا المعنى
فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يقول الثاني ورده المص بانه لا
فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب قوله للتأديب مفعولا
مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عند لا عند
القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام
بالذكر التعريض لوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه منبه
على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو صليت
بالمسجد [redacted] احترز بما اذا كان غيبا لا ينبغي ان يقول احترز عما اذا كان

غير فعل المشتمل على حيثية للسواد قوله اي انحذف ايضا عامله اشارة الى ان المصدر
فانه ايضا وضح الماضي قوله ومقارنا له اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما في العبارة الموضحة المتأخرة وانما يجوز حذفه اذا انحذف عامله وربما
نهما قوله ويكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا
التصحيح المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق
عليه الا ان يقال نقل الحيثية من اوله الى اخره حينا واحدا لا احيانا متعددة قوله
نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح حينا لا يخفى انه يصح هذا التركيب ان لم يقع
الشاهد الصلح فلم يجب عمل كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا
عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة اعم من المقارنة في الوجود
في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الدليل شريف جلالجهل
ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ويخلو عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر
واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن
البشر توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل الظرف قائم مقامه
تقديره الله فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجاز
في نحو زيد في الدار وفيه تأمل قوله العيني الثاني ان كتب في الحواشي العيني الحمار
المشي والاهلي في الثاني الى الوثب قوله احترز ... المذكور بعد عنه كالفاء
لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احترز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان

اى المقصود الاحتراز عن المذهب الى بعده من ورود لما ادى لعال المذكور لمصاحبته قوله متعلق
بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطلق فتدبر قوله او مفعولا نحو لعال و
زيدا ودرهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير ممنوع لكون
زيدا فى لعال وزيدا مفعولا له اذ العارف بنيته وبين ضربت زيدا وعمرا لمجرد تحكم
وانما حمل الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو يسمن ولا يخفى ما فى حمل على ان
حسبك مضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن
الاضافة فالمراد بمعنى فعل ما عدا المفعول به المنصوب لفظا قوله وسواء كان ذلك
الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما يجئ فاندرج فيه المشبه بالفعل
ومعنى الفعل ايضا الا ان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظى فلا وجه لمقابله اذ
معنى فالوجه ان يراد بالفعل الاصطلاحى ويجعل شبهه فى حكم المذكور اذ كثيرا
ما يكتفى عن ذكر ما يذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل
وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل عماله سماعى وهو غير اسماء الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بان معنى فلا وجه لما خفى الى قوله ان كان الفعل
لفظا قوله والمراد بمصاحبته معمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان
واحد هذا مذهب الاخفش وبرده المثال المشهور فى السنة لجمهور النحاة وهو
استوى الماء والخشبة ... لم يستوى بالخشبة بل صفحة الماء اذ استوى والخشبة
واجاب عنه صاحب العباب وشارح الكتاب بانه استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال

استوى الرجل ولم يرد به انه لم يستقم بالخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط
ومعنى ان الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له شرح التسهيل ايضا
فهم من الامثلة بما لا يصح فيه العطف وينفى فيه النصب قوله او مكانا واحدا ذكر
الشارح فى هذا المقام بعينه عبارة العبارة قيل ان اعتبرنا الوحدة فى المكان خرج المثال
ونحن نعلم انهم يعتبر فى المثال المذكور الوحدة فى الزمان اعتبار الوحدة لم يصح لان
كيهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان
المقصود فيه المشاركة فى مكان واحد فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من التعبير بالمصاحبة بالمشاركة فى زمان واحد ويجعل
الملازمة مبنية على ان النزول عادة الى اقتضت بقى لو لم يحفظ الناقة ولدها
ولم يحفظ فى هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها واما تركهما فى حكاية فهو مثل قبيل
حفظهما وداخل فى عدم تركهما قوله نحو لو تركت الناقة على صيغة المجهول
ولو جعلته صيغة معروف لكان مثالا لضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله
وفصيلها كتبت فى حاشيته نصب بحر بشر ربشر ما ذكره رضع الصبى ثديى امه
كونه قوله اعلم ان هذا مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد
القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وكذا مذهب الاخفش فانه جعل معمول
الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعرابها ... كاعراب ما بعد الا للصفة
قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا للرضى

الفتح و ... على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل
بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه نحو مررت بزيد وعمرو **قوله** لفظا اى كلام فعل فان الاسم
الفعل دال في معنى الفعل كما ذكره الشيخ الرضي في بحثه خال من انه يحسن في
المفعول معه الذي هو عامله وجها **قوله** وجاز لم يجب حمل الجواز في كل موضع على
معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يد
خل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه ح يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا
ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارجا عن تعريف
المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا نحو ضربت زيدا وعمرا
خارج عن التقسيم فلو حمل قوله فالرفع على معنى عدم الامتناع لا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور **قوله** والوجهان جعله مفعولا معه ومعطوف لا العطف
و علم منه يتخذ الشرط والجزاء **قوله** تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه
قوله تعين العطف عند غير المصنف ترجيح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج
عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه من التوابع قلت هو مفعول معه اذا
صرح بمعنى الفعل فيقال ما تصنع زيد وعمرو او المراد بالمفعول معه المذكور
بعد الواو المصاحبة معمول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا وحقيقة واقع
قوله ولم يجز عطف عمرو ... ان فيه لجواز العطف بجعل الكلام على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب انه ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح

الرفع

الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما علمنا تكلفا في بيان المعلل
بفعله لان المعنى ما تضمن والاظهران المعلل النصبه نصبه لهم في هذين المثالين
لان المعنى ما تضمن **قوله** الحال من حال الشئ يحول اذا انقلب تسمى هذا التسمية
بها لانقلابها غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة وبها له نهاية وللشئ
كذا في الصحاح والمراد هاهنا الحالة والمراد اعم من ان يكون له الحقيقة والمقدرة نحو فادخلوها
خالدين اى مقدرين لانه لا يتصف بالخلود وتسمى الاولى حال المحققة والثانية حال
مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل ومتعلقة نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه
ينبئ بمجيء زيد الشمس طالعة الا ان في الجملة يتضمن بيان صفة الفاعل
اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل ايضا كالدائم لكون
الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما يجيء ومن ان يكون بخلاف
وتسمى منتقلة **قوله** اى حيث هو فاعل ومفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية مفيد
لا ضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فاما تعليل في كلمجاء زيد سمينا فان السمن
لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييده ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات الا من حيث
هي صفة الفاعلية بل نفسها للذات في وقت الفاعلية واما يمني فيكون المعنى
ما بين هيئة الفاعلية وهو وان يكتب تصحيحه بانه يبين كون الفاعل
في وقت خاص لا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول
له فالمفعول معه الى غير ذلك فاعرض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل

او المفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق

به **قوله** مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد عمرا راكبا عمرا راكبا واما اذا

تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى

جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل

حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل

قوله او بني على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب

وهو اوفق بما هو المشهور **قوله** من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا يخفى

ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول للتحول الحال التي تم

لا يصح الاستثناء قوله الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه

ان قوله عبارة المتن على هذا الوجه انما يصح اذا حققناه مذهب النحاة ان الحال

يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول محققا او مؤولا مثلا كجعل الضرب

في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تأويل بأحدث الضرب **قوله** وزيد في الدار

قائما مثال للفظي الملفوظ حكما رد على ما في الشرح انه مثال للحال عن الفاعل

معنى **قوله** فان المفعول به زيدا الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون

ذو الحال اسم الاشارة لا نصا بينهما بل الظاهر ان الاشارة المستنبط منه انضاعل

فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد

ليس لتعلق الاشارة بل لحكم به فتدبر **قوله** وهو ما يعمل عمل

الفعل وهو ما تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو بمعناه وخرج اسم الفعل

عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان

يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل **قوله** او معناه المستنبط اولا عمل لكل

ما يستنبط فان ان وان وان للتمييز والنفي لا يعمل ما المستنبط منها بل العمل لنها عني وجعل

حرف النداء منه مبني على انه لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى

حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المصنف ومما نص عن النحاة التمني

والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد

التمني **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى

قلت لو قال المخصوصة لتناول جميع الصور لان ذلك في جميع الصور لكن ان مخصوصة

في لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور **قوله** ان جعلت امرا الا من كل امر وانما

لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه **قوله** او بعد الا نقضا للنفي

فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة

فلا يقال كالاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل الحال ومنهم من قال

فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان فهم بعد الا عطف على قوله في خبر

الاستفهام فهو ظرف لقوله يقع ولا الاظهر انه سهو من الصحيح او قيل الا ويمكن ان يجاب

عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال

وصيغتها الا الحال على ما صرح به المصنف فلو بعد الا عينا يقابل الاستغراق

أن الصفة الظرفية لا تكون

نعم فتنبه مصححاه كما في نفرق كل امر حكيم وتنبه ان منع الاولى كان مصححا للصحيح فلا نفي رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفي والمصحح الاستغراق دا ما بشا قال لا ننفي الا البحولات نوع الصفة نفيا انا قوله فرير بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هي الصفة المعنوية من خبر المبتدا والحال قوله وان يشلها العراك اورد ايله ابو نوفل انها للنقض الاول ان نشعر لسبد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يرد الاول على وجه يشعر بشعر اما سير البيت في نيما بينهم بحيث يكفي الانسان النية واما الاثر ايضا صاحب القاموس يقال اوردها ابله العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه قوله ولم يرد ها كتب في الحاشية الزود المنع قوله ولم يشفق على نقضا للدمال كتب في الحاشية الاشفاق الحوف والنقض بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقض الرجل نقضا اي لم يتم مراده انتهى في القراح نقض بمراده تمام ذات تيد وسيرا بها اشد سير قوله وكان المراد بالدمال البعناء والتحلية الظاهر هو الثاني وعطف لم يرد ها للتفسير قوله لم يرد بصا ععف مجهول قوله من العطف الى الحوض كتب في الحاشية العطف ما حول الحوض والبئر وكذ مبادله الابل والمبحل امتاج نعيا جاي نشرها بالبينات قوله ومرن في وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا وعده كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وعدما الدفراك في التذكير والاضافة الى المضمر ولا زم التنصيل لاني موضع مخصوص

قوله مثل نعلين جردك كتب في الحاشية الجرد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله مثنا وحدك ای كل واحد منهما كذا في قلت وكذا ضميره نحو انا ابو حفص ليا ناوشی والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير ای كثيرا ساير اتكلي نبهم وجا الارض ونحو دخلوا الاول فالاول ای اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجل الرحل ثلثهم الى عشرتهم ان هذه الاسماء الثمانية مضافة الى الضمير ما تقدم منصوبات على الحالية في الجزر في عشا موافق النكرة فانها في معنى مجتمعين في المجي وتاكيدا فتبليها في نتيم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام بل هي ماوله بالنكرة فتجعل العراك ونحو مصدرا للجملة الحالية اطالة للطريق قوله احدهما انها مصادر لا نفعال المحذوفة وهو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة فيجوز تقدير الصفة ای معتكرا لان الاصل في الحال الدفراك فجره الشارح على مذهب الكثير ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال الافعال المحذوفة اوصفا فتسوى بينهما قوله ای بعترك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فتدخل الجملة الفعلية ونعت حالا الظاهر اقوال قوله وثانيهما انها معارف موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكتفى به في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصدر

أن الجملة التي

أولا أو ما

قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل
الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع
عينها الميت بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج
صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد لم يكن الحال مشتركة بينهما وبين
معرفة وبهذا هذا النظر ومن يدعي لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ
فانه لا مانعا قوله لانها في المعنى ابتداء وخبر فيه انا نجد قائم رجل في الحقيقة
قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفي في تصحيح
الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول
لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى النكرة ولا بصفته ولا بالاستغراق
نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس
بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
يعني فيما دل على حدثين غير ممتزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق
بكل منهما فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه فان لزم التقدم على العامل
الضعيف فان التشبيه يدل على حدث بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به
ويتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل
المعنوي ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحرف في المصدر نحو

ولا على المصدر بها للام الموصوف ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب
منه رطبا شيء من فبين زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون الخلاف بين العامل المعنوي والعامل
الظرف يكون احدهما متفق عليه والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا
ولا يرضى به المتدبر في الاستفادة من ادلة الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم
على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا
على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد بحثه ان العامل المعنوي
كما يخالف الظرف في عدم التقديم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق
ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما
لا يدل له وجه قوله ويحتمل تعريف هذا الاحتمال والاحتمال
السابق بانه قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم
وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حال كان او جملة معترضة
قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد
هو الاحتمال الثاني لا غير لان السائغ حينئذ استثناء عن العامل المعنوي لان ذلك في
المخالفة بينه بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر منه عبارة

المثنى وعلى حال المجرور فالاسناد واضح انه يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل
المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند
البصريين وممتنع عند الكوفيين الا على المرفوع تقدم عامله في الحال قوله لم يتقدم
عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فيقتضي يجيء راكبا
جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وذلك ان تقدير تقديم ذي الحال لاداء
هذا المعنى الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ قوله والكل تعسف وتكلف اما كون الاول
تكلفا فلان بناء المبالغة في الفاعل غير معلوم او غير مسموع حتى انكرها البعض في غير
فعال وفعول ومفعال واما الاشتراك بالكافية والثاني فيه غير سديد لان التاء
يحتمل تقديره بتقوى التأنيث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه
الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان ابانة مصدرا غير معلوم واما كون الثالث
تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحال بمعنى جميعا قوله فكلما كان على هيئة اي
صفة كان الدال مشتقا او مشتقا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة فيها
تسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطأ الطريق لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد
رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد وشجاعا
ومنها الحال في نحو بعت الشاة درهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل

الموطئة

جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصيب ذلك القسط على الحال والثاني يعد مجرورا تابع في كونه
العطف ومجرور بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا القول بالحال الموطئة انما
يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال نحو جاءني زيد رجلا
بهيا التماحيين مثل كان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهي حاصل
به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشتراط
المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون
الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس حال الغرض
من وضعه ذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس قوله
لا حاجة الى تاويل البسر لم يكن بمعنى الصائر بسرا وجاء البسيط بمعنى الهذا لم يكن ما
عليه رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وجعل صفة النخلة وجه قوله
لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول
المصنوع اذ لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في
الجامد اذ لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه تفسيره بالمشتق المعروف
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ايسر النخل فيدل على انه جاء البسر لكن لل
للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو خلاف ظاهره
لانه وان تسمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما ا
اختيار المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل فالوجه ما قدم منا فتدبر قوله

مضمون
شرائط الجملة
والواقعة موقع

قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المضمر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة
الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لان يمكن ان يكون المشار اليه الثمر اليابس
فلا يتقدم الاشارة بحالة اليسر فيه انه فليكن حج حالا منقلتين قوله نحو تمرا
تخلة بسرا طيب منه رطبا نقا لهذا المثال ونزع لا يوثق به والله اعلم والجمل
الاسم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد يتفرق
الجزء الاول منها اعرابا لحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال فان الى في مثل نحو
بعت بدا بيد اى ذو يد بيد النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم
والاصل كل شاة بدرهم وكذا فهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وضيعته اى وشاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزء الاول لعدم الاعراب
قال الخليل يجوز ان يؤتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم
هذا ولا يخفى انه اذ يؤتى به بالكل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن
الواو والضمير ولا عن الواو والا على ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي
داخل على الاسمية وقد يخلو كثيرا عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت
زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت فالحال المؤكدة مثله كما عرفت
وكذا المضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف وذلك قوله ويجوز حذف

العامل في الحال لم يقل حذفا لفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع
ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل
وشبهه ومعناه مثال للثاني السلام تبيينا اى هذا السلام بينا له مقال في حسن
قوله فرينة حالية قال المراد بالقرينة القرينة الدالة بنفسها متى امكن الصدق اذا لم يكن
التعيين بدون المقالية مثلا يردان الكثير من الهداية ينبغي تقدم يبيننا
وكونه حالا ونحوها ليحتمل الابتداء والتداخل وعلى التقادير ليس مما نحن فيه كما اى
الحال مقيدة قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال
تبين ازدياد ثمن او غيره مما اى خذ الغداء ادم نحو بعته بدرهم فصاعدا او فسافلا
جزء من القران فصاعدا اى فذهب القراءة في الصعود قوله والمنقلبة تبدل للعامل
بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تقرر ذا الحال اذن تقييد العامل
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يراد مقارنته عاملها بالحال
لقلبها فيكون مؤكدة لا منتقلة قوله ان يخفف اي وقع لما ذكره المحقق
الرضي من انه لا يقتضي لقوله يتحقق الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح
ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ودخل
الرضي ان احق في تقديرها احق ابوه يحذف المضاف لظهور المقصود واقامة
المضاف اليه مقامه وهكذا النسبة قوله ان يكون مقررة اى مؤكدة اما تحقيقه
واما بالذكر لدل عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد فلا يرد ان الحال المؤكدة

مطلب الحال المؤكدة

تكون للتقرير وحده فقد يكون كالاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط
وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من
المؤكدة لجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الرضي ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في
الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح
التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليحمد قوله
تعالى ولو مدبرين منه فان اردت له اسما فلتسميته دائمة **قوله** لمضمون جملة احتراز
عن تاكيد بعض اجزائها نحو زيد ان رسول الله كالا الان رسالة لا انسانا لانه اذ
كون الشخص رسولا لا يطلب الانسان دون انسانا لانه لكن هذا اذا اريد بالرسول
معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق بكتاب فيه شريعة فتؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى **قوله**
ولا بد هنا من قيد آخر فيه نظر لانه يتضح الاراك بمضمون جملة اسمية ما له
مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهي ما لا يكون مضمون جملة فعلية ومضمون
انه شاهد شهد الله وهي مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية
خاصة ما يكون كالتمييز لبيت فيها مشتق فلم يسلم يصح ان يقال في انه شاهد
قائما بالقسط افقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال
طرد الكتاب **قوله** التمييز تعالى له التبيين والتفسير والمميز على صيغتي **قوله** ان الاسم
الذي يرفع الابهام احتراز تفعله ان الاسم على نحو فعلت اي فيه فانه قيل يرفع

الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس بكلم لكنه ينتقض بالحجي نشي حسن زيد
فان حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب
يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه
تمييزا وهو يشبه بالمفعول وكذا اسما كل بعض ان يدرا وسفه نفسه ولم يطل بالنصب
مع انها ليست تمييزا عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويرفع بان المعنى
غبي في رايه والم رسا كبيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا
يخفى انه تطفل ينبغي ان لا يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذا افتقر المعنى
بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول
دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على انها واجب
تنكير التمييز **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فيه ان رطلا
زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه
موضوع للوزن وهذا الاشكال لم نجد له الى الان له ودفعه بان زيتا يرفع
الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزون وان لم يكن الموضوع
له مراد تجوزه لئلا يرد ذلك فانه من ذلك القبيل الانام **قوله** لكنه المطلق ينصرف
الى الكامل فهنا اذ التقدير العمل باطلاقه والتقدير هنا لانه لوكان على اطلاقه
لم يوجد اللفظ ذكره ويعتقد به ان الكامل هو الثابت في الموضع وان قبل
مقابله منهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت يقال في مقابلة المعدوم ونذر

فی مقابلة الحادث والمراد هنا الثانی وفیه ان الثابت اعم من الثابت بحسب
الوضع او بحسب الاستعمال فلا ینبغی تفسیر الثابت بما یقابل الحادث فی دفع الاشکال
بانه لا یخرج امثال رطلا عینا حاربة بالمستقر علی ما هو مفهوم ما فلا بد من تکلف
مخل بالتعریف وقد یرفع عینا جاریة واما امثال جاءنی انا الواقف والکلام فی المعرب
اصالة علی ما مر غیر مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت فی قصد المتکلم فان التمییز للتفسیر
بعد الابهام لیتمکن من النفس فالابهام ثابت فی القصد فی جمیع التمییز کما ان
عینا جاریة المقصود من العین الا انه لزمه الابهام من غیر قصد
وازاله لکان حسنا **قوله** ولا ابهام فی هذا المفهوم یتجه علیه انه یلزم
ان لا یصح خیذا رجلا علی انه تمییز عن کلمة واذا علی ما اتفقوا علیه و لا یصح
یصلحه کون ذا عبارة من مفهوم لانه استعمال مجازه ولا ابهام وضعا الا ان
یقال تعارف دام حقیقا فی المبهم بحیث صار موضوعا له فلا یصح التمییز
عنه وکذا فیما اراد انه بهذا مثلا تعارفه بعد ما ذا فی المبهم **قوله** عن
ذات او عن وصف فرق بین النعت والحال والتمییز بان وضع الصفة و
الحال لبیان ثبوت وصف فی شیء فیهو یرفع الابهام عن الوصف ووضع
التمییز لرفع الابهام عن نفس الکلم وبیان انه من ای جنس فرجل
عاقل لبیان صفة الفعل ورطل زیتا لبیان ان رطلا کائن
من جنس الزیت وذلک فرق واضح لا خفاء فیه الا من حیث حمل الذات علی

فرق بین النعت والحال والتمییز

ولم یرد بالذات ما یقابل المفهوم لصح وکان افصح نیقال فی رطل زیتا ان فرد
من رطل مبهم لا یعلم انه من ای جنس فلما قیل زیتا بین ان زیتا یبین انه من
جنس الزیت ویرد اشکال بخروج التمییز الذی هو صفة نحو لله دره فارسا فانه
یرفع الابهام عن الصفة وان الغرض منه ونحو المشتق المعنی الا ان یقال
التمییز اخراج الکلام عن وضعه الذی لعرض المعنی وجعله لبیان الجنس **قوله**
فانه فی قوله تعالی شاب شیبا منسوبا الی زید وفیه ان هذا التقدیر مع کثرة
الاستغناء بتقدیر مجرد المضاف عنه یتجه علیه انه لا یناسب فی کفی زید رجلا
فان الرجل عبارة زید لا شیء منسوبا وجعل زید بدلا **قوله** نعنی به ما یقابل الجملة
لم یجئ المفرد لمعنی ما یقابل هذه الثلث وکانه اراد معنی مجازیا بالمفرد بقرینة
المقابلة وفیه ان المفرد فحصل بالنسبة فی هذه الثلثة فالمقابلة یقتضی ان یراد
ما یقابل النسبة فی جملتنا او شبهها او اضافة ویتجه علی ما ذکره علی التمییز
مثل ما زید بیانا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وکانه اراد
بما یقابل المضاف ما یقابل المرکب الاضافی **قوله** والمقدار اما متحقق فی ضمن
وجعل ظرفیة العدد للمقدر من قبیل ظرفیة الخاص للعام والاظهر
ان یجعل من ظرفیة المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل فی عدد
وفی غیره فافهم **قوله** فان الرطل نصفا المن لو قال نصف المنا لکان
بیانا للموازنة ایضا فانه تثنیة منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشدید

قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك
كالمكوك مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمان اواقي او نصف الويبة
ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح
والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل
ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدوانق
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم
وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والى بنيه اثنان او اربعة عشرون مد
او امداد بيم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل
اذا ملأهما ومد يديه بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت
جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من
غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منونا بسمنا بقرينة
ان برا قوله هو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وبزيد لما
يتم به المفرد ما يتم به مما ينتصب لتمييز والاولى جعل التنبيه على المعرف باللام انقيا
بقي معه ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصلك
لاستيفاء اقسام الكلام التام دون المقدر بقولنا بتنا فلم نحوه على نفر
الاسم التام وهو ما ان لله تعق ثم ان كان يكون بين آه وللخفي انه لو لم يفصله
في هذا الحكم وفي استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله

هو التنوين محققا او مقدرا

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ لا يقال غلام زيد عمرو بان يكون
غلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في
حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب
رمان بل حب رمان له لكنه بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب
فلا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه من حذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله
فان تم الكلام به اي التمييز قال الرضي قد يتم الكلام بنفسه كالضمير في ربه
رجلا وهذا في نحو الا انه بعيد امثل قوله عند الرقود مثلا في القاموس
الراقود الكبير او الطويل الاسفل يشبه داخله بالقار وفي الاساس مكيال
معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله هو ما تشابه اجزاؤه اي
تشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزؤه وذلك ان تجعل
تشابه مصدر المفاعلة ومسند الى الضمير وما او اجزاؤه مفعولا به ويشكل
بالنوع لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الحقوق مجردا عن التاء على القليل
والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم
التاء قوله ظاهر في التمييز للعدد وانما مثل بقنطار في التمييز دون ان يقول
عدد تمييزا لانه يمكن المناقشة في كونه تمييزا للعدد بخلاف ما ثبت في
بالفتح فانه لمقصد الازدواج لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن
النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكور فهو خارج عما نحن بصدده

قوله قوله

المناقشة في المثال

التشويق

واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن
فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المفرد
او الجمع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي في كون الكلمة اسم جنس شاملا
للقليل والكثير من انواع الحلوى واحادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال
ليست من دأب المحصلين والجواب ان الشارح اجاب عليه في [illegible] لمستحسن مثله
يستحسنه ادباء الترك في قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص
الجنس هنا بعيد جدا ومع ذلك اولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة
لا تطلق في المتعارف الا على المفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم
الكلي مع الاضافة المعينة ولا تطلق على الفرد الحقيقي قوله بجمع في غيره
يريد ان التمييز على ما في الواحد فقد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالواحد
يراد به ادراك صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المصالح يجوز في قصد
التعدد الا صيغة الجمع فلم يجز عند الا عدل لو اب صرح به في ايضاح
المفصل ويؤيده انه لولا المراد بنوع وجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى
عنه الحاجة ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغير الجنس والتحقيق
ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان ان المقدر الظاهر
هو ان الضمير راجع الى المفرد المقدر غير العدد وان كان الكلام المذكور شاملا للمفرد
المقدر مطلقا قوله اذ المعنى ان بعد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الثاني

ناقصه وفي الثانية تامة وكانه الاشارة الى ان جعلها لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني
بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بكونه من المبهم او نونه ركيك جدا والمثال كرمن نوع
جاز في الاضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشيء ولا داعي اليه الا مراعاة شاكلة
ضمير مفرد وان كان في المرجع والمصنف نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ابعد ههنا
للتراخي في الزمان لكنه او في الحكمين فان احدهما متعلق بالمميز والاخر بالمميز قوله
اذا اريد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير
منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتان لكنه اذا قصد تمييزا كان منكرا
لوجوب تنكير التمييز ثم في الاتيان في هذا المثال نظر ايضا لانه في صورة
الاضافة الى التمييز نكرة معروف وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرف لانه
اذ المراد اليوم العشرون من رمضان لكنه شيء فكلامه لا يشتاعله قوله وعما غير
مقدر قال الشيخ الرضي كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد او ثوب ينتصب
عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا
يرفع الابهام المستقر عن ذات ان الا ان يقال انه تمييز او انه لا يجوز نصبه
كما في ثلاثة رجال وهو ايضا كما هو مبنا ان المختص الكثير في الثاني فتامل قوله لكنه لما كان
الابهام في طرف التثنية يستلزم الابهام فيهما الابهام في طرف التثنية لا يستلزم ابهامها

فيما مر نعم القسم الثاني من التمييز الذي ذكر في قولنا عند طلب الابهام في النسبة فقد
انما الابهام في الطرف وبان الة الابهام عن النسبة لو نزوف الابهام عن الطرف
نحو طاب طلل زيد فان طرق فيها على انشمساما كلتا الكلمتين اعني قوله الابهام في طرف
النسبة الابهام فيها وقوله رفعه عنها يشتملان الذي عنه محل بحث الا ان يراد
الطرف المقابل قوله وكذلك كلما فيه معنى الفعل يشكل بالاسماء التي افعال وان فيها
معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملة داعيهم اي في قوله وهو اسم الفاعل والمفعول
ومحله والمراد هو اسم فاعل من فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ايضا مما ليست جملة ذكر مع لك جملة رجاء ان لا يخفى
على نحو والاولى في قوله وحسبك رجلا حسبك رجلا زيدا لان حسبك زيد
جملة وشبهها حسبك فالمثل به هو التمييز حسبك لا من حسبك زيد شبه
موهم لذلك قوله لله دره فارسا قال المصنف الدار في الاصل ما يدر اي ينزل
من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل
شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره
ما اعجب فعله وفي القاموس وفي ذم ولله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره
يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيقا للغة قوله ثم ان كان اي التمييز
بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد

عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه لم يصح جعله لمتعلقه فيقيد بقيد
الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون في قوله ولا هنا ولا بطاب زيد نفسا فيبطل به قوله
فهو لمتعلقه فقيد والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين
لو حمل المصنف على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا
حاجة الى التقييد في القسم الثاني فلا وجه لصرف المصنف عن ظاهره ثم تقييد الشرط
ولان التمييز لو يكون محتملا الا يكون دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم
كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيجد الشرط
والجزاء حج وكذلك يتجه على قول المصنف والا فهو لمتعلقه انه لا يدري فيه فائدة تامة
لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا اخفاء هذا المقام من مزالق
الاذكياء وقد تفضل فيه بمزيد فضل يغبطني اجلة الاغنياء وشرحت عبارة
المصنف بحيث لم يتجه عليه غبار شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من
خصائص شرحي الكتاب فلو ظفرت فيه مع ما الحقت من العجائب قوله بان
يكون مميزا يرفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل بالذات المقدرة
وكلمة اذا ذات لا ابهام عنها مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهو متعلق زيد وهي
الذات المقدرة دون عين زيد اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
التي حكم على المتعلق بانه هي حتى يكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء
المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظاهر

قوله فبطابق التمييز فيما باذائه الانتصار با ضمير فيبينها دا جمع الى المضمير المذكور

بين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فيتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا في المنتصب

عنه ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا واجدادا ان المراد بالاجداد الجنس

ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا

هنا انما في ما سبق من ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص بقصد الانواع بل امر مشترك

بين قصد الانواع وقصد الافراد كما مر احتاج الى التطابق بل التعسف بحمل الانواع

على ما يشمل الافراد ثم الحمل انما انه لما تبعد عن وجه سنان قوله الواو بمعنى مع

والضيف مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة مطابقة له اى لما

انتصب عنه ومما يقتضي هذا التوجيه انه جعل مفعول معه لمصاحبة خبر كان

فاحتيج الى جعله فاعلا معنى جعله فاعلا انه بما قال ثبت للكلام فاحتيج

الى دليل لصحة جعل الخبر فاعلا من اول من بين العنكبوت فاثبت

المدعي بما احوج الى الثبوت قوله واحتملت اى الصفة المذكورة الحال لا معنى

لحصر الاحتمال في الصفة فالحال كذلك بل كل ما دل على هيئة صح

ان يقع حالا قوله اى كانت الصفة صفة له مطابقة ايا ما يعني الطائف

يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح مبنيا للمفعول والاول اظهر بسياق الكلام

وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل

الصفة مطابقة له وان صح العكس لكونه المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول

الشيء له ق ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى الاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل

مع جواز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق ق لكنه ذيا كما من قبيل ان زيد عن

في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب

عنه وفيه مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكسر في المقتبس صحة عشرون سا دن هم

د كان المصابعه حيث صرح بتجويز دخول الدنا على تمييزكم فلو كان يجوز دخول من على

التمييز عن الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم قال ق يؤيد التمييز قلت بل زيد

من يؤيد احتمال الحال اذا زيد كما منه ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز الحال ق

على عامله اى ان كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بها اذا كان تمييزا عن نسبة

الى الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو

الفاعل او المفعول فالاولى ان تقول فلا يتقدم التمييز على عامله اى ان كان عن

ذات مذكورة بالاتفاق ق اذا جعلت الا زما بمعنى ان التمييز فاعل لهذا

الفعل او ما يتوجه مثابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا لا

غبار عليه قال له ولعبد المعنى انا فجرنا الارض عيونا فجرتنيه متنزلة منزلة

اللازم لتضمنه الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق

العبارة اياه فالا لفال فاعله لما يتضمنه وكذلك الحال في امتلاء الاناء فمن بين الكلام

تضمين المثالين فضمانه نصحيح كانه عليه ق وههنا بحث لبعد البحث

وان ادى الى ان بحث وجوب تاخير التمييز عن العوامل لكونه فاعلا اما حقيقة او الفعل

المذكور الى المتعدد والمجاز بان لم يرد ان ثمة تعرضا لكونه فاعلا حقيقيا
بالسند اظهار لما خفي من الوجه قوله ورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
قاعدتهم على النسبة فاعل في المعنى ولهذا اختلفوا الى ان ذاكرنا فجرنا الارض عيونا
قوله ثم لم يجوزوا تقديم التمييز على الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول
وكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان اطلاق المازني
والمبرد في مجرده وان اريد غير الفعل وشبهه كما هو المتبادر فكلامهم يفيد ان خلافهم
في جميع ما يشبه الفعل قوله وكان نفسا قبل الدوائر الصحيحة وما كان وتقي
قوله المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعل شيء
متواليا او منثنيا لكن لفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكر شيء
مرة في الجمل ومرة في التفصيل هذا وذلك ان تفصل باب الاستثناء تجعل المستثنى
منه قسمين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله لما كان معلوما
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فذكر
راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا لكن صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ
مشترك بين المتصل والمنقطع فلا يمكن تعريف المطلق فلذا قسمه اولا
تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل
المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله وهو المخرج سواء كان

المستثنى

الثاني اقل او اكثر او مساويا قوله من متعدد اي عن المراد منه حال يكون المستثنى
ثمة بينه انه ليس المراد وجوب المتعدد كما هو مدلول اللفظ لانه حكمه حتى يلزم التنا
قض اذ قال لعل الرضي في الحكم فان الخارج بالحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه
انه لا يصح ذلك في جاء في القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا
زيدا فليس الاسناد الى المتعدد لمخرج عنه زيدا فاجيب بان هذه الكلمات ظروف
بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الكلم ولا حاجة اليه لان الاسناد
الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف يبين ان المراد سواه ولذلك
ان تريد بانه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء
اليه فتنافي بالاستثناء لا خارجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد وهذا غاية ما يتيسر في تحقيق ولم ترد بالنسبة
ان كان الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه شيئا [illegible] تقييد
الاعتقاد وهذا غاية ما يتيسر لنا في تحقيق المقام ولا يجد في كلام غيره تحقيقا
الا طائلة الكلام والله تعالى اعلم بالصواب لاجل الانعام قوله سواء كان ولذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا باعتبار اللفظ بان يكون
دالا على المتعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بان ليس
قبل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد الا بجعله في تأويل الاجزاء ولذلك
ان يجعل تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني

اذا المستثنى [illegible]

زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا
وغير وبيد فقط فان الى ان المشددة قوله في كلام موجب لانه ليس في هذا هو المعنى الا مستطرد حتى
للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب فاما بان يكون قوله بان
يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في بيان المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما
ناقصا قوله لان الكلام في المنصوب مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا ينتصب
نحو لذا لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه في لا بد منه فيه تمام لبنية الظابطة
قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الى نقضه المصنف بقولنا القوم اخوتك الا
الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وقوفه على المثال واذه ان يكون مصنوعا
قوله او مقدما لعله كان في هذا المقام وقسم المنقطع كما في خلال ان الثلث
مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد متعلقة بخبر كان وهو قوله في
موجب قد انه ليس ذلك فيه المعطوف على خبر كان لان المعطوف
على المقيد بقيد يتعلق بشاركه في القيد لا على محالة فقوله الشارح عطف
على قوله بعد الا محل نظر لانه موجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا
ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا ما جاءني غير زيد احد القوم غير حمار الا
ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى يجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح اذ كان
منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غير
اشار الى ان في هذا القسم وما يقدم تداخلا ولم تقييد كل منهما بما يقابل الاخر

ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجه نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب
ايضا ذهب بعضهم الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل
به والى انه ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهو ما يكون في المفرد بعدها
قوله بعدها وان لم يكن معه حرف عطف والمتأخرون لما رووه بمعنى لكن قالوا ان الا
الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم
الا حمارا في تقدير لكن حمارا لم يجئ وقيل يجيء ظاهر نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما امنوا المباركة نفعنا وقال الكوفيون هي بمعنى سوى وبرده ان سوى لا يفيد كذا
لك والمستثنى المنقطع الا بدرا له ودفع توهم دخوله في الحكم السابق
لم يصح حذفا انفعد او غيره انفعد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله اذ اني
بعض مطلقا من المستثنى منه بعد ان الضمير راجع الى بعض منكم
لكل التعرف في الاتيان كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى البعض
منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة في الاثبات
اذا كانت فاعلا تطلقه قال وقد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه
هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى بعض المضاف اليه اي خلا بعضهم
والاضافة للتعرف قوله وهو محل النصب على الحالية اي الاختصاص
اختلاف تقدير زمان مضافا اي مضافا خلا زيد الا كما في مذهب المبرد في فيطايف
في المعنى قوله اي النصب بهما انما في اكثر الاستعمال قال الشيباني نحو

المستثنى المنقطع والمستثنى بخلاف مما يختار النصب فيه

قوله تقديره خلو زيد وعمرو هذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا اضمر في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلو زيد على ان الضمير راجع الى المجئ او الجائي او البعض

قوله اى وقت خلوهم اشارة الى بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيه لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا

قوله وهو ضمير راجع الى ما من الفاعل او من المفعول الى ... ثم لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخبارا عنه وفيه نظر لان عدم وقوع صحة العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجئ اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير نعم جعل زيد مضافا اليه للمجئ

قوله وهو ضمير راجع الى ما من الفاعل من المفعول اى لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة

ان يكون زيد اخبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجئ لم يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يستقيم المعنى لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم

قوله ولا يتصرف فيهما اى ولا يغير لا يكون الى غيره ... وما كان ... ولم يكن

قوله اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون مناخرا عن الا فقط في حينئذ هذا التوجيه او البيان المتعارف في هذا المقام ويجوز النصب بعد الا ولا معنى لانه يقال في محل واقع بعد الا ولو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقل الشارح في قوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه يعلق بدل البعض عن الكل وهما وبعض من العجلة فتبدل في توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التحية كيف والبدل المستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فيحمل مطلقا الشيء في حكم التعيين لا يخل المقصود

قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بنفي او على انه صفة للطام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاولى ان يحمل على هذه النسخة ايضا لما ان النسختان في المعنى لان الحق لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة خبرا على غيره هي له فيجب الانفصال واتصال المستثنى منه لا يغني احتياجا عن تقدير ... للضرورة لانا نقول تقدير ... مما تقدير الضمير العائد الى الموصوف

ونفي قوله صفة لكلام غير موجب مشكل لانه صفة ثانية لكلام قوله لم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ [illegible] المص استثناء المتأخر عن الكلام التام المتقدم المنافي له المتأخر لا العكس فعلم التقييد هنا في اخراجه عن الكلام السابق لا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال انه [illegible] حكم المستثنى المتقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكره قوله [illegible] قوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فيعلم انه على عمومه فيما اذا انتفيا فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه متقدما [illegible] الايجاب وقال لعدم اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا البدل الغلط وقد يمكن الغلط في الاستثناء لان بناءه على التروي كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المثال من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشائع في ذكره فكذلك يعتنى به في التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخريين احدهما ان لا يكون المستثنى منه متراخيا مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا امس وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيد في جواب قام القوم الا زيدا فانه في هذين الصورتين لا يجوز البدل فيختار النصب فعند هذا ينبغي ان المصنف سوف اقتصر على اعراب المستثنى وفائدة هذا التقسيم قوله واعراب البدل بالاصالة لم ما يقال التبعية قوله

قوله ويعرب على حسب العوامل اي اعلى قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل النصب والرفع والجر والاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل الاستثناء [illegible] يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد [illegible] فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا وما يقال ان عامله الفعل بواسطة الا فقد نهى قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ محاذفة تنبيه وداخل الضمير الجر ورد ذلك ان يستغنى عن هذا الاعتذار بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بمال متعلقه فيكون المثال المفرغ عامله او ان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو اي فالحال ان المستثنى جعل الى او للحال ولك ان تجعلها للعطف فتجعلها عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير المذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وفي غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فيصح عدم الذكور في الموجب فيصح الاستثناء قوله الا ان يستقيم المعنى به بل تحقق واما على التوجيه الاخر فلا يستثنى منه نحو الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل

في الوجه الى قياسه الا وقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يرجع
ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك لان قوله ليفيد استثناء مما هو قبله من جاعل
الكلام صادقا اذا بالاستثناء يتم الكلام وبدونه لا يكون الكلام صادقا فالجار
المنفي على ما تعلقه قوله مثل ما ضربني الا زيد لاحتمل ان يكون فاعلا بعيد قوله
نحو قولك كل حيوان مثال لما امتنع فيه الكلام على سبيل العموم لا لمكث فيه قوله
الا ان يستقيم المعنى فيه قيل لكن لنحوه عن استقامة المعنى انما وضيقه بين ان
الكلام فيات التي كيبه فهذا التحوه من قبيل وضع الشيء في غير محله ثم قال
بحيث هذا ان الكثير اعلى حسب العوامل في غير كلام غير موجب كثير جدا فان المحجز انه قليل
لقلة استقامة المعنى فيه اذا عراب المستثنى كذلك والمنع عن كثرة الاستعمال
وقلته وضيقه على العدد قوله لان معنى ما زال ثبت الاثبات يفيد الدوام كما يظهر من
كتب اللغة على المثال في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال
المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات في افادة بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء
ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي
لان الشيء في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال
وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي يجب تعقله لانه
يقتضي نفي النفي الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم
لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات

لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما الدوام المطلق بل في الماضي
من قبله قوله ان يحمل ذلك على ان الله تعالى ينفي صفة العلم فان مبالغة في قوله ليقال لا علم
فيه جميع الصفات المقابلة الا العلم اخف بالاتفاق من قاعدة متقابلان قوله
واذا تعذر البدل للخفي اذ هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل
بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تخبئتها يتوقف
على معرفة المعرب على حسب العوامل فبسبب ذلك التنبيه قوله ومن ثم جاء ليس
زيد الا قائما وامتنع [illegible] زيدا الا قائما ومما يجب التنبيه عليه انه اذا تعذر البدل
على المحل القريب يحمل على المحل البعيد نحو لا خمسة عشر الا درهما الا درهم فان خمسة
عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله
فعلى الموضع يحمل اي يحمل البدل على الموضع اعتبارا فيه الاختيار في الحمل
على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما
يكون ضعيفا لابهام البدل على اللفظ نحو ما جاءني احد الا زيدا وما زيد شيئا
الا شيئا لا يعبأ به في ما جاءني من احد الا زيد وقد يقتضي هوى الابهام في امتناع
النصب لهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل هنا على اللفظ ابهام
الكفر فيه وبين فضل التصريح بالتوحيد ثانيا قوله قيل انما وصفه به
قال لئلا تلزم استثناء الشيء عن نفسه لا تدفع قوله ولا يخفى [illegible] ما قيل
لم يوصف لصح ايضا حمل التنوين على الحقيقي قوله لان من الاستغراقية لا تزاد

اتفاقا بعد الاثبات فيدمن ليكون المثال اتفاقا اذ من تردد في الاثبات
عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا والامتناع زيادة من الاستغراقية
بعد الايجاب اخر فهذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا تزاد على الامام الشخص والا
ظهر ان المص جعل البدل لا مبنيا على مذهب بني يونس ولذا لم يقيدها بكلمة من **قوله**
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل اسم من
لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء
قوله وما لا لا تقدر ان لا مقتضية اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم
الانسحاب وسراية حكم المتبوع على تابعه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع
فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدر على احدهما نثبت واشار الى ان العبارة
اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قوله المص عاملتين بل بعضهم
جواز التقدير غير عاملتين **قوله** نعم ومن نواسخ الابتداء اذا دخل على المبتدأ و
والخبر ... انما لكن ينبغي تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لصفته لا اي
اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بل ضرورة نحو ان
زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما قيل
وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبنية الا ... المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف
جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونهما

حرف جر وهو مذهب سيبويه وقوة حرفيته حاشا بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول
ما المصدرية عليها الا على قبيل الشذوذ وكثرة النصب لمستثنى كما في قوله في الاكثر
خلافا لما نقل عن سيبويه ان النصب بحاشا ... واما ... بعد في قوله وبعد حاشا للنص
باختصاص قوله في الاكثر **قوله** ... بزاء المستثنى فلما ... انسب ليشمل
سواء **قوله** اي برا الله نفعها فاعله ... ضمير الله ضمير ... عن غير سبق ذكر لتقيته
ولا يخفى ان حاشا منفعل بالفعل المذكور اقتضاه الحرف على وجه البناء من غير
ملاحظة ... برا الله اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برا الحي زيدا
عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئ الله اياه **قوله** انتقل
اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه وهذا اجاز العطف على محله فيقال
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان ... احسن ان يقول والاعراب اعراب المستثنى بالا وفيه
نظر لان اعرابه بعينه ليس اعراب المستثنى بالا الا انه كاعراب المستثنى
بالا فاعرف **قوله** فيدخل نحو ما جاءني رجلان الا زيدا قال الشيخ الرضي لا يجوز
هنا ولا استثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله**
منكور اي منكر لا معرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام
ولا وجه لتخصيصه لان احترازه به احتراز عن كل معرف ... كان نحو جاني
اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة ... اسم نحو جاءني هي لا

الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او ما انه يجب جعله
تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غيرها لا يصح وصف المعرفة فكل الا المحمول
عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال الافراد لا الجمع فحينئذ يكون مثل لا
محصورا معنا قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه
الفاعلة اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت
المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور فاعلة بل اعتبر حكما اكثريا الا ان يقال
مراده انه لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتمام وتنزل منزلة غالبا او نسي
في عدمه فان قلت [illegible] المصنف الحق الا صفة في جمع
محصور حيث قال وضعف في غيره قلت [illegible] فيه قوله وفرق
بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعدد في المحصور جعل استعمالها ضعيف
فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور التعدد الا استثناء منه او [illegible]
ولما ذكر لكان قوله وضعف في غيره [illegible] الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر
الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة يقينا فان قلت
ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل
تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها يقينا قلت
نفي الدخول يقينا اقوى الدخول بالشك فان ما ذكره ويرد فيه نظر لان عدم

الدخول

الدخول يقينا يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل النفي على
ما يقابل الشك بعيد فان قلت الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فلم لا يحمل
على البدل قلت رده المصنف بانه لا يكون الا في غير الموجب ليجب نفي الذي هو مقتضى
المستفاد من كلمة لو كان الصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو
فلما وابى منصر فانه وافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه انه يقتضي البدل عندهم في كلمة التوحيد فلا يجوز الاستثناء
قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير واحد فعلى هذا معنى
لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما غير الله باعتبار كون الجمع غير الله
ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك
الشيء فقولك رجال غير زيد معناه ان كل رجل منها غير زيد لان الجمع من حيث الجميع
غير وكيف لا ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الى احد فالاوجه ان وصف
الالهة بمغايرته معناه انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان
وجود الالهة يستلزم تميز كل منها عما يكون شيء منها الله وبهذا اظهر انه
يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله مستثنى
عنها في هذا البيت فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة
الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهو فرقدان وجاء في الشعر مثنى [illegible] كذا في
القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت

غير ذات اخرانه الاولى في قوله الغرقدين شذوذ ان احرات احدهما وقوعه صفة
كل دون ما اضيفا اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر
كان المصنف اراد التنبيه على ان البيت جمام تجاوز فيه عن استعمال الشذوذ
لئلا تكون الصفة فيه شذا وكان الشاعر قصد الظرفية في جعل
لفظ الغرقدين مثنى اذ عاية للمشاكلة بينه وبين معناه فانه مثنى
عن الافتراق فلا يحتمل ان يكون الا شرطا اى الا ان يكون الفرقدان اى
لا يوجدان فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا
شذوذ في البيت اصلا فهذا ما عرفته من الله فضلا **قوله** وعند الكوفيين
ان بعضا ان في نصبهما على الظرفية خلاف فمعنى في النصب على الظرفية ان اعرابهما
النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية على دلالة الظرفية في بعض الاوقات
ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قوله النصب على الظرفية تسامح والمراد
الظرفية ليس بضرورية بل يصح ان يكون على ظاهره فالمعنى ان نصبه
بناء على الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه
بناء على موصوفه هو الظرف قال الرضي ما تعديه ان سوى في الاصل
مكانا سوى قال الله مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير
لمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل

بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل ورد الى الاستثناء وعرفته من هذا التحقيق
انه ظرف في الاصل الا انه في الاستثناء **قوله** وستعرف احوالها ولسنا نبينها المصنف
وذلك ان تجعل ضمير تعرفها الى كان واخواتها لان كان التي تثبت لها الخبر تعرف بعد **قوله**
والمراد بتعديته المسند للمفعول فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف للشيء
بنفسه قال والاولى ان يقال بتعدية المسند للمفعول ان يكون اسنادا الى انفع
بعده مفعوله وبعد فيه نظر بان يكون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
يعلم بان يكون الا اسنادا قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها
قوله واحد خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق بمعنى المراد
تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المبتدأ كر بعد
ذكر احكام الشيئين وتشريك الاخر معه فلا يرد انه لا يشترك خبر المبتدأ في امتناع
كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون
ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة و قوله ان لا يقع خبر يكون
واخواته مستقبلا لان هذا الحكم مستثنى ابن مالك خالفا في ذلك فجوز
ان يكون المضارع بعده وكذا الا يراد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ما زال
ومرادفاتها لانها لا يصلح لا تنتقل لما يستمر غالبا وما زال افواتها للاستمرار
والصالح له هو الجامد الصفة والمضارع واخواتها ما دام فلان ما المصدرية لا
للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا وليس فلانه للنفي مطلقا

كما هو الحق مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق على الجامد والصفة والمصدر
قوله ويتقدم على اسمها لما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتدا
لا يختص ذلك بل يتقدم بكونه مختصة به ايضا تكلف الشارح لتوجيهه بقوله
حيثية او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص
ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم
خبر المبتدا استثنى عن كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم
من احكام الخبر اما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس
من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يعلم وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما
بعده وكذلك اذا انتفى الاعراب اه قوله وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان لكن الخفي
ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان في السابق خبر كان واخواتها بعيد كما
وقد سبق ضماير رجوع كل منها الى خبر كان واخواتها وكذا ان يجعل
الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد اذ لم
تكن قوله وفي مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد اذ لم
يشبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون المحذوف نفس الحرف ان خيرا يكن فخير فانه يجب حذفه ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين والتفسير الاول

مستفيض

يستفيض والثاني قائمين قوله ويكون مثليا اي مثل هذه الصورة جعل
ضمير مثليا الى هذه الصورة والظاهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في
مثليا ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المذكور الى الجملة المذكورة لانه لم يرد
بمثليا ثانيا ما اراده اولا بل هو اخص منه وهو ما اشار اليه تفسير الشارح فاحفظ
هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثليا قوله وهو يجي بعد ان الاسم فاء ثم فاء بعدها ثم
نعل هذه منقوض بقوله الناس مجزيون ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل
ويمكن ان يدفع بان المراد جواز وجوه اي يجوز في مثلها اربعة التراكيب للبليغة
وهو مصنوع لا يعتد كيف والحق بان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير
اسم كان والمعنى المتبادر ان كنت راكبا فانت راكب وقيل في دفعه ان المراد
انه يجي ان الاسم وفاء بعد الاسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه
اي الوجوه المشترك في جميع هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض بوجه خامس
وهو جر بعد ان مع ما بعد فاء ايضا وذلك اذا صح رجوع ضمير كان
المقدرة الى المقصود بتعلقه بحرف الجر المذكور بما قبله كما سيف
سيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل ان لا صالح
الا لا ان لا يكون المراد بصالح فالمراد بصالح هذا ويرتقي عددا
الوجوه بمشاهدة الى عدة الكثيرة اعتماد على فطانتك في استخراج
ضروبها قوله اي كان خبره مجرا اي خبر ينبغي ان يجعل بحرف حرف الى المظروف

ضمير

لا الى المطرق اي مجراه ذلك خبر فانه في برما قال الشيخ الرضي انه ليس
مراد المتكلم انه ان كان في علمه خبر بل ان كان عمله خبرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم
فيما يقصده ولم يجعل غرضه ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل
الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان خبره خبرا الخ فقد كان لانه لا بد للماضي من
قد في الماضي وقيل اذا حذفا تعلق الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط
المذكورة في غير هذا و انه ليس مراد المصنف قوله ويجوز في
مثليها اربعة اوجه بيانا اضما لان التركيب فيها تكلفي يعارض قلنا
كان قبله بدان الاحتمال في خروجها عن البحث وكلما يعرف بما كما شاع في نظر
الناظرين قوله ان لا ان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت
منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة
وليس هذا الخلاف في مجرد تجويز التركيب بل الخلاف في معناه لانه
ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا لسببا
ولو كان بمعنى ما ذكره المصنف متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي
بما هو الحق استعمال فقال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا
من الصواب المساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق
واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت فيما بعد فلا يمكن تقدير فعل

قبله

قبله اي تتعلق والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة
المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان تركيب
فيما بينهم استقبالي وقوله ويزيد لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها
يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من
مواضع زيادة ما الا مضافة ويعلم من قولهم هذا ان الزائد ما لم يتعلق
به غرض في الكلام وفعله عوضا عن كلمة كان وعوضا الحذف فيما عرض لم يتبع
زيادة قوله واقتصر المصنف على الفتح اكثر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا
المقام حيث قال ان حذفت شرط اما متى كان وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورته
فلذا قيل اما انت منطلقا بالفتح سوى ان الاصل ان كنت لانه ان ثبت
اما انت منطلقا انطلقت بالفتح بالكسر لم نتبان منه هذا الفعل قوله هو
اسم ان واخواتها ويستقر فيها اي اخوات ان وهو الظاهر وان واخواتها فان ان
فلا يكون من حروف الايجاد ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فتنزل بيانها
في قسم الحرف قوله المتصل يريد المتصل لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف
جامعا ومانعا قوله اي لنفي الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة
الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بنفسها وحكمه
الى تقدير اشار اليه بيان معنى صفة الجنس من انه ليس المعنى نفي
وجود الصفة بل النفي حكمه وهو يشير به لا يخفى وبك ان تنفي صفة الجنس

على ظاهرها ان المقصود في لا غلام رجلا ظريف نفي جنس ظرافة الرجل

فكانت قلت لا ظرافة رجل فتدبر **قوله** لكن الكثير منه في المعود

به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر في الحقيقة نحو فرح الفعال

كثيرة جدا وان الاولى ان يقال لكان المنصوب منه الاسم المخصوص يكم فيما بينهم وكان

المنصوب باسم بالبيان فدعى ذلك التبيان من هذا الكلام وتعريف بمفهوم بجلا

سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص بكم **قوله** ولا يبعد ان يقال

بر يف لما يتقدمنا ان المنصوب بانها اقل **قوله** يخرج به مثل ابو في غلام

رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى التعدية والدخول ولا يصح ان يخرج

بقوله يليه الا انه لما نفارق في كلامه تكرار الدخول والتعدية بعد

المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج

فالذي ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليه

وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كان **قوله** او مشابه هذا مما اختلف

فيه اللغاة في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا

عاصم اليوم من امر الله ووجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف

الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول حتى في نفعل لو

علينا بالكلام الى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان

المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ متصدرا على الكلام

قوله بل على الشرح المشهورة من تتمة المثال هذا بعيد جدا اذ لو يقال لا غلام

رجل الا ان قال الاولى انه قصد في المثال حذف خبرها وذكره على طبق ما سبق انه

يحذفه كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين لانه

لما ينتصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعبيره ما ينتصب به غير مستحسن وقيل

بلا تنوين لانه ليس بتنوين التمكن المنافي للبناء وفي جمع المؤنث يبنى على الفتح

قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقبل المثنى والجمع منصوبا لانهما في معنى المعطوف

عليه فيضارعان المضاف بالاسب ان يكون الاعتذار لمحلى للمعرب بالحروف

الذي يبنى عليه لانه في ضرب بوضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا

بالياء فتدبر **قوله** لا الاضافة ترجح جانب كلمة اي الاضافة الى المفرد

قوله والتكرير وكذا اوجب التكرير في النكرة المتصلة اذ الغيت عملها

لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصبت لكم او بنائه وقد انتفيا فلا بد من

التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه

معنى انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد هو المسند كما عرفت

من معناه **قوله** هذا جواب ادخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف

بانه غير جامع **قوله** بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل

واطلاق الفيصل كن فقيل رجل عدل **قوله** ايراد حسن بحذف اللام يقال

حذف اللام من العلم لقيام مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر بها مسماه

واجيب لا ان تنوين ... فيما اذا ادل وقع في كلامه من الكنكبر فلذ اجعل
اللام مفتوحا له قوله اي فيما كرر فيه لا ان لا يخفى يصدق على مثال لا رجل
في الدار ولا امرأة فان هاهنا مما لا يجوز فيه النصب فيجب ان يقال فيما كرر
فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الخبر واحدا او كان عقيب كل منهما
ومثل لا ان نقول في المثال المذكور يجب نصب لنا على ان يكون لا الثانية
مزيدة وكون العاطف لعطف الكل على الكل في الخبر على نحو قوله فانه يجب
الن... فتركها انا تفصيل الوجوه تستفيد قوله على ان يكون لا التي كل
منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة حيث تقر الجنابة مع الزيادة
نظر الى لفظها قوله عطف مفرد وجه المخالفة ان لم يقل وخبرهما محذوف فان
لان المحذوف خبر واحد منهما لا انهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيد
وعمرا قائما هكذا افيد نحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحد انما لا
شيء من الاخرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم
يقل موجودان ثم اعترض عليه بان الظاهر موجودان انطلق
على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود
فبينهما تناقض فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله قوله حملا على لفظه
لمشابهة حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان الكل لا محل قريب

مطلب تنبيه من ان لا النافية للجنس ضمنت معنى الحرف الخافضة المخصوص من وجه بل ازادها وعملت بحكم عمل ان لانها لم ... وان الحكم دخل عليها وان ما بعدها مفعول به ... للحرف لا مضافة وبعضهم يرى ان حرفا وينصبها ان كانت بحق ... كان في نحو زيد كان فاصل زائدة وان كانت مفيدة معنى ... والانقطاع نعم ... لا يريدون بالزائدة المعترضة بين الشيئين ... لفظا ... لفظ وان لم يصح اصل المعنى بدونها كما في مسألة لا في نحو غضبت من لا شيء وكذلك لا اذا كانت مفيدة كما في مسألة ... مغني اللبيب

هو النصب وبعيدها هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا ان ثالثة جوز الشيخ
الرضي في كون لا لنفي الجنس فيكون مفعولا عند العمل يجوز الغاؤها بشرط
التكرير ولا يجب الالغاء في كليهما اي يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال
قوله وضعيف وضعف رفع الاول بان يحق ... لا الغاء عمل لا اوله في
ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس
هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر الضعيف عملها بالاستعمال وانما قدح
وضعف وجه المضعف الاول ولم يقل ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر
ان المقصود ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف في وجه
الضعف انتفاء الضعف في الاستعمال فانا مدار على كثرة الاستعمال
وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا لبيان ان الهمزة
لا تغير عملها لان لا التي لنفيها في المال مع العرض والتمني فلانه لا شك
المعنى في الماء ماء اشربه على نفي الماء وفي الاثر لعمدنا على نفي النزوه
وقيل مراده اذا ابطل النفي في كلمة لا ابطل عملها وفيه
انه ينبغي ان تعرض له في المشبهة بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المعا
سبه اولا ان ... ليس في العرض فانه في حيث
دخوله حج على الفعل وفلانا النسهيل
الا حيث ... كونها للتمني وفلانا سيبويه في جواز حمل التابع

على المحل في صورة التمنى نقيا عن الخبر فيصير انسا مفعولا بمعنى الا غلام الا انى
القدوم او لانه لما كان يغير معنا بدخول الخبر فيقال كنت بلا مال اصار مظنة
توهم التغير بدخول الهمزة ايضا فقد يجئ بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها
كما سمع لا النافية نظرا الى انها لنا قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه تنبيه
الى الرجح على ان مقصود انحصار معنى في الثلاثة ومتى كونهما للمعانى الاخر
التى يجئ بها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لكان الامثلة فيما دون ما عداها
فانه الاحتمالات قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيد كلام في وجوب
الانتصاب بحث فيحتمل نظرا ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ف
الا ان ينطلق ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شرط
نطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الخ يدل على محصلة بنت
المحصلة المراة التى تحصل تراب المعدن والتقدير تفعل كذا قوله
ونعت الاسم لا المبنى يعنى المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اسم
لا وخرج عنه لا ماء وباردا فانه باردا البيت نعت اسم
لا المبنى فانه لما بعد اسم لا فقط والمبنى في قوله ونعت المبنى
اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة تما
لا جهة البدل اصلا قوله مفردا ما لها ضمير مبنيا اى بالتنكير لا وجه

يدعو الى حمل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا وهو الاظهر وقولك
مبنى اذا مفرد يليه ولا كان يحمل مفردا حال من ضمير في اولى ويليه حال من
ضمير مفردا فيكون حالا من كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع فقوله
اى في محله الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيحل لدعى قوله ولم يحمله في حكم
المنفصل المنظ اه بل لا حاجة الى جعله منطبقة الفصل بل يكفى في منع البناء الفصل
بالعاطف فكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا مرفاي قوله اذا كان المعطوف
لا يكون تكريرا لا اذ في الكلام الذى قيد بين والصواب ما ذكر في المتن مطلقا اذ الكلام في
في العطف على اسم لا واذا كان معرفة ينبغى العطف على الابتداء ولا يتصور العطف
على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله
فحكم لا ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا خراج لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام
قوله فلهما حكم تولى المناكى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء
في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف خورب ان الاسماء الستة الا اذا
فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المصنف واما عند الرضى فلا يتجاوز من الاسماء الستة
الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من
الاسماء الستة الاخ والاب قوله يجوز ان الاصل في مثل هذا التركيب طوى

ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت ثم وهو
انك قلت اسم النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي له خارج افرادهما وتنكيرهما معربا ن
لانه يحصل اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا
لهذين التركيبين من غير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا في ما يضاف لان فرقة
بين التوجيهين في المآل وانما الفرقة في حل التركيب لص بارجاع الضمير مشاركة
تادة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير كه مشاركة تادة الى مثل هذين
التركيبين وبارجاع ضمير كه الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي
اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة فهو الاختصاص قوله في اصل معناه اشارة
لكن ان التعريف في الاضافة زائد على اصل معناه وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاص
تفاوتا بما يستفاد من كلام يفهم المص بل زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الا
ختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل لانه مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين
الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمون
كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحا ... وجه تقييد المعنى بالاصل ان المشاركة
في خصوص الاضافة لان اختصاص تعييني والاختصاص المستفاد من هذا التركيب
غيري وهنا ظهر لك ان لا يخفى على من فهمه اظهر قوله ولم يجز تركيب لا بابهما فيه
ان عدم جواز تركيب لا ابا فيهما لانه خارج عن قاعدة النصب لان انه ليس فيه

مايشبه

ما يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضاربا فالتركيب اليوم مع
مشابهته للمضاف عن لا ضرب الكلام في اصل المعنى لان الاضافة في مثاله بمعنى
في قوله لفساد المعنى فان المص ولانه لو كان مضافا الرفع والتركيب وكانه لم يذكر
في المثنى لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن
ان يعتذر عنا وجود الالف وعدم النون بالاضافة يمكن ان يعتذر عنا عدم الرفع
والتركيب بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد لكنه فلم يرفع ولم يركب
فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف بان الخليل اعلى كعبا منه فقال احتمال
عراب القائل لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم
مثله قوله وان المقصود بيان الخلاف لا نفي المعنى الذي لا يخفى بعده
عن العبارة كما لا يحذف الخبر الجمع وهو دالاهم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله
مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر فقوله واي خبرها ولا حمل الضمير راجعا الى
الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولو ان يجعله راجعا الى عاملية ما
ولا فيستغنى عن النكتة ... ان يجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية
على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية ايضا لا ... والخبرية مثل ان ما نعم ما جعله
نكتة للاقتصار بغير ان يجعل التركيب بين الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما
ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا الظاهر ان انهما عند البصريين ايضا
لتاكيد النفي وليست ان النافية بل الزائدة مع لا فيها المصدرية ايضا في النفي

ان زيادة ما عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد نفي والا فالنفي على النفي
اثبات قوله انتقض النفي بالا نحو ليس زيد الا قائما بقوله وما الدهر الا منجنونا با
هله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل منافيا لما انشد الاثير بجعل معذبا
مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دورانا منجنونا قوله او ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا ضاربا عمرو بخلاف ما اذا كانت ظرفا نحو قوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان عامل ضعيف او لكراهة ابن زاد النافية
في ضعف العامل قوله تحكم المعطوف الرفع لا غير منع النصب والجر لان خبر ما
لا يكون الا بالباء المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لتؤكد باعتبار
الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد
لا الجملة كما ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني فجعل ما زيد قائما بل قاعد واما الرفع فا
لعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل
التوهم ببطلان عمل ما لاجل الموجب من بطلانه بعده قوله لاشتماله جعل
الاشتمال بمعنى كون الجر مشتملا عليه عند سماعه فاحتاج لادخال الحروف الاواخر الى التعسف
ما ذكر بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا به مذكورا لاجله كان مغني
فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل كالجميع
من الحرف الاخر وجزء اخر لاشتماله على الجزء كاشتمال الاسم قوله يعني بالجر اراد
بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري بوضحه قوله سواء بالكسرة ا
سارح

فلا يتوهم

لا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة او التضمن والياء ايضا
نحو غلام زيد اخي القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجمع قوله
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا مبنيا لم يحتج الى
قيد لكن احتيج الى الضمير اليه للشئ الغير المذكور هنا ليس قوله المشتمل
من وضع المظهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر
لمزيد التوضيح المقصود في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا
بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وهما شبه به اشار بقوله وان مختصا بما
عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه بان يراد بما نسب اليه شئ اعم بما
نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم وبما هو شبيه به مبني على
ان يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة اي الاسماء حقيقة
او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان
المراد بالشبه لعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان
اسمية ما اشتمل على علم المضاف اليه اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه
بما عرف به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وكانه اختار لبعض قولهم والجر
علم المضاف اليه بتقدير الامكان بذلك قوله فالتقدير اي الخصوص وذلك مذهب
وهو تقدير الحرف للجر مرادا والا فالتقدير غير منحصر بهذا الشرط خصوصا

يوم الجمعة وفي جنب تاديبا والاولى ان يقول الارادة شرطها انه قوله اي مثلي

يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا

عن تنوينه والاولى ان يقول مما يقتضي معنى الانسلاخ قوله تنوينه او ما

يقوم مقامه هذا في الاكثر [illegible] بحجة العجيحه لان الخفة في الاضافة

فيه بحذف المتعلق المضاف ولا ينتقض بكم رجلا حواج بيت الله لان المراد

بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه

تنوينا ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام الى زيد ليس بحيث لو كان فيه

تنوينا لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان تنوينا لسقط لاجل اللام قوله التعريف و

التخصيص والتخفيف كلمة او هنا لمنع الخلو او التخفيف لازم في الظرف قوله

ثم المتبادر منها هو التعريف اي فان المتبادر لانه يمكن تاديل التعريف بان الباء ذي واسطة

الحرف الجر لفظا او تقديرا اعم من الحقيقة او حكما قوله لانها تقبل معنى

في المضاف اليه بيان وجهه ان نسبة المعنوية الى مقام الاضافة تامة افادت معنى

المضاف فيه عليه ان اللفظية ايضا افادة معنى المضاف اليه هو الخفة فالاولى

ان يقال نسبة المعنوية الى المعنى لاجل اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تخصيصا

تعينا او تخصيصا المعنى المضاف والثانية ولا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب

الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله على منها ان يكون قد جعل منها

لبقية

لبقية الجنس والمشهود والمشهور العام في مثله تقديره ذو اكما تقديبا لملاءمة اجل معنى

كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل والمنسوب قوله في جنب المضاف الصادق عليه وعلى غيره

ان يكون المضاف ايضا انه لا حاجة الى هذه الشرط لانه ان صدق المضاف اليه اليه على

وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة اخص مطلقا قوله

والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام قوله واما ساوى كليث واسد ان يريد اتحاد

المساواة التي هي قسم من اقسام النسب لما ذكر لا يصح التمثيل بالليث والا

الاسد لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح

استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على التباين

فيلزم تطفات كثيرة قوله وان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه

ينافي ان يفيد عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا
المضاف اليه

قوله في جنس المضاف ويوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا

في ذلك بحال ولعله لضاف المضاف اصلا للمضاف وبسطه اي به رجل مطلقا لانه لا يصح

جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ما نهي رجل بل يجب هي نحو الا ان يقال

المراد بجعل الجنس التفسير للوحدة الجنسية اي ما نه هي هذا الجنس قوله

فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب بجنب لمعنى ان يكون

هذه الاضافة بيانية واظهارها فيها حارس عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها

لامية ولا يظهر مادة عاصم اليه وكذا الاجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة

بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه متناول

للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا كلام ظا
هر اوقع او لا منه وقع فيه التدبر وتحير كثيرون لشبههم دقة التقليد عن التكلف
والتحقيق ما فاده ايه التمسك بمجد التوقيف ء هو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة
الفاعل فيسند اليه فالاضافة لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد
فلا يكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فقوله
ضرب في اليوم والظاهر ان في اليوم بيان لها اصله ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة لضرب بتقديره واقع قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة فان المقصود تقييد تعريفا مع المعرفة ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة
هي احد طرفيها الا انه خص المتقيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله
وشرطها تجرد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك لان المعتد باللام في اصل
الوضع المعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك
ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله
او فيهم منه وتفصيله امتنع على الليم من الاول فان المراد من الليم نفسه والمعين ومن
المعين وهو ما اطلق عليه الليم من المفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من
القرينة ووصف الليم بما يوصف به النكرة لانه مناط الفائدة وهو المسمى بجعلها غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين
وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاخبار في تحقيق كلام النحاة قوله والبلاء عند اصطلاح النحو والعادة
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل نحو وشبه وغيره لكونه اجنبي

عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير ان ثانه الى معين وبين غلام
وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في جريان
وصف الاول دون الاخير فقوله بان جعل واحدا من جملة من يسمى بذلك اي من
يجعله مدلوله واحدا من جملتي من يسمى به بان يراد بهذا الكلام مفهوم يصدق على
جملة يكون مدلول العلم واحد منها والمسمى بهذا الاسم وقد يختص في بعض الاعلام
بمخصوص خاص لاشتهاره بتسمية مخصوص فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير
كلمة لان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكر
فانه قد يكون بارادة اشتهر وصافه فيه انه نوع من تنكير العلم تضيف للطريق الواضح ولا يذهب
عليك انه مايستفاد من قوله ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد
من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موضوعا
لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين ولا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده جعله
في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل يجعلنا او المد
اد المراد بالتجريد بحث والاظهر ان المراد بالتجريد ابداء بلا تعريف قوله
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة الكان طالبا لادنا وهو التخصيص
استعمل التخصيص في المعرفة وهذا خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة
توضيحا قوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل

وبه نستعين

فينبغي استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فينبغي الاضافة
قوله وبين جعلها علما في النجم والثريا ورد عليه ان المجموع علما
هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه وارد
اذ نعني المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما
لتحصيل شيء تحصيل الحاصل فانه في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة
نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما
نلبس فيه تضييع العمل جعلها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب الشارح
فيتجه عليه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع لعمل اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموخذة واحداث التعريف بطريق فقال واما استعمال
في الكلمة مع
الفصحاء فلما اثبت من الفصحاء ان اللام اي البلد والاخص الاوضح فلانه ما ثبت
من الفصحاء قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى
سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى الجهل
من المتحير الذي هو في عمى حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي من الاحجار الثلث
التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي خالية فيه ان الاثافي تميز الثلث
فكيف يصح تعريفه والتميز واجب التنكير لان الثلث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمال الثلث الاثافي اراد التنبيه

[illegible] بدعوى التسليم يرجع يكون الازمان و
اشهد بان يقال يرجع زيد نفسه ورجع
[illegible] عمرا اي صيره راجعا ويكشف العمى
ان يبين [illegible] الاكتئاب والاشتباه و
والبلاقع جمع البلقعة وهي الارض
الخالية والاستفهام للانكار ويرجع
ويكشف تنازعا في ثلث الاثافي وهي
في الحقيقة اذ انه للعاشق في منزل
المعشوق ولم يبق هناك احد
من الانسان وبقي الاثافي والمو
ضع الخالية فقال للبناء اسف وهل
يرجع البيت اي لا يجد التسليم ثلث
الاثافي والديار الخالية ولا يزيل
اشتباهه وعدمه بان المعشوق
وقومه اين ذهبوا اه

150

على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز فقوله مصانع
البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصانع وكذا العصر مفعول فيه
لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصانع البلد وكريم
العصر فيما يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار تحمله ربانت فليكن الثاني بمعنى الماضي
والاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المفعول الى نفعها ذاتية على اعتبار
النظم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضافة فلفظية وان قصد تقايد
حرفي من حروف معنوية في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط الزمان للعمل
في المفعول به وغيره لم يذكر شانهما وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة
اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي [illegible] زيد ضارب
بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو فقوله
لا تعريفا لا تخفيفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز ان يفيد تخفيفا في اللفظ
لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز ان لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
فاولى ان يقال اي يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا فقوله
في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة ذكر قوله في اللفظ وفيه بحث لان احدهما

ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى
الخفة الحاصلة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه تعريفا ولا
تخصيصا ثم ابقى ان ذكره في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان
بعيدا هو فلعل الاقرب ان يقال الوقاية لا تفيد الا تخفيفا المتبادر الذهن الى التخفيف
في المضاف على قياس فائدة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بعدم ذي اللفظ
ا في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه لتعميم قوله كان ا
اصله القائم غلامه ولا يخفى عليك ان الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز
القائم غلامه وانه لا تخفيفا في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف
ساكن لاجل حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير قوله
واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة الى موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب [illegible]
المنصوب فلا يعوز الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية في الصا
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظ فرع المعنوية [illegible] فلهذا
التزم الاضمار في الصفة بدل من فوقها الثلاثية [illegible] مرفوع ويتفرع على
هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل الرفع قوله والمراد المشار
اليه بهذا قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق بلا حق

ولا يثبت

ولا يثبت المجموع هنا بما ذكرناه ثانيا اذ لا يثبت عدم افادة المعنى التخصيص ويمكن
ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة المعنى التخصيص لان معنى
واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما التفاوت الايجاب بتفاوت المضاف
اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يفيد الا ذلك دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومناجمة انها
تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترقا
الضاربا زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في
الامتناع ولو لم تفد لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا قيل لان فائدة التخفيف مذكورة صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف وال
والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقدم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان النفي مقدم على الاثبات فالنفي الذي في الاسناد لا [illegible] فيما
[illegible] المصنف قوله واما الماوقع في شعر الاعشى اسم المخبنة عند [illegible] الشاعر الحمس
عشر قبائل وتفصيلها في القاموس قوله ومنعه الا [illegible] ان يكون من التضعيف
بعض طغفة الفصحاء فلم موقفه ابليسدله بوحدانيته مضادة قوله
لما عرف من امتناع مثال الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد منفرد بحيث يعني
ان يراد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن بقول الاعشى [illegible] شوب

لمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعف الاول لوضوح كان بعده

عن العبادة لا يخفى وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها احتمال اخر من كونه

مما نحن [illegible] الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ولذا انضاف فاعرفه بتامل

شرح قوله فانه يحتمل الحمل على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل

الموثوق به الجر ولو لاه يحتمل [illegible] الهجان النصب على المفعولية فاحتيج الى

دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله ويستوي فيه الجمع والواو قيل اي هو مشترك

بينهما كالفلك قوله ومنا قيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف البيت وهو

قوله وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بجلاف

هذا العبد قوله واما الا انه فاسد عطف على قوله اما لانه عند شرح قوله فلانا

للفراء قوله لانتفاء التخفيف لنا والتقوية باللام لا يكفي في اثبات التخفيف

بل لا بد من ضميمة انتفاء يحذف من المضاف اليه كما في الحسن الوجه قوله

حملا على الوجه المختار في الحسن لوجه اتفاقا على الوجه المختار ثلث وفي التمهيد

والوجه المختار فيه [illegible] انه لو قيل بالرفع [illegible] او لو نصب فان كان

مع النصب [illegible] بضا لانه مع الجر لكان [illegible] على نطق التشبيه بالمفعول في الضعف

في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة المصدر [illegible]

الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن لوجه وجها باحد هنا على

مناسب

اسب لا وهو منهي فلذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي بعض

الرضي ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري قوله

فيما قال انه مضاف اي في قوله من قال جعله بتقدير المضاف لا بالجوار هو فوقا

فيكون ناظرا في الاقوال الثلثة والاظهر انه اشارة الى فائدة قوله وفيما قال

[illegible] اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو

منع كونه مضافا قوله المحمولية على ضاربك فانه يحذف قال على المفعول

المفعول اه كانه غفل عن قوله حملا على المختار [illegible] ناظرا لما ويلي الى هنا

فحقق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ومن [illegible] هنا ان يكون من

مفعول له لفاله اي انما جاز [illegible] من قال كذا حمل قوله [illegible] من [illegible] حذف

تنوينهما متعلق بقوله ثم حملا بقوله مضافا بظهر بالتامل [illegible] الصادق قوله

ولم يجعلوا الضارب زيد كالشبيه بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذا

الاشتباه عدم التامل لو رد للاشتباه فكيف يثبت مثله [illegible] المضا

[illegible] فان اضافة ضاربك حصل التخفيف في المضاف والمضاف اليه و[illegible] ضاربك وان لم

يشارك في تخفيف المضاف لكن يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب

وينقدح [illegible] هذا انه يمكن الضاربك على الوجه المختار في الحسن لوجه لشارك [illegible]

تخفيف المضاف اليه بالاضافة [illegible] بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه

الى الحمل [illegible] لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق [illegible]

بالحذف قوله فيه بحث لان الكلام في هيئة الاضافة تركيب الصفة مع معمولها

بين [illegible] قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية هيئة تركيب [illegible]

مع المتنازعة قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوف والجامع قائما [illegible]

منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد هنا الوقت الجامع فيخرج الذات
المعتبرة في الجامع من حال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين الى
الاخر ومما يقتضي منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتجب من افاضل من كتب في هذا المقام
ما هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد للجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور
سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكتب بينه العام الخاص وجانب الغربي فقال
بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس فرضت فيها الصلوة فقال
وبقلة الحبة الحمقاء قال في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
بذور الصحراء وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول وتواطي الاقدام
فقال ومثله جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد بفتحتين ازكهنگي وفرسودگي فقال فان
صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون المحمول الموصوف فان الصفات لا بد لها من
موصوف مذكور ومقدر ووجه جعله من الامثلة انه قصد به ذات الجرد مع قطع
عن الوصف فلم يطلب موصوف فقال والجنس في الصحاح والقاموس الجنس
شكل لا يشمل الانسان اخص من الاشياء فقال وان يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين
متحدا افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان
يكون مدلولاهما متشخصا واحدا والاحسن الاوضح ولا يضاف احد المترادفين
والمتساويين الى الآخر ويبتغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف احد

المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى
الاعم وكانه اقتصر على ما ذكره لانه وقع في اللغة ما توهم وقوعه من ان المترادفين
وسعيد كرز فاراد دفعه فقال فيكون ان كما لا اسد واضافة اللبث اليه لغوا
ليعلم نفي ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية و
ولا في الاضافة لانه لا تحقيق لها اذ حذف المضاف اخف فقال بخلاف
اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة و
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف الدراهم
وعين الشيء فان كان الظرفية ليس فيه مماثل الدراهم والعين الشيء مماثلة
الشيء بل يختص بالاضافة فقال فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي
او غيره واليه اشار بقوله سواء أكان فقال ففيها اخفاء تنزيل الخفاء
صحة عين الناشئ ونفس الناشئ والخفاء انما جاء من جهة الشيء فانه
لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه
فان قال بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالاعين اعم بلا شبهة
فقرر بعد وتفصيل ما اريد به الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هي هي فالعين اعم من الحديقة على فرد الطبيعة والطبيعة
بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن المفرد فالعين

وأما إذا كانا للجنس

يصدق عليها دعا الطبعة سامحته هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مما
تل للمضاف اليه في العموم والخصوص فقالهم سعيد كرز فان سعيد كرز
اسمان لمسمى واحد الوارد لا يختص بهذا الحكم بل كانا متوجها على قوله
وشرط تجريدا لمضاف اوغيرا التعريف فكانه غفل المصنع اوردت ثم في
فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه منقول بجعل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا الا
اللفظ بيانا درهمه الله اريد بالتسمية الاقا المدلول وهو بعيد بل الطريق في
تنكير العلم ان يراد به المسمى لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمى سعيد وهو
المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله وبا اللفظ وباول السعيد
بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ
فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لانا قصدنا بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح بجعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا الا انه يجب
يجب ان يكون الموضح اوضح ادا الموضح يكفى ان يجعل المدلول باجتماع
مع الاخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع اصل التوضيح
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق ولا مانع

اصل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق
ولا مانع منه من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز
مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن جابر واخر مشهو
صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء منا معنى الحاذق لا معنا
اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين وانا لم
يفيد بيان الحق بعض فهم اذ ليس لغير النحاة فيه عرف قوله واختلف
في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح
لكن قوله وفتح للساكنين في ان السكون هو الاصل فتأمل قوله
او حكما لانها لا استقلال لها في حكم الابتداء بها قوله لثنا كلتغتها حركة الكرة
فلما تعذر التزام البناء التزم اضيفها قوله مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
لو كان الغرض تعليل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تعليله لا يطلب
اذا جوابا فينبغي ان يقال وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا كذا قوله
مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال وصار مسلمي بالعطف ولا
قلبت واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لاتصالها انقلبت ياء ساكنة يوجب تغيير
الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلتزم الالتباس
اما فيه فيبقى الضمة كما في لي جمع الوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس
فعل فعل قوله وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث الساكنين فيه الشيخ

وقراة محياى ومماتى بسكون الياء عند النحويين ضعيف جدا قوله واختير الفتح لعدمه
لخفته الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت الياء فيها قوله وما لامه
الساكن الذي ما قبلها حكمهما هذا بمنزلة الاسماء مثلها فان كان اخره الف
ثبت وان كانت ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كانت
في اخره هذه الاسماء الحروف الثلث في الاحوال الثلث اذا اضيف الى ياء
المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف
الثلثة فاستثناها بان حكمها او بمنزلة الاسماء من اضافة الاسم الصحيح
لانها تحذف اعجازها نسيا منسيا اسما صحيحة ان بعضها ليس كالاسماء
الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازه المبرد ويفهم منه انه ينبغي ان يعرض
لحد اخيه ابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة قوله فاني وابي الاخ و
لانه ابعد عن خلاف المبرد وادرج في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد
وانما اجازه المبرد على ما ورد الى كما صرح به الشارح ومنهم من قال فدم
الاخ كتشديد في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما افصح من
العجيب ... اعجب ... تعجب قوله بدل لام الفعل فيما هي واو
في حال الرفع وفي حالة الجر الياء فقياس المبرد ان يقول في حال النصب اباي
قوله واني ما لك ... البار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله
تادرا حلت ... المجاز وقد ادرى اي قضاء ذو المجاز اسم سوق بمنا و
قد ر

وصغا ادرى اطنا انتهى وادري بصيغة المجهول قد اره واجاز المص بان الذي خلاف
القياس الذي على انه يجوز ان يكون بفرض ... التشبيه قوله اي مناة اي فانه
صيغة غائب مع ان البارد من امثاله عبارة المصنف صيغة الخطاب دفعا
لا يتجه ان الصواب ونقلها ... واحترازا عما بعد ما قبلها ما في فيه مضاف
الحكم نحو حنف ... المص او ... لكان او صح بان قوله ... بالحركات
الثلث لكنا بمتابعة الحرف لحركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى
غير المذكور ... المرجع في مقام ... الفتح قوله اذا قطعت
قيل اخ هذا بحث عن غير المضاف ... ثم ... ترتيب اللغات في الفصاحة
هكذا ولو عصا ويد وخبا ولغة ادلى ... كسواء وذو ... عند الفراء ذوى
وعند غيره ... قوله وكانه خص المضمر بالذكر كانه ما ذكر مقتضيا
لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان با
لاضافة اليه فلما اقتضت الاشملة كان المناسب اداء حق الشمول قوله
كالفاعل كتب في الحاشية الفاعل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم حب اصل
مجاز التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع الفاعلة
ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع لانها
كلمة تابعة بانها لو كانت جمع تابعة لغلت ... تابع باعراب ... الجمل
جملة لا قسم التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي اقسام للاسم اي حقيقة او حكما فلا ينتقض بالجمل الوصفية الجمل
التي هي معطوفات على اعرابه قوله فلا ينتقض حد ... ضرب ان ... وضرب
وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج
الى التخصيص ... في ... ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص فيه

بعد ويجري بعض التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وادى ان جعل التاكيد كالمعـ
كالمعطوف اعم من التوابع [illegible] جميع التوابع قوله كلا [illegible] اراد دفع
ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا [illegible] طبقا [illegible] الثاني بمعنى الم
المتاخر واعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه الى آخره في الصفة الثانية
في الثانية من الموصوف وان كانا ثانيا في الذ[illegible] اولا [illegible] يرجع الى الدفع
الاول اخره الى الثاني ويعد تنزيحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه
الاشكال بالتابع المتقدم فيما قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان
الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة [illegible] عقلا ولا يذهب ان المص نب
بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب
اوله ونحوه فعلم المراد الثاني في الاعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول
الثالث والرابع في الذكر لان كل ثانيا في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحدة بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله
ناشئ كلاهما من جهة شخصية مثل جاءني زيد الفاضل لا يخفى ان ما ذكره
لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد فان القصد ا
لى بيان العمل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد
وعطف البيان وبعض المعطوفات وارد عليه نحو قرأت الكتاب جزء جزء
فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية في الحالية

الفائتة بالمجموع [illegible] لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء ببعض
للاعراب من غير تاخر عن الاخر في الرتبة [illegible] قال باعراب سابقه بمعنى بجنس
اعراب سابقه اخرجه لانه يعني اعراب سابقه لا بجنسه لان الاعراب [illegible] هما [illegible]

واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في عليه [illegible] فيد ان يكلام لا يتجاوزنه فهمه عل
على ان خلا [illegible] باعراب سابقه [illegible] بجنس [illegible] اسم ما هو بمعنى اعراب
سابقه [illegible] له [illegible] يشمل التوابع [illegible] وان كانت هذه الامور
او [illegible] ابدا الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الا
عراب المقتضي التعريف الا ان التعريف هذا التابع في الاعراب ولما لم يكن سا
ما لتابع حركة المنادى وتابع حركة [illegible] تعرض [illegible] بما في محلهما ولم
يبعض الى هذا الباب قوله [illegible] ان لفظة ثم ههنا ليست في موضعها لان
التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق
على تابع انه كل ثان فذلك كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح
الزمان قوله فالحدود بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظة
التوابع ليست في موضعه لانه سهو فابلغ على وزن المفعولات ونظائره بتقدير
هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي كل ثان فما استند ذلك على انه
الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله
كلتيهما ادخلا كل بين لفظة كل مقحمة زائدة اشير بن باكة الى كون ال
التعريف مانعا قوله والظاهر الحصار الحد ودفيما هنا تكلف مستغنى
عنه لا يخفى على من له حظ اوفى باساليب تاليف التركيب بدا ما يقتضيه لدى
عنا وجه الماء الصافي الى المتامل [illegible] الواجب قوله النعت قد
قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة قوله

يدل على معنى في متبوعه او يدل على الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن
غلامه فانه يدل على معنى في متعلق متبوعه واختار الشارح فيما سيجيء الى دفعه
بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه
معناه لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حقيقة في دلالته على معنى
في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال
المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية
اعتبارية صح حالة قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله
الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال
المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع متبوعه على معنى في المتبوع وهو
كونه بحيث يحسن غلامه لا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه واعجبني
زيد وعلمه وجاءني القوم كلهم خرجت هذا القيد عن التعريف
لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليست بجهة تركيبه بالاضا
فة الكلام الى خبره فلا فائدة لقوله ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة قوله
اي دلالة مطلقا جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه
يجب حينئذ تانيث مطلقا الا ان يقال انه بمعنى بناء المصدر او بتاويل انما
لا بد في الدلالة على معناه من التاء قوله فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على خصوصية معنى المتبوع انما هي بخصوص موادها اذ لا دلالة
في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيبه مع المتبوع يفيد تقرير الشمول
فلو كان دلالته على شمول الحكم لمتبوعه لا يقف بالشمول الذي يدل

5

عليه المتبوع فقوله دون الاشتقاق لاخراج الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل
على معنى في شيء يعني ان الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بالخصوص
المتبوع الحاصل قبل ذلك فهذه وظيفة خبرية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة
بيانية لو كان ... وانما يكون بيانية لو كان الغرض بيان المعنى الذي يراد
يقصد من اللفظ بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص
والتوضيح بحسب اصطلاح النحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات وا
لثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد
من تقييد ما يفيد لفظا بالغلبة كما يستفاد من حرف التقليل قوله فلما كان غالب
مواد الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرط في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد
حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان الفرق على مساعدة الاستعمال
في احدهما دون الاخر فقوله ولم يكن مرضيا عطف على الجملة اعلى لكن لما اي
ولما لم يكن في اولى صحة نظر والاظهر ان لما في قوله ولم يكن مرتبا سهو
الناسخ يرده بناء الرد على ان لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل
بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما
قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق
قوله اي لا فرق ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق و
غيره قوله في صحة وقوعه خص لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق

بغلبة راجح على غيره فقال اذ لا ان وصفه اى ... غير المشتق يعتبر فى التركيب
فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان باذيا او ... او ببعض المعنى ... خاص
خصه والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا التر... سواء كان او
وجوده العلمى العقلى او الخارجى ونت ثبت وجود المعنى فى العقل ... وضع
المشتق فى التركيب والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى فان الشارح
لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير لان الدلالة على ... لا حاجة الى التقدير
الذى لا يباعده التقدير لما عندها التقدير وبهذا ابى ان جعل الغرض
معنى من باب الاتهام فى الكلام اما فيما فى المتبوع فاولى لا تبديله بشئ
لان الوضع لغرض المعنى لا يجب للمتبوع فان بمرايا يوضع لغرض ال
المعنى عمومنا اما فى مبتدا او ذى الحال او موصوف الى غير ذلك قوله

مثل مررت برجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء او ضمها على
ما فى القاموس اى اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن
الكامل فى حقيقة دال عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك
لا شئ يمكن ان يجعل موصوفا فخرج ظهرا ما عدم الصحة من باب
ان رجل فالاولى ان يقال ومثل مررت برجل اى رجل لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقعا نعتا قوله وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا
المعنى اى ذات مقصودة قوله موصوف النكرة اى النكرة
... ذو ... اما ... اسم نكرة ... جنس ... فقط ولقد ...

على انه مشتق وانتهى الى وهو تخصيص الجملة بالنكرة بقوله التى هى فى حكم
النكرة ... نظر ان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة
مجهولة ... نكرة التى لافادة نسبة مجهولة واذا جعلت صفة يجب
ان يكون ... نسبة للمخاطب حتى يعينها موصوفة عند المخاطب
بما يعرفه من النسبة وان قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان
يكون يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة
مجهولة واشتمالها فى النسبة المعلومة طارئ على وضعها قوله
للمعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احترازا من المعرفة لكن ينبغى
ان يعلم انه لم يخرج عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل الانشائية
لا يوصف بالجملة ... الجمل الخبرية اصلا فعباده المصنف غير واضح
قوله الانشائية لا يصح الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد
لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجملة التى لها محل
من الاعراب بتاويل بعيد مفرد منسوب كما هو المشهور و
محصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى خطاب الوصف
بالجمل الانشائية مادرجه الاعتبار لاحتياجه الى تاويل بعيد
لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع
صفة وكل ما هو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق ...
الصفة ومفعولها قوله اى مقولا فى حقه اضربه فى ... ويل الجلد

واعلم ان الجملة ليست
نكرة ولا معرفة و
التنكير والتعريف
من عوارض
الذات واذا لم يكن
الجملة ذاتا فكيف بعرضها
فتخصيصهم النعت
يوافق المنعوت فى التعريف
والتنكير بالنعت المفرد
فان قيل اذا لم يكن الجملة
معرفة ولا نكرة فلم
جاز النعت ... نكرة بها
دون المعرفة قيل
لمناسبتها ... التنكير
كانتهى ... رجل
ذهب ... وكذا
... بعضهم ...

متعلق بضرب متعينا عن الحذف فهو احق بالجواز ان اراد بحث الاصل
فكانهم لم يلتفتوا اليه اختصاصا او وصف بالانشائي بالجمل الحكية فلا يقال
برجل اضربه الا اذا اريد بقربه ولو كانا على التاويل الذي يدركه الاستعمال
في مقام الادب بقربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية و
وعلى السر اي منحه لان يوصف بقربه ظاهره انه تاويل للمفعول المحذوف
بانه عبارة عن الشيء من الفعل في حقه لانه قيل ذاك ولا حاجة اليه لانه
لما خص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقة صحيح بلا شبهة الا انه يقال
لم يبد المحذوف نبه على الحقيقة بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة
المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل
قوله وان لم يكن فيه الضمير الرابطة اجنبية اي في بادي النظر فان سوء
فالتزام الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها
صفة ولم يجز ذلك في الخبر الجملة واكتفي بما يقوم مقام الضمير لان تو
جه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة
عن الاخطبة الا بمزيد توجيه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة
في رابطة الخبر وتمام تحقيقنا انه فرع منا انه في الملازمة ومنافية لجواز
حصول التربط بغير الضمير كما في الخبر المبتدا فتأمله ويوصف بحال الموصوف
كانا مفردا او جملة وكذا غيرها فلذا اخره لحث عنا بيان كونه
جملة في شرح التكتب يحتاج الى تاويله والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له

وجوّزوا فيه الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن
الوجه وكذلك الكريم الآباء من قبيل الوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب
الدلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن النفس وذاته فانه وا
من قبيل الوصف بحال المتعلق نحو ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله
اي بحال قائمة في الحقيقة بغيره بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه او
لما اشتمل عليه الوصف بحال المتعلق اذ نفي تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق معنى في المتبوع او قوله بحال المتعلقة بما ذكر ولنم
ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل انما هو ما دل به اي كا
ئنا بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور
العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلتزم ان لكون جاءني رجل
يجل كائنا بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة
اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال
المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع
ويجعله نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على
على معنى اعتباري حاصل بالقياس في متبوعه قوله التكبير وجوز
الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة
المخصوصة قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل
عدل وامراة عدل وافعل التفضيل المضاف للزيادة على
اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور

او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح واما في الشرح في هذا المقام
ستنوبيا وقع منافهوة الاقالم قولـه فان قلت اذا نظرت وجدت ان
الاول وهو الوصف فيه بحث لان الالف التي يلحق للتثنية في الفعل نفس
الفاعل المفرد حالا وان الالف التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير
داما شبهها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها كيف ولا يوجب
تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بلا شبهة نحو على هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف
حال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الجهات البواقي ايضا انه لا
لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين
بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد
بالمتابعة حقيقة او صورة او بيان الجملة التي وقعت وصفا ما اول به مع
مفعوله يطابق قولـه حتى قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن ا
كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه
وامتنع قاعدون فقالـه ونحو قام قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع
ناف ثم قولـه حاق على تنى التثنية ويجمع في مقام الاسناد الى الظاهر
بآخره ولو لا كان كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب
متابعة الموصوف حرف قولـه اجمع فيه فاعلان في الظاهر لان
هي مخرج الاول بذكر الظاهر ليتصل الاسناد بلا ملفة ولئلا يتجاوز
جعل الاسم الظاهر بعد المضمر بدلا ليكن خلافا الظاهر يحتمل
الظاهر اجتماع فاعلين قولـه او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا

...ى ان يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في
في آخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره قولـه فلا حاجة
لهما الى التوضيح قيل لانه اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد
وبيانه انا ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم
حاجته الى التوضيح لترقي في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع
الغير والمخاطب ليلغا مرتبة المتكلم الواحد فانه لا يقال انا يقال لا حاجة
للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قولـه و
وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكننا ان يجاب
عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل
الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
لا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه
ما نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير
الغائب للدلالة على ما يجد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يجد
بالموصوف فلم يجتمعا قولـه والمعرف باللام والموصول لانه بقي الى
المعرفة لم يتبعضه لانه يجيء بعده والمنادى والمبني لا يكونا
في مرتبة ضمير المخاطب لكنا وصفه دون ضمير المخاطب يدل على

على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذو اللام او الموصول اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله الى الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص منه من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة فى كونه ذا لام فح يجب ان يقال الاخص الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءنى رجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لوفور المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انقص تمسك بجواز المضاف الى الضمير دونه وعلى تقدير جواز ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله بجوازه ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله باب اسم الاشارة يعنى اللام يجب ان يكون المراد بذى اللام ما يشمل الذى واخواته فى الـ النصى الا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا او بهذا ذى قال كذا على اللغة الطائية هذا

ما ذكره المصنف انما يراد بهذا فى قولنا باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل فقوله مع ان القياس يقتضى جواز وصفه اه وبمثله من اسم الاشارة او بالمضاف الى مثله قوله بل يجاء متصف بالعلم فقوله قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلقي والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءنى فيشترط هذا التعريف بجاء زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشترط المعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لا ان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصودة بهذا النسبة قوله فقال بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف فى نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شىء او نسبة شىء اليه وفى قوله المفهوم من المقصود اشارة الى المفهوم من لفظ المقصود واما المقصود منه قوله بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شىء ولا هى الى شىء لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فاد رايح القصد ليس القصد احتراز عن غير

بل لبيان الشرك بين ذي البدل فاعرف القصد ولا تعلق فقوله [illegible]

فيهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد بعيد

جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى

المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حمار وبين قولنا جاءني

زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا دون الآخر تحكم قوله ولما تم الحد

بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بجملة ان يكون فعلم بتوسط

شيء وعاني ببيان الحكم بعد تعريفه [illegible] اذا اريد التوسط في اللفظ كما هو

المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز العطف قوله ولم يكتف لعدم

الفائدة تكاثرت منها قصد زيادة التوضيح ومنها ما يقصد به في ايراد

المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة في تقسيم الحروف واما

ذكره فيمكننا منع كون العطف على الصفة نحويا عندهم كيف ولو كان

كذلك لاستحق الرفع برفعين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا

المقتضيين فيكون اثرا لمقتضيين واما ان يقدر رفع لاحدهما

المقتضيين او لا يعمل احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات

وكذلك بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فجعله مما حيث انه بدل

عن زيد

عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوزا

الذ[illegible] ويتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة

بالفعل سيجيء قلت لا خلاف في جواز دخوله بين المؤكد والمؤكد

فينتقض التعريف به قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الو

الوجه والوجه الاول ان الاول جعل المعطوف على الصفة صفة

من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة

من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت

للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داع التاكيد على الضمير

المتصل يعد رعنا عطف المفرد على المفرد والى عطف الجملة على

الجملة نحو ضربت و[illegible] زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا

الى البيان لانه يجب تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال

فقال ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعي

على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه [illegible] اللباب والا فزيد

ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف

لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود

المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او لطول الكلام

بالمنفصل فقال محشي الاختصار فيه ان طول الكلام بل لو ادى الفصل

الكلام صح

عن المعطوف مع انه حينئذ التاخير ينبغي التاكيد فانه اذا قيل [illegible]

ضربت انا وزيد اليوم بطلعه لا الكلام كطو له اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد
يبطل الكلام كطو له اذا قيل ضربت انا اليوم و فالوجه ان يقال [illegible] العطف
على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة خلافية وان التا
كيد استحساني لا واجب قطعا لما يفيد مقابله الكوفي اجاز النحويون ما
يستفي بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل
جئت وزيدا قوله ص قال لما اورد فاضل الشيخ الرضي لا ينبغي العامل الا
الا اذا لم يتبين انه لا معنى له وانه جلب بعد العقد كيبين لا يتصور
الا بين اثنين فان الشيء معه غلام سواء وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
لم يجز الا اذا قام قرينة حالية دالة على المقصود قوله وللجمع بلا
تفصيل غير جار بتقيض بقوله تعالى فبما رحمة من الله ويقولون ربنا فرقني
من غير ما جرم قوله بدليل قوله لهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
المتعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف
على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو والاولى
ان يقال هذا من قبيل عادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير
قوله مستندا الى الاشعار قيل في الاشعار لضعف استناد الكلام كلا لا يقصر
استناد الكلام على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى
تساءلون به والارحام وذهب بجر قوله والارحام تسيما قوله جاوني

كلامهم

كلامهم في انه لا اشكال في جواز جاء في كلامهم وجواز اعجبني جالك لوجودا
الفصل [illegible] اولى التمثيل بجاء الكلم زيدا واعجب جالك زيدا قوله وقوى
الفا وليستوي قوله من الاحوال العارضة نظرا الى [illegible] قبله لا الاولى نظرا
الى غيره كما في قوله به وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم
زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ وايجاب التعريف
محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله كذا المعطوف يحتمل ان
يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح
لاستيفاء المسئلة بتمامها والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في
عبارة المتن لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط
في التطلف في تصحيح كلام المصنف ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحقه المعطوف عليه في التركيب
يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه في التركيب و
على تقدير كونه مضافا النصب فكذلك المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحقا
المعطوف عليه لو كان لام الفصل غير كلمة يا فكذا المعطوف قوله
كالاعراب من الاحوال العارضة له بالنظر الى نسبة من الاحوال العارضة نظرا
الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو الى [illegible]
وهو المراد فلا يرد قبله في كونه من الاحوال العارضة في نفسه من اقل العامل

دخل فيه نعم قابلية الاعراب كذلك نحو اما مخروب شاة و سخلتها
فتقدير التنكير لعدم قصد التنكير التعيين واذا كان الضمير عبارة
عن هذه الشاة المذكورة وقعلها او يحملها على نكارة الضمير حيث جعل الى
يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة
سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة و الظاهر ان يراد بالضمير
ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه
فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق
المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل
على نكارة الضمير جوابا و الشذوذ عطف المضاف الى الضمير جوابا آخر و
واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير لم يكن نكرة اذا لم يكن مرجع له
لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب
الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي ان الضمائر الرا
جعة الى النكرة الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يحمل قوله
على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثانيا غاية ما في الباب ان يكون الاولى
حينئذ تقديم قوله او نحو شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء
وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير
التنكير وان يجعل عديلا له فتامل قوله فيتعين الرفع على ان يكون مقدما
لمبتدا وهو عمرو لقائل ان يقول لم يتعين ذلك لجواز ان يكون الرفع

لكون

كونه على ان يكون مبتدا مرفقا لفاعل عمرو ولان الصفة اذا وقعت بعد
حرف النفي جاز فيه الامران قوله ولما كان الفاء لا يبقى بعده الفاعلة
منفصلة يحتمل ان يكون فوق المص وانما جاز جوابا بالمنع عدم ملاعدا
الرفع فيما زيد قائم ولا ذاهب عمرو بسند وجواز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب قوله وانما جاز جعل الجواز هذه السؤال الثالث امتنا
لان الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
سببية لان المعطوف والمعطوف عليه بجرايانه بمنزلة امر واحد
فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
يفيد معنى الجملة الثانية و ربط الفاء ما ربط به المعطوف عليه وهو
وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيكفي في جواب آخر بتقدير الخبر
الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة ا
واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابط لا
للجملة الثانية بما ارتبط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العا
طفة فان معناه التعقيب فكان يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى
كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة يغضب زيد عقيب طيرانه فقال
ما ... اذا وقع العطف يعني اذا عطف مسند الى ضمير منه بدله منه قبل

رجل بين العبد والنزاوان وقوله على عاملين ليس ثانيا بحثم الفاعل بالمصدر وعطف اعطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد بعدا وما قال شارح اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يجاوز عنه قوله مختلفين غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب ان يقضي منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب بجهله والوجه انه انه نفرد في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشي بوصف الجنس لبيان الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فيعم عاملين بمختلفين للتوضيح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين ضرب واكرم على ما نقل غير الفراء على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لان العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في العمل قوله امل ان تغيبين امرا وقع معمولين فهلا منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول للتحيي لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص ونار توقد مضارع التفعل حذف احد تائيه والتوقد لازم ومتعد وههنا لازم لجواز حذف التاء من الجمع قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع

العطف

كما يدل عليه اذا الماضي عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة ورد بان عدم عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو مندفع بان عدم الجواز علة للجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلقة بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء في ما عدا هذا التركيب والتباين فيه واعلم ان الشيخ الرضي لم ينقل نقل المص ونقل المسئلة انه اتفق اهله المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعطوف المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ

قوله التأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة
بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التأكيد اللفظي
حرف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما
اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة فكان العاطف
المعطوف على سائر التوابع لكان ترتب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها
في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله ثبت عنده
وتحقق الظاهر ثبت وتحقق قوله او في الشمول اي الحاصل التأكيد
ما يقرر امر المتبوع نبه الشارح على ان ذكره في الشمول بعد قوله في
النسبة ليس لغو الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومعنى التقرير ان تقرير
امر المتبوع في النسبة شايع فيما بينهم في التفصيل المذكور حتى يخفى عنه ذكر
الشمول فقوله يقول جاء القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها و
لا يؤكد بها الا ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا
لم يكن تأكيدا بل زيادة الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فقوله فهذا
الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع
الفاظ التأكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد قوله واذا عرفت هذا
اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف اه

ان التعريف

ان التعريف جامع ومانع وقوله وافاد تنهانا توضيح تنويعها في بعض المواضع
ليس بالوضع لو تعرض للتأكيد متنوعها الكان انسب قوله لفظي
مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين وتعميمه وعينه منه عند الكوفيين فيهما قوله او
او حكما نحو ضربت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ لان
وان تخالفا لاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا فقصد الشارح به الفرق ضربت انت واجمع واكتع فان
فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع
واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت
واجمع واكتع اعلم ان ما قال ان الضمير في انت هو التاء وان عماد
فالتأكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله
في الالفاظ اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه
او غير مستقل ففي المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله
باول نوع من الكلمة او باخر نوع منها حكمت عماده في السعة نحو
بلابل وضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد
اللفظي قلت على اي تقدير بنبسط باجمع ولنا بعم فانه لا يجوز فيهما
التأكيد اللفظي ووقعه بتأويل الشمول لمستفاد منها بالشمول
للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد في غير

الثاني عنه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب
الفاظ التاكيد اذا جمع كلها الجمهور على تقدم اجمع على ابتع والبصري
منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من الكلمات
المعنوية وهذه مهملات ولذا لم يذكر المص هنا حسن تبعيته في التاكيد
في التاكيد ولكن ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بطريق المسامحة وتنز
يلها منزلة الكلماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب لابد من ضبطها
في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب وبهذا قال الشيخ التاكيد اللفظي
على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان يقويه بموازن مع اتفا
قهم في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون
للثاني معنى ظاهر او ان لم يكن له نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا او تقويته معنى وان لم يكن
له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته واستفيد
مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرارا للفظ الاول وكما
يعني انه ذكر الشارح ه اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال
ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان التبث اذا جعل له معنى غير الك
ون فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن مناسبات خفية لاشتمال كل
منها على الخروج من النقصان وعلى تمام يناسب لعموم المستلزم لتمام

النسبة

النسبة قوله اي يعمهما يعني جعلا على التمثيل لهما الواحد والاثنى
والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفساهما بايراد صيغة الجمع
في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى الضمير التثنية مع ا
لاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيين مع
كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماهما او
لا يقال نفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وعاملي في تسهيل
ابن مالك قوله وهو جمع لا دلالة على الاجتماع عند الجمهور خلافا
للمثاني والكبر وكذا في الرضي قوله والجمع اي الجمع الذي يجعله
في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل
وجمع في المؤنث وكما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الالسنة فيها قل
الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز
جاني الانس كله من غير ان يراد به الانا س فقد افسد اصلح قول المص دو اجزاء
بتاويله يدي سعد افراد الا ان اجزاء قوله يصح افترافهما او حكما قيل لا يكفي
الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكره حسا لغو فيه نظر لان المص حكم بصحة
في مفرق الحسي ولا يحصل للرد عليه غير من نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو الا
التاكيد بكل في مفرد حسا بدون الافتراق الحكمي لانه لا يمكن دفعه بان الافتراق
حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الري فيصح التاكيد بكل بهذا الاعتبار قوله
بخلاف جاني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة

افتراق الذين يأتي حكماً او خالفهم المبدو فيل هو خلاف القياس والسماع
وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حساً مقتض لكون التأكيد لدفع ما يوهمه الافتراق
الحسي من الافتراق الحكمي قبل التأمل في الحكم نوحظ كيف لك الضمير وكذا انه دل عليه
المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه
للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخوته
باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع
واخوته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع
بين الالفاظ التأكيد وكيفية ترتيبها فتفهم نقل من فاعرف قوله البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع يخرج من هذا التعريف البدل من المنسوب نحو ضربني زيد
اضرب والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله
اي يقصد النسبة اليه ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل
مقصوداً بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخوك
تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع
وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد لان نسبته
بل نسبته الى زيد مقصودة من اضمار المسند الى زيد وتسبقه الى الاخ مقصودة
من اضمار اليه فلا بد من زيادة تمحل ومعنى ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة اليه بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الحاصلة
بعد التلفظ بالمتبوع سهواً او حال نسبة من اتصف به وتمكنه في الذهن كما في

البواقي

كما في البواقي قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع معه
مقصودة فيم دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي
متجاوزاً عن المتبوع في كونه مقصوداً وقد غفل عما نبه عليه الشارح من
ان دونه ظرف لنسب وحال من المستتر فيه او متجاوزاً عن المتبوع فانه صح ان يكون
المعنى انه يتجاوز ما نسب الى المتبوع فيه انه نسب اليه والحاصل انه نسب الى
المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع لا يحصل كما انه قوله بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيداً لنسبة الى التابع اي حقيقة او حكماً كما في بدل الغلط
فانه وان لم يجعله توطئة بل كان سبق في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط
ووجب التقديم والتمكن في حق البدل قوله وليس تبعة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقال على طبق ما ذكر
في شرح التعريف ان ليس المقصودة نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته
الى حد ففي الكلام قلب ولست بداعي القلب في مثل هذا المقام بعيد عن القلب
والمعنى وليس نسبته ما نسب اليه اي الى جنس من علم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد وان يكون القصد اليهما بسبب تقريب النسبة الى زيد او لا بالقياس الى زيد
بل ان يكون قصدهما باعتبار زيد وتقريب النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع
الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما مر في تعريف البدل العطف من ان يعني
كونه مقصوداً بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه الى
التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات

الاضافية الاربعة كعبد الله صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما
وان العطف البعض اليه على كل ما قبلا لعطف على جزء الاسم ليستقيل جزء
اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا
يكاد يحترز عنه فيان الاضافة في الاولى بيانية وفي الاخيرتين لامية
لادنى ملابسة بيان لما هو اصل الاضافة لا معناه المراد في هذا المقام فلا
يشكل انه كيف نعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه
بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولى ايضا
لامية فسهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب
به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة
على المجرور بمن المقدرة ان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا يحصل
له قوله اما الاسماء البدل على المبدل منه او يخرج منه جاءني زيد حماره فانه
لا اشتمال لاحدهما على الآخر وكانه جعله اوجه التسمية التي غير مطردة
في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل
وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل
وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح كلام ظاهري غير مطرد وما
كان ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحمله قوله بدل
الغلط ... بدل سببه عن الغلط يجعل الغلط مصدرا واللام جعله بمعنى
غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية

اذ هو الشائع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا
من هذا القبيل بدقة نظر جنابها المرهفوا هلها فضلا من المنعم كل نعمة و
دقتها وجلها فتفطن قوله بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء بجميع
المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع البيان بالبيان
الاول وجيء بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل حاجي
من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض
بدل عن البعض ما قصد من المبدل منه اجمالا لانه اذا قيل قطع زيد فقصد
بزيد شيء لقطع اليه اجمالا فقيل بعده ابدالا المبين تفصيل فيه تفصيلا عن
فتفصيل البدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا
عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى البدل بدلا وقيل الاشتمال
بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه
فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل
ما اشتمل عليه المتروك فهذه كلها اعتبار ولا شيء منه يبديل كلمات جم غفير
فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركه فيه كلمات من سواه
قوله فالاول احد لوله الاول لم يقل احد لوله لانه اريد بالاول الثاني غير
الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة فقاله بعينه
متحدا ايضا ان الان يتحد مفهوما لانه لايلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكونا
زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكونان وان اختلفا مفهوما ينتزل الى انهما قد يتحدان

ولو قيل يجوز عدم اتحاد مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله
لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله
مدلول القول بل اراد تعيين الاول قوله والثاني خبره بتقدير والثاني مدلوله
جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كما هو
الظاهر والا كان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المحقق
قوله زيادة قيد في عبارة المصنف لابد منه لاخراج بدل الغلط اذا لم يقول
بحذف ضربت زيدا غلامه قوله الاولى والاوضح ترك الملابسة والقول
بان بينهما ملابسة غيرهما قوله فلو قال ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة
النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاول لان
اذا المركب في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد
الى الفلك اجمالا وكذا اذا سئل عن الحكم بهذا التركيب بل رأيت ج الاسد فقال
ثم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله فيه نظر لانه
القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلافه قصدا بالقصد او لقيان او سبق
اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني انه يقصد الى الابدال
بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله قال
الشيخ الرضي هذا ليس لازم في مثل الكل فان عندي انه يعني بدل الكل ايضا مفيد بما اذا
لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس
مرتين قوله هذا غير مطرد في الكل فهو اطراده ولم يخصص بدل الكل فقط المصنف

وقال في بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه
بخصوص البدل اما بالاضافة البدل او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف
غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال
لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا اخص قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم
قال الشيخ الرضي هذا المثال تأكيد لفظي وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة وانهم وانت تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد
اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل
ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيد
قوله ديراء بثت ريش حجفا لا غير تعنيا سود قال وقولنا ان لان تجراك
كذب يغيا لعينا فام صدق الظاهر نقول لانا خبر قال المعارضة لا يكون
الا مضارعا قوله وعليه الظرف الثاني مفعول الثاني لان جعلناه بمعنى المصير
ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صرح بالثاني سهيل ابن مالك وجعله
بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون
بمعنى جعل ولكن لم نعرف فالجعل الثاني بمعنى المصير لتضمنه الترك
معنى الجعل قوله هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
اي هذا الحد لكلم المبني كما هو الظاهر بقرينة قوله اي الكلم المبني فهذا انما يتم
لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه
يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقفه على معرفة مفهوم المركب لا معاني

قوله اذ لو لم يعرف ماهية المبني لكان اى تعريف الاسم الا المبني تعريفا
للمبني فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم
تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما
اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور
فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج المبني
الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحرف وا
الفعل لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه
لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر
بقوله بغير اللام اذ الامر في عرف النحاة باللام قوله والمراد بالمنا
سبة المنفية في تعريف المعرب بهذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم
قوله او غيرها وهو الاشارة الجنسية قوله فكلمة او ههنا لمنع
الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا
بان يراد وبما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وربما
وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب
بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة وما قال انه
ليس للشك فح بنافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج
من القسمين غاق صوت الغراب فانه الاصوات ليست من الاسم ا
المبني لانها ليست موضوعا فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء

وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم
ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب
والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني
المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب
فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب
فالاهتمام بدا بهم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار
عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر فتامل قوله من حيث حركات
او اخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر
بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا الا ان يا زيدان مبني على الالف
ويا زيدون على الواو وقد يطلق على البناء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح
وكسر قوله والمراد بالحركات والسكنات البنائية فلا يعبر عنها الا بنيه على
ان المراد باللقب ما يعبر به عن شئ جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح
الصناعة وان التعبير انما عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات
الاعرابية والبنائية وغيرهما قوله وحكمه فهم ان يتوهم عما تقسيم المبني
الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على ان حكمه الذي لا يعرف
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا
وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه
واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل

قوله وبعض الظروف ش وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض ا
الموصولات مع ان اى معربة وحدها لقلتها او لئلا يوهم انه على من
هب جعل اللذان واللتان معربين لكنا ينبغى ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر ومعرب وهو بعلبك
فيك ينبغى ان يقول وبعض الكنايات ليخرج نحو كذا فلانة قوله
فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية يعنى لا يشكل حصر المبنى فى
فى هذه الثمانية بناء الشرطية من الاستفهامية والصفة والتامة و
وما باقى اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد
الموصول بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا
فى خمسة عشر وبعلبك فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى
الا ان المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر
على بيان المركب وكذا بمثل وغير مع ما وان لدخولهما هكذا فى بعض
الظروف قوله المضمر وضع المتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه القوا
ئد لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات
معينة لهذه المفهومات والنحاة ظهر فيما هو التحقيق وبهذا
استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها بخذ من ابتدائك من الشاكرين
وعلى طريق النحاة ينبغى ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل
فى متكلم بعينه او مخاطب وغائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا

لفظ المتكلم

لفظ المتكلم والمخاطب بهذا ولئن سلمنا لا من زيد لكم وعلى التوجيه
لابد من حمل المتكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكتة قد يكون
فى الاثبات للعموم والمراد بطائفة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف
الخطاب فطاهر ويخرج بهذا القيد اه اى بقيد الوضع بكونه باحد انواع
نوع الثلثة ولهذا افاد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط
لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوف بما وصف به الغائب
بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان
لصحة خروجهما به مع انهما ادخل فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعا
للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد
انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثانى فظاهر واما
اما الاول فاما المتكلم فظاهر واما المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه
الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ
المخاطب بخلاف انت فالاحضر انه وضع ان يقال من حيث انه مخاطب بهذا
ومنهم من قال ويخرج اه متعلق بالتوجيه الثانى واما خروجهما بالتوجيه
الاول فلان المراد ثم بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان
لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذ عبر المتكلم به عن نفسه
نحو زيد وقيس عليه حال المخاطب وهذا فى غاية البعد كيف و لفظا

لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تنبيه المتكلم واياك وان تحمل
كلام الشارح على ماذكره هذا القائل لشاهد ان القائل ما نال من بين قطعه
فلعله سمع دينه لان شهادة البيان اصدق حملا للفظ على ما هو الصحيح
اليه قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقديم دلت (؟)
داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا الا انه انسب بتمثيل الاقسام نعم يتجه
انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا تحته تلبس فحملا البيان
قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون
المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه وبالمعنى اللفظ باعتبار انه مد
لول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ
العدل متقدم من اجل المعنى وتقديره فضمير كانه للفظ العدل وقوله
المعنى تعليل والاقرب ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه
تقدم معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان
لا يقتضي الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله انما جاء به من غير
ان يتقدم ذكر مستدرك وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا له
اي والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز
عن الضمير قبلا الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاوضح والاول مرفوع ومجرور ومنصوب الافصح
والثاني مرفوع ومنصوب قوله والاول ضربت ضربت يقال الاولى ان يقال

ضربت ضربت

ضربت ضربت بضرب لحضربنا وبضربنا ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل
المتصل مستوفاة قلت اشارة الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف
المعلوم في الصرف فلم يجتنب الماضي والمستقبل وغيرهما كلنا اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا فقاس او
على هذا قياس الجمهور فيه لطافة فلا تجهل قوله الى المنتهي اولهما بلا
من المبتدى في المنتهي بدل البعض من الكل اشارة الى ان كلمة الى للاسقاط
لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم
والمرفوع ان يبتدأ بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يبلغون اسلوب يبتدئ صح
الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميري
المتكلم الواحد قوله هو اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال الشارح العباب
اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا
الى ان التاء بتصاريفه وان عماد قوله كما يحذف في اخر الطامة المشهورة ظاهره
يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الالان
النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري
والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا
تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله خاصة في القاموس الخاصة
ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء اي طائفة خاصة و
وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص مخصوصا

يتصل بها فاعلا وقد يكون مفعولا

لا يطلقون المحذوف

الخاصة

قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان
اسناد الفاعل المرفوع المتصل حينئذ كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان
وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد
ونبه عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق
واحد كانه سهو من قلم الناسخ ففي الهندية واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا وفوق الواحد لانه اخصر واوضح
لانه يطلق في العرف المثنى الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما
فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى
او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحدة او مع الغير وهذا يرشد
الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا
بفعل بين مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا اي حال
من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال
مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اي الضمير مفردا
الى آخره لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة او مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل
بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم الفاعل او غيره
وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت
آه بيان مطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسبه لا بمعنى قوله فلو كانت ضمائر

لانتفى

لا يستقيم الصواب لما تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية
والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله الا لعلة المتصل للتعليل
لا للوقت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن
جوزه هاهنا على السواء قيل تفسيره قائم لانه لم يثبتها قائم انتم
وفاعل المصدر افهم الا قائم انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع
الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه
فصل المفعول اذا التبس بالمفعول الاول بانفصاله فاما اذا لم يلتبس
فالاتصال في باب اعطيته والانفصال في باب علمته اولى ومنه فصله
الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب
يشهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير
مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى
تقدير العامل للظرف ولا بد عوا لبيان الغرض بل يصح تعلقه بالفصل
بالفصل كما يصح بما قدره ... غير فصله قوله حذف عامله ينبغي ان يراد
بحذف عامله دونه اذ لو حذف فاما لم يخرج من الانفصال كقولك
زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله
عن الانفصال قوله او حرفا والضمير مرفوع او في الاولى غير مجرور
ومنصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل

قوله وكذلك لقدرا المتصل بالتقديم صح

لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله ويكون
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون
هي نعتا او حالا او خبرا او صلة اوجزا او لم قال او يكون صفة لغير من هي له لكان اشمل
لدخول الفاعل فان قلت لا حاجة الى قوله او يكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من
هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل
فيما لا يلتبس ايضا وبه لا يظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس وانما قال صفة
لان الفعل الجاري على غير من هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق وعلى ما في الرضي
قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة له
لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة جعل الانفصال علامة ان خلاف
الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر الاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام
الالتباس فالضمير قد حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك
انه مقتضى لا جعل جوابهما فيا قوله انما قال من هي له ما هي له لا خفاء في ان الاولى
بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون
العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ثم اذا الاصل ما هو الاكثر قوله احتراز
عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه قال سيبويه انه كان غائبين جاز الاتصال وهو
عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين الخ قال الرضي قياسا على الغائب
قوله للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول في ضربه اياه بكونه
فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقديم

بلا مرجح في باب الابتداء والترجيح كما ذكرت يحتاج الى ضرب من التأويل قوله
وحكى سيبويه الانفصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب
وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب ح كان شيخه [illegible] كما صرح به
فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي
الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال
قوله لان رعاية الاصل من رعاية المشابهة بالفعل لم يقل من رعاية العارض
الى جنسي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى ترجيح بالاصالة و
وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالفعل الى ترجيح الخبرية لان الخبر معموله
حقيقة والمعمول للفعل شبهية قوله والكنت لولا انا او لم يقل لولاك
وعسيت الى آخرها فيكونها اخصر لئلا يوهم انه يجب انتم الكلمتان اولا توقع هذا
الوهم جمعهما في قوله فجاء لولاك وعساك الى آخرهما العدم خوف الالتباس
المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بمرضي عند سيبويه
الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام
خروج المنظم عن الحكم قوله الى انه لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله
في حكم حرف الجر ومعمولا عليه بانه في معنى اللام التعليلية كانه قوله لولاك
لما كنا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف فكذا

لكونه متأخرا لان التاويل في المتأخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية
مع الياء نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف
وقوله وانت مع النون وقوله يختار في ليتني وعكسهما لعلني جملتان
معطوفتان على الحال وقوله يختار دفعه مستثنى من التخيير وكذا عكسهما
لعلا وقرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي اخر
الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في اخر الكلمة
لا مطلق الكسرة ولذلك يتحاشى عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب
ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليست كسرة تنها اخت
الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقي اخر الماضي عن الكسرة اي لتم وان ذكر
الاخر لا يحتاج قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نونا هي سبب لوقاية
او نونا هي للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط كما الشئه
ابرز ياء الضمير فيه لانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف
لالتقاء الساكنين قوله وليتني لعلني مستغنيا عنها قوله تحرزا عن اجتماع
النونات ولو عكسها اوجعل لعلني على لغة الفتها قوله ويتوسط بين المبتدأ
والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل فقوله
قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا ان ذكر توطئة
لقوله وبعدها وقوله وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر الكن
يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا شيئين

يعني ان الاضافة من باب
اضافة السبب الى المسبب
والاولى ان تجعل ايضا من باب
رجل سفر صح

شيئين حتى يجب الاتصاف بما يقصد بهما بخصوصهما حتى تتعلق الحكم بهما
ويثبت التركيب فيل ثابت هذا التشابه في تشابه قضاياه لانه تعليق بالمشتق
لشقة وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه من باب
حقيقة فيكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل الفاضل بانه من الجمع بين
الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواب قوله
مطابقا للمبتدأ ولا يتوهم ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا
يصح كون انا ضمير المرفوع هو ما اشتمل فصله على تقديم كون المرفوع
مبتدأ فما تمسك به في دعوى انه قد يطابق فقد سهى في الكافية قوله ولم يقل
ضمير المرفوع لان الاضافة فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه ضمير
إذ كونه على صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه الى ان ليس بضمير مرفوع فليس من كا
بين الجمع ار منفصلا فاختاره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى
هذا المرفوع فصلا وكان الشارح ساع لظهور المراد قوله وذلك
التوسط لتفصيل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله
يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي ومعناها سببية
ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين المبتدأ والخبر
فيه التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج
اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم
يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ والخبر النكرة جعل

عليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط بينه وبين جزا
ضميرا له لفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج
بمشاكلة نحو زيد او انك هو يقوم ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او
تاكيدا كما انه هو كذلك ورد بان التاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا
يخفى انه كلام على السند الاخص قوله انتصر على مثال افعل من
افعل انه يصلح لان الدخول فيه مع الاستغنا عن الفصل كالاستغنا و
يكون فيه ايضاح الخبر يظن انه الاولى قوله وبعض العرب يجعله
مبتدا اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا لو كان معنى الجعل مبتدا
الحكم بكونه مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو
الظاهر انه جعل في الاستعمال من افراد المبتدا فلا يحتاج الى هذا التو
جيه لان جعل شي متصفا بمفهوم شي لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشي فقوله وما بعده خبره ولم يقل متعين بالخبرية لتعينه
بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اى الخبرية الاسمية والفعلية ايضا
بشرط ان يدخل عليهما نواسخ المبتدا والخبر نحو فانها لا تعمى
الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما ما
غير مسبوق بما هو مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخرا
فهو افرغه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله مجردا لا يسبق عليه
وهذا خروج عن [illegible] مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه

للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا
يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعضهم وجيها فقوله وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا يشعر بان التقييد بقوله
قبل الجملة لاخراج المفهوم عن التسمية لا للاحتراز اذ ما تقدم لم يسبق
عليه مرجع ليس قبل الجملة المعلم بما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز
عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا فانه لا يبعد ان يقال انه لا يقال
قبل الجملة كونه قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذلك ليعلم به عدم جواز الفصل
بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة
اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده تخصيصه
منه فيتعاير تاكيدا على من قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير
بالجملة خلاف ما هو شانه من مطلق التفسير ولا يخفى ان ما قبل الا هو ان يكون
لا تركيبه فتدبر واختر واحذ لتدبير قوله ويسمى ثانيهما اذا كان العمدة
فيهما مونثا وجه حسن انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كونه
العمدة فيهما مونثا فيجوز قياسا قال عنه الشراع كما حققه الرضي قوله والفا
يعلم قوله ليسمى ضمير الشان معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله نفيره
قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا ينقض الدخول في القاعدة ان يكون
لا دخل فيها وعليته لثبوتها بل يكفي ان يكون التقييد الضمير للغائب وتعينه
قوله بلكم استدلال قوله ولا يقال فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة

لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون اخرى تمييزا وصرف تفسير اعلم انه يجوز
ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذ انتفى المرجع من غير حاجة الى مفسر
ويصح ان يكون الضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة ا
لثبت في المقام فيكون ما بعده خبرا له صريحا لا تفسيرا للضمير في اثبات انه
لم يرجع الى الشان في المقام وذكر على الابهام ففسر دونه شرط التفسير فقوله
فعلى هذا لو لم يجعل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو
زيد قائم قوله لا اى ان جهة توجيهه السابق لقوله ليتقدم بعينه اليه
يتوقف اتمام القاعدة لا انتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يصح
تفسير هذا الضمير بالجملة هذا التركيب ممنوع مستغنى عنه لجرد هو زيد قائم
فلا مبالاة بانتقاض القاعدة قوله واذا كان منفصلا يصير استترا
او بارزا فاه لا اولى عدم الفصل بين هذا المنصوب والمتصل بالمنفصل ه
قوله ما فان عامله منصوبا لم يات بحق الفصل وحقه ان يتقى ان كان
معنويا او حرفا وهو من قوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا والا بارزا قوله فانه يجوز اصلا لكونه عمدة لا دليل عليهما الا
مستقلا لما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه كلمة ان لا انتقض على كلمة المجازات
كتب الشارح في الحاشية الكثيرة مجد النصارى لها ذرجع حوذر وهو
ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا بالانم فليس حذف
ضميرا دليلا دليل عليه لان التزام حذفه حذفه جادة لاهل الشا

وطريقا

وطريقا واضحا قوله صرح ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فيه بحث لان ان المفتوحة كمد زنة وان المكسودة كمن تامل قوله وهي
ذا اى اسما الاشارة وذا كونها فيه ان ذا ليس فيها يا الخبر المجموع تدبر
ولولا هذه النقيضة لكان التوجيه فصيلة وقيل خبر محذوف هي محذوف
اى هي جملة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا
ونا ان اضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان
لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
قوله ونه وذه يقلب الالف والياء اى الالف من ذا والياء فالاظهر او الياء و
قوله بوصل الياء من الاشباع او من الابدال لا الالف بالهاء والياء قوله
ولا يثنى من لغات اى لا يوجد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى مثل اللفظ
بتمامه موضوع لمعنييهما ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة
لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الا
الف المجهولة اصلها ولذا كتب في الواو لئلا يلتبس اولى بالحرف جر ولا يكتب لا
لف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا تغلطن انها يكتب بالياء في اولئك لا
لان المكتوب مثنا الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة بينها بعض من فوائد كلمة
الحروف التي على انها ليست منها على ما هو شدة الامتزاج وكتابته كحروف
الكلمة ولم يتعلق ويتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع
انه بكلمة انا وانتم واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم هؤلاء قوله

لامتناع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل ح انها اسماء وفيه
ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه
فافترقا وقيل الدليل على حرفيتهما انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى
ذاك انت بسكون التاء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال ذا يكون في التر
كيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا قوله وهي
اى حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب
والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيث هذا وقال وهي خمسة لكان في
تفرد لحرفية حروف الخطاب الا انه رعى لمناسبة بقوله في خمسة فقال
مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة
وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة
في خمسة من كلم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا من
من انواع الخ يعني تقدير ما بقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف
الى ست فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط ولا يستعمل الا للمتوسط والبعيد واللام للتنصيص
للتنصيص على البعد قوله ولما راى المص ونحن نقول نبه على ان اد
حكمه هذا مستند الى تتبع ومشاهدة الاستعمال ويؤيد ما ذكرنا انه لم يقل
وهي ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك بتعدده ان كلمة اله لولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله

واما ما عدا اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بمثله
الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في
في المكان وغيره وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو
ان هذه الالفاظ وبينها الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم
ان يكون ظرفا قوله او لا يتم خبره تاما لانه من كان يتم من الافعال
الناقصة بنى تفسيره الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني لانه
لا يتم بهما والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعد مرفوعه
منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال
وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد لو جعله
حالا لكان اوفق بما ذكره النحاة في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا واراد بالـ
ناقص جزء الجزء وهو انما يتم لو كان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع الصلة و
والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له لا نصيب له من اعراب
الموصول فمعنى قوله الا بصلة انه مقارنا بهما لا الا ماخوذا معهما وعلى هذا
ينبغي ان يسلك في بيان ما اشتهر في امثاله لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان
البيان تمام بدون تمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هذا
ما لا يكون جزءا الا مع صلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
لا يقال انه يعرف الصلة يصدق على الشرط للاسماء الشرطية مثل ما
كما تقول به اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول ما في قولنا ما

قال بل يجب ان حمل الصلة على الاصطلاحي والاعم لا النعم نقض الحد بمثل الشر
طية فقد سهى سهوا بينا قوله وذكر لما بعد ح انه موضوع في مفهوم
الصلة لا يخفى انه تلطف وبعد ذلك يلزم ان يكون ذكر من الا ينتم جزءا لغوا
لدخوله في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف
الصلة كما هو الظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينهما بتقدير
وصلته اى صلتهما لا ينتم جزء الا بصله جملة خبرية تم ما قيل لو قال الموصول
الموصول ما لا ينتم جزء الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح او اخصر قوله
وما في معناه لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما
من قبيل الجمل فقوله والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في
التسهيل بين العائد الى المبتداء والموصولات المراد بالضمير اعم منه وما
ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول اى اسم
فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما ليبدان صلتهما من
بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لهما ليس لانهما لم تدخل في تعريف الصلة وان
المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل
مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقال وصلة الالف واللام
فقط اسم الفاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتهما صفة مشبهة
ولا اسم تفضيل لانهما بعيد هما عند الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا

بيناء لان

لابناء لان بالفعل فلا يصير بمعنى الجملة قوله وهي اى الموصولات
يعني المنصوص ماخوذ من السياق قوله واي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا
قوله بمعنى الذي والاخرى في غيره وكذا قوله واية بمعنى الذي يريد به وفيه
قوله المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا
عن اجتماع الياءات قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وكون جميع
اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون
الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية اذا لم يكن ملغى كما في قوله تعالى
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اى من الذي فان ذا لكلمة بعده موصول
قوله والعائد المفعول سواء كان لالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما قوله الا اذا كان فاعلا
يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يختص به بل يعم
المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذرا لتقييد ضعيف والاولى ان الحذف
اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون
الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او لطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور
بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطلب الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا
نحو انا الذي انا ضارب زيد اى ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تعليل
الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة

بالتمييز والا فهو جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه ونوعه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا وكذلك لا بد من دجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه من النعلم لا الا لضاع من العلم فاعرفه قوله يعد بها نم طريقة الاخبار وبيّنوا بان غيرها النعلم لانا بعد تعليمهم طريقة الاخبار وذا غير لانهم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم في هذا الباب قوله اي باستعانة الذي او بما يقوم مقامه عنه بالذي فالباء صلة الاخبار قوله صدارتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدء وان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحوية فلعلهم ارادوا التصدير بمعنى بما هو الاصل في باب المبتدء قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه وذلك ان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عنه من جهة ذيه قوله واخرته اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابل التصدير بين يكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يتوقف كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ

اسم الفاعل



الفاعل او المفعول فتقول الضارب انا زيد وتقول المضروب لي زيد قوله ونبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية والذي اتى به مع انه ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد الناخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بتفوت الزمان الدال عليه الجملة بصيغة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولا يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المدلول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الجملة الفعلية فلا يصح قيام احدهما مقام الاخرى قوله ووضع الموصوف موضعه هذا عند التفصيل اصلان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استخراج جميع ما ذكره قوله في ضمير الشان فيه ان لا نقع في ضمير المبهم قوله المصدر الكامل الاوفق العامل قوله والحال الاولى وما يجب تنكيره فاعرفه يزيد ذلك تمييزا قوله وما اللاتيه تخفيف لما الموصولة بدون الصلة وبيانا انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته قوله بيانا لما ليس بموصول في الباب تقريبا لا خطا ونبه بوصف ما على انه

ليشمل ضمير نعم وربه وربه رجلا

ما الموصولية مشتركة بين معنى الاسمية والحرفية ايضا ولما انجر تحقيق
الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى باب لها وفيه عليه بيان اد
فما رغير الاسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة
اما انما زيد قائم اه فيه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله
واستفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى مما يناسب
للاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف
الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا قليلا قوله ربما يكره النفوس قيل جاز
ان يكون ما كافة قال المصنف النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بغير من الامر وذلك قليل الا بشرط
فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عما نطق به
من حذف الياء او تقديرها كذا مما يبتدعى كلمة او الحاكم بزيادتها او حمل
او جعلها للتبعيض والمبادر من البيان بعد كلمة ما وقوله فرجة حلة
فعلية حال متعلقة بالامر وهي جعلها صفة الامر بتاويله بالمتكلف
تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة قيل غير محتاجة الى صلة او صفة قلت
او موصوف فقال بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنبيها على اختيار مذهب
الجمهور دون سيبويه وذلك ان تجعله بيانا لمعانيها ما للموصولة ويحصل الفائدة
السابقة ضمنا قوله وصفة اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان اي ضربا

الا الاستفهامية والشرطية

اسم حقيقيا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف اما للتعظيم او التهويل او
التحقير او لنوعيته ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المصنف كون
ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومما لم يغلو من الاسمية
احتراز عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذا لم يثبتها البصرية قوله
الا في كافة رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها
الناظر في هذا المقام ان من في وجودها الذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم
الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم ويقول ما زيد في السؤال
عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهي في الاصل
ما ئية نسب الى لفظ ما والهمزة تزاد في ثنائي مقصورا يريد تقسمه فيقال
لفظه ماء ولاء قلبت الهمزة هاء في ماهية او يقال انه منسوب الى ما هو على
تقدير التطبيق كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل
خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله
الا اذا حذف صدر صلتها او كانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم
وسيبويه يجوز اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب قوله فيما قبله
بالضم اي ايهم اشد قوله واذا صفت وجهان ذا الا يجي موصولة
ولا زائدة الا بعد ما من الاستفهام شبي والاولى في ماذا تمولد ويحتمل في
ما ذا الذي اي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في
في قوله ما هذا الذي فان هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من
بيانا الوصي في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة هو مبني على العمال

اي يثبت بعضهم فيعرب بالضم فان ثبت من جملة استفهامية جملة صفته ثبت قوله اهم

وليس ثبوته بحكم بجواز الحكم بذلك نوع تقليد فان قلت فما وجه رفع الخبر
قلت ضعفت خبر بحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال في ماذا ان
ضعف اضمار العائد على ماذا كان جملة رفع الخبر قلت فان الشرع فيه
لازم وجعل الشارح رفع قصد راس نوعا بمعنى المرفوع وكذا ان تجعله
فعلا مجهولا قوله ما كان اسم كان الظاهر اي اسماء يقال لها هذه
بحكم التام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب
ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون بها اعراب كالامر والماضي وقيل هي مرفوعة
المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد
وهذا هو الذي اختاره المصنف في ايضاح المفصل فان فات بيان البناء في هذه
الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبنائي تقدير كونها
اسم فعل فعال مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدي لكونه مثالا
لما هو بمعنى الماضي واللازم او لما هو لم فعل وغير لم فعل ولما هو لم فعل فقط لا
لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه فقط ورويدا ما تصغير مخفف الارواد بمعنى
الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمينه معنى الامهال
او جعل بمعناه قوله انزع في حاشية الفحل الصرفي القاموس الفح بالفم الخالص من
اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صيغة الامر
بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر كائنا من الثلاثي
ولا يخفى ان كون الشيء قياسيا لا يقتضي ان يجيء منه كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب
التوقف في اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمع من العرب فكون

فعال قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا
عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بنائه
وهو كون بنائه على الكسر قياسيا غير متوقف على السماع فافهم قوله الا
نادرا متوقف قال بعض صوت من التصويت وعرعار اي للاعبوا بها الصبيان
بالعشية وهي لعبة لهم قال المبرد حكاية صوت قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تنفيه فلو كان صوتها و
لقيل عار عار وقار قار وفيه ان معناه انه حكاية صوت الرعد وحكاية
الصوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانهم اتفقوا على انه
لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا
الا نادرا لا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى الامر
لم يات من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى
فعال ولم يقم الاخفش دليل قاطع على تعريفه وقال ان منها كان مذهبه
ان جمع اوزان فعال اسما او صفة او مصدرا او علما مؤنث فاذا سمي
بها مذكر وجب صرفها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على
رد دعواهم في كونها مؤنثة فعال وحال كونه صفة المؤنث لم يجيء فعال
صفة في المذكر وجمعها يستعمل منادى دون موصوفه وهي ما لازمة للنداء
سماع اعويا فساق واما غير لازمة وهي على ضربين احدهما ما صار علما جنسيا
بالغلبة كحياة للمنية وهي في الاصل اسم لكل ما يحمى اي يحذر ثم اختصت

بالعلمية لجنس المثنى او الضرب الثاني ما بني على وضعها نحو قطام اى قاطعة فانه فيه قوله
كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي كان الشيء منه فيرد عليه ان ثلث
معدول عن ثلثة ثلثة وثلث ثلثة ليست بتمامها اسماء لا مركبا من الاسماء وخرج عن التركيب الى الاسمية
الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصلا او عن نوع من التام متى امكن قوله علما
للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغنى عن التقييد يجعل ضميره راجعا الى الفعال
المقيد فلا يحتاج الى ما قيل لعامله فيهما باستعماله قوله معرب ومبني انه مختلف فيرد بان لا يجتمع على
معمولها احد عاملان او اختيار المعمول احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت
هو علم مؤنث لان التأنيث عن الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث يعني ان الاظهر انه احتراز عنه اذا
اذا جعل علما للمذكر بحسب التأنيث فقال علما مؤنثا فينتقض بذلك اذا جعل علما للمؤنث فانه لا يبقى اتفاقا
الا ان يقال المراد بكونه علما في اصله وصفه من غير نقل عن غير العلم ثم كلام الشارح ايضا ان قيد
مؤنثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام علم لها علم امرأة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه وقلهم لا يوافقون بني ذات وغيرها بل يحكمون باعراب الكل يعني قول المصنف في تميم كلهم
الا ما في آخره راء فانه يعربه في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجاء الاكثرون الراجح [illegible] التي الراء من
مستحسنة والمصحح لكونها [illegible] قوله اعلم ان الاصح اسم الجارية بل على لفظ العرب قوله
اما التحير او دعا او غير ذلك كالامر بسكون البهائم او حلها للشرب او اناختها اذا قلت نخ لاناخة
البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات
ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها بجعل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه لم يلم الاصوات

من بيتهم قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء ولها وجه ثان ذكره الفاضل
الهندي وهو انه لا ينافي تسميتها الفنى فيقال قال زيد غاق ويقال قال
زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا في الوجه الاول نظر لان المقصود
من اللفظ [illegible] بذاته اما ليعلم على المخبر او ليطرح [illegible] هو الغرض
منا صدره كما هو في الالفاظ وعلى [illegible] تقدير فهو منصوب وليس باسم اذ يقال
[illegible] دانه اسم وفي احكام اسما يعني العلم حقيقة او حكما لا ان انفهام لا صوات
مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه
لا يلزم من عدم انقسام الحكي بهذا الاعتبار ان يكون الاصوات معتبرة
مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسام بغير الاعتبار الحكي
والحق ان المراد بالاصوات وكذا الاقسم من اقسام المبني ما يشتمل المراد به نوع
المستعمل لما هو الغرض منه والالفاظ لبيان البنيات في الكتب النحوية فاما
ونحوها الاصوات يشتمل كلها باعتبار الحكايات بها لانه يصدق على الجميع انه حكى
به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم
للتمثيل حتى يشتمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل الشمال ادا او
عن اخر للتصويت به من اقتضاء تعجب وشكاية توقع او تخفيف تحير فيشمل
الاقسم الاول ايضا بنطق واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم الاول
واما ما وجهه به الشارح اثناء للفاضل الهندي فهو على [illegible] فدع ما
[illegible] وخذ ما صفا قوله [illegible] قبل ذلك لانه لما كان هذا القسمان [illegible]

فاقول الفاضل الچلبي رحمة الله فكانه اراد ان الحكاية المتعلقة بالغير
فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير وذلك
الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير
كونه للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فعلى
هذا يتم من التركيب مع الغير فاذا لم يكونا ما هو اقرب العمل الى الغير فما هو ابعد منه
بطريق الاولى انه لا يكونا معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب دلونية
الحاقهما بالمبني لجواز سقوطهما عن درجة الاعراب بحيث لا يكونان ملحقة
بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اشارة المركبات من المعدودة يشعر
عبارته هذه بان جعل اللام للعهد فحمل الاسم اه عليهما مما لا يصح التعريف
لتوقفهما على صحة الحمل وجعلهما بتقدير هذا باب المركبات وجعل اللام
كالاسم تعريفا المحذوف اسم المركب كالاسم لا يلائم جعل التعريف في اخوات
المذكورات على ما هو ظاهر الكلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس
مبطلة للجمعية لا يلائمه جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص
داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات قوله كالاسم صرح بجنس
المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخوات
لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود
هنا اعم من الاسم المبني الا انه يتعلق بكونه معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي
مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج كما في سائر الحدود المتقدمة
لانه في اقسام الاسماء على ان ابهام قولنا كلما هو من الكلمتين عدم صحة جعلها فتكا

البعد صح

من الاسم

من الاسم يدعوا الى التصريح بقوله كالاسم فناسب نفي انه لا يقع حرج وصف المركبات
بالمعدودة من المبنيات الا ان يريد بالمعد ود من اعم من المعد ود بنفسه او بجزئه
فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسميا او فعليا ملوجد من هذه الاقسام
التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت
بخت نصر فانه مركب من بخت وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد صنم
اسمه نصر فنسب اليه ختب بيت المقدس على ما في القاموس بالفعل ونصر ماضي التفعيل
قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد البيان الرضي حيث
قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة
بلا داع لكن مراده ليس بذلك لان العلم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء
النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية فحمله على العموم
يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قيد التركيب هنا منافق قيد
العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو
خمسة عشر لان نحو خمسة عشر وبين بين مما يتضمن الثاني منه معنى حرف
حرف عطف كما ان او حرف جر كما في بين بين فالاولى ان يقال في التعليل لان بين
جزئيه قبل التركيب من نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ايراد تعميم النسبة
على وجه يخرج نحو خمسة عشر لانه يتعلق رد لا ينعكس على ما يتضمن من كلامه
لامكان تعميم تقييد نسبة غير العطف لكنه يرد اما كونه بقولنا الا هنا ليس
الا تعميم النسبة على وجه يخرج بها هذه النسبة على وجه فلم يكن من الصحوبة
في شيء نعم نعينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسنادا

قد اضافة ولد علم وللاضافة وللعلم وللافاكة معنى يخرج نحو تابط شرا
وعبد الله والنجم ويزيد لبس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله الا
حملنا ان يقال المراد بالنسبة مفهومة يرد على عبد الله لو كان هيئة خمسة عشر
موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا
ما يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوهم
فضلا عن ان يكون من طرو وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل
على نسبة بين خمسة وعشرة وما نسب لخمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة
وعشرة بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشرة كب الحروف
لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة ينوب خمسة وعشرة فيهما لا غير
جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذي اتاه التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الا
من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنم وان كان مخالفا لما هو المشهور بين
الجمهور فان الحق بعد ظهوره لا بد للظهور احق من غيره وان كان ثابتا
على صحة المبني والمشهور قوله واما اورد مثالين ليعلم ان البناء
لم يجعل مدار البناء كون الجز ثانيا حتى نبنه على صيغة الفاعل المشتق من العدد
في حكمه بل على تضمنه معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت
فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب قوله
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا
اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر ا

الا ان

الا انه غير الاحد الحادي فمعنى العطف ان لم يوجد في المعنى عشرة
والاولى ان يقال ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن المعطوف
على واحد المتضمن الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة
وفي كلام الفحشي الذي هو الاصل للجواب الذي ذكره الشارح بعد
نفيه في اختصاصه به ما يدل على ما ذكرناه حيث قال عطف الثاني
لفظا على تلك المتوهمة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف
ما حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف
على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد الى ان قال الا
بان لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه
العبارة قوله واما الاعراب الثاني ففيه مسامحة في المعنى اجري الاعراب
على الثاني والمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا جزء
الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا يفيد الحكم ليوافق ما
هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الثاني المبني بعد
التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث والاولى ان كان قا
بلا للاعراب قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التر
كيب عند المص فقوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو افصح اللغات تلطف في عبارة المتن تكثيرا للفائدة والا فالواقع
حكا عنهما اللغات الاصح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لانه جعل بناء الاول

واعراب الثاني على غيره لان ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني مع اعرابه
على غيره توجيه ما ذكره جمع قول البعلبكي تنبيها للاعراب الثاني لا للتركيب و
فتحه قوله ومن الكناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى
به عن كذا او يكنو الكناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره
او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز قوله والالفاظ التي يكنى به
اذ كثيرة منها كناية عن الفحش او عن القبيح الذي يستهجن ذكره
فلان وفلانة وكيف وهن ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما فهم
ولا كل بعض الفاظ قبيحة ويمكن ما يكنى به والصواب ولا بعض بهم
وكان السهو من الناسخ قوله لذا لم يذكر بعض الكناية بان بنى انه
ما وجه الاصطلاح في الكنايات بان يبقى انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات
دون الظروف قوله بكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت
ثنائية ويسمى هذا القسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص
مبني على ما بعده كيف وقد تنزع تمعا كم رجلا كريم اباه هذا وقد
يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتامل
قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية
عن يوم السبت او غيره ان مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف
على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت
ويكسر آخرها اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله

بانهما في الاصل كيه وذيه على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنهما التاء
التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ با
لهاء ولا تكونان الا مفتوحتين كذا في الرضي ونبه جواز بنائهما على الضم ايضا
ولزم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة لا يخفى انه بهذا الوجه لا يبين ما نشئ من فيهما لبنيتي لا
من مشابهة مبني الاصل ولانما وقع غير مكرر وله نظائر [illegible] عليك واحد بعد
واحد فلا تغفل قوله فهذه نية البناء نحطت عن اخواتها لانه في الاصل
[illegible] والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين [illegible] تمام الكلمة فصار
كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول بنائه قوله لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت
الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا
تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر
ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها
على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال تمييز كم الاستفهامية لانه جعل
تمييز الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل تمييز كم الاستفهامية مثلهما على
الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف متقدم على
على الوسط قوله لكن جوزه الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي
ولا دال على جوازه كتابة من كتب هذا الفن بانه رد عليه على كلام الزمخشري

في تفسير الاية وبما يؤيده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية اذا
انجر هو بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والجوهري قصد تطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم كما في الخبرية وعند النحاة نحو
بمن ورب مقدرة ويجوز اضمارها فقصدوا التطابق هذا وبهذا عرفت
وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد مغايرا لنسبة
انشاء بكم رجل مررت لانه داخل في فعله ويبطل قوله والخبرية يدل
على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضه رب التي لا
نشاء التقليل [illegible] المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لا
لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان
لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله
لو قال وكلتاهما نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير في تاويل كلمة كم الا
الاستفهامية منصوب مفرد مغايرا لنسبة انشاء بكم رجل مررت لانه داخل في فو
في فعله ويدخل فيهما قوله والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير هذا
اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيض رب التي لانشاء التقليل
لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير
هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نعم وكون رب لانشاء التقليل
لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم وا
ستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتاهما نعم ما فعل اذ في تذ

تذكير

ابراز في تذكير كلاهما تذكير في تاويل كلمة كم الاستفهامية تانيث كم كما شاع
في السنة النحاة تاويلها بتاويلهما بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تا
في تاويل كلمة كم الاستفهامية لكن والظاهر في التذكير هو ففهم
فهو على تاويل كلا هذين النوعين كانتهى ولو قيل بالتوسل فالظاهر
كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل منهما واحد اشارة الى وجه
افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطا
للطفه وهو انه نبه ان كلا منهما واحد بالذات والتعدد اعتباري
وذلك كلاهما يختلف اعتبار التعدد ولئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب
باحد اعتبار كم قوله فكل ما بعده فعل او متعلق او شبه فعل ثبت
على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه استثناء له نحو كم يوما غبت بالضمير
والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بتكلف او متعلقه وا
واعلم ان التشغيل عن الشيء بما ذكره هو الصالح للاشتغال المحض عنه
بالاشتغال بغيره فليس حال مشغولا عن كم بضميره فلذا اعترض على
قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل بانه وان كان بانه يجب لمفهوم
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعمله
اشار الى دفع ما اعترض به انه ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب مقتضاه فعل بعده فانه يقتضي منصوبا نكرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية

واب الشارح بان اقتضاءه بكم يوهم البدل لا بالظرفية وقال اقتضاء المميز ومعاده
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس بجيد في انتصاب الاسم لانهما
ادخل قوله او مصدرا او ظرفا كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو
ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم منه ان يكون ملفوظا او
مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اجاز الفاضل
الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز نصبه وجعل فعله مقدر
منصوبا ويؤيده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه
ضعيف قوله لا ما قبله لم يقل ولا ما قبله مضاف او حرف جر مع انه اعم
واوضح لبيت على جواز تقديم المضاف والجار عليهما مع انه اخصر وملاحظه
مع اقتضائهما صدر الكلام قوله نحو ابول من تطرد لا مثالا وتنتقض بلا القاعدة
بكم رجل صحبته فانه يتعين كم هنا للخبرية لانه نكرة لا يكون مبتدا للمعرفة الا لاتفاق فوع
في ما عدا افعل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه فكم ههنا منصوب المحل مبتدا
او هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محل التركيب الجملة [illegible] نظر فيه
وهي النائب عن الخبر ثعلبه اي مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك
قوله فكذلك ما بعدها ولك ان تجعل المشار اليه من قوله ولحاصل الكلام الى هنا وما تم
بجميع الوجوه الاربعة في كل اسم الاستفهام والشرط الا ان الشارح المدوية بناء تلك الوجوه
في جميع الاسماء وجعل غيرها الا ولها في التشبيه فقال معني قوله وكذلك اي مثلها كم في
بعض تلك الوجوه في جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط تجوزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط لا باقي

اسماء الاستفهام قوله واذا كانتا شرطيتين فكذلك تناولهما في تلك الو
جوه الثلث الى اذا كان اسم الشرط مبتدأ ففيه اربعة مذاهب خبره اما الشرط
والجزاء او الشرط فقط وهو الظاهر ان فاهرانا في بيان المعنى او الجزاء فقط والم
الشرط مبتدا لا غير قوله ودفع بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله
وقد يحذف باضمار التمييز ولولاه لكان التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز
اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر
فان قلت فليكن الاوجه تلك الثلث في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا او
حذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت للتنبيه على ان يكون
ان الوجوه الثلث مع اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فينبغي جعلها
ثلثة قوله فكان الاليق تاخر هذا عنا قوله ويحذف في مثل كم مالك وكم
ضربت تاخر الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع الحمل في التمييز بحمله على التمييز
في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد الاوجه الثلثة
نصبه وجره مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
انه قد يحذف مثل تمييزه كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون
اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت
نظير لحذف هذا المميز وبيانا لا فتماك المحذوف بان يكون المحذوف المصدر
كان ضربت او المفرد كافي كم مالك قوله فلا حاجة الى ذكر لبعض
يعني حذف اللازم بقرينة هنا فيكون ذكره الا لا حاجة اليه ولكان نقول

حذفت ازلت بعض الظروف اسمًا كاسماء الاشارة قوله مما
اى ظرفي يعمل ما بمعنى الظرف بغير بينة قوله لشبهه [illegible] ولك ان
ان تبنيه على عموم اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع
عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة ولم يعوض
عن المضاف اليه شئ فانه حينئذ كانه لا قطع فيه حال في الظروف من اجرى
مجراه قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه من اليه لان غاية
الكلام في امس شبئي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضا
فته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صارتا غايتان اى لما حذف
المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض قوله
وتشبيهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه ما
ظهور المضاف المنعجة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان ظهوره [illegible]
فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور
اثرها في المضاف اليه بل العدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون
الجملة وكذا له قوله من الظروف المسموع قطعهما عن الاضافة وهي
على ما ضبطه الرضي ستة ما ذكر امام واسفل ودون اول ومن عل من عل
علو على وزن [illegible] قبل دون ما هو مضمون الاول وقوله ولا يقاس
عليهما ما بمعناها [illegible] فضلا عما ليس بمعناها قوله فرع ا
اى سهل مدخل كذا في القاموس قوله اكاد اغص من باب علم

اوفخ

190

اوفخ على ما في القاموس قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى الكفى اذ لا فرق بين ان يقال جاءنى
زيد حسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والفضلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى
انه لم يخل لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا ابهام لا يعرف
كغير قوله ومنها اذ الحاكم ببناء اذ السابق الى من غير تمييز شاهد الاسماء
يقاس في الحكم ببناءها على ما تشاهد بناءها من المشابه لها في موجب البناء بخلاف
المبنى واين واني وكيف فان علم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في
في الظروف المتضمنة معنى الشرط سواء اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء
الجزاء عند الاكثرين والرضي ملحج فوقهم فيما سواهما اذا واختار التفصيل
في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط لقولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو
في موضع الجزاء قوله دفيهما اى في اذا معنى الشرط وهو ثبت مضمون جملة على
اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا
غير راسخ في معنى الشرط والعراقة لما فيه ولذا جاز اجراؤها الاسمية بغير فاء واذا
كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم
ينتصرون ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابن
ابزى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف
معنى فيها بقوله وفيها معنى الشرط قوله ولذلك اى ولكون معنى الشرط
فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوي كما نبه عليه

بفعله وقيل ان معنى الشرط افيه بعدها الفعل ولم يجب كان فيه فافهمنا والذي
يستفاد من الرضى ان يجيء اللام بعدها شاذ كما بينا لك عليه وقوله من
مناجئت فجاءة بالضم والمد بمعنى ناصدت بغتة وسرع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد
لان الفجاءة كالقرية مصدر فجاء من الحديث بمعنى اخذه بغتة قوله
والمبتدأ بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هنا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير
باب الاضمار على شريطة التفسير قوله فقولنا زمان فيه وقوع الشرح او مكانه
مفعول فيه لفاجانا لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى
انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم
يفا ئها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلابد له من الظرفية
الظرفية لا انه مذ ومنذ على منهاج انهما مبتدأن عند الجمهور قوله
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل
المستقبل منزلة الماضي من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن
منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون
زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله
وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضى والاغلب يجيء اذ
في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي
وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما
نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي اللباب وهما بمعنى اذ واذا مكا

نهي

مكاني نبهان للمرتبة لكن يختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايضا
لا انه يجيء الزمانية قوله اي حال كونهما للاستفهام وشرطا
جعل استفهاما حالا لانهما مستلحقة بتقدير اي استفهام معناهما والاظهر
ان المص جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قال الرضى يجيء انى بمعنى
كيف نحو انى يؤفكون ويجيء بمعنى من واين نحو قوله تعالى انى شئتم على الاوجه
الثلث ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا بعده فعل قوله والشهود فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها يا ادري من هذه العبارة ان يجيء كسرهما كما يجيء فتحهما
وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الازهري وكسر نونه
لغة هذه واختلف في اصله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء والياء
جرى اهل اللغة حيث ذكره في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى آن وحذف
الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي آن حذف الهمزة وزيد
الرضى بانه لم يجيء الآن خاليا عن اللام ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة
ونقيض الاول بان اين للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة معنى مذ
ومنذ اول المدة مطلقا وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى زمان الفعل المتقدم
ولا يحتاج دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة
ذلك الفعل ولا يجب تقييد قوله اول مدة باول مدة زمان الفعل
المتقدم لانه ليس مراد المص قوله اي اول زمان عدم رؤيته الضمير

كضمير رايته وليسه فاعلا فلا ينبغي ان الظاهر اوز لاعتهم ويلي كلا يتوهم
قوله المفرد الاسم لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة يفيد بهذا المعنى
بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي وجواز المفرد
من التعدد اي يقع بعدها الزمان الواحد المعين وحده ثم الغير المقصود
تعدده قوله او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما دفع
لما يتوهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى بناء
على المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد افاد هذا التاويل
من تقييده الجمع بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي
في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف وقوله فاي ام
لابد ملاحظة ان اليومان امد واحد لا يحكم عليهما باول المدة حتى لا انه
ابهمها بيان وجه ملاحظة اليومان امدا واحدا لئلا يتوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة
بهذين اليومين يصير امدا واحدا وليس كذلك فلهذا ان اليومان
لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليعلم انه اي زمان المصاحبة
قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الا ظهر ان يقول
للتنزيه في قوة يوم الملقات قوله اي الزمان الذي قصد بيانه مما
تلبسا بالعدد قوله جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه
عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضي من انه كوله يؤون

بهذا

بهذا لكان العيانة فيلغى المقصود به العدد قلت المراد بالعدد ما يقع
بينه على ما قصد به ما الكون مقصودا انثان اللفظ وانما انثان المعنى
كونه مقصودا او افاد المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع
فالعدد المقيد بالوصلة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام
لانها ليست عددا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد فقال
وقد يقع بعدها المصدر لا يخفى ان ما يقع بعدها احد هذه الامور بتقدير
زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمته احوالها ولا يفصل
بينهما بيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ سافرت ان اريد
زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره
فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفره الا انه
الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم
عبارته قوله او ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارة ان
مثقلة ومخففة قال الكتاب باستعمال الهاني لا تم معناها اي ما كتب على هذه
الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقتد او ما كتب على هذه الصورة ولا
ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليست ذلك والحق ما قيل انه اكتفى عن
تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المحققون
قوله فيقدر بعدها زمان مضاف نحو زمان او ساعة او وقت او يوم
او ليلة لو ساعدها القرينة فلهذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان

الى ما ان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان لا يكون المبتدأ في مثل
قولك متى يوم ان نكرة والخبر معرفة بل كان دفع النسيان الثاني يجعل مذ
بمعنى مدة وزمان مارأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم ان لا يجيء المبتدأ
فيما كان معرفتين في مارأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب
والله اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند
فلا وجه للحكم ببنائهما بمجرد موافقتهما في بعض الحروف بلدن مع عدم
الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو بمعنى تلذ ابنى ولابد عدم
الجهة لبناء من لدن مع انه لا يكفي لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبني
على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الد
خول للتأكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب
الا السبعة منها لا يخفى ان بيان الشارح من لدن بكسر الدال الى ان يقول كلها
الكنى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر فعاد لم يكتف في بيان لدن ايضا
بضم الدال بالتقييد بان بتقييد الدال بحركات ثلث من اللغات بفوت الو
الثبت على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الد
ال وجه لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح
الانسب قوله فهما بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى عنده ولدى
ولدى بمعنى عندي على ما في الرضي وغيره قوله وللبناء الجاسر لدى
زيد او لدن زيد لم يعن في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى

وعند

وعند قوله لذلك يحذف عنهما ويثبت هذا اذا لان نصب غدوة قبل الحذف
اما اذا كان الحذف قبله فيقال لشبه نونهما بنون التنوين لانهما تثبت تارة
وتحذف تارة قوله منذ سحرة بضم السين وسكون الحاء السحرة الا
الاعلى والسحر قبيل الفجر كذا في القاموس قوله لكونهما مقطوعا عن ا
الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل
اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما ترى منصوبا
مفتوحا بالبناء لا عوض جاء مفتوحا وجيء مكسورا ومفتوحا بعده
عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره الا فمفتوحا قوله المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اي بهما معرفتين لانهما الكثرة
ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما
داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة
بعض اقسام المعرفة على بيان مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع
جزئي الجزئي ما الوضع الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا
والوضع الكلي ما الوضع فيه الموضوع له الكلي بنفسه والموضوع له
بعنوانه له اعم كما يقال الوضع لما يشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه
اسم الاشارة ويسمى وضعا خاصا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني
وضع عام لموضوع له خاص قوله اي لشيء متلبس الذات المعينة
نسبته بذات المعين وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المعينة ولا يثبت عليه
اللغة اذ لا يناسب هذا المقام من معاني ذات الشيء او نفس الشيء

كالنى قولهم جاءنى زيد بعينه وجاء البارحة على ما هو عليه فيكون المعرفة ما وضع
لشئ بعينه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا المقام
بالتعيين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يعرف قوله
المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف
ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله
المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله ونقله بعينه
يخرج به النكرة التى كانت علماً نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضى عيباً بهذا
التعريف فهذا رعاية الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق
النكرة عليه تجوز لما انه فى حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله
واشار بتثنيتها فى الذكر الى تثنيتها بحسب المرتبة تبع فى ذكرهما فى ذلك
الهندى وليس بذاك فان المبهم ما يساوى المعرف باللام ومنه ما يفوقه
والوفاق الموافقة قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص
كما ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما
يكون كلياً ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما قال به
بعض محققى المتاخرين والعلماء لم يعثروا عليه فى الحق بعضهم معنى
قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثل المفهوم
كلى ليستعمل فى جزئى من جزئياته وشرطه ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى فى
مفهومه الكلى متجوز فى الاستعمال والكلام فى قوله لشئ ليشمل صلة الو

صه

بالغرض والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه
به تنبيهاً لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به قوله من حيث معلومية
ومعهودية بين المتكلم والمخاطب لسابق كلام المعهودية فى ذهن المتكلم والمخا
والتحقيق ما عرفت فلا تنسه وكذا من المذكر ويشكل تصوير العلم
الشخصى بانه الذى تصور الذى اراد ان يعين ووضع بازائه بلفظ الله
فانه لم يقع تصوره تعالى لغير شخصه فلا يمكنا وضعه ان كان الواضع
غيره وان كان اياه فلا يمكنا معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة
الوضع العلمى وهو فهم الشخص فانه موضوع بمشخصاته الندا
من اول عمره الى اخره يوماً فيوماً فلم يتصور مسمى علم شخص حين وضع
العلم للمتشخص فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة من اول عمره
الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه لذى وضع اللفظ له بعد الخصوص
قوله ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام
منحصرة فى اللام العهدية والجنسية والاستغراقية تقسيم للشئ الى نفس
شئ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه قوله والمبهم قبل
من اسم ام تمام فى اسقف بدل من اللام فهو سقط ما ذكره فى قوله ومن
ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً له
للمبهم الا انه لم يذكر المبهم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف
بل بدلاً منه فلا يشمله حرف التعريف ايضاً لكان لا يشمل الحروف المبدلة
من اللام فى قولك الصمد الذى نعيم النحمد الى غيره الا قوله ولم يذكر

والعهدية الذهنية ما يفرع على الجنسية كما صفنا اللام الداخلة على النكرة تنبيهاً
الخارجية والاستغراقية صح

المتقدمون الى ذى اللام هو مذكور في لمؤيا فكانه لم يكن في نسخته او هنالك
سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على
في الهندي ووجه كونه في الاصل ايضا ما الراضي ثان فلعله مما في الرضي
ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه
موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة لما يخفى ان
نظف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمس ولهذا جعل الهندي
المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف
في المعنى وكان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم
هذا الا الاربعة فلما زاد المصنف واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير
قوله ولا يخفى عليك تطلع الى ما سبق ان المضاف ذا كان لفظ المثل او
الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم
جزاء اذا او الشرطية جزاؤه ولو قال المصنف ما عرف باللام او النداء او الاضافة
لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى
الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى ما عرف بالاضافة بمعنى
قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله ثلثة
في العموم وقد عرفتها فاحفظها لانه ان صدر بالاب او الام او هكذا
في كتب النحوية لكن قال صاحب القاموس ابو العتاهية كنا هية ابي اسحق
اسمعيل بن سويد الكاتب ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه
بديع قوله واحترز عن المعارف كلها الا قال ما وضع بوضع واحد

لقب صح

لشئ واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله ويخرج الاعلام المشتركة
لا اتفاقا فخرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليتقل
لا يخرج لان التناول المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج
به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد الترتيب على ترتيب صنا فيها فيما يكون
فيه هذا الترتيب بتعريفه بانه لا ترتيب فيما بين اصنافهم المبهما وسيصرح به
وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وكذا لا ترتيب وبانه
لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها حينئذ وتعريف المضاف بحسب تعريف
المضاف لما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد الترتيب على ترتيب صنا فيها
فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر الحاضر المخاطب
لان وجه المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل
معرفا باللام قوله كمية احاد الاشياء متعددة كانت تلك الاحاد او مجتمعة
اشار الى جواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه او
احدة والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد
بل لكمية الواحد والاثنين ويحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد ا
الاشياء متعددة لا مجتمعة ونحن نقول انه قد حقق الرضي في بحث التعريف
باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد او اثنين او جماعة فانه في معنى
ما في معناه وجدين العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى
باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها الا كل منها وكل
جماعة منها فلذا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة منسوبة الى الصفة

لشئ

المسؤول بها الى كم وهو العدد المبهم الذي يجاب عنه كم فان كم للسؤال عن معين
فيجيء المجموع منه بتمييز العدد حتى الالوف فالمات وذكر رجل ورجلان
على تقدير دخول واثنين فاخرج رجل ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء
فجيء وكرجل ورجلان وضعا للماهية فكيفما كما ذكره الشارح هنا وفي كون
كون سؤالا عن العدد المبهم بحث كيف ولا يتبين صحة الجواب عنه كم رجلا
عندك بقولك الوف او مات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف
بعدم العلم لما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالنون
لانه لعبارة عن الاسم ولا شك هنا ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد
والا لم يكن الشافية كما هو لانه يعني ذلك من الالتباس الكم الحكمي بكم اللغوي
قوله فالاشياء التي لها معدودات واحادها واحد واحد منها جعل
اللحاق اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول كمية الاشياء فينبغي
ان كميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن شيء
منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب
لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج
الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله
اي اصولها العدد التي يتفرع منها باقيها اما الحاق تاء التانيث لم يجعل المؤ
نث في الواحد والاثنين من الاصول ولقد اصاب لانه من الفروع الحاصلة
بالحاق التانيث الى الغه ولذا لم يجعل فيما فوقهما الى العشرة منها الا بتفرع
منها باسقاط علامة التانيث فتلك اصل وتلك فرع وقد اشار اليه المص

حيث

حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب
على الشارح ان يقول كثلث وعشر وحصر الاصول في اثنى عشر كلمة انما يصح
لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد وجعل واريد اصول اسماء العدد
الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة
الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا او بضع عشرة
امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع
فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هكذا كلامه
قوله او امتزاجيا لكنه جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف
والشارح اتبع رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمينيا لكان امتزاجا
قوله واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لان الواحد ذات كما جعله
جنسا شيئا للذات واما لانه الانواع المتكثرة والراجح هو الثاني و
ليس اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
ويجعل في المعدود كسائر الفاظ فيقال رجل واحد وقوم واحدون
قوله اثنان واثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام
واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل
اللام الذي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله
قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من و
حد يحد قلبت واوه الفاء على سبيل الشذوذ عند الجمهور وقياسي لذلك
عند غير الكوفي واما عنده فقلبت المكسورة في الاول قياس كالمضمومة

ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النيف او مضافين نحو احدهم واحداهما
بعضا ولا يستعمل واحد وواحدة في النيف الا قليلا قوله ولا غير الواحد
حذف الواحدة ههنا بدون التركيب اه وللتصريح بقوله احد وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الآحاد عليها فصرح بصورة
العطف لئلا يتوهم ترك تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة
العطف لاجلهما لعدم العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح منا
بعينه لما في حواشي التهذيب اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر
جائز في الالف والعكس في غيره ثم هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحد
او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة
ومائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه يوان في الاكثر
تعريف التناسب بين مائة وواحد اذ المناسب له واحد ومائة بتقديم قوله فيما
بعد ويجوز ان يعكس في الالف وما نقلنا لك عن الرضي ان عطف الاكثر على
الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الالف على طبق ما في الحوا
شي التهذيب الا انه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى
على الذائق فانه خلاف السياق المعهود في سلك السياق واعلم ان اصل
مائة مئية كسدرة حذف لامها فلذا التاء عوضا منها كما في عدة وثبة ولام
ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما كتب مائة بالالف بعد الميم

حتى لا يشتبه بالجمع الذي جمع خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله
كما في تعدى كتب بمنزلة التثاقل بالتركيب للجواز الاسقاط بالتثاقل فان
الاسقاط في بعد كتب واجب صرح به الرضي قوله قال الشيخ
الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر
منه ان حكى في الباب في الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فتوى ما في المجمع
في الشرح المنسوب الى المصنف قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد وشرع في بيان
حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظ
والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما
بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في ذلك المعرفة الفطنة
الثاقبة قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز
مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مميزا جامعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط ونفر
الى العشرة او نحو ذلك فانه قوم للرجال وقبيلة ومن ثلثة او سبعة الى العشرة او ما دون العشرة
وما فيهم امرأة كذا في القاموس او لم يحسن كالتمر والقبيلة وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن
للتمييز الا جمع قلة فيؤتى به وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلا البناءين فالغالب
ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث
السالم كقوله تعالى ثلاث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله
اندي في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة
جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مؤنثه فقال الاخفش هو فعلى كغسلين فهو عنده

اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدال الياء الاخيرة فيها قوله و
لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فقد نبه بذلك على ان قول
الصرف كان قياسهما مآت او مئين غير مستقيم والقياس مآت لا غير قوله
فلانه لما صار منصوبا فضلة افراده فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليل اللفظ
هو قليله وتلخيص هذه الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا
فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها قوله لانه اشتهر
جمع مائة في الاعداد او مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مآت رجل كما يقال ثلثة الاف رجل هذا الوجه ا
انما يتم لو لم يجز مآت رجل من غير اضافة عدد لكنه جاء مآت رجل قال الرضي
وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو
نحو مآت رجل قوله محفوظ غير وقد يجمع نحو مآت رجال وقد يفرد
منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعرب عنه مذكور تلغو هذه الضابطة
عنه بالقياس حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يجب تخصيصه حيث قال
ثلث واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب تانيثها سواء كان مميز المائة مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات
التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة
لان مميزهما المائة والالف لا ما اضيف المائة والالف فهذا كلامه وا

التلخيص النسبي له

وانما كان

وانما قال اذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة او يريد ان هذا الحكم حقه ان يذكر
لا بعد التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما
تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبار اللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر قوله ذهب ان يميز لواحد
في شادة الحنوا الاغناء لجواز ان في نتيجة التاكيد كما في اله واحد والهين
اثنين قوله لم يجز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر
ثنا حنظل … وما اسنا … الذي ذكره الرضي نحو واحد رجل واثنا رجال
تا عرف قوله لان الغرض الجمعية في مميز سائر الاعداد الاولى ان يقال لان الغرض
هو الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاعداد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان
لا يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله ونقول في الحواشي الهندية ونقول
انت فقد صرح بذكر انت الى ان نقول صيغة المخاطب ويحمل الغيبة بارجاع
الضمير المستكن الى المعرب ويتيح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي
احد عشر فتعرب الاول قوله ونقول في المفرد باعتبار حاله اى من ثبة
لا يخفى ان النصب ايضا حال من الاحوال فلذا يجيء ما يقابله بالحال وفسر الحال
بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى واحد من تلك المعدود من غير بيان
مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدها ولا يكتفي لفظ الاول وا
ولد الثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يستعمل اشتقاق اسم

الفاعل منها ينتقض بحادي عشر احد عشر ونظايره اذا اخذ اسم الفاعل من
اول جزء تلك المركبات وسنذكر وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث وللثاني عدم الحاجة الى التمييز للادلي بان المراد منه اجلا من الدول بمعنى
تام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد
انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة العدد وكما فعل ذا اقتصر على
ما جاء الفعل فيه على حد ضرب بمعنى التصيير الافعال لامه حرف حلق فانه بنا
فيه على حد فتح ولم يجي مما دون الاثنين لامتناعه عقلا وبما فوق العشرة
لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعل فهو اسم
فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه مما تحت العدد ويصح اضافته الى
مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله
ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضي قوله
اي عددا يساوي عدده اي العدد الماخوذ منه فالاضافة للادنى مثل ثالث
ويقال ان يقول بالاضافة الى عدده لان اثنين بعين عدد اخذ منه الثالث لا مثل
ذلك العدد قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة يجوز ارادة المبتدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العا
شرة كلا منهما باعتبار مبدا فينبغي ان يقول والا يلزم جواز الواحد الثاني او
الثالث قوله فيعرب بالجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في

اللفظ

في اللفظ فيما ليس اخره حرف علة او فيما اخره حرف علة في حال النصب فانه في
البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر الا في حال النصب قوله المؤنث ما
فيه ا يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغة كهندى وتاء والخوانيت
وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يماثله
بالغصر ساغه بيان الاحكام لانها ليست مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع
عدم اختصاصهما ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامته
اي علامة التانيث التاء وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر
معنى فصلها الرضي وحققها في هذا المقام قوله او ممدودة وكصحراء
ان الالف التي بعدها الف قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا
وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة
ممدودة نظرا الى ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال متعلق
اي الالف الممدودة وما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة
او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتانيث من
مستلزم الدور كما عرفت وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث
جعلوا العلامة الهاء والتاء متغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء
متغيرة لها قوله ذكره في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان عن
النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها حقيقيا
قوله واذا اسند الفعل بلا فاصل كما هو الاصل بمعنى يتبادر فقيد بلا فصل

من العبارة لاصالة ولا يبعد ان يقال التبادر من الفعل ايضا المتعري
فاذا قيل نعم المرأة ونعمت المرأة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما
اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم
المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب
تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف
والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس يريد به مذكر من افراده فانه
يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده
وبهذا ينتفي استشهاد الامام ابي حنيفة بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى
وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لا
لاستقلاله نحو هند زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر
على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المسند فانه يشمل
نحو انا قائم انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان
يستثنى عنه بنون فانه لتغير بنائه في جمع كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى
آمنت بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وبنون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي يشمل
المذكر فالاولى تغيير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث

الحقيقي

200

الحقيقي قوله جمع المذكر الغير السالم الظاهر غير الفاقد فنا سالم
قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون
ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير الاشكال باشكال قوله قولنا مع
لواحقه مع يكون الشيء مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما
البلد شئ اذا لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق بقي النون مقدرة
لان النون في حال الاضافة كالتنوين فلا لا تقدير لتنوين معها لا تقدير
للنون قوله واللام لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم
صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو التقى
بظهور المراد لا ينبغي من هذه التطفلات لعله اراد المراد الظاهر منه من هذه
العبارة ما في اخره الف او ياء ونون لحقتا فاعرفه قوله لانه على تقدير
تسليمه فهذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون
النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليم في
غاية التماوية وكيف لا وليس لغرض عن الحاق الالف والياء والنون الا
الا بل مجرد الالحاق الحاق الالف او الياء قوله اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير
المفرد والتعريف قوله تحت جنس لموضوع له يشكل بنحو اسدين بمعنى
شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع الاسد بل تحت اخص
المراد بحصل بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار

اراد المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال بما عبارة
هو له هنا المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع له حقيقة
او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويحمل ما ذكر في القمرين والابوين
كالشفاعة قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس
والجنس جميعا الاستغنى عن قوله من جنسه كما هو كلام الهندي وتبعه الشارح
وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجموع حيث
قال البدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله
الا ما يقابل للاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره
الهندي قوله وهو ما في اخره الف مفردة احترز بقوله مفردة عن المقرونة
بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الالف تزيد في الوقف فانه لا يسمى
زيدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله مقصورا
لانه ضد الممدود بمعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر
بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس الا ان نجعله من القصر كعنب بمعنى
خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال كرم قصر فهو قصير
وقصره كغيره جعله قصيرا الا ان ذلك من القاموس قوله اسما وحكما ولم
يوجد لها الوزن في المسمى الالف في الاسماء العريقة البناء فعلى والى واذا
اعلم ما عدا مجهول الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم تعرف

اصلها

اصلها كذا حققه الرضي فيحمل الى علمنا بمجهول الاصل محل النظر وينبغي
ان يقول ولم يحمل الامالة وكان للامالة سبب غير انقلابها الالف عن
الياء فان الرضي شرط في قلب عدم مجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه
الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد قيل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون للامالة
سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقراء بضم
القاف وتشديد الراء لجيد القراءة والمتنسك من قراء اذا تنسك هذا سهو في لغة
موسى القراء كتاب الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك
المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراؤون وقوارئ قوله كالناصي
نصحنا كتب نسخات كما هو المفصل والمفتاح كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا
وما في اخره همزة اما ان يسبقها الف او لا على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة
عن ما هو حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء او منقلبة عن
الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البوا
في البواقي ان لا يقلبن وقد جيز القلب بها وعبارة المفتاح هكذا وا
واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا او الالم تقلب
سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او ما يجري الاصلي
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق و
في المثنى هكذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح وقد قال
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون

من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى اى آخر مفرد
المثنى فلا ينافى قوله وتاء التانيث لا ينقع فى المثنو فالاولى ايضا ان لا يحذف
من المثنى قوله المجموع ما دل اى اسم دال لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لان
ليس بكلمة بل هو كمسلمى مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما و
عد التثنية الاخراج قوله جملة الآحاد قيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان
استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى اسماء العدد فى اعم من الآحاد بالجملة او متفرقة
طائفة او اثنين اثنين او احدا واحدا فيدخل فى قوله ما دل على آحاد نحو نجلد رجلين
هذا ولو اجرى الآحاد مجراه فى تعريف اسم العدد واحد لخرج المفرد بقوله بحروف
مفرده لكن يبقى التثنية قوله لحروف مفرده اى الحروف التى مادة لمفرده وما
وبمادة لا بعضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه
لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل فى الدلالة كما لا يخفى والحروف والمراد بحروف
مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما
فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن
غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرده على فعال وامانى الحواشى
الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كنساء او اعتبارا
كنسوة فى جمع امراة فليس بشىء اذ لا معنى للآحاد الا ما يقصد به الآحاد حقيقة اذ
انما التفاوت بين الجموع فى تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد
هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فى التعريف به ودورى قوله فقال لا آحاد
او اعتبارا كالنسوة
مثل آجال
على آحاد اى ضعيف ليشمل الجموع واسماء الاجناس آه يعنى المتبادر من الدلالة الطا
بقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير
الرهط والنفر جمع الناس وما دون العشرة كذا فى القاموس قوله فنحو
تمرة مما الفارق بينه وبين واحده بالتاء خصص نحو تمر باسم جنس له واحد من
لفظ ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس واحد له من لفظه و
ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكر ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب مما
له واحد من لفظ فان اسم الجنس جمع لا واحد له من لفظ نحو ابل وغنم
ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا وكذا ان نقيد نحو تمر مطلق اسم الجنس
وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى
ايضا اختلاف فى بعض تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه
اصح واعذب وكذا ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة
الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على
الاصح ليصح تفريعه قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله
كجامل وهو جمع وابا قر اسم جمع بقر على ما فى القاموس وكانه اراد بقوله
ما جمع جمل اسم الجمع وتظلم فى الموضعين على المذهبين قوله فالجمع
الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر
بيرشد اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح لمذكر فالاولى

تفسير قوله فالمذكر بقوله فجمع المذكر الصحيح قوله اى الجمع بحرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمان قوله ياء ملفوظا كالقاضى فان قلت كيف يصدق فى شأن الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يختص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اى آخر الاسم الذى جعل ضمير كان لآخر الاسم وكان الاولى ان يجعله للاسم قوله حذفت الالف دون حذف ياء الضمير الراجع الى الآخر بدون تقدير عليه قوله اى الف مقصورا هو ملفوظا او مقدرا وقد نبه المص على ان الالف والياء اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثلهما بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون فتأمل قوله وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه الى الاسم الذى اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم تذكير الضمير فى قوله فمذكر علم يعقل لانه فى تاويل فكونه مذكرا علما يعقل كما يشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص فى شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر المذكر لا التذكير الذاهل عن كون الكلام فى المذكر وان البعض الغالبين وهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى هذا [illegible] للاشياه وقال الهندى مناط فائدة الشرط انما هو

وصفا

وصفا المذكر جمع تنبيه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا لما شاء وغنا تقوم جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما نقص منه شىء وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم تندرج فى جمع المذكر السالم لضمت اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اى فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح انه شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش و وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا وكونه علما وليس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر بحيث وقع لا يجوز فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزاء خبر القول شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضى بعد بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف حذف العائد المدفوع هو انه صرح الرضى بجعله فى بحث خبر المبتدأ فما اشار اليه من الجواب هو

ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط بلا تقدير ولم يلتفت الى ما ذكره
الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا الا انه يندفع بتقدير الخبر اي
مذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء
الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع
الهندي اختصاصه بالشعر يعني انه هل سمع من الهندي لما ادعاه الرضي
منا غير مستند موثوق به قوله يعقل من جنس ما سماه اشار الى ان
المذكر العلم هو اللفظ توصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله اعوج
للقدسي في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كانت
لكندة فاخذته سليم ثم صارت الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار
وفرس لغني ابن اعصر هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن
التاء ملفوظا او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل
قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج عنه نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وزرقاء
علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم
لا فائدة له في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي من انه
مع سقاط الفائدة لوصف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذ
كر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر ههنا ايضا يجب ان يكون ما اريد
بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مختلفا مع انه لو اكتفى من التذكير ههنا بالتجرد عن

التاء

عن التاء صحة حمراء مثلا بالواو والنون فاستدرك قوله ولا يكون بناء
تانيث قوله اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة اشار به الى ان الجمع
بالواو والنون انما في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في صيغة ولا يكون
للفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة بخلاف الاصل
لمشابهتهما بالاصل في ان الشائع في الفرق بين المذكر والمؤنث تغير
اللفظ او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس
كما ذكره الرضي فالاول حرج ان بين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل
بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو
والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
قوله الشرط الرابع ان لا يكون العلم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير
ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوضع مع المؤنث ولا معنى
لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال مستويا في ذلك
الوضع مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع
غيره ولو قال لا يستويا في المذكر مع المؤنث لكان شيئا ولو اجاب الهندي بان

ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر الا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخاوي فالشارح
فسر العبارة على ما اجاب الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم التاء
واه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضا
فة اي جمع يحذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة
كما في قوله حافظوا عورة العشيرة وقبل لام ساكنة اختيار الحاجبي في الشواذ انكم لذائقوا
العذاب بنصب العذاب فيكم عجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه
قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم
انه لا يجب ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق به الا بما ذكر
قبل حذف النون ولا تعلق بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتخصيص كلام النبي بما قيده بل المراد انه ان لم يكن له اي لمفرده مذكر اصلا لا ان يكون
له مذكر لم يجمع بالواو والنون فقد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو
والنون قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن التاء التانيث الملفوظة والمقدرة
فان يكون بالتاء فيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر في الكلام بناء على
نحو فلك اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال الا خروج عن المتبادر الا بقرينة
داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامور اللاحقة في الجمع
التبادري في الاول دون الثاني بقي ان التغيير نحو افراس بضا باعتبار الامور اللاحقة
من ذات الا التغيير ولكن الغاء الا ان يقال لا منكر في افراس التغيير باعتبار الداخلة لكن

فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وضمة ودنه صرفا نا
نيا بعدما كان اولا والفصل بين الداء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين
التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر
في تعريفه والتوضيح ان يقال المراد تغيير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء
ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغيير صيغة لان ما يطرا
الاخر لا يغير الصيغة فظاهر فقوله ما يغير بناؤه اي صيغة لاخراج الجمع السالم حيث لم
يغير صيغته[1] وان تغير بتغير اخره قوله جمع القلة افعلة اه قال الرضي هذه
الاوزان للقلة اذا قلت المعدود دون الكثرة واما اذا اجتمع جمع التكسير فيهما في القلة
والكثرة وكذا ما عدا سبب للكثرة اذا لم يجتمع فيه الجمع والافهو مشترك كاجمال
ومصادر اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة فلا
يعبر بالحدث معنى قائم بغيره ليدل المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا
اذ السواد بمعنى سياهي ليست حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من انه
انه قائم بغيره وهكذا صفة المعنى قوله والمراد بالجريان على الفعل بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل ويخالف جريان الصفة على موصوفه
فان معناه جعلها موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا
لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان
لازما يعمل مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص به بما يجري في الاولى
ايضا اذ لا ضير في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى

[1] صيغة مفرد الجمع السالم

وبل المطلقين فتامل قوله سماعا اى سماعيا لم يرد ان ياء النسبة محذوفة
اذ لم يثبت حذفها بلا ابدال بل اراد انه بمعنى السماعى تجوزا وحذف مضاف اى ذو سماع
قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى
نحو ضربت الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى قوله ولا يتقدم معموله هذا
اتفاق النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمه للتوسع فيها قوله يلزم
اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضى بانه قد يضمر فيه لفاعل المثنى والمجموع كما يضمر
فى اسم الفاعل والفعل والظروف بجامع بمعنى الاستتار فى الذى يبنون عنه و
الاظهر الاقتصار ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف
قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر فى العمل لا المنون كما صرح به
الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ
وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثرين قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا
اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتى قال الرضى المشهور خلاف النحاة فى ان
فى المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله
اى فيجوز فيه وجهان ذهب ابن الحاجب نحو فذهب الثانى سيبويه والاول الى ابى
السيرافى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل التاويل بمعمول بان مع الفعل
فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضى قوله وقيل عمله
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية الا انه ضعيف
فهذا التوجيه ليس بوجه قوله وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما

ثالم يكن

بالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بعض هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى
ان يؤخرهما فاجاب بانه ذكر عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان لهما مزيد
اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت ان من امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم
الاول قوله ما فعله اى حدثه اما ان يريد بالحدث ما سبق فى تعريف المصدر ويكون
وجه ان انقل الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة
الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا
والشارح يوافق تفسير الرضى للفعل وصرح النحو نبى فى قوله لمن قام اذ القيام بالشخص
صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب
ويضرب وان كان مذهب السيرافى فان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل
من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه
فان قلت اسناد الفعل لقيام الى اللفظ مجاز فكيف ذلك الاسناد المجازى الى اللفظ
كضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى لما يفى الى اللفظ وبا
لعكس دون المعنى التضمنى او الالتزامى قوله موضوعا لذلك الاسم لمن قام
اه نبه على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع وكذلك ان تجعله
للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين قوله اى الذات
ما قام به الفعل هذا يكفى ويغنى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بما اعم من
العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب
وبغير ان المراد بما قام به الفعل من قام به الفعل من العقلاء قيامه اذا تم

اذ اسم الفاعل للجميع لا المجرد من قام الفعل وهو المتبادر من عبارته من قام به
الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف نحو زيد مضارب عمرا
ومشارك من فلانا فاحد منهما ... وبجمع ... فان هذه الاوصاف
نسب لا يقوم باحدهما نسب لا يقوم باصل النسبة معينا دون الآخر وبمكنا دفعه
الآخر وبمكننا دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب
متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام المضاربة اي ضرب
متعلق بضرب بضده وعنه متعلق بضاربه وكذلك الاقراء ومعناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى
قيام قرب متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين
المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى القيام
بشيء الا على التعيين نعم لا ينبغي النسبة الى احدهما عينا بل الواحد منهما يجب
ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين نعم فيه هذا من قبيل اشتباه النسبة
بالاسلب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاوصاف اعتباري
والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء
لان اطلاق المقتل في مثل ليس باعتبار قيام الضرب بالفاعل فتامل
قوله قال المص في شرحه اي المص في التعريف قوله ويكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له اه فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المفاعلة

المغالبة

الا انا لم نعثر عليه في ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للمغلبة والرضي صرح
المغالبة بحوطا ولنا فطاله طول فانا طالا اي زد وغلبة بالطول فقولنا قام
به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه بحث ولو يجوز
في تخفيف تعريف اسم التفضيل بان ما اشتق للزيادة في المشتق هو منه جعل
مخصوصا قوله سنذكر منها واخراج التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه
يرد عليهم ما اورده من ان اسم التفضيل قد يكون الحدوث في صرح الهندي
فلا يخرج به اسم التفضيل ما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم
الفاعل فلا تراه احكمها احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يتغاير
عاقلا بانه لم يجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيما تراه احد
احدها جعل احكام المثنى والمجموع ايضا اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقلا
بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه
المبالغة فصرح بادراج لفظ انه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونبه
الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هاهنا بما اخرجه ... نحو
المتعسف كما شري قوله على وزن فاعل قال المص يسمى لكثرة الثلاثي فلم
يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لا مزيد اختصاص
بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكنا نشاهد على ان قصدهم
ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الاسم موضوع لذات قام به الفعل وليس
المفعل والمستفعل وغيرها بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوانه اسم
الفاعل بالاضاف الى المفعول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان

والاسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن الفاعل هو
القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي
والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من أتيت الامر فعلته فهو بمعنى
قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ويحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم آتيا للوعد
بمنزلة نفس الوعد الممتنع المفارقة عنه فاسند المأتي الى الوعد قبل
بيان الصيغة كالتعريف وتمهيدا لوضع الاحكام النحوية قوله بشرط
معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاس
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي كما يشترط ذلك فيه اذا دخله الا
اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قوله
او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله
فان دخلت اللام على الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام ال
التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عما شرط من شرائط العمل صرح
به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في العمـ
وقد مر سابقا على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي
الاعتماد عليه ومما لا بد منه في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر

المتعدي

المتعدي الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية في
نحو غير علم وعرف وكذا في وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكفي التقوي
بالباء لجواز [illegible] لهما ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى
الفعل الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله
كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة يعمل باتفاق النحويين البصريين
واما عليم وحذر ففيهما مذهب سيبويه لا غيره ومن اعمل صيغ المبالغة من فاك
لا يشترط في عملهما زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله فيه
معنى المبالغة باب من باب ما فات من المشابهة اللفظية فيه لان المبالغة كالتبكية التفضيلية
يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية
قوله لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ان لا يأتي مما ذكر بوجه عمل جمع المكسر
الا ان يعتبر صيغة قصدا طردا للباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء
صيغة الواحد الذي بها اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع قوله
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم والاولى
من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجدي في نحو علمه رفع الفاعل لان حقه
لا تشترط الصلة بذكر المفعول وكيف ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل
اذ لام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا فلا يحذف النون مع لام التعريف
ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن فيه تسامح تنبيه
قوله اسم المفعول في تعدية المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو
الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به فالمراد على ما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان ما ذكر

اسم المفعول

اضافة الاسم الى الصفة التي هي الآلة في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف وا
والايصال وكانه الذي جراه على ما قال قوله لما وقع عليه الضرب بينهما يجري مجرى
في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان في الاول
على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل الذي يتعلق
النصب قال الرضي عمل التعدي لا يتوقف على الاشتراط قوله واشترط باصالة ما يأتي
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي وما بعده صرحوا
به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بتعقله واثره ولا اشتراط لم يخرج حذف النون مع
العمل والتعريف تخفيفا قوله مما اشتق من فعل لانه كان الظاهر ان يشتق من
الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الثابت المتعدية بلا لفظ
الآلة لما كان المتعدي غالبا حادثا لما لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعله لفظ
اسم الفاعل مجانا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص ويطلق
الثبوت المشترك بين الحادث والشيء المجرد عن الحدوث والاستمرار دل على تخفيف الرضي
الرضي قوله فيخرج عنه نحو ضامر ولا ينهدم بها لفظها الصيغة الفاعل
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد
على التوجيه الاول نحو حذف [illegible] ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن [illegible] في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل للمبا
لغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي لما كانت على [illegible] يرد
عليه اشرف الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد
والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يجب ان يكون نحو ذلك في غير الثلاثي

سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع
قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان ولا يخفى ان ظاهر العبارة
يقتضي الا ان يفهم انه يبنى على انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يرد عمله على
عمل فعلها فانها تنصب لشبهه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى تقدير
معمولها مضاف او ملتبس باللام وهذه مانعة للخلو لاجتماع اللام والاضافة
في زيد حسن الغلام بخلاف الاولين فانهما للانفصال من نقصان الحقيقي ويتعين
ان يراد بمعمولها الظاهر لئلا يبطل نحو زيد الحسن فيما هو بصدده
فيلزم كذب قوله حتى نقضت بهما قال الرضي فمراده ان ينحل ان يصحب المضاف
المضاف الى الضمير بلا واسطة ليبطل نحو زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في الجر
عن الاضافة فلا يخرج الاضافة عن الممنوع ونحو زيد حسن وجه غلام بالرفع في
في القبيح قوله والمعمولات في كل واحد منهما سفوح قال الرضي لم يتنبه
باعتبار اعرابه نفسها الا انه استوفى في مباحث النعت اقول الغرض منها بيان
اعراب معمولها استقلالا اعرابا بيانه لا ان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعراب
فلهذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله او شبه وجه عطف على
الوجه آه وفيه ان صورة الخطية لا يحلو الا الوجهين فانه لا يبقى في صورة النصب
من اثبات الالف كلها في الحواشي لكتاب الشاذ وهذا انما يتجه لو كان المص نا
بالاثبات الثلثة ما يجيء صورة الخط ما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة
لظهور الصفة من جهة الاعراب فلا يتجه قوله اثنان منها ممتنعان اي بالا
تفاق لما صرح به الرضي بعد نية واختلف في حسن وجه وفيه بحث لان

لان امتناع وجهه مثلك بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفرا يفيد
التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله
واحد منهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معموليهما المضاف الى غير
الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يختلف
فيه وبه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون مثل حسن وجه فيكون
مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة كما قيل انه لا ينقض
الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من
زيد حسن وجهه مثل حسن وجه اي الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه
الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه
ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ليس للربط بل لتعيين الابن او هو
ضمير الضرب قوله ومن الاضمير فيه اه فيه انه لم يتضح نعم الرجل زيد في الفرق
بينه وبين زيد الحسن الوجه وهما سيان في اشتمالهما على التعريف العهدي لنائب
عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي به بل
بالعهد بلا ذنب بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الـ
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه قوله
لان معموليهما فاعل لهما فلو كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز
ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس بالفاعل قوله
ففيهما ضمير الموصوف والقياس يقتضي فيه تفصيل وهو انه ان كان الجر للاضافة
الى الفاعل لا يكون فيهما ضمير الا انه اضعف القياس لان الاضافة الى المرفوع

حيث

حيث الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة ليجي النصب فيقال في تركيب الزيدان
الحسنا في وجهيهما المرفوع الزيدان الحسنا وجهيهما بالجر قوله ثبوت اثبت الصفة
تجر على تونث في صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالسياق
فعل صيغة مجهولة مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر
من رفع المعمول وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي قوله
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة
التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو رجل الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا
في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل وقوع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي
موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر منه الموصوف الزيادة والاولى
ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ يتعين افعل التصف بالزيادة سواء وصف لنا
اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا
بسرا اطيب منه رطبا قوله في اصل ذلك الفعل يعني الجار والمجرور محذوف والتقدير
بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زيد عن التعريف فانه مشتمل على
بزيادة على غيره في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ المراد بالزيادة في اصل
ذلك اعم من ان يكون ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته
كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة
لعدم الدلالة بالموصوف اه لا حاجة في الاخراج الى الحمل على ذلك لان اسماء الزمان والا
المكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان
او الة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كونه

التعريف فانها ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على تعريف
صيغة المبالغة قوله بني جعل اسم الفاعل شاملا له لم يخرج لانه موضوع
للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير
ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ما عداه فانه
لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر فافهم قوله وهو اسم التفضيل من
حيث صيغته قد تبين الصحيح حملا افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بجعل وهو بتقدير وضعه لانه الجادة قوله وفعلى للمؤنث لا وجه
للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المثنى لان له تثنية وجمعا ايضا
قوله فيه خلل قبله خير وشر لكنهما في الاصل اخير واشر بل خير وشر
على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع
الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمذكر والتثنية للمثنية والجمع
للجمع وخير وشر بغير الاخير والاشر المجعولة لانهما مغيرا اخير واشر
المستعملين قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حرف ثلاثي مجرد
الثلاثي ما الحرف بقرينة التعريف ليخرج نحو ابيض وارجل من اليد والرجل
فانهم بنوا واكثر الشارحين بعض اللهم من الخلاف وآيل لانهما شاذان
وقيل الرضي اخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لانه من قبول
اخره هو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه غير

لازم ثم للنفي لعدم بناء نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمهما منه ما نسب
كلمة اى بالتام وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشيء ليوم اعرب
منه اعرب اقول اشتقاق الافعل تصرف في الفعل فلا يجاوز عدم التصرف
والموصوف زيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدوثه عن شيء
لا تتجاوز فعله في افعل للنفي وهو للاثبات حدوث زيادة فيه والمشتق للموصوف
بزيادة على غيره لا يمكن الا فيما جرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال
الناقصة مما يجري فيه ممنوع لانها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس
بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من الباب بمعنى كون الحا
حليا غير منصلي ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض
والسواد الذين هما الالوان قال المبرد ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم في وصف الكوثر ماء ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس
العور كالفرس ذهاب حس احد العينين قوله فان قصد غيره اى الثلاثي
المجرد اللام للعهد اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا بد ان يرجع
مجرد الثلاثي بل اخص منه قوله ففيه شائبة من حمق ابنا هبنقة
تذكرة من الشارح واظنه سهوا وصححه الهندي هبنقة من غير ابنا وقال
القاموس في القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذي الودعات
يزيد بن ثروان فان فعله مثلا الكلية وقال في العين الودعة جمعه ودعات
خرز بيض تخرج من البحر بيضاء كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع
محكمة الاوثان وكعبة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى
هبنقة لانه كان يعلق الودع في ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد ابن ثروان بن بزن

بجعة الى ليلى والقصاح وافقه ونادانه احدى بني قيس نعامة وكان يضرب
به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة ... هبنقا وقد تشنع ان
الشارح رحمه الله تشنيعا للفاضل الهندي وذلك كان منه امثلا بدلا ... وا
ولا يرضى بمثله عاقل لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من غير
شيء واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندي منسوبا اليه كيف وقد كتب
فيه فيه اشارة الى القدح لما عوداته قوله اي ويستعمل اي اسم التفضيل على احد
ثلاثة اوجه اذا لم يجعل معمولا كما في اخرى كما في الدنيا والجلى اسما للخطة
العظيمة او لم يخرج عن معناه بخواص بعض غيره فنقول جاءني نعل اخرى
واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات سائر الاضافة بالمعنى الاول قوله واما في
لهم لبيت بالذكر ضمير مفصل وقيل اللام زائدة والاقرب ان يكون اللام التفضيلية
للعهد فلذا ما نزلام الجمع ما وقع ذلك قليلا هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز
اجتماعهما قوله ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم
بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف اكبر هو المضاف اليه اكبر كل شيء او يقدر عليه لا يدل ان
تعويضا لمضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف فمنافي التنوين او
وينقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على
الضم كما في قبل واعلم انه يجيء بعد ثم باعلام التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه
وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه
في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من
الشعر فانه ليس المقصود الى تكثير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل خرج عن معناه

التفضيلي

التفضيلي الى التجاوز ونحوه والباقية على الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المه
المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم ا
التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره
نحو الله اكبر ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء
وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي
هو الاصل اي افعل من قوله احدهم فهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استطراد
القصد على الغير الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها بحذف المضاف اي قصد له
احدها وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدها صلة بان يقصد وثالثها
جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدها زيادة
موصوفة المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب
المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تطلف بل تعسف فقال
باعتبار حقيقته في ضمن بعضهم لا اولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه لا يصح قصد
التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره اه لا يخفى
ان هذا الوجه لا يفيد التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة
قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف وحده يوهم ان الاطلاق في معناه الاطلاق
عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه صرح به
الرضي الا انه ينبغي ان يكون المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا
فصل تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص فيه انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص لان المراد بي الاضافة للتخصيص

والاضافة للتوضيح انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله
نحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم اه اقول نحو افضل البشر حيث يراد انه افضل البشر حين يراد
انه افضل البشر جميع المخلوقات وما جنس لغيره قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم ظاهر
كذا غايته ان العمل في هذا الظاهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص عمله
في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والتحضي فيله بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل
هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل
ان لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر في لفظه اثر العمل
فيه محلا لانه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا جاز عمله في سائر المبنيات قوله
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او مضمرا انما قيد به لان
ظهره انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره
قوله رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا
كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل
في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء اه فانه
فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل
في المفعول لانه يعمل فيه بحرف الجر فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية

قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه
مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وفيه دلالة على ان الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه
واحد لنفي عمل الرفع ولذي وجها مستقلة كما يقتضيه اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي
وصفا سببيا وهو في اللفظ للشيء الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء
ولا معنى لتفسير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا
بلا ضعف يعني لا اشتراط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه
للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي
المشهور في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا لا مسببا قال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته
وتحقيقه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب
اسبابا فالاسباب مسببات وانما عدل من السببي الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون
في المعنى السبب الواقعي بل يكفي ان يكون مما جعله المتكلم سببا اصطلاحيا
كان جعله او شبهها قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما مر
قوله لم يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل منه في عين امه
فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول يفسر بعينه
السابق بالاول قوله مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اه اعترض الرضي
بانه تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفقت النحاة على
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع قال يقال

كيف صح

جلست

جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في فيكون البعض من الكل واجاب بان قوله
باعتبار الاول حال من ضمير مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه
قوله ان المساواة يأباها مقام المدح هذا البيان يختص مثال يكون المقصود منه المدح و
عمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع
بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون ادون من المفضل
في المعنى وعلى هذا اعترف ان المتمسك هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في
تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا
يجري في بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل الباب فتأمل قوله وثانيهما ان يحمل
احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يلائم ذلك وهم
وجوده من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكر ما قوله فان قلت لو كان الزيادة التفضيلية
بالنفي فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على
زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت
نعم لكن يقول عبارة الشارح يحمل الباء في قوله بالنفي بمعنى الا للسبب حتى يعم النفي
جميع السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل و
ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يختص بين افعل ومعمول
لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي قوله ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل اشارة الى ان نقل عن المص من انه فليتفهم منه

وهو الكحل لان المفضل في المعنى وهو الكحل صفة لكحل

فلم خصه الشبه بزوال الزيادة التفضيلية برجوع النفي الى الزيادة بقوله بالنفي فتأمل

احدهما ما ذكره بقوله احدهما ان يكون احسن وثانيهما ما ذكره بقوله وثانيهما ان يحمل اه

على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب انقل منه وهو
انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في مرجع
في مرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في المثال
لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك
فرجح الحمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره
يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد
ويمكن ان يجعل جوابه بحيث ما ذكر المص فانظر طرق الكلام لئلا
تكلف بالتعقيب الملائم على فوات المرام قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه
العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف
في العمل فان حاصله لو جاز العرب كان يفضل في عمالهم وحاصل القدح منع الامر
الاضطراري بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يوجب لدفعه بانه لو قدم لم يبق
التركيب على ما المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا بان يقال
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو
وهذا الشايع فلا يلتفت اليه واجيب بان في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيحمل
اتحد مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يحتمل مع
الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل التغيير لان

لان اصله ما كحل عين زيد اه رده على تقدير ذكره وتبعه الهندي متمسكا
بان المقصود تفضيل الكحل على العين ووجه التردد ان عمل اسم التفضيل
مختص بما كان المفضل عليه والمفضل عليه متغايرا بالاعتبار وهنا
متغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا نو
فلا يوجب تقدير ما كحل عين زيد فليكن التقدير من في عين زيد حذ
حذف المجرور وجار العين لظهور المعنى ومع ذلك الحذف وبقي عليه
انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا يظهر حمله من كلام العرب وهو حذف ا
المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء ما هو علامة على الجر وتوقف العمل
على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي
كونه كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك واحد وهنالك
الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا ما ذكر الكحل المفضل فتأمل قوله
ولو رفع لفظ العين اه لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب
وان كان ما نوقشا سائغة قوله ولو رفع لفظ العين اه لم يلتفت اليه المص بناء
بقطعه وتقديره ما رأيت عينا ما ثلث العين زيد في اصل التكحل احسن فيها
في الكحل منها في عين زيد اه اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بو
بوجهين فيما ذكره هو ان قال كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل
بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين مثل عين زيد ولا زائدة
ولا يكون اثنا في الكلام مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل
عليه الا بتأويل لفظي

عليهما و معنى قوله احسن فيها الكحل احسن الكحل ولا يلتفتا هذا من المطول
فالمنوعينا اعتماداً على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة
لنفظ كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد لانه في حسن الكحل فيها كيف يكون مثل الشي
زائدة عليه في ذلك الوصف في حال واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع
من جعل احسن صفة كقوله كعين زيد ان كان اسما لان الظاهر كونها صفة
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل
المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل وحسنه واما بجعل المماثلة
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على وجه الابلغ
مبني على انه لو كان عينا مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض
وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي منتفيا هنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر
من عبارة المصنف ان بين التي كيبي الاخصر بين فرق فان لا التعيين في ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال وهذا التركيب الموقوف
عليه وما يتعلق به قال فان قلت قد ذكر العين قلت ولم يقل ذلك
ان تفعل كما قال سابقا بل لك ان تجعل معنى قوله فان قدمت اه انك ان

ذكر العين قلت ولم يقل ذلك ان تفعل كما قال سابقا ولك ان تجعل
معنى قوله فان قدمت اه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب احسن
وليس لك الخيار فيه بناء على انه لا يفصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع
اتحاده الفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه
سوى عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فيجب اعمال احسن
فتحققنا ان نظرك الى تقديم الكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاخـ
ـتصاص وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يترك التذكير بذكر المثال و
والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله ومنهم جماعة
الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك لصحة ما في جعل سائبا صفة ركبا
لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع
قوله وسادتا امثال الشي واحتمال جعل من السرابة على ان يكون صفة مصدر
مصدر محذوف اي اخوف خوفا سادا بالي لحملك على ما قيل ضعيف
لان حق التقديم على التشبيه فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله ادى اما
من مبادرته البصري او مبادرته القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى
وهو جعل ادى مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية
والعلمية فتبصر تعلم قوله وارد منسوب الى السباع لكنه نهايتها اه

المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله

والحال اى لان الاولى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكرته اظهر فانما قال

ولان اى ومقتضى السياق ان يقول وصاحب ليفيد انه صاحب اى ولا يدرى قطعا انه

لو راى مثله لم يبادر من الحكم بانه لا يدرى قط فتامل قوله فلما وصلت

النوبة الى مباحث الفعل سلكت تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طر

يقة واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك القصد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض

خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاول والله تعالى اعلم قوله اى فى نفس ما دل

يعنى الطلبة جمع بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفته وجه تذكير ال

الضمير وتانيثه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله واعلم ان الفعل مشتمل

على ثلث معان اى هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان

رابعها النسبة الى الحدث والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل قوله

قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى اختلف فى ان معنى الفعل

النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا

لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل فاعل ما

اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا نظيره

لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا يفهم من غير ذكره

وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى فى تعريفه على المطابقى على تقدير

كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى

بالاقتران اى بالاقتران بالزمان اى بان يكون المراد به الحدث لانه لما

بعد اخراج النسبة عن كونه مرادة بقيد الاقتران بالزمان تعين

ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى

مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرضى فى موجبات(?)

الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم

والحرف وعدم ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم

قوله ويغلو لنا وضعنا اسماء الافعال لان جميعها الا فيه منقولة يقال صه

جميعها ليست ذات بين الا من بناءه كما مثلا صه من بنا وانما الدلالة

كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجملة لجميع قد يكون على

قبيل الفراد كل جزء جنس نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذا جاءنى

جمع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذلك افعال المدح

المطرفة(?) عن الحدث اقول منها التقليل الفعل الاصطلاحى وارادته

يجعل لتقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر بقوله

اذ لا معنى لتثليث الفعل الاصطلاحي او تخفيفه فلا يصح قوله ... وشيء مما ذلك
الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتثليث تثليث مدلوله الا ان الظاهر
مما ذلك لا يخفف الا في الضمير فتامل قوله لدلالته وان يخفف وشيء صح
الا فعل على الاستقبال تدخل به لان الافعال الناقصة كانت في
في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في لوا
في الفوائد الغياثية قوله او لتثليث الفعل فان قلت المراد
المراد بالفعل الحدث مع النسب مع التاكيد صرح به المحقق ا
التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت لامتداد الزمان
ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه قوله وانما فصل به لحوق
تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح فعلا ولحوق تاء التانيث
فعلت الامر ان يقول يستغني عن قوله ولحوق تاء التانيث
ساكنة والاولى ان يفسر نحوله فعلت بالضمير البارز المرفوع
مطلقا ولا يختص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات
هذا العلم قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان
التقدم بين اجزاء الزمان زماني والتقدم الذي لا يجامع فيه
المتقدم مع المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض
الا بالتبع

ولا تاتي للشيء الا خص النفي [illegible]

بين الامور الواقعة فيها فالتقدم بالذات امر بين العلة التامة والمعـ
والمعلول ولتحقيقه علم اخر ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان
زمان انما يلزم لو كان منشا التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان
بالزمان لكن منشاه انه قيد لعدم الظرفية فهو متعلق بحديث وقع صفة
لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك و
فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يتوقف دفع الشبهة الا بتبديل لفظ
قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله
مبني على النوع اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله
باحد حروف نايت في اوائله الظاهر قوله لوقوع الاسم مشترك كالعين
المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون
مضارعا للاسم الا انه ليس كالاسم مشترك بخلاف المضارع فانه
اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نايت دائمي فلذا قيل متشابهة
به باحد حروف نايت وجعل مشابهته باحد حروف نايت لو
لوقوعه مشتركا بمثل بحث مثقل فانه مشترك بين الماضي والحال
والحال والمصدر بسبب زيادة حرف في لكان اشد مشابهة قوله
متعددا مذكرا كان او مونثا فالتذكير للتغليب قوله اي الحا

أي للمتكلم المتحد بحيث تترك المفرد لأن المتكلم لا يكون الا واحدا سواء
تكلم بأضرب او نضرب وانما وصف في أضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه
كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الا فعل دون مع
كونه مع الغير وفيه واحدا كان ذاك الغير واكثر مذكرا او مؤنثا
او مختلطا قوله وللمؤنث وللمؤنثين غيبة اى قال آه بجعل غيبة
مصدرا هنا الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها ولو قال المخ والغائبة
والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا انسب بنظائرها
الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صحيحا يتعلق آه دفعه لما يتجه
على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال
نون التأكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره من
مطلقا انهم سالوا يكون يتصل به نون التأكيد والجمع او لا انه لا يفيد انه لا
لا يعرب اذا اتصل به نون التأكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود
بالبيان فقال ما ك البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون التأكيد
او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة
وانما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال النون
تقييد بحصول اعرابه فيه فيكون الشبهة فالحق آه قوله اذا لم يتصل

متعلق

متعلقة بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة في وقت عدم اتصال
فالقيد لتعميم النفي بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين
قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون
اقتضاها الفاعل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل
بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان الاعراب
الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها
العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل
قوله فالصحيح منه اى من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون
تأكيد ولا نون جمع مؤنث وهو عند النحاة احتراز مما هو عند اهل
اهل التصريف وانما ذكره قبل الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يحمر
بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وتد يضرب
من فوع نحو يضرب وتضرب قوله متصل به نحو يضرب وما يضرب الا
الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير
البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى
التجرد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل
قوله للتثنية آه لا حاجة الى ذكر هذه لانه ليس ضمير بارز متصل
من فوع الا للتثنية والجمع في هذا المقام يتصرف الى المذكر ولذلك
المطابق مع

صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفهما اذ لو كان المشار
اليه مثله سيلاً لضمير جمع المؤنث لا ينقض الحكم بجمع المؤنث قوله
والسكون في حال الجزم لم يقيد بقوله لفظاً كما قيد اخويه لان السكون
لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالواو
بالضمة تقديرا وكذلك النصب على المضارع والجزم قد يكون تقديرا
وكذلك النصب اذا وقف على المضارع وكذلك النصب اذا وقف على
المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم لا
لتقاء الساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد
المجرد عن ضميرٍ بارز مرفوع للاعراب فيه يكون ظاهرا والمبادر
من كلام الشارح انه جعل مثال للاعراب قائمة بما الحق به قوله والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله فالمتصل معطوف
معطوف على المجرد وهو ما يقتضي تفضيل للصحيح لكن الصحيح عطفه
عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فيه الشارح عليه بقوله
والمضارع المتصل ولو مثل المص بقولنا مثل يدعوان وتدعوا
ان لا يضران وتضربان لكان واضحا قوله والمضارع المتصل
الاخف المتكلم عندهم كما يقال الصحيح عندهم وهو ما كان اخره

آخره

220

صح
ايضا به خاص اماما المتصل ان الشارح كلام من المبادر لكن علة
ايضا وصف علة لكن المبادر من كلام الشارح ان المتصل عام
قوله استنطاق المناسب لهما لان وصف العلة مناسب للحركة في كونهما
قابلين للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد والتجريد في المضارع وقيده
في الابتداء حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في الخبر
المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع
الغير فيوجد المجرد منه غير مرفوع قوله كما هو المبادر من بيانه
من عبارته المبادر من بيان اقسام المضارع انه لم يجعل الرفع
له التجرد كيف وقد اطلق في بيان المنصوب منه وينصب بان الى قوله وفي
بيان المجزوم بلم الى قوله فلم لم يقل هنا ويرفع اذا تجرد لان تخفف العامل
انما يكون وقت التجرد لانه اذا تخفف الناصب او الجازم يمتنع وقوع
الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه الفعل ولا جازم فقي لم يضرب
لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع
الاسم خفي في كثير من المواضع فلذا تجنب به المرفوع عن المبتدأ
لمسببه له والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز اقسام الثلاثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم
اذ الكسائي منهم يجعل حروف المضارعة قوله كما في ديد يضرب لا الحال

لا يقال صيغة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لان الفعل
هو مبنيّ لا الاصل فلا تؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا فيه الا
انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال نون الخفيفة الخ شبهها الالف
تلحق الفعل الا انه الحق لك للتصريح بانه لتاكيد الفعل المنفي حتى ان
يفيد اللفظ نفي التاكيد فان عمل النصب ليكون اثر الفعل عليه حين
يكون مع النون ولنا فضلة لن من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله
بعد حتى نحو سرت حتى ما ذكر الشارح في تفضيل الحروف التي تعلق
بعد بها ان تشرع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها فمحل ما
ما ذكره مقام تفضيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن بعد اسم
يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين و
ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بمعنى بل ما يدل
على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن المع
قوله هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر اي هي المخففة لا
لا غير وبه صار مقابلة لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من الثقيلة
متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من الثقيلة قوله فانهما
للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد

ان يقال

ان يقال ما هو الناصبة التي لم تخرجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة
الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليت هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة
الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع
كثرة كما يتبادر قوله لا موبدا مطلقا كما قيل ولا موبدا في الدنيا
فقيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال
فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
اسلمت صادقا اذا عصمت مالك ودمك فالوجه ان يقال اذا لضعفها
في العمل لا يعمل ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذه في كتبهم بالوقوع
بعد الواو والفاء وكانهم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا
لا انهم وجدوها ولم يستجده واذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان
جائز ان تجعل وجهها ابتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اخف من حذف
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاولى فان فيه حذف
العامل والمسند بخلاف الاولى فان حذف المسند لا غير لكن الاظهر
بالنظر الى ما سبق ان يكون تعديته فيهما الوجهان الالغاء والاعمال

قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ذلك المستقبل
قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد بحرفه للسببية بيما وقد علم معنى
قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل
اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت كانت الدلالة لا يشترط في معنى هذه
ان يكون مجرورة آخر جزء مما قبله او متصلة بآخر جزء منه قوله
يحتمل ان ماضيا ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لانه يحتمل الاستقبال
كما لا يخفى قوله كانك كنت سرت امس ذكر امس مع ماضي قبل
المضارع لا يحتمل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية
حال على ذكر امس مع الماضي قبله يجعل هذا المثال حكاية الحال دون
الواحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام بحكم قوله
كانك كنت في زمان الدخول حيث هذه العبارة ان يجعل حكاية الحال بمعنى
حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والظاهر ان المراد
زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان يبرز في نظر السامع في معرض
في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال في حقيقة او بالنظر
الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الذي يتعلق بها في حكاية الحال فيجيء
ذكرت في مقام ابن انبر قوله كما توهمه بعضهم وجه التوهم

التوهم

التوهم انهم يقولون ان حتى حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها
قوله كما توهمه بعضهم بجعل الاتصال المعنوي فلا يخالف
حتى وضعها بالطبع لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها
لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل سرت حتى ادخلها
مرفوعة الا ان يحتمل المثال للحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص
به فجعله مثالا للحال تحقيقا بخلاف حال التحقيق قوله وامتنع
نصب الرفع في كان سيري حتى ادخلها امتنع نصب الرفع بالا ان كان
سيري لا يصلح واقعا وان يكون في تقدير كان سيري لا يصلح سببا
للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في
تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منتفيا الى
غير ذلك فالم يحقق الخبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع
بعد انتفاء الشرط صحة التامل فهي قوله فبقي الناقص بلا خبر
لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر
متعلقا بحتى فلذا ان تقدره بقرينة بوقت صحة حتى ادخلها بالرفع
قوله قوله ابن هم عطف بتقدير كان لا يخفى بعده في نفسه
وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير

الذات دعاه اليه ماد؟ وانه اذا عطف على شئ وسبقه قيد بشاركه

على المعطوف عليه صح

المعطوف على ما لحقه قيد في الشركة محتملة قوله اى ما كان ان صف الله تعذ

تعذيبهم الاولى ما كان ان فعل الله تعذيبهم فتأمل قوله والفاء

التى تنصب المضارع بعدها بتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة

المبتدء ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقديرا ن

والاولى ان تقديرا للكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما

السببية اى قصد السببية وقد نبه عليه الشارح قوله من النفى المس

المستند عى جوابا وصف النفى بما يكشف عن كونه فى معنى الانشاء قد

سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا

فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة

ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف فان الجواب خبر والانشاء وهذا يدل

على يدل على ان الفاء ههنا ضعف عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى

للجواب فان الجواب لا يعطف بينهما تنافي ولا يخفى ان ما دل كلام

عليه من الله ادا لم يقصد السببية فى زرنى فاكرمك لا يصح النصب

يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال حي يكون

من وضع الفعل موضع المصدر كما فى تسمع بالمعيدى خير من

من ان تراه

علي وذكر القيد لا محالة ولما واذا عطف صح

ان تراه قوله ولحق الجاز فاستعمالها له لضرورة الشعر ومع ذلك

يجب العطف بتاويل ما قبله بقولنا ليت لى مثنى ولحاقى بالحجاز

للاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سائرك

والحق فى معنى الامر اى لانت لى ولا لحق فاستريحا قوله واو النفى

النصب بالنفى منه بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر لينك ولقد احسن

قوله اى بشرط ان بمعنى الى ان او الا ان لا يخفى انه بعيد والاولى

ان يراد انه ينصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون فى التركيب معنى

الى ان فيقدر ان لينتظم اللفظ الدال على معنى الى ان قوله اذا كان المعطوف

عليه اسما صريحا فيه الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان تضرب زيدا

فتشتم فانه صح لا يقدر ان انسان ونعلم فانه يجب فيه تقدير ان فاو الاولى

فى اصى ذا اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف

عليه فى الفصل والتاويل بالاسم مانع عن العطف قوله

وينبه عليه انه كان المناسب ح ذكر هامش وممكن ان يجاب عنه

بان العاطفة فى تقدير ان على نحو بين احدهما اعتبار بعضها

بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجمع فيه فهذا اول المخصوصات

شرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر الشركات

كذا
يجب ليس فيه نزاع انما هو
الفاء وشم فلا يشترك ان
المعطوف بها فى لمستقدم
ح ع

كذا
والقيد اذا كان متقدما على المعطوف
عليه فيما اذا عطف مفرد على مفرد
فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف
به ولا يجوز الاستثنى بخلافه
ولا يفهم من الكلام سواء و
والعطف وتعطف الآن خفف
خفف الله عنكم وعلم ان
فيكم ضعفا ليس ان
عطف المفرد على
المفرد ولو سلم
فالتقييد بلاحظة تعلق
العلم دون نفيه فلا يلزم
تقييد علمه ولا حين
حلبى

في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجهما الى التنفيذ ... مع العاطفة

اي مع العاطفة ... بعد ... الشرط المخصوص

كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر منا فقط والعاطفة لان هذه

الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط في الكل فتامل

قطعًا ويجزم اي المضارع تحت ... تنبيه آخر مهم يعنا ما ذكرته في

في القيد والنفي مبني على قاعدة استنبطها من كلام غير واحد من المحققين

تبعًا للشيخ عبد القاهر وحاصلها انك اذا اعتبرت دخول النفي على كلام

مقيد كان نفيًا لذلك القيد دائمًا لاستحالة كون القيد هنا للنفي لان النفي

لان الغرض دخوله على كلام مقيد فتعين انصرافه للقيد لا غير وان اعتبرت

على قيد ونفي فالارجح المتبادر انصراف النفي الى القيد هنا ايضًا لتقييد به

وبهما صح ما ذكره المتن الدافع لاعتراض عليه المبني على المرجوح ان القيد

للنفي اي انتفاء التغير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغير ولا لعدمها بعده

بل يكون هذا النفي غالبًا او غيره ووجه مرجوحيته هذا او رجحه

الاولى لفظًا ان العامل القوي وهو الفعل اولى بان يجعل عاملا في المفعول له

ان تلك العامل الضعيف هو حرف النفي فتقديم ذلك بلا تغلب تغيره اولى من

بما انتفاء تغيره غالبًا وحقق ان المتبادر هو انصراف النفي الى القيد واختيار كثير

مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فجزم بالاول ووجه تبادر ذلك ان

الغالب

ان الغالب في الاثبات والنفي توجيههما الى القيد الا ترى انك اذا قلت

شيء راكبًا كان المقصود بالاخبار ... ركبا في المجيء لا نفس ا

المجيء فعلى الارجح يتوجه الاثبات او النفي للقيد اولا ويفيد اثباته

او نفيه او النفي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي

وعلى الثاني بالعكس اباجي

ويكفي الدوية قبله [illegible] العقد فيما لا يتغير غالبًا الى وقت العقد دون ما يتغير

غالبًا نهاية قوله تنافي كلامه ما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان اذ قضية

مفهوم اوله البطلان واخره الصحة والاصح فيه الصحة كالاول بشرط ان

لان الاصل بقاء المرئي بحاله وما ذكره من التنافي غير مسلم بل هو داخل في

منطوق اول كلامه ومفهوم اخره لان القيد هنا للنفي ينتفي غالبًا المنتفي اي ما

[illegible] لا يغلب تغيره سواء غلب عدم تغيره ام استويا دون ما يغلب

تغيره فهو داخل في منطوق ومفهوم الثاني فلا تنافي اباجي

الاولى

ق اي يشرط ان يكون بمعنى الى ان او الا ان لا يخفى انه يرد والاولى الا يراد انه ينصب بعدها بتقدير ان يشترط ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان ثم اللفظ الدال على معنى الى ان او الا ان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الكلام بالصريح ليخرج نحو يعجبني ان تضرب زيدا فيشتم فانه يجب لا يقدر لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان المستانفة وفيه نظر لانه يشكل بيعجبني اتيك اتيانا وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان في الاولى ان يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في يعجبني ان تضرب زيدا فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ق ويرد عليه انه يشكل كان المناسب حين ذكرها من بين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نوعين احدهما الشيان بعض في الشرط والثاني اشتراك الجمع فيه فعدا ولا المخصوص صار يشترط بينضبط وفصل عقيبها لشرايطها ثم العد بذكر الشركاء في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ق ومع العاطفة اي العاطفة مطلقة اذ افذ ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقيدة فان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهي المتباكر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حتى بيان الشرط بين الكل ولكنه تنزل ق ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي اضاف اللام لكونه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى التقدير والمشهور تقدير

الظرف بالكناية فالموافق للمشهور ان يكون التقدير وهي مستعملة في النهي كما في
قوله في النهي حالا الا ان يكون الاشتباه بالمعنى كقولهم المعنى فما فعله ارجح لان رعاية
جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ ق اخذ ان عم المستعمل في معنى النفي وعام يستعمل
في النهي نحو لا اقسم ق وهذا الطلب اه ابا لا اصالة فعلا واحدا والا فتقدير يتعدد
مجزوم بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل ق وكلمة مجازات اي بعضها فان كيفما واذا
ايضا من كلم المجازات ق والمجزوم بها فعلان اه قد يكون كذلك كما تقدم في ان
وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا ... ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا ولا
ونز قوله مع كيفما واذ افشا في كيفما شذ وذا ان اذ كي نبينا ما كلم المجازات بالجزم
بها شاذ قوله وبخفض ما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك منه تأكيد
لم بما النافية فيكون تركيب لما من كالة لم وما قوله ويمكن ذلك لكونها فاصلة
نونية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب فانه
مدخول لم ومعمولها انما مدخولها ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم
وكالحكم بعدها او جعل النهي عرفيا عاصفة للكلمة لا بمعنى لا ءالنا هية قوله
لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء نشأ لا بمعنى جعله سببا
فلا يخفى ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكان المصنف
اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب في ذلك ليس الا بالافادة فاله ان
المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعيد

عن التفتح قوله من حيث انه يبنى على الاول بناء الجزاء على الفعل اه قد يبنى كذلك
وذلك اذا كان الاول مناسبا واما اذا كان ملزوما ومعنى في سببيته فليس الامر كذلك والا
فظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما يتعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اه ان تحقق لتأثير
معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت
لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقد بلم وتغير معنى الا ان ان دخل على لم اخرج لا على
اخرج حتى يكون لتسابق في الطلب بل لام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه
يلزم الفاء لعدم تاثير حرف الشرط معنى لكونه مستقبلا بلام الامر بغير
على الدعاء والنهي فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى
وكذا الاستفهام على ما يجيء قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى امثلا لئلا يتوهم انه يجزم لان
النصب بلن نفيا لقربه وسبقه على قوله او استفهام نحو ان لم تضربك زيد
فانضربه قوله او مضارع منفي بما نحو ان لم تضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير
حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبنى على انهما لما لا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما
يكون للحال غير انقلاب قوله موضع الفاء تنبيه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا
لم تقل ويكتفى باذا من الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية
فالضمير راجع الى ما تضمنته الاسمية الجملة فتدبر قوله وان التي تجزم المضارع حال كونها مقدرة

ويتفرع في الطلب قوله حتى ... مضارعا منفيا بلفظ نفيا مجزوم

اما كانت لخ عبارة مشعرة بانه جعل مقدرة في قوله المص واما مقدرة بعد الامر منصوبا
على الحالية ساصلة صفة اما او جعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة و مقدرة خبرا لما كانت
ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذ الكان المضارع الحاضر بقدرة
هذه الاشيا لخمسة صالحا للاضافة في تقديرا ان الاشتراط القبلاقية بل يكفي قصد السبب
فان تحقق النسبة كان الكلام صادق والا لكان كاذبا او ادعا لنكتة قد بين قوله
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم
يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة فهم الامر بال
صيغة قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الامر المعروف بالصيغة لا
يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال للدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد
على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر
كما يقال لام الامر في شبه الصرفيين يشمل الامر باللام ولولا اصطلاح المشهور
بمجانبة المصطلح لخاف فيحتمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة النفي عنه بالأ
بالصيغة قوله صيغة يطلب بها الحاصل قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والا
مر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة الاستفهام ولا بالنهي لا بالصيغة فالحكم بان
قوله يطلب بها الفعل شامل لكلها لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في
الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يحتاج انه خرج بقوله بحذف المضارعة
قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس او الفصول بعدها

ذا الوجه ان يقال الامر صح

بعدها فصولا ولا ظهر ان صيغة بمنزلة الجنس وقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفعل احترازا قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب
احترازا عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارع احترازا عن مثل قوله تعالى
فلتفرحوا وعن مثل صه وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس منا تتمة التعريف والتعريف
قد تم به بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو يحذف حرف المضارعة
اي بحذف حرف مضارعه قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه
حكم المجزوم قوله وفي اسكان الصحيح اي لا خفاء في اسكان الصحيح وسقوط حرف
العلة حكم الاخر واسقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا انه لما
لشدة الامتزاج بين الضمير لبارز في الفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة
فنزلت النون منزلة الاخر قوله فان كان بعدها اي بعد حرف المضارعة بمعنى المحذوف
بعد كون اخره في حكم المجزوم اي كان الى اخره فلهذا الكتفي ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل
الاخر بعد فعله لكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك ما صار لبس في ما في اخره نون
او حرف علة مكان الاخر بل حذفه ينبغي ان يقول لكن اخره او حذف قوله والمراد
بالرباعي ههنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه
اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه وفي قوله انما هو من
باب الافعال ايضا لا يتم لان تفاعل تفعل وتفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود
الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكنة وكذا قوله ههنا بمعنى في مضارعه

مثل الفاعل صح

اصله المخاطب وهو المبني على الوقف الا اذا لحقه الضمائر فانه يكون عند الالف وكذلك عند نون التاكيد نحو اضربن واضربن وعند الواو مضموما نحو اضربوا وعند الياء مكسورا نحو اضربي وكذلك اذا لاقاه ساكن يكون مكسورا نحو اضرب الغلام ومذهب الفريقين كما بين

دبانى بعد حرف مضارعة لساكن قوله دفعا للالتباس يعني بضم الهمزة وجعلت
كالهمزة في دفعا للالتباس بالمفكر على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل
في افعل هذا يلزم من نام الكلام لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الكلمة
فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على ان لا يطالب احد بانه لم يفتح
التاء ولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في افعل افعل
بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل افعل بكسر
الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ما
ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة اي فيما سوى آخر حرف مضارع بعده
ساكن منه بعد حرف المضارعة بعده ساكن ضمة فضير سواء الصيغة الامر الذي
من مضارع بعد حرف المضارعة فيه بعده ضمة اوكلمة ما عبارة عن اي وقت
اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة انصروا مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله على حذف
مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير
الفعل لم يزد في الكلام الا تقدير او على ما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما كان
يتبنيه له قوله ولا يبعد ان با الموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر
فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل
على المسامحة الشائعة قوله ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق

اضافة الفعل الى المفعول

لا فائدة فيه

في نفسه نفى مفعول تام ببيتم فاعله وهو ان تقول لم يذكر اعتمادا على انه لا يجوز حذف
الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الا حضران
يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل الآخر وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فان كان فيستغني
عن قوله ويضم الثالث مع الهمزة الوصل والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدحرج
في الامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقعا الاولى نزل المبالغة وتفسير
من خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الثالث
ايضا به فانه لو اكتفى به في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه وصيغته معلوم من باب
علم والتبس في باب علم بكلمته والاولى ان يقول المص فان كان ماضيا كسر ما قبل
آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثالث مع التاء خوف
اللبس قوله أي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعينا
اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع بالاصوب قوله وانما خص معتل العين
بالذكر لمزيد تعويض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو يتوهم من النكرة ومواقفه
وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد تعويض واختلاف في الماضي كما ذكره وتبعيته
ذكر مضارعه وان لم يكن فما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان القسمين
الفعل الا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذلك غير المتعدي الا ان
المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف

فهل كان المتعدي او شبهه

فمنه على أيّ فضلات المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسرّ في ذلك ان النسبة
الى فاعل والتعلّق بالمفعول به جزءان لمعنى الفعل وكلّ من المصدر وما يشبهه تتعلق
ما يشتقّ منه الفعل المتعدّي فالفعل المتعدّي المطلق ما يتوقّف فهمه على متعلّق
او يتوقّف فهم ما يشتقّ هو منه عليه وكانّه تذكّر قال المتقدّم من الفعل تُم
فان التعليق نسبة الفعل الى غير الفاعل فقد لمّا نسمّا هذه العبارة
اما المتعلّق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلّق اسم مفعول بحذف والايصال
فما وقع في التعريف اسم مفعول الّا ان يقال التعلّق من الجانبين فكان الفعل
يتعلّق بالمفعول ايضا متعلّق به فاوضح بيان تعلّق الفعل مع المتعلّق
الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحادث
قوله وهيئة الفاعل فقد حقّق ان المفعول الذي يبني الحادث هيئة اعمّ من المفعول
به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدّي له تعلّق
بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدّي يصير متعدّيا والمتعدّي ايضا يصير لازما
بنون الانفعال نحو انفصل وبناء التفعّل نحو تدحرج قوله وباب المفا
علة نحو ماشيته اوتيتا كالستفعال نحو استخرجته هذا في غير مشهور في باب
التعدية وانما المشهور في الكتب هي الثلاثة الأخر وكانهما تركا لانهما
لا تعدية بانه جوهر الحروف ولا بتصرّف في معناها بما يجعل طالبا للمفعول
بل تحدثان في الكلمة معنى لم يستقلّ بطلب المفعول بخلاف الثلاثة الأخر فانّ

ما ينبئ معناه عن حاجة في الشيء لم تنتف فيه معنى الشيء بحيث يطلب مفعولا بل
حدث في الكلمة معنى المفعول المستقلّة الاخر فانها المستقلة في طلب المفعول
والتخريجة لمعناه ضربته خارجا فاحدث التي معنى التصيير المستقلّ في التعدّي
من تبعاء معنى الخروج على ما كان فتأمّل قوله ثانيهما غير الاوّل كاعطى وهي كلمة
كثيرة جمعنا الكتب وجوابنا اضبطها واعملنا رسالة ينتفع به الطالبون
قوله كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعلم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
من مفعوليه عطف بيان له لا تبعيضية فلذا لا يقال من مفاعيلهما كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر لا وجه لتخصيص بيان المصدر به بل هما مثلها
في خصائص افعال باب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعملت قبل اللام والاستفهام
والنفي نحو اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون
المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا قوله
كانهم ارادوا بالشك الظن آه هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزاني والّا ففي
اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله تساوي الطرفين اي وقوع
الخبر وعدم وقوعه قوله ليبان ما هي تلك الجملة مصاحبة الاخبار بها فانها نسبة
الّا ظهر ان المراد لبيان ما هي الجملة المذكور عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان
ان زيدا قائم مثلا عبارة عن مفهوم يقيني وهكذا الكلام سواء كانا لمعنا ذكر

باب افعال القلوب

الا او بمعنى ذكرنا ما يقتضي ان يكون هذا لا يفيد البيان كيفية الجملة الاسمية
ويمكن ان يقال ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة
تامة فلا يصح السكوت عليها مع انه خلاف عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال
معنى الكلام لبيان ما هي الا فيما عنه والمقصود ذلك التنبيه على انها ليست
من تأثير الجملة المدخولة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة
لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم قوله فينصب الجزئين على
انهما مفعولاها الظاهر مفعولاها وكان المراد ان كلا منهما مفعول لها قوله
ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ههنا هو الشائع وخلافه قليل
على ما نقله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت
كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه
اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في كتابه
اي تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قد كان بنا قبلك للغرائك هذا وفي
العباب اي تخلنا ابانا على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الفداء بمعنى الاغراء
وتخل لم تجئ في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة وهذا الا يوجب
عدم جواز حذف المفعولين نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين
لان هنالك جهتا افادة احدهما كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع
الظن عنه كثيرا ويقع عنه اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين

ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله لانتقال الجزئين الفعلي
لان يكون مبتداء وخبرا او مفعولين لها الظاهر او قوله لا يظن فائدة في وصف الجزئين
وكذا الفائدة في تقييد الكلام بالتام وكذا نكتة في تقييده الا ان يقال كلام على تقدير
مفعولهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر المصنف قوله
فلهذا قيد جواز المتنى وللاحتراز عن صورة التعليق فانه يجوز فيه ابطال العمل
قوله بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل
الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام ومن في الجر الداخل عليه يمنزجان
امتزاجا ما يجب سراية الاستفهام في المضاف ومن الجر ويصير بمنزلة افعليها ولذا جاز
تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا
لكان في قوله ومنها جواز الالغاء مستدرك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء
واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهومي الالغاء
والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصي الالغاء والتعليق في هذا الكتاب بان الالغاء
جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه
بحيث يفيد الوجوب قوله رأى البصرية اي رأى بمعنى ابصر والحلمية والحلم هو النوم
قوله ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي ملقى هي حذف الرماح ويكون اريه بمعنى
علم مستانفا فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره ههنا قوله والبعض فعال القلق

افعال القلوب

الجمع الكلام عبارة عن مؤلف مقصود بالذات لا بالقيد والجملة عبارة عن المقصود بالذات وغيره

تنبيه خبر مقدم وبحث مبتداء والجملة سابق

ما عدا احببت لا يجري كلا شاء من بعض افعال القلوب لا متصلة ولا منفصلة فيجب حمله على
البدل ... انه لا فائدة في هذا البيان لعدم الخفاء به بيانه قوله وهي اما العلم والظن
فالمراد بالمعاني ما يوخذ الى آخره قوله انما قيده بذلك ولئلا يقال لا وجه للتخصيص
بيان هذا البعض من المعاني الآخر فان لكل منهما معنى آخر قوله وحسبت بمعنى صرت
واحسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في اللباب قوله بظنيفاه بمعنى فظننى بمعنى اتهمنى
قوله وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان دلالة
لو كان مدلول التامة بالحدث الداخل في الناقصة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان فلذا ان نقول
سميت بها لنقصانها عندها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله
اى الغرض فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة
الى فاعله والزمان ونسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير
الذي هو صفة المتكلم اذ كان مصدرا مبنيا للمفعول فاراد بثبوت وبين التقرير الذي
الصفة للقائل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدلالة في الموضوع له مسلما
لكونه عمدة فيما وضع له كان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة
امرا آخر لا بد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كلا من الصفة والتقرير عمدة في التامة
بمنع خروجها بقيد ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة

بمعنى كون التقييد عمدة

أفعال الناقصة

العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل صفة فقط فتخرج الافعال التامة لا ساعدة قوله ولو جعل الموصول
له اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وتكلف لصحة اندعوى
خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون
تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه المعاني
داخلة في الافعال التامة تطفل وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع فلا يشكل له جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج
الى تقرير زيادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي
ان المراد بالتقرير ما ... في بيان فائدة التاكيد لنا تابع تحقيقه والافعال الناقصة
موضوعة لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعة
للنسبة وكيفيتها ... الزمان او غيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة
على النسبة المدلولة لها فتتاكد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا دخل في ان
الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان الغرض افادة التقرير فعلى تقدير جعل
اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع ... لتقرير الفاعل على ان الغرض تقريره
الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد كانه اشارة الى تاييد
ما ذكره المحقق الشريف ان المراد خارجة عن مدلولها لكن ذكره لتبادر من العبارة
قوله وقد يقصد كثير التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة معناه
واعماله عمله بهذه الملاحظة ولا بد من في مقام التفسير طريقا جعل الاول ثابتا والتقدير

تكميلية معنى اخرينا سبه مناعمه ان يستعمله فيه ذلك اللفظ او تقدير له لفظ
او قلة تكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار قبل الذكر بل من باب الحقيقة
التي قصد بها بعضها الحقيقي معنى اخر تناسبه وتجعله تابع الارادة حتى يكون معه
التضمين واضحا بلا تكلف مناسب اسن الشارح

حالا فيقال في تقرير تم التسعة بهذا صائرة عشرة وبانسما عكس هذا كما ذكره الشارح
فوق كانه وكاملة ما لنا لا صفينا كما في قوله من العبادة قلة وجاء فانه بمعنى كانت في المفصل
بمعنى صار في من الغيار وبلوغ الفضلة فان التركيب حدثنا من الحوارج حبا ارقتل
على ابن عباس رضي الله عنهما اليم اي كما قال غفلتنا فاجنك اي لم نجد لنا غافلين كما في
اذ هو سطر نزر بالضم السكينا العظيم على ما في القاموس قوله لا يجاوز جاء وقعد الموضع
استعملها العرب وبشذا فاء المص بالتي كبيتي الذين وقعها فيها لكنه قال في بعض
نضا ينبغي الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء التي فتى بين وقيل في ضبط نوض
استعمال فقد ان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا
او الخبر كانه احتراز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد واما قائم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتداء والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما
يعطي الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغني منتقلا اليه
وجعل زيدا منتقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان الماضي
وتنكيره لبيان انه ليس لزمانا معينا من الماضي قوله بينها فقر الشباهة المفارقة
التي لا يسلك فيها من الشبهة بمعنى الضلالة والفقد لمكان الحالي يصف المطي
بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صادقرا خافهي تسعى بسرعة الى فراخها
كذا في الغنا قوله فان بيوضها لم يكن فيها قبل كونها بيوضا وكان بمعناه يفيد لنقط
هذا الى كان المعنى كذا في الغنا قوله وهذا ايضا عطف على قوله ليس الجح والنا ذكره من كونه

والتضمين ان يقصد فعل معناه الحقيقي
ويلاحظ معه معنى فعل اخر
يناسبه ويدل عليه بذكر شيء اخر
فعل اخر كقولك احمد اليك فلانا لا معنى
في معنى انهى معنى الانتهاء ولا
عليه بذكر صلته اعني كلمة اليك
كانك قلت انهى حمدي اليك وفائدة
التضمين اعطاء مجموع المعنيين فا
فالفعل مقصود اصلا وتبعا

غير خارجة بما هي بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير
ضمير الشان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والظاهر انه عطف على يكون ناقصة
وهو الواحد بيانا لها باعتبار معناها والثاني بيانا باعتبار عدم ظهور عملها في جملة
بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع بعضها كونها
تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى كن فيكون
الظاهر ان قوله تعالى كن موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع شيء موجود فاشي
بمعنى كن كذا ابل الجملة ان تكون في الجميع ناقصة وتكون في مقام الايجاد ايضا كن
بمعنى موجودا قوله فيكون زائدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة
لجميع تصاريفها قوله فيا لك من نعمى تحقق لنا الى سا اتفاقه من اهل تحقق النعمى
بالضم وهو النعمة وضمير تحقق الى اما للارادة المتعدة بالمصدر او لجعله الى سا
سابدا فجميع ان كان واحد لتعدد الخبر قوله فيل من اسمها فاعلا قد قال بهذا القائل
بهذا التي في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التي
لئيل في مرتبة الاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ولذا تحقق تقوانه في هذا الكلام
بجمع الخبر من الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية الفاعل بجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا سمي باسم
جز الاسم فاعلا واما كان انه الخبر نفعوله وخبرا قوله واعتبر الصلاحية والقابلية تعلوم
عقلا جعل خارجا عن الوضع من ان ظاهر عبارة المصنف ما لا يقتضى له قوله او تقدم

لعمرك نقضًا وللتعميم قال ويلزم منها النفي ولم يقل ولم يلزم منها كلمة النفي قوله وتقديرا

الزمان قبل المضاف كثر جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر بتقديمه عند

لان ما في ما دام مادام علمًا في تقدير الزمان معه حتى يتبين ذكر الزمان معه وليس

الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله اصلاح الكلام سوى ما دخل عليه لا فانه

مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد تبين نفيها لان ظرفها على انه لا بد

لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها

كان الاسم الاعم ان يقول في امره كان خبر المبتدأ وحج لا يشكل عليه ما اورده الشارح

ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه

يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انه

لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض

لها هاهنا قوله نحو كان ما لك الشاهد لان هذا المعنى لما هو فيه الا الكلام في تقديم

الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا

هذا يتجه على قوله فقسم يجوز قوله وهي الافعال الناقصة التي بينا

الكلام انما هي داخلة الى الاخبار لانه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر

قوله وهي كان الى كادح وافواه ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه

الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخذ المخالف والمراد بالا

ختلاف كون المخالفين متفاصرين متنازعين فاعل دل عليه قوله بان يكون هذا الكلام

فقد ظاهر من جانبه لكن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة وحاصل الكلام ضعفا جانبه

المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعلم ضعيف جانبه في الاختلاف في حالته ليس

فيه خلاف ما يقتدر ويمكنا وجهان امران لتمييز ليس عن الافعال المنفية احدها

ان المراد بالمختلف فيه المختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف

اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ودفع الاختلاف بينهم بجواز

مخالفة ابن كيسان فانه للحفظ في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف

في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما اي فعل اشار الى ان التعريف بفعل المقاربة

اذ التعريف للماهية دون الافراد قوله افعال المقاربة يتقدر بهذا باب

افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اي ما وضع قوله

عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق

فينبغي ان يقول رجاء واشفاقا لا بقوله عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء

لان قوله رجاء قيد لحيثية مراد الية لان افعال المقاربة قد يكون ليفيد معنى

لا يكون باعتبار مدلولها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء والاشفاق قوله

والانشائيات في الاغلب معاني الحروف انما قال في الاغلب لان امثال اضرب

انشاء لكنهما من كثرتها مقلوبة للحروف الثمانية قوله بتقدير مضاف

اما في جانب الاسم بتقديره ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما وهج

تاويل الخبر بالاسم العامل قوله فالمصنف عرف ان وان لم يتوقف على المفعولية في صورته الا انشاء

ولا ان تقول تارة في الصحاح ... مندوحة

حاصله يمكن ان يختار ان المراد بالجواز الامكان الخاص ولا يحتاج الى ما يجب التقديم او التاخير

الذي أن منصوبا على المفعولية باعتبار الأصل ويرده أيضا نحو عسيت صائما قوله
والذي أدى أن هذا وجه فتجيء ردّه نحو عسيت صائما قوله وههنا احتمال آخر وهو
أن يكون زيد مرفوعا بأنه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود إلى زيد ولا يمتنع تقديم الخبر
اللام الفاعل الخبر كما في زيد قام لأنا نقول عسى طالبا من امتناع الإضمار قبل الذكر
يوجب كون زيد كلم فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام الا الإضمار نعم يتوقف صحة هذا التوجيه
على ثبوت عسى أن يخرجا الزيدان ويزيفه أيضا عسى يخرج زيد بحذف أن فتأمل
قوله وآخر وهو أن يجعل من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على أن يثبت
في الاستعمال عسى أن يخرج الزيدان فلو كان الاستعمال عسى أن يخرجا الزيدان
فلكنهما على مذهب البصريين اختيار إعمال الثاني قوله وقد يحذف أن لأن الفعل المضارع
في الاستعمال الثاني قال الأولى أن يقول المص نحو عسى زيد أن يخرج وقد يحذف أن و
عسى أن يخرج زيد لعدم مشابهة قولك عسى أن يخرج زيد بقولك كاد
زيد يخرج هذا أوضح على تقدير أن يكون زيد فاعل يخرج أما لو كان اسم عسى
وأن يخرج خبره أو يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوز فالمشابهة
محققة كما كانت في الاستعمال الثاني قوله فتخبر عنه دفن الخبر لعلمك بأنه
على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعـ وما كادوا يفعلون
وقوله لم يكد من حيث مبني يبرح قوله أن يمضي مضى بمعنى ذهب وانقطع
قوله أكثر استعمالا كبنائي الأفعال قوله تفسير الأعمى لم يكد ويقله لم أجد قوله

وقاحت ليتة على وزن طلبة من أسماء العقرب تبينة وفي كثير من النسخ عنبة بالكسر
نون بعد العين ولم يجيء من أسماء العرب تبينة قوله وفي المستقبل الأولى في المفسر
وكأنه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال قوله قد عرفت وجه التمسك
به ولكن فيه أنه لا يخفى على أحد أن ما كان والنفي القدر فكأنه وجه قول من قال إنه
في الماضي للإثبات أنه إنما ينفي به القدر في الماضي إذ المتعقب انتفاء القدر الموجود
فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا نفي إلا إذا كان فعله بعد أن كان بعيدا من الفعل أو بأنه
أنه قال وإثباته نفي إذ لا معنى له إلا إثبات القدر يستلزم نفي الفعل فوجه
التمسك به تام ولكن أعلم ضعيف قوله وفي دعوة الثانية بجواز ذلك الدمة لأن نفيا
لم يكد ماض فيجب أن يكون للإثبات لأن نفي كاد جعله إذا استفيد وكان
من خطاء ذي الرمة زاد أنه ماض وكانه عني ذا الرمة أما لغفلة عن تغيير
أو بسد الباب اعتراض القاصرين قوله وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع
الأمرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الأولى وفيه أنه يستفيد يدل على أن محل
التمسك يكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال دعوى وجعل التمسك
بنشر أمرنا وقد قدح في التمسك الأول فلا فائدة لهذا الكلام إلا إطالة وفي قوله
لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت بواسطة معرفتها الفصل بتفطن قوله وهي مثل عسى
وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه أنه يوهم أن الأصل فيه استعمال خبره مع أن كاد
وكذا الأصل استعمال أن وهذا تناقض قوله وجمعه بالنظر إلى كثرة إفادته بمعنى بمنزلة

فعلا التعجب

ذكر الفعل في المصدر للتنبيه على حال العدد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون
بمنزلة ذكر الكل ويكون الثلاثة فيه بعينه ما يذكر للذكر كل لكان اقرب ولعل
ان تقول جمع من علم كونه الآتي غيبا اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح
بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان
قوله وتنبيه بالنظر الى نوع صيغة وللتنبيه على ان الموجود في هذا المفهوم
اعم من الاثنين نوعيا قوله في ضمن التثنية والجمع انضمامه كما هو مفهوم من صريح
المفرد قوله ومثل عشرة المشتملة في البداوة وذهابها يقال مثلثة وتثليث معروف
ومجهولا والمراد بالعشرة الصاحب وهذا تعجب من حسن ابن الرومي قوله فانه فعل وضع
لانشاء التعجب ليس بمحض الدعاء ويمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب
في نفس مقصود هذا الفعل وقائله ابن الرومي شاعر ولا تسأل عشرة ليس كذلك
قوله اي لفعل التعجب اولما وضع الوجه هو الثاني لان تعريف الشيء الباني الحكم
عليه لا لحكم على التعريف قوله وانتهى الطعام في القاموس تهيب كرضي اشتهى ورغب فيه
قوله انما قيدنا التقديم والتاخير الخ احتيج التقييد لانه متعلق بمعرفة
قال الصيغتين احد غرضا فالذي ذكر التقديم ما لجائز في غيرها والممتنع فيهما ولما ما
ذكره من الباعث فلا ينفع لان من فعل التعجب التقديم والتاخير من خواصه
وان كان معه مانع آخر قوله واجيبه يخفى على الفطن ان مثله من الجواب يعني بالمثل
والماء البارد لكيحصل من هذه الموارد واللحن ان يقال ان المراد ان لا يتقدم احسن

قوله التعجب من حسن الشعر وحسن الترسي لا من الفعل والشاعر

لتقدم جائز قاعدا ويقد تاخر جائزا

افعال المدح والذم

على ولا ما كان في خبر ما بعدها الممتنع فعل التعجب عن هذا المعنى وان كان هنا لفظ ما نراه احسن
من تقدم احسن على كلمة ما فقطعنا قوله كيف يراه ذنا بتعدد ... عظيم اهل
ذا اناب لا شر فيه فالمعنى شيء ففي احسن زيدا الا خرص جليه واما من جعل المعنى شر
اهر ذا ناب لا خيرا فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون معنى
ما احسن زيد كل شيء فيلزم الثناء عن تغنيه فلا يبعد ان يقال ما مبتداء نكرة
لعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو هنا سبب مقام التعجب جعل قوله قال الشارح
الرضي نوقيه وانما لم يلتفت اليه المص لان تركيبه حج احسنه فعل التعجب لا يكون الا تعجبا
من فوائد الاستعمام ما عرف لكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه قوله وبه
اي مجرورة وانما عبر بر الى الباء لزيادة كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكر
اولانه للذوبه كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز
حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري ويمكنه ان يقال
لحظ المجيء في الباء سببية اي صرح وحسن حسنا بزيد قوله وبهذا اللقب
اراد باللقب لا العلم لكثرة العلم المختص كما هو المتبادر في اطلاق الغويين والناظر
ان المراد بالافعال المدح ما وضع لانشاء مدح لزوم كما هو في نظائره ولا داعي
للارادة المثنى بهذا اللقب في هذا المقام فامنه قوله ومميز ابنك منصوب ثمنه
وصف المنصوب لمجرد التوضيح اذا التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا للكمال
بحر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور وربما قائله ابنك شاعر ولذا ان نزل به المفعول الحال فافهم

ابيت زيد هو فاعل حبذا البالغة والابلا يكون زيدا يبين لحسنا بالجنب يكون تمييز بدا حسنا

قال الله تعالى ولا تنابزوا بالالقاب والتنابز التفاعل من النبز وهو اللقب وهو ان يدعو الانسان بغير اسمه قال عكرمة هو قول الرجل يا فاسق يا كافر قال الحسن كان اليهودي والنصراني يسلم فيقال له بعد اسلامه يا يهودي ويا نصراني فنهوا عن ذلك وقال عطاء هو ان يقول لاخيه يا كلب يا حمار يا خنزير

عن ما العين التفاصيل في النكتة وبينا ملخص التفصيل للتوضيح فافهم وان اتى بالتفصيل
رجا المذهبان [illegible] بوجهه قوله لقيام اللام تعريف العهد اى العهد الذهني ليلائم ما سبق
ولا يخفى ان اذا كان زيد مبتدا بعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن
زيد وكذا لا يخفى على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر
انه راجع الى زيد رجلا مميز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم
افراده [illegible] العائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير غير ظاهر بمنزلة نعم
الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولو لا ان المخصوص قد يتقدم على
الجملة لكان الانسب جعله عطف على البيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدا
لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اى مطابقته
الفاعل يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا فظهرت الملتبسه
بالفاعل يعنى للفاعل كما اى اللبس فاعل الفعل المفعول يعنى التقديم للفاعل
قوله حقيقة او تاويلا لا يختص لتعميم المطابقة في يحيى بل يجرى في المطابقة
في غيره ايضا والانسب تاخيره قوله من حب الشئ او حب اصله محبوبا يريد ان في
حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو في القاموس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء للادغام
اذا اصله على وزن حسن وفي الفتاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى
الحبيب فذا فاعله اى هو الحبيب قوله والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية الذي
من الفعل لان الفاعل هو حبيب لانه فعل على هذا القياس الفاعل في التمييز في نعم رجلا

ضمير مبهم

نعم والشاهد ان الفاعل في التمييز عن الفاعل المذكور المبهم كما في رطل زيتا فالاول
كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله وذو الحال هو ذ وابتد [illegible] ذكر [illegible] لان
المدعى ان ذا ذو الحال لان زيد فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ
قوله اى برحبا بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
قوله فهي عندها اسماء حروف لجر نسمى وانما لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه
مع التاء [illegible] العدد مسامحة والمعدود حقيقة والظاهر انه اختيار مذهب الكوفيين
ولم يجعل [illegible] واو القسم للتصريح بانها جارة عنده وكذا لم يذكر الفاء وبل مع
ان رب مضمر بعدها ايضا ولا يظهر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا
شذا قوله كثيرا ما يطلقون [illegible] تنبيه انه يلزم ان يختص من الابتداء [illegible] بالا
فعال الغير زمانية التي ليس لها غرض لا يصلح القدر من اى النهار الى آخره والا [illegible]
ان المراد بالغاية النهاية اى الابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية
له كالامعد الابد ابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامته
صحة وضع الموصوف في موضعه لا يخلو لا يصح وضع الموصول موضع من في قوله
من مطر ابئ من مطر اى انما جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
جعل المفرد اى مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضع من مع ايراد مقتضيات
الموصول قوله او هو [illegible] على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او [illegible]

ق فهي هنا بهذا المعنى فتقابل ... اي في الجملة فان منها ما هي لابتداء الغاية ولا لابتداء
من الذمار ... فلا يكون للانتهاء في غيره ق فلذلك زعم انه يقال انه ... ولست
اختصاصا بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى ق ولا ضلالتهم في جنده على ابتغاء الجر ...
ق والمصاحبة قد تستعمل في التعبير عن المصاحبة ثان بمعنى مع وثانيهما المصاحبة
ق قال لانها تستلزم المصاحبة فيه بحث اذ لا يجوز ان يكون اسراء العبد في مكان
بغير جنس السرج ولا مصاحبا السرج العبد في الاسراء ق والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء وما وقع في عبارة الشرح من ان التعدية اللازم يجري في الجر في الكل
الا في الثاني المجرور وغير مختص بالباء ق وفي غير الجر لا تفتقر في ... والنفي
سماعا هذا على ان ... غير تقييد بالسماع ... واستعمال الباء الاستعانة
او الالصاق لا تتوقف على كلام والتقييد به وقيل التعدية مقصورة على السماع
ق واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات شيء لا لنفي عن غيره وعلى عليه
الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة للحصر ...
في زائدة لعمرو اذا كان ... ايضا وفيه انه لا ينفي الاختصاص عن الاضافة
في موارد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر ق ولمعنى الواو
في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيها على كونه كواو القسم
كالياء ق مختصة بالنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ولا فرق بين رب وسائر
الحروف حتى تمتنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا تمنع غيرها فالوجه على ما بينه

عن المعرفة

المعنى فانه لا يتخرج التقليل في المعرف لانها لا تكون فثنا فيه اما للواحد المعين فلا
يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما يتعين مظنة الكثرة ولذلك اتفقوا على انها حروف
رب في معنى التمييز عندهما لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه مشابهة العدد الطالب
للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم ق يستعمل في التكثير وفي له
اشتراط وصف لدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل ق ربما ضربت
ببيت صنيعك اي مجلوبا ق وواوها ... واو رب في حكمها كأنه اشار الى ان الاولى
ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشتركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان
المص لم يقل واوها في حكمها لئلا يقتضي لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير
وفاء ق ويدخل على نكرة موصوفة نبه بها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص
الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو
فلا يصح دخولها على الجمل ق وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستغبر عامر
او غامر والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب وغاض
وتضم الباء وتخفف والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك
عن القاموس ق فلا يقدرون له معطوف عليه لان ذلك تعسف وتوقف ادراكه
للفاء وبل تسهل بمثل ذلك ويخرج عن كونه تعسفا ق عند حذف الفعل
خبر يكون فيه لغير السؤال خبرا ثانيا اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون
الا لغير السؤال ولا يتعلق احدهما متعلقا بالثاني ولا اخره الفا ... المعنى فافهم

والخشف ولد الغزال
بتقدير المعطوف عليه بهم
لان بعدها يقدر رب ح

حروف القسم

وفي ذلك كله القسم ... لم تعلقها في القسم ... بما يعني حذف
فعل القسم لتكون الواو في القسم بحذف الباء لان الواو التي تستعمل وفيه نظر
لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر وفي الظهور
ان للباء معاني كثيرة سابقة غير القسم بخلاف الواو وهي مختصة باسم الله
تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء جد مع الاقتصار لكن يرد انه لو قال
الباء اعم من الواو لكفى فقوله يقال تعليق كذا الفي الباء فحمل الشارح قوله ويتلقى
القسم على انه يتلقى الى القسم بجوابه باللام فجعل القسم ملتقى البيان جوابه تجوزا فصار ماله و
جواب القسم والاظهر ان المعنى انه يتلقى القسم الي الجملة مع اللام في جوابه او حرف النفي

حذف القسم

في او في تسلط القسم التي هي الجملة التي ... على عرض وتقدم في ما يدل عليه قائم
تقدم و حذف مع ... اعترض واليه اشار الشارح في ... واراد لتقدير ... مثله بالنصب
وفي ... بعض الوجوه اشارة الى ان هذا الكلام وجوده وليس زيادة الكاف الا في وجه واما
الباقي ... ما لا زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالى ... لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاء الحي ورجح بان الكناية
ابلغ من التصريح وعلم ان الزيادة اوفق بالترجيح وفيه بحث فهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم
نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المشارك للشيء في صفة من كون الشيء اقوى منه فيها ... قوله
الاصل والمثل ... المتقارب ومنه ما لا زيادة للكاف بل الزايد هو المثل وكانه وجهه

نفي مثل المثل يستلزم

ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة نص الكافية ... الحكم بزيادة مثل ورجح الثاني بان الحكم
بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الكلمة ... لان الحرف حرف واحد ويرجح ايضا ان الحكم بزيادة
المثل في ... دخول الكاف على الضمير ... التقليل قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر نوهم خروجه
عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله
المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نتعدى الا على بعض
في ... نحو اذا الكاف ... على ... بل ... معنى ... في ... الكتاب ...
... بمعنى عن ... المتكلم ... الحروف المشبهة بالفعل ... الذي ...
القسم الذي ... الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طريق
تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه ... على اصالة حروف الجر في عملها وفرعية
هذه الحروف ... فلان معانيها معاني الافعال مثل الذي وشبهت ثم ... ان هذه الحروف بمعنى
الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال
فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء
استعمال الماضي في الانشاء كما في العقود ... بعكس ... على حذف المضاف كانه اراد تركيب
حذف المضاف ... وعكسها في المرجح والا فيمكن ... على ... عكسها
الى ما ينبغي بعد ... هذه الحروف فان قلت ان اريد ان هذه الحروف في صدر الكلام ونعت
... فان ايضا كذلك واريد انها صدر الكلام المقصود لذاته فان كثيرا من موجبا ... جميعه
اذ الدالة على قسم من الكلام ... في الكلام سواء كان المقصود الذاته او ...

ضبط العقود

وان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا قوله [illegible] الكلام وقعت فيه قوله يلحقها

اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي على الافصح عن العمل في ليتما فيقتضي عليه غيره وبعضهم

جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها

حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغي على الافصح والاكثر لكان انفع

قوله كما وقع في بعض اشعارهم نسيتعرا ان الشماء بتباعد في جهيج وقد عرفت انه مختص بليت

قوله فان المكسورة لا يغير معنى الجملة قال الشيخ الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف

بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت قوله

تكسر اي انه على ان كسرن مسند الى ضمير ان او على ان نفس المحذوف ان والمراد كسر همزتها

فلا يلزم تخصيص الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام او في الكلام سواء

كان كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشيخ الرضي وحينئذ يتجه عليه انه لا مقابلة بين

وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما محض كونها في ابتداء الكلام وقد نبه عليه

في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل

لوسط كلام وحينئذ يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه

الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا وجواب قسم

والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها

جملتها فاعله نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعله ولا مفعوله ولا مبتدا ولا

مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء

في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعمولاتها [illegible] مثل بلغني انك قائم عندي بلغني قيامك فالمبتدا بالتخفيف هو

الثبوت مثل لولا [illegible] ان وكذا البواقي ونفي ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل على اصطلاح

غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول

باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها

مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف حيث لان اذ مع ذكر المضاف اليه الذي كسر

المجرور بحرف جر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل للمضاف اليه عند المص كما عرفت من

تعريفه للمضاف اليه فلم يغنه ذكر المجرور بحرف الجر كما صرح به كلام الرضي قوله

وبعد لو ولولا انك فقط ذكر لولا ولو بالتعرض دلالة على المخالفة فان المبرد والكسائي

زعما ان ما بعد لولا فاعله وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد

الشيخ الرضي حيث جعل قوله ولو قال الوالي انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب

بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان لتكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف

سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يناسب عده

قوله ولولا انك لانه فاعل لانه لا سؤال يرفعه قوله نحو لو انك قائم ضبوا لو انك قمت

كما يشترط فيه ذكر حرف الشرط قوله فان جاز في بعض التقدير ان من جهة ان هما بعدم

تكلف الحذف لا ثباتا في جواز الامر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى حذف في [illegible]

فاني اكرمه ونظائرها من صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدا او خبر مبتدا

اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه استلزم

مطلب مهم

لست ان في الابتداء الكلام [illegible]

قوله فان المكسورة معنى الجملة [illegible]

لكن في كونه مبتدأ بحيث لا ... نتم لما وجبوا تقديم الخبر ليجيد مبنى المفتوحة بالمكسورة فكيف
يجوز ضعف وضعفه وجدا لا لتباس كالتأخير فالجملة قوله وأكرامى تأبين لم يرهم تقديم
الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع
المفرد لان الخبر يكون جملة وكذا لم يقيد المصنف بواضح المفرد كما عد المبتدأ والمفعول قلت
الخبر الجزء ولا يصح ان يكون جملة لكنه اطلاقا في خبر المبتدأ في مقام تعليل كوجوب الفتح واصل
ص فمن جملة اشباهه قولهم لا اتفعل شاهد واطرد بالتخفيف لكثرة استعماله دفقا
صله وقالوا لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالبا مع الفتح فلا رد الكلام السابق عند الخليل
وزائدة كما في لا اقسم عند الدخلاء ان جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل
وفتح بمعنى حق واصل بمعنى القطع كما كان عند الفراء وروى فيه عن العرب
لا جرم على وزن الرشد بمعنى لا جرم ان لهم النار لا ينقطع الا انه صار بمعنى القسم
للتاكيد من الذي يستعمل بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم بالكسر
فالفتح بعد ما نظر الى الاصل وكسر نظرا الى العارض وحكى الكوفيون فيه تفسيرا ان اسقاط الميم
وزيادة ذا بعد لا في الحكايتين وزيادة ان وذا قيل جرم دستديل هنا انا بالمعنى فما يخفى
به لا عاذ اجرم انا زيد اقائم فاحفظ ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ثبت كما انك قائم
وليس من اشباهه لنفيه الفتح لان ذا ذلك غير كافة الترمو زيادة ما صح الكاف لكان ان لم
يلتبس لكان في ص جاز الفتح على ان الظرف جاز ليس بخبط بها قبله وكانه حفظ كتاب المنى
واعرض عن الربط واختلف اعتبار النحاة حمل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم

مجموع الكلم تكملة ان وبحر المقل اللازي ونتيجة الرضي واوضحه ص حيث يكون من علمت
في تاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولي علم ورد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف
يوجب كون المفتوحة مع ما في خبره نائبا عن المفعولين كونه في تاويل الجملة وثم
يجوز التبرأ في العطف على محل اسم المفتوحة اصلا ص دون المكسورة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع في سواء البدل كالمعطوف
عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وغير البدل ايضا والجواز هو القياس فوجب
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جوازه قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين
والفراء بين الغي يعني فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لانه كون شيئ
واحد خبر الحكميين متغايرة الاثر لتغاير ظاهر مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين
غير مخالفي الاعراب فانه لا يبين ذلك المتغاير من المتكاد وليس مبنيا على الجواز في ان
زيدا وعمرو قائمان عنك على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل
في خبر ان عندك هاك قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكسائي لا في اقف
كتب النحاة ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف الحق حيث قال خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في انتفاء اثر البناء
مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالاوضح تركه في لبصرف
الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم ص لكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا
لبعضهم ص وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الحكم قبله لا الحكم بعده ص

لا الاستدلال خواج

ق ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها فلذا قال الابتداء قوله

اذا فصل بينه اي بين اللام و ذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر لها كالمثال المذ

كور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا جالسا ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف

اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة

المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد يدخل اللام في الخبر والمتعلق نحو ان

زيدا لفيك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا ابدلت همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا

قال الرضي ق وافتتان او تقديم ان دون اللام اه اي رجح العامل في التقديم لشرف

العامل على ما ليس بعامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بانه

يمكن ان يقال افتتانا وتقديم ان لانهم لو قدموا اللام لو لزمهم عملها والغاء ان

ق لفوات بعض وجوه مشابهتها من الفعل لزوالها وانفصالها ويمكن

ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها الفعل ق ولذا لم يذكر مرجحا

اي لكون القائل بالالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل يجب اعمالها بل اشار في

ضمن جواب القائلين الكوفيين في وجوب الالغاء ق ولان كثيرا من الكلمات

لا يظهر فيه اعراب لفظي هنا لا يخفى عند اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا

يحسن مقابلة بطرد الباب ق اي من الافعال التي تدخل على المبتدا والخبر لا على ادنى

لا غير بقرينة قوله فلنا الكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على المص حيث

قال قول المص ويجب دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقال واذا دخل

على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فلا يقال ان تفعل ولذا اخل قوله لا غير وان اريد وجوب

دخولها ابدا على فعل من افعال المبتدا والخبر لكنه اوجب عدم دخولها على الاسم علم ما بيان

وهو اللام فاسد لان ان تفعل المخففة لا الكل من الافعال اذا جوز دخولها على الاسم علم من بيان

جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما احترز عن دخول المبتدا والخبر

ولم يكتف بقوله دخل المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخولها بمثل ان كان زيد لقائما

دون ان كان قائما زيد ق لانه دليل انا قلت لا نسلم وبنقضهم ان يزينك لنفسك وان

يشينك لهي ... وقد ... اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان اللام

الابتداء لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير لا فيها معنى ان فاته يدخل

على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما فقيل لام الفرق ليس لام الابتداء

والاسم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين

انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون

بان اللام لم يجئ بمعنى الا والمجاز جاء في العموم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز

اقتضاء بعض النفي نحو الاستثناء في بعض المواضع كما فيما لما ياتي الاستثناء بعد النفي او معنى

النفي ونحو تبطل انكارهم ان المخففة انما ... في قوله وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم

اعمالها ق وتخفف المفتوحة كالمكسورة بسبب تخفيف المفتوحة كالمكسورة

في الكسرة اي في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل ق وان كلا لما ليوفينهم لم ليوفينهم

لم جواب القسم واللام لما اللام الفارقة بين ان ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين

كذا في الرضي هـ وضد تصيرة اللون كانا كديا ففان اشرق بمعنى اضاء والشدي ويمكن
خاص بالمراة او عام ويقتنة والحمة بالضم وعاء س فتشبه الجمع مفعـ كل ذلك في القاموس
والظاهر حقيقة او بنزلته مثل خصيتانِ ولا يبعد ان يكون كذلك خفي جمعا اذ جمع الكثير
سوى ما على صيغة منتهى الجموع بص كثيرة بناوبل فرينة لانه لا يناسب معنى اذ الاول
الجمع المحمة في اثنتيه اللذى او لتبي جنى للندى في كونها عظيمة غاية العظم هـ واذ الم نعمله
لفظا ففيها ضمير الشان المقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لان ان
المخففة المكسورة في انها لكقي وتعمل فلا يلزم ترجيح شيء منها الاعمال حتى يلزم تقدير
اعمالها في ضمير الشان المقدر كما في ان المفتوحة المخففة قلت انها قد تعمل وقد لا تعمل كان لا تعمل في
اللغة الافصح وهي المراد بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة المفتوحة في انها لا تعمل
اصلا هـ ويجوز ان يقال غير مقدر بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق
لعبارة المتن حيث قال هنا ان المخففة ونحوها في ضمير الشان مقدر وههنا فالمخففة تلغى على الافصح
وبعبارة في ضمير الشان حيث قال وقد فصلنا ضعيفا الاصح ان اذا خففت هـ فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك هـ وكلمة ان المخففة تضمن
ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتخفيف لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فان
السامع اعتقد خلافه او تردد فيه هـ ويعني المستدرك فشرع الهند يطلب بدل الشيء
بلفظ ما يعني ان يتوهم فجعل الشيء للطلب لكنه لا يوافق ما في الفصاح حيث قال المستدرك
ما فات وتدارك بمعنى فيكون لكن كالمستدرك انه يتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما لا يعني

بواقع بايراد كلام دافع للتوهم هـ د اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء بهذا المثال
ما ثبته الرضي واكثر العربية حيث وقع فيه وان زيد لذ فضيلي النحاة ولكن اكثر النحاة
لا يشكرون فنا ووقع ما في الفائق بعضه حيث قال ولكن المخففة حرف يثبت به بعد النفي
ضد ذلك والتخفيف بما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الطائفة المتفاخرين لا يجلبان
بتضاد اصطنعنا بل يكفي تنافيها في الجملة كما في الاثر المذكور فان عدم التشكل لا ينافي الافضال
بل لا يناسب ذلك الا انه انشده اي يكسر واو نكبح اي منصوبا على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة
ليت زيدا قائم بالضرع لان اجازة تستفق عليها لكنه توجيه مختلف فعند الفراء منصوبان
وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بل الخبر فالاوجه ان الفراء يعمل ليت كليهما
هذا من موافق بحو منه كان عند الكسائي ويوافقه حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين هـ
ويشد الحذ بنهاه بكلمة نعل جاء في اللغة العقلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل
كذبير ابو قبيلة هـ وارفع الصوت عن رواه الرضي د فتعلة هـ لعل ابي المغوار في القاموس
رجل منوا ربي المغوار بكسرها كثير الغارات هـ اوكان انشد في لعل النصل يا بني المغوار حالية
فيجب ان يحكى في ان الحال المثلثة بالياء ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي ابن ابو طالب
هـ والالف فاحتاج الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها بيانا وحكم بشذوذه لجزم بوجود الجر
لبعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لينا يقال الجر لعل الاشكال فيه من اتي لا شذوذ
الا هذا التبين الى انهم لا يعقلون هـ العطف في اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه او تشد الحكم الى المعطوف هـ كما ان بعضها يخرجها بل الذي

العراقي

بعدها مفرد وما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم نعثر عليه

قوله فالاولى بعد الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او في المعنى للافادة الجمع وانما

صنو عند الجمع لانه ليس الا بمنزلة الواو وجزء منه وموضوعا في النوافي قوله فليس المراد اجتماع

المعطوف والمعطوف عليه في كونهما بعض ما هو بالنسبة الى الانواء الحسية في ذلك وهو في الفعل

الاولى فيه في الحكم يشمل زيد وعمرو انسانان قوله فعلك زيد وعمرو او نعم او عمر

وان حصل الفعل منهما كليهما قوله فعلك للمبتدأ للخبر لو لا قوله اي مقصل تفسير جاءني زيد

فهو بمنزلة عطف البيان للخبر وانما قال فيه لينقل كلام الرضي عن قوله فانه قال لو

لك جاءني زيد وعمرو ثم عمرو او ان حصل الفعل منهما كليهما بخلاف جاءني زيدا او عمرو او ان حصل الفعل

من احدهما دون الاخر لخبر قوله بخلاف فعل الشارح وظن ما قيل فقوله بخلاف

تاما وانتصر عليه قوله والفاء للترتيب للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت

معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على معنى

الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب قلنا ان الترتيب بعيد عن الاجماع

قلت الترتيب قد يكون ترتيبه بنسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم

الجمع واشار الى هذا عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فان لم يفد فلبيكن لا بد من

لا نعني نفهم منها مقابلته وثم مثلها بمهلة لانا نعني فليكن كما قابل الخاص العام قوله

نافذة الان مقابلة الخاص العام ولا يفهم ما نحن فيه من ان المراد بالترتيب بغير مهلة فافهم

معروف بمهلة اعلم انهم ان الفاء وثم يصلحان لكل ترتيب احد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان

انتهاؤه مرتبا عن المعطوف عليه وكما ذائم عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا

اتصال

الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله

والعرف بتمام حتى بعد اشتراكهما في ترتيب مع مهلة منه وجهين بل منها كلها اوجه في الاطلاق

ما تقدم من ان المهملة في حتى اقل قوله على دخالتهم على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس

له ظهر يركب كذا في القاموس قوله وهكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة

انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير الملاقي له وما انه لم يذكره الشارح في هذا

المقام فتمسك بعض الشروح ومن هذا ظهر ان ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لم يصرح

على تحقيق الرضي بشمول الجزء الذي يليه منا للبيان حتى الفتيان فانه لا يقدح دخول حتى

العاطفة على الملاقي للجزء لسببا لملاقي في حكم الجزء لكن لا فائدة في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة

او حكما وكل الاستغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد حتى العاطفة يجب ان يكون

جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء منه بالا قبلنا نحو ضربت الشاكان حتى

عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا نحو اعتبر انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل

في النوم كما اجاز الهندي فلا منا فاني بين نفي الرضي ونفي الهندي فاعرفه ثم ذكره وجها

لعدم دخول حتى على الملاقي في عطف منتفي منه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء لا ضعف

والقوة لا يفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا

لسائر الاجزاء فادخلت الكل لا ينفع ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل

لا يفيد القوة والضعف قوله لا حد الامرين اكتفى المص في هذا المقام بالقليل ولا بد

منه فلم يقل او الامور وله غير نظر في هذا الكتاب حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين او اكثر

مطلب

اذ انتازع الفعلان قوله اى غير متعين عند المتكلم هذا اى او للشك اما او للتفصيل
كما فى التقسيمات واو للابهام فقول لمعين عند المتكلم الا انه يقال انه اراد بيانا المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام للجزم فى ام وبهذا اندفع انها انما نفرع منهما اما او
كفوذا لكلام الامرين لانه لم فالكلام فى المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار فى ام
واما ما اجاب به عنه فلا يفيد فى الايشاء لانه وان كان اوفيه لاحد الامرين بينهما فالعموم
لزم لا دخل النفى على احد الامرين بينهما لكنه لمعين لا لاحد الامرين بينهما عند المتكلم قوله
لازمة هذه الاستفهام اى غير مستعملة بدونها لزم فى اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم
بمعنى غير المفارقة ويستعمل كثيرا فى كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم المفارقة
انما هو فى اللازم المنطقى قوله بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم ننبه بقوله
عند المتكلم على ان المراد بالاستواء فى علم المتكلم وربما يتوهم ان الفرق ان نرى الاستواء فى
الاعراب والمعنى ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله
الطلب التعيين لا يشترط هذا فى ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه فى اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضى الى تكلف اخر فى قوله وكان
جوابها بالتعيين واختلف فى تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء
خبر مبتدأ هو مضمون انذرتهم اى سواء انذاركم وعدم انذاركم وبعض جعل
سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مسوق فى صورة الفعل والكلم

سواء بمعنى الاستواء ... كما يوصف بالمصادر

والكلم الصريح الى جعله مبتدأ انما اسم هو فى صورة الفعل وبقيت ان ام لا تريد معنى
الى او والجوابات الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل لتنصيص الاستواء وهذا لم يجز سواء
على ان لو قعدت وقال الرضى سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء والتثنية والجمع
فيه مستويان لانه فى الاصل مصدر قوله اقمت او قعدت فى معنى اى ان قمت او قعدت
فان الواو ان سيان ويستدل على اعتبار معنى الشرط كلمة ان فى السداد التى كيب اعنى
الهمزة واو للشرط الذى هو للشك ويكون الماضى فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك
بعد ان وانه لا يحسن ان يقع بجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضى الا ان الماضى
بمعنى الاستقبال اذ على اعتبار معنى الشرط فتبدله بالمضارع تفويت للقرينة قوله
لان كان فيحا لا بعد ضعيفا لا كلام فى عدم عده ضعيفا مطلقا اما فى عدم عده ضعيفا
بالاضافة الى الافصح فنظر فيه قوله ويجاب بنفى كليهما اما اعتراض على المصنف بانه تخصيص
للجواب فى التعيين او تنبيه على انه ليس بالحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفسه
وقد يجاب عنه بنفسهما ونحن نقول لا اجازة السوال له بالجواب المسؤل لا ردّ السائل فى
طلبه نفيهما تخطئة له فى اعتقاده فلا اجازة سؤاله بالجواب بالتعيين دون
نفى كليهما ودع يتخير ان الاولى ان يكتفى بنحو كان الجواب بالتعيين ولا يخص نعم ولا بانفى الا ان
يقال لا يشمل لنفى كليهما فتامل قوله والمنقطعة كبدل الاضراب عن الاول والمثل الهمزة
للشك فى الذى هذا هو الاكثر وقد يجئ لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله
تعالى ام انا خير من هذا اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف

بدون الاضافة الى الافصح

الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وام عرض على قولهم انها لابل
ام شاة اشار عطف للانشاء على الاخبار وبهذا اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بان
استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العاطفة بل يكون
واقعا بيانا بان الانشاء والاعلام على تقدير علمه من الحروف العاطفة المقابل بل التحقيق لذلك
اهي غير شاة ام شاة وقد يقال عليه انه يجعل المنقطعة حينئذ الى المتصل وفيه انه معنى
المنقطع الاضراب والاستفهام سواء كان بالهمزة كما قال فيشتمل على ام المتصلة او
بدونها كان تقتصر على اهي شاة وعلى ان تقدير بينه وبين المتصل بون بعيد والحق انه
يجوز عطف الانشاء على الاخبار بناء على القصة ويجعل عطف قصة على قصة سيما في عطف
الاضراب وايضا يجوز ان يقدر بل اهي شاة بقولنا بل اكان ذلك واردة فيكون اضرابا عن الاخبار
عن الشيء بالاخبار عن الشك والاستفهام قوله وكذا لا الواو والداخلة على اما الثانية
نحو لعطفها على اما الاولى هذا ابتدا مختار الشارح ... انها ليست حيث
قال العاطفة كلمة ... او العطف احديهما على الاخرى لجعلهما كحروف واحد يعطف
بينها بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتفرع على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى لعاطفة كيف
عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لتشريك المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التي ...
والمشهور ان الواو لئلا لتاكيد العطف وفي الاتيان بها لعاطفة حتى قيل
التي امامها دون لكن ليذهلها بها عن عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا
للمعطوف عليه والمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل

والمشهور ان الواو زائدة

ما قبل لكن لا يثبت لها بذكرها حتى يكون للمعطوف عليه بل يذكر لا ينفي عما قبله ويكون
لما بعدها قوله حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ولحيث حروف المعاني ...
او صفتين لعرض التنبيه فان البيان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله بصدر بها
الجمل كلها اه فلا يكون الا في صدر الكلام سواء ... المنفصل ... الشارح فانها تقع
حيث يقع ... واما اذا ... اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو
قوله تعالى ها انتم اولاء والحاصل انتم مبتدأ واولاء خبره والفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير
الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله واذا انفصلت ها العمد الله ذا قليل
وفرق الصحاح بين اما والا فقال ان اما لتحقيق الكلام الذي يتلوه بقولك اما ان زيدا عاقل
انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول
الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلام ... اعلم يستعمل للمجرد
التنبيه وح يكون ... بعدها مكسورة قوله حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا الا وفي
الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام ...
... يا ... انه اعم بحسب المعنى ... الاستعمال فيكون محذوفا ...
ولكثرة ... حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها
الا بها ولا يبدل لأنها ... قوله نعم فيه اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي لغة كنانة والثالثة كسر النون

المشهور

لفظ اعلم المجرد للتنبيه

والعين بالغين نحو نصف النوق وقيل لعين المفتوحة جاء كالتي الرضى فيها قلوقال لاحد
بن زيد ابن علي فقال الفاضل الهندي ومنها ما ورد في حيث انه فيها نعم بعد قوله عليه السلام و
لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال عليه السلام فدين الله تعالى احق
فانه ايجاب للمقبول لا تصديق لمنفي قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرفي اذ للايجاب
شيء من حروف الايجاب عند الاستفهام بالعلم ووجهه شرحي على المنار خفي قوله وبلا تعويض
القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو المعتاد فيه والا كان بعوض وبلزوم القسم ويجوز ان وانه
واي الله بحذف حرف القسم ونصبا نتم الا اذا كان بدل كلمة هاء الذي نحو لاها الله ذا
الا انه مجرور لا غير بيا نه هاء لنا بالجار وفي الياء الاثنية اوجه حذفها وفتحها للساكنين
واثباتها ساكنة مع انه التقى الساكنين على غير حده لا يا الله والمدغم في كلمتين اجريتها كلمة و
واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله لما قال لما تضمنا له بحث
شريك قوله من معين جتنا في القاموس المجوح هو ... باطن ... والحرقة وشدة الوجد واد
في الصدر وكلما في المقام ضمن قوله ومعنى كونها زائدة فان اصل المعنى بدون لا يختل
بوجه لعلة البيان كون انا وكلم الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بالنفي
وقالوا مع انها لم تفد المعنى التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا
بخلاف ان وكلم الابتداء والفاظ التاكيد كما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت
له بهذا وتفهم منه المعنى الذي تفيد الحروف الزوائد من حروف عوارض الاستعمال قوله وقلنا
ان زيادة انا مع المصدرية وكذا التمييز نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم

نبه وبعد الا للتنبيه الا انه زيد قوله وان يقع الحدث وكون النفي ترك الحمل الكثير
يفهم الكلام منه تقييدا ان المكسورة بالعكس من لما وكونها في مقابلة زيادة ان المكسورة
لا الزيادة بها او القسم حتى يلزم وانما وكلا ان تفهم الكثرة منه تقييد زيادتها مع الكاف
بالقلة في الصحاح انه قد يكون صلة للتوكيد نحو ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى
وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فيجعل الواقع بعدها مقابلا لكن الحرف ووجهه
ففي ذوضع منه لزيادة انا لم تكره قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم وترى
او اوراق السلم العطف التناول ورفع الراس والتدين وطي عطف مثلثة وكعد وتطاول
الى الشجرة التناول والناظر الشديد الخضرة والوارق الشجر الخضراء كل ذلك من القاموس
قوله وقبل قبل القسم وان كثر في قبل القسم الذي جوابه نفي لتاكيد النفي بجوابه نفي نحو لا والله
لا افعل قوله في نبيل امر سر وما شعر والحو سوا الهلكة على وزن العدفة هكذا ذكر
الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع
فيما وقع انه لعجبا فقال الحو جمع جائر قال ان الجوهري الهلكة جمع الهالك في القاموس
الحور بالضم الهالك وجمع الحو في شرح الكافية اخره بالفكه حتى اذا الصبح حشر
الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك البغل الغافل في سيرها للهلاك
انه سار بها حتى اذا اضاء الصبح والكف الكاشف عنا الشمنة ذلك لكن لا ينفع
ذلك هذا والمراد بالافلاك الانصراف والانفلات ... انا مال الكافة عن العمل
الا يجعل من الحروف الزائد وكذا ما في حيثما واذ اما لكن واذا ما لكنه لم يجعلوها من الحروف

التأكيد لان ما اثر في الكلام يوكف ملحقة عن العمل وتصحح دخوله على الفعل في الكافة
وكيما وحيث واذ عن الاضافة وتصحح كونهما جازمين قال الرضي في العجب انهم لا يريدون بالزائد
الحرف الذي لا يفيد معنى الا التأكيد في الباء وزيد في الاستعمال للا التي للزيادة بعد العاطفة على النفي
وفي ان [illegible] ويرون تأثيرها لفظيا لكونها كالفساد [illegible] هذه الكلمة وكذا
نقوص [illegible] للمراعين صيغة فلا غرو ان [illegible] والقبح [illegible] تقدم ذلك لا يخفى
ان الحروف الزائدة ما لو حذف لا يتغير اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست
كذلك اذ انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان اللفظ تأكيد الحكم على زيد ولو كلمة يدل بما
يقدر لان الكلام يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب اضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون
ما هو سببه الاول للثاني ولا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في
هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختلت دلالة اللفظ ق وهو تفسير
كل مبهم قال الامام مالك الغالب فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول ق اي بفعل مقدر في معنى
القول اشار الى [illegible] الى [illegible] ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري [illegible] له
اذ ان الظرف تعم اعتبار اللفظ ظرف المعنى هو الشائع حتى قال الهندي انه على القلب لكن
جعل القلب فيهما [illegible] الظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية
اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية ق الا مفعولا للافعال غير صريح القول فهو مختص بما في معنى
القول [illegible] ما في معنى القول الا انه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل الرضي
ما في معنى القول [illegible] المصدر حتى جعل الفعل المقدر [illegible] ما في معنى القول [illegible] بعيد

لان احفظ بالفعل الذي فيه معنى القول ح
جعل القلب [illegible] جعل متقابل لطرفيه الاعتبارية [illegible]

عن العبارة ق ان اعبدوا الله تفسير المضمر فيه اسناد الى [illegible] معنى لا تفسير لي الكاف
الى المفعول المقدر الخ [illegible] ان قوله في الكاف لانه [illegible] تفسير مفعول لما ذكر وما ولي [illegible] تمثيله
بالآية في انه تفسير مفعول الفعل الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرني به لكن
قال الرضي تفسير ما امرتني به امر [illegible] بقوله اذ المأمور به لا يكون [illegible] ان اعبدوا الله ربي [illegible]
هم في الضمير مفعول [illegible] صريح [illegible] لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل [illegible]
في علم الظهور قال [illegible] وينبغي [illegible] ان يعلم ان ما يقع بعد المفسرة [illegible]
بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه [illegible] لان جملة التفسير للمبهم المقدر [illegible]
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليثبت انه غير مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ
المقدم هذا او ينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية
على مذهب سيبويه [illegible] او تقدير نحو زيدا اضربه قال الرضي اذ دخل الظرف بعدها
فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظرف فنحو هنا زيدا يوم الجمعة
ذرني في يوم الجمعة فيه منصوب بذرني [illegible] فان هذا اعم [illegible] وان التصرف فيهما ان جعل
تصرف [illegible] عن نسبة اعم الى فاعله ان اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير [illegible]
مما [illegible] التصرف فيه [illegible] التصرف فعل [illegible] اعم [illegible] تصرف
هل [illegible] في [illegible] وكلما [illegible] بتصرف في الكلام [illegible] لا انشاء
فاذا كان استعمالها التي كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم [illegible] لانه هل ايضا تصرفات
ليست للهمزة قال الرضي ويختص هل بالحكم دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات

نحو هل زيد قائم هل تقوم لكفاية ايضا في افادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها
الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء المؤكدة
للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله [illegible] الهمزة على ثم والفاء
والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها العاطفة بل هي تدخل
عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية
ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد [illegible] انت تقول ا ان اكرمتك
فهل تكرمني ولا تقول هل اكرمتك [illegible] اسلم عليه فيهمل [illegible] الهمزة لا يجيء
بعدها ويجوز في هل وسائر كلمات الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا
موجبا كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا اللازم معناه [illegible] المحقق التفتازاني ان لو موضوعة [illegible] وكانه قال فيه لا يكون
الا الشرط على نحو ما في الماضي قوله وما كان مصرح [illegible] في الماضي ان انتفيا فيه
ان المقدر لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه في محله قوله فيلزم لاجل
الدلالة انتفاء ما علق به ايضا هذا اذ يستلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا
له وكلاهما ممنوعان قوله ولو انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث
قوله وبنا هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فقد صرح المص
بتخطئتهم فقال الشرط سبب الجزاء سبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم
من انتفاء السبب انتفاؤه وقد وافقه الرضي في الدعوى وبين الدليل بان الشرط لا ينحصر

لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم
فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اي في موضع [illegible] كيف ان يقع
فيه منطلق اذا اريد [illegible] انه بعد ان الخبر لو انك انطلقت كيف يصح ان يقع
ان انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع منطلق نظرا الى اصالة افراد
الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لفظ [illegible] او على ما [illegible] بان المراد موضع
منطلق قبل دخول لو في قولنا انك منطلق اذا دخلت عليه لو وجب [illegible] انطلقت موضع
منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير منطلق [illegible] ما في كلامهم [illegible]
ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويجوز حذف اللام فليتأمل الا اذا وقف
بجملة الشرطية صلة او طال الشرط بذيوله فانه يكثر حذف اللام [illegible] ولا يكون جملة اسمية
خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيه [illegible]
دفع الاعتراض الهندي لانه لا يصح [illegible] في تقدم [illegible] زمانا ولا مكانا [illegible] ووجه الدفع
ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام [illegible] والمعنى اول زمان التكلم بالكلام
ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان يعم ما يوجب
التسامح والهندي صححه بتضمين التقدم معنى [illegible] اي اذا تقدم القسم [illegible] اول
الكلام [illegible] اول الكلام مكان [illegible] لا حقيقي والمكان الشرعي [illegible] لعدم ظهور
كونه مكانا كما ان المكان [illegible] قوله واحترز به عما في نحو القسم بتقدير غير الشرط قال الرضي
بتقدير ما يطلب جبرا بمبتدا لم يتقدم [illegible] او دخل [illegible] الجزم الشرط

بعد قوله بتقدير غير الشرط

لان ال... يتسلط بتقديم الشرط بقوله اى الكلام ونيته يجب لان الاحتراز
عن جميع صور الكلام حاصل بقوله اى الكلام للمحالة فقوله على الشرط لان الكلام
في الشرط فلابد من ذكره قوله اى لزم انفهم جعل ضمير لنم للقسم مع بعده دون
الشرط من قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقدرها وكان
الجواب له يدل على انه جعل ضمير له لغير القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا
يتوهم عود انه ضمير للجماعة الى ضمير له قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب الجزم فكيف يلزم كونه مجزوما
وغير مجزوم وجوابه ان ينكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم
قوله واللام الشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب مجموع القسم
وجوابه لا مجرد الجواب على ما مر ما اذا كان الجواب للشرط فان كون القسم معنى
جزء مجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر
على غير ترتيب اللف لان تقديم النفي مقدم على جواز الغاء القسم في ...
الذكر وفي قوله انا والله ان تاتني اتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في توضيح
على المعنى الثاني هذا مثال ان التقديم بمعنى الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه نظر
لان تقديم الغير كما انه يقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز
اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار

الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على الترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما
وان اريد اللف الذي باعتبار مثال انا والله وان اتيني والله فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب
اللفظ وعلى المعنى الراجح على ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتبر وعلى المعنى الثاني على ترتيب
اعتبار الشرط والقائل فكلامه هنا يحتاج الى الناظر ويخفى على ما يكون الاحتياط بمقصد القاصر
وقد يلفق نسخة لا يخفى عليك شئ فكانه قوله اصلح بعض ان الاصلح كنايه لكونه مجازا
من عنده هذا او ... والانسب بما والكلام جعل ضميرا ان يعتبر الى القسم لا نزن في نفايلة
وجواعتبار القسم على تقدير تقدمه اولا قوله وان اتيني والله يحتمل العطف
على قوله انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان اتاني فيكون
في حيز انا ويكون مثالا لما اذا تقدم المستقل بما يتقدم الشرط او غيره مع
تقديم الشرط غير مغاير قوله وانما اورده في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي استناد
على ما ... بسبب التسهيل قوله اقتدا في بيت ... اعتبار الكلف
والنشر قوله اى مقدر كلفوظة في صدر الكتاب لتقدم كلفوظة مطلقا المقدر
في صدر الكلام ملفوظة فيه والمقدر في وسط كلفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان
بالمقدر الى الذال قوله فانه لو كان جزاء للشرط لكان يجب حذف النون اولى به قال الرضى
في بحث الماضي ان ضربتني اكرمك بالجزم الى ... ان ضربتني فاكرمك قوله فان لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذف فيها لا يجوز الا في الضرورة وهذا انتفى
قوله ... عن تقدير القسم يتقدم الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء

اولا الا ان توسع في قوله الا بنيانا بالفاء فافهم فالحاكم انه تدبع الشرطية في نظام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرط الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكر الرضي وان تقدم الجزاء على الشرط فيقلد مثله جزاء ويجعل المقدم دال الجزاء عند البصرية ويجعل هو نفسه جزاء عند الكوفي وكذلك مضى الشرط كذا في التسهيل انتهى واما للتفصيل قال الرضي وقد يجيء اما للتوكيد واستعمالها انما يطرح ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال الا اذا تضرب فلانا زيدا فاضربه تتقدير اما هذا فما وقف في التوجيه ما في اوائل الكتب فافهم وبعد فاعلم انه يتقدير اما في فمن علم تقديرها ينبغي انتهى والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وبينه الاول بانه ... يكون اذا اوجبا للشرط مع انه يقال زيد حيا لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولان شواهد كثيرة في ان لعدم لزوم مثل جعلها بمعنى ان الاتيان بالفاء ... ظرفيا جاريا مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي كما امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى عما في خبرها او خبر فانها تقدا هو الوجه دون الاخر لان لا يلزم التعويض بجزء عما في خبر اما مطلقا لم يكن بين خبر الفاء وان عما في خبر اما بعدها الشرط كما كتب لهذا الاخر وفي هذا خبر عما في خبرها مطلقا اطلاق محل

اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة انتهى وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا هو مذهب المبرد واشتر ... المصنف انتهى ... مطلقا فجعل معمولا مفعولا مطلقا وقد عمل بمعنى المفعولية ونقله ... الاوضح ... البعد عن التكلف انتهى واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد ... هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف منطلق الجازم اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على ... اذ بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح ... العامل اي منطلق فيه والجار نصب زيدا في اما زيد فمنطلق بتقدير فاصنع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردا التقدير الذي ذكره ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق الحاكم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل ... صرح به المغني ما يكون يوم الجمعة مهما يكن يوم الجمعة بمعنى نفي يكن ضمير ... لا يصلح تقدير اما زيد فمنطلق بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير ... زيد ... وكذا التقدير مهما يذكر ... مهما تذكر زيدا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه ولا بد من تقدير عائد الى الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكون زيد فيه فهو منطلق فيه فقوله الا يكون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله مهما تاتنا به من اية

حروف الزيادة

وقال هي قد تاتي على لغة العرب لكنه شبه ايان ما الملك وواقعه الرضي وتبعه المصنف بانه ليس فيها تشرية ايان ما لكنه شبهها كانه لكون معنى لما وبالجملة ينبغي ان الظاهر مع ما من المذهلين قال وجعلا اي من الحجة فيه منطلق به فتح اليوم بتقدير بذكر اعدم جواز ما باختلاف عدم عموم الجواز بتقدير بذكر قال الفقر تسمية جواز مرجعها التقدير القائلين تقول لشخص فلانا يبغضك فتقول كلا اي هذا ردع المخبر في نفي بحث وقد يكون بيانا لكون خبرا لى المتكلم متلد كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا اي فح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان يجاب به نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله لانه مختص بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي وهذا تام مما لا فائدة فيه لذلك احترز عن المضارع لانها لا يلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الكلمة لانه مما يتطرق اليه المنع واما بعد فتاء التانيث المتحركة بالحروف والاسم ولا علامة التثنية والجمعية في الاسماء لانها جعلت مع الكلمة بمنزلة كلمة واحدة وانما عدم علامة التثنية والجمع في الفعل تشبها بالاسماء واشارة لانهما منها حروف في لغة صيغة انبعاثا لبيان حكم تاء التانيث فاقيم قوله لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجمع بمنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان المسند اليه الخ والمعنى فان كانت كانت المسند اليه ظاهر غير حقيقي في المعنى فان كان المسند اليه المؤنث

فصل تاء التانيث

ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير في الحاق تاء التانيث وعدمه اي فمخير في الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى جعله اسم كان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انه ذكرت ايها بعد الالتفات كون ذكرها ستذكر غير فالى ما ان يقال المتبادر من قوله يلحق او جمع التكسير الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قال الرجال يعني الضعف حيا الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما قال عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهر غير حقيقي في محيص لصار تقييدا اكثر مما ينبغي ان يقصد لانه بتقييد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفصل الماضي قوله اي ان قلت نون عدا النون لبيد على ما ينبغي لان تراد فان النون الذي يسمى بتنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسما قوله تسمى ما تنوين الشيء ان يقال الزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فلبيد التنوين ما به تنوين الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي زيدا انما ان اراد بالساكن بذاته انما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب لتحريكه فخرج نون في اخر المعرب نحو محسن وضامن كذلك وان اراد معنى اخر قلنا حتى يتكلم عليه قوله فلا يضرها الحركة العارضة فلا يضر ما لي عبء الضمير الى تعريف التنوين وكان اذا ا تبدل الضمير عبارة التعريف قوله ومن امثلة نون الخ هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظن ان ذلك نون في كلمة لان الكلام في قسم الحرف المنحصر ذلك الشمول قوله تتبع حركة العين الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وتمر واحج بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض فان القاف الاخر اذ التلفظ حقيقة

فصل التنوين

ولا حكما بل اخرج منتوما لكنه ينتهي به التكلم قوله اذا المتبادر مما بقيتنا الآخر

اه فيبحث بل المتبادر منه لحوقه به غير تنوين الترنم فافهم اه اذ دال الحركة للتنبيه

على انه سقطت الواو بسقوط الحركة قوله لا للتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد

الخفيفة فقال بدل قوله لا لتاكيد الفعل المؤكد او التنكير ليخرج ما يستغنى عنه قوله

ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو رجل انطلق وقد عرفت ما في الانتقاض ودفعه مما ذكره

في نحو جاء زيد تتبع حركة اللام نون التاكيد ايضا قوله فنون الدال على انه قوله

غير معيّن قال قيل مختص بالصوت واسم الفعل بخلاف سيبويه وقال في الصحاح

تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة

والنكرة فتقتضي كلامه ان تنوين صه يسمى للتنوين هو الفارق بين الوصل

والوقف قوله اي اسكت السكوت لا ذكر لا يمكنه طلب الشيء في زمان الحال وانما كان

طلبه لما يمتنع ابتدائه اما من يفرغ الامر امره ولا يفهم المخاطب لا يمكن الاقدام به

فوقها الا ان السكوت الاول مستحقة بعنا اسكت سكوتا متصلا بالاول قوله

لذلك العلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري تا مسلمات ليست مختصة للتانيث

ووجودها لا يمنع تقدير التاء ايضا فلا حالة مسلمات علما تصرف قوله لذلك الذي

يدرك اسناد حسن الغناء فسمي به تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن

لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لانه يترنم به قوله عوضا عن الالف عند

التغني فون التنوين ولا وجه لتحصيل المدّة بالاطلاق ثم ابداله بالتنوين بل لا ظهران

ان الحاق التنوين يغني عن تحصيلها بالاطلاق قوله كما في قول الشاعر ويجوز على

ما في القاموس تحريكها عين الكفتين لتدريت الشعر والخفقة حركة السراب واضطرابه

والقائم المقيد والمرتفع والاعماق جمع عمق الفرس وقد يضم اطراف المفازات والخاوي

الخالي المخترق مهب الريح وكتبنا ها الاعلام النبا سو علامة ما يعرف بها الطريق والواو

في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله

واما تنوينان الاخر فعلى اعتبار الوضع في بعضها ايضا فيحمل اذا الظاهر ان تنوين

العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين كله

على حذف المضاف اليه وذا الاعلى الحقيقة كالنون فيقيد نفي قول المص وهي للتمكن

والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث امر العوض والمقابلة والترنم

موضوع له قوله دفعا لحذف الفاء ايضا وما في نحو ادريا الحديث انه لحذف من العلم

الموضوع بالابا الى الابن دون الحذف فاننا لم نحذف فاعلة ووضعوها على خلاف

قاعدة العربية قوله لك قولهم فلان ابن فلان اه في الرضي وظاهر ومن بين

في وضع قوله ابن ضل الله يعتبر بمن لا يعرف على اجراه مجرى العلم وان كان فلان

فيه كذلك هذه الصفة هذا طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل

بن ضل بكسرها وضمها لمن لا يعرف ابوه ومن في كلاهما على وزن امك وللادم ذهب

في الارض لما تعرف منشأه لك فلم يحكي عنه الترخ قوله الاني هذه

فانها لا كلمة حيثما كانت لئلا يلتبس بنت هذه ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان

فصل نون التاكيد خفيفة

لانه قد ثبت لحوقها بجماعة ذات الانثى اذا يقال لم يجدن انين لا طالب للتخفيف وابقيه

وثبوت دنبت فاذ كان قال انتن لم يجز له حذف الباقي للتخفيف لانه لو كان طالب للتخفيف

لم يجز ابدا قوله نون التاكيد خفيفة تلزم لخفيفة لكونها ابعضا من الثقيلة

وبدل لو بعض كالذي قوله قوله لانها مبنية والاصل في البنا السكون ولك

ان تقول انه فرع على الثقيلة لحذفها في نفسها الثانية لان الاصل اولى بالحذف قال اليماني بعد

الحذف الا ساكن ليلتقي الساكنان على مذهب الكوفيين لا ان نقلها الخفيفة فرع على المثقلة واما

على مذهب سيبويه من ان كلام منهما حرف براسه على ما نقله الرضي فلا قوله والجمع

اي لا يلتقي الساكنان الا وى الا كتفا بالتغيير قوله تختص في التاكيد الظاهر

اي تختص جزئيا بالنون التاكيد فيبقى الضمير لما ذكر من رجوعه الى القسمين

بنا وكل واحد منهما فيه لا يدخل التغيير دونها في انه قصد بما كد قوله كي تر

في ذلك ما نقصلت فالاولى ان يجعله في سلك ما تختص به وزاده الرضي التخصيص

قوله نحو اضربن بالتخفيف والتشديد واضربن بالتشديد يغني عن هذا الفصل

التفصيل قوله اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله

ولا يقال زيد ما تقومن الا قليلا في مجيئها مع النفي بما ينظر انما قلنا النفي لان

النهي لنفي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني كلا في المنفصلة

واما بان قليلا نحو لا في الدار يضربن فالمراد بالنفي ما يشتمل الجحد حتى

قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولذ من

اي نون التاكيد في بقية القسم اي جنس هو لحقها فنون من قبيل اضافة الى القسم كما افاده الشارح

فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل حرف وتخفيف محل نظر ونقضا للمتوهم بقوله تعالى ولئن

مت او قتلتم لالى الله تحشرون في قبيل تقديما بان لا يتعلق به طرق او جار معمول عليه

قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان لمنا لبيلا زمها في حيثما واذا ما او جائزا كما

في بينما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله لبيدل على الواو المحذوفة في لا تخشون

لبطرد وكذا قوله لبيدل على اليا المحذوفة في قوله لا اشترط في التقا الساكنين على حده ان يكون

الساكنان في كلمة واحدة وهي الياء من بيانه جهة علم حذف الالف في اضربان واضربنان

وستعلم والحق انه لا نزد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمد

في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا كان او

وصيغة المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء اي من الحكم نفسه جاه لما ولك ان تقول ما قبلها

مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واخذه بعد الفتحة ولذ فال

ويحتمل ان يراد بقوله وتقعا في الاثنين والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان ادخلا نوب

الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فيه لا يكون المقصود الاستثناء في كانه يجعن

التقاء الساكنين على غير حده لانه تنزل الخفيفة منزلة المشددة لكونها فرعها

ومن المجوز بن ذلك الحاق كن بكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف

ولم يجز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل

لا تضربان الحاق نون الوقاية واضربان بهما بادغام نون الخفيفة في نون المفعول

لان المشددة لعيشو مع المدة طولى وامدة ولا نه نزله منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في
المشددة والف التثنية في [redacted] وعن ضلتك ونظيره الظام بيان ان الافعال المعتلة الاخر هكذا
قال الشارح ومن كلامهم لكن غرضه ان يقتصر عليه بل غرضه الفرق بين التثنية و جمع
لجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز
اذا كان المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصلة لا المنفصلة
والنون المشددة مع الضمير البارز نحو الف التثنية كالمنفصلة واراد بالمتصل نحو يخادا
يحيي فانه يلتبس بالافعال بالاجي فما ذكر الفاضل ان تشبيهها بالضمير المتصل مطلقا
لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف
التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر
به بيانه الشارح فيما والغرض من التثنية بيان حال الرفع الاخر مع النون وتشبيهه
بما عرف ... المتصل الف التثنية كان وغيرها الا المحمل على المشبه به حتى
ما ذكره الفاضل ان ثبوت حروف العلة مع الف التثنية لا يغني عن التعليل ولئن
هذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد قبلها ايضا ومن التعليل
وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها [redacted] اما مع ضمير بارز لا يخفى
انه لا يحصر في التثنية لانه قد يكون فاعلا الضمير نحو لتضربن زيدا [redacted] وهذه
الامثلة وقعت ترتيبها بعضها لا معنى لمراعاة ترتيب بعضها فان مراعاة ترتيب
المحمل بينها فيما [redacted] فخطا مرتبه ما يدخل الفعل ولان الحق به انه يلحق النون فهو ذو

٢٥٤

وهي الحق وايضا الكسر مما لا ياخ الفعل فاذ قال بالاعلى الياء في الاسم الفي [redacted] نحو ما جنى
يتغير على الخفا في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل
الرداعتم من الرد في الكتابة ايضا [redacted] والمفتوح ما قبلها تقلب
الفا بناء الكتابة في الاخرى على الوقف وقال الاسم على الابتداء
كما تعرف في محله هجاء للكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها او يكتب الفا
اي ان انفتح ما قبلها الكتابة على خلاف القياس انتهت هذه النسخة
العميقة